همع الهوامع

في

شرح جمع الجوامع

للإمام جلال الدين السيوطي

المتوفى سنة ٩١١ هـ

الجزء الخامس

ساعدت جامعة الكويت على نشره

تحقيق وشرح

الدكتور عبد العال سالم مكرم

دار البحوث العلمية

هَمْعُ الهَوَامِع

في

شَرْحِ جَمْعِ الجَوَامِع

للإمام جلال الدّين السّيوطي

المتوفى سنة ٩١١ هـ

الجزء الخامس

ساعدت جامعة الكويت على نشره

تحقيق وشرح

الدكتور عبد العال سالم مكرم

أستاذ النحو العربي بجامعة الكويت

دار البحوث العلمية

الكويت ص.ب. ٢٨٥٧

همع الهوامع
في
شرح جمع الجوامع

١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م

دار البحوث العلمية

شارع فهد السالم - عمارة الأوقاف رقم ٤ - شقة ٢٨
هاتف ٤١٤٢٢٠ - ص. ب ٢٨٥٧ - الكويت

بسم الله الرحمن الرحيم

الكِتَابُ الرَّابع
في العَوَامِل

الكِتَابُ الـرَّابع في العَوَامِـل

(الكتاب الرابع في العوامل) في الأسماء الرّفع والنّصب من الفعْلِ ، وما ألحق به في العمل وابتدىء [١] ذلك بتقسيم الفعل إلى لازم ، ومتعدٍّ ، ومتصرّف ، وجامد ، وختّم بتنازع العوامل معمولاً واحداً ، المقتضى لإضماره غالباً في الثاني ، وضدّه ، وهو اشتغال العامل الواحد عن المعمول لوجود غيرْه المقتضى لإضماره هو غالباً من الباقي .

(الفعْل) أربعة أقسام (لازم ، ومتعدٍّ ، وواسطة) لا يوصف بلزوم ولا تعدٍّ وهو النّاقص : كان ، وكاد ، وأخواتهما . وما يوصف بهما ، أي باللّزوم والتعدّي معاً ؛ لاستعماله بالوجهين (كشَكَر ، ونَصح على الأصحّ) فإنّه يقال : شكرته ، وشكرت له ، ونصحتُه ، ونصحتُ له ، ومثله : كِلْته ، وكِلْتُ له ، ووزَنْتُه ، ووزَنْت له ، وعَدَدْتهُ ، وعَدَدْتُ له .

ولما تساوى فيه الاستعمالان صار قسماً برأسه . ومنهم من أنكره ، وقال : أصله أن يستعمل بحرف الجر ، وكثر فيه الأصل والفرع ، وصحّحه ابن عصفور .

ومنهم من قال : الأصل تعدّيه بنفسه ، وحرف الجر زائد .

وقال ابن درستويه : أصل « نَصح » أن يتعدّى لواحدٍ بنفسه ، وللآخر بحرف الجرّ ، والأصل : نصحتُ لزيد رأيه . قال أبو حيّان : وما زعم لم يسمع في موضع .

---

(١) ط : « ابتدىء » بدون واو .

قلت : ولا أظنه مخصوصاً بنصح ، فإنه ممكنٌ في باقي أخواته (١) إذْ يقال : شكرت له مَعرُوفه (٢) ، ووَزَنْتُ له ماله .

قال الرّضيّ الشاطبيّ : وهذا النّوْعُ مقصورٌ على السّماع .

ومنه ما وصف بهما مع اختلاف معناه : كفَغَر فاه [٨١/٢] وشحاه (٣) بمعنى : فتحه وفغرفوه وشحا بمعنى انفتح . وكذلك : زاد ، ونقص . ذكره في « شرح الكافية » .

(فاللاّزم) ويقال له : القاصِرُ ، وغير المتعدّي للزومِه فاعِلَه وعدم تعدّيه إلى المفعول به : (ما لا يبنى منه مفعول تام) أي بغير حرف جرٍّ ، كغضب ، فهو مغضوب عليه بخلاف المتعدّي ، ويقال له : الواقع ، والمجاوز ، فإنه يبنى منه إسم مفعول بدون حرف جرٍّ كضرب فهو مضروبٌ .

(ولزمه) أي : اللزوم (فَعُل) بضم العين ، ولا يكون هذا الوزن إلاّ لأفعال السّجايا ، وما أشبهها مِمّا يقوم بفاعله ، ولا يتجاوزه ، كظرُف وعذُب ، وجَنُب(٤) . . (وتَفعْلَل) كتَدَحْرَجَ ، (وانْفعل) كانْقطَع وانْصرَف (٥) ، وانقضى . (وافعلّ) بتشديد اللاّم كاحمرّ ، وازورّ . (وافْعَلَلّ) أصلاً كاقشعرّ واشمأزّ ، أو إلحاقاً

(١) ط : « إخوته » .

(٢) ا : « معرفة » .

(٣) هذه الكلمة محرّفة في النسخ الثلاث ، ففي أ : « صحا » بالصاد ، وفي ب ، ط : « وسحاه » بالسين . والصواب من شرح شذورالذهب ٣٥٦ حيث يقول ابن هشام : « وشحا » بالشين المعجمة، والحاء المهملة . ط : « وسحا » بالسين . تحريف .

(٤) الوصف منه : « جنيبٌ » . والجنيب : الغريب .

(٥) « وانصرف » سقطت من أ .

كَاكْوَهَدَّ[١] الفرْخ : أي ارتَعد ، (وافْعَنْلَلَ[٢]) أصلاً كاقْعَنْسَس واحرنجم[٣] أو إلحاقاً كاحْرَنْبَى[٤] الدّيك : إذا انتفش . (وافعالَّ) كاحمارَّ .

قال ابن مالك : فهذه الأوزان دلائل على عدم التعدّي من غير حاجة إلى الكشف عن معانيها .

(ويتعدّى) اللاّزم (لغير المفعول به) من المصدر ، والزّمان والمكان .

(وقيل : لا يتعدّى لزمنٍ مُخْتَصّ إلاّ بحرف و) يتعدّى (له) أي للمفعول به (بحرف جرٍّ مخصوص) .

(ويطّرد) أي يكثر ، ويقاس (حذفه) أي الحرْف (لكثْرة الاستعمال) نحو : دخلت الدّار ، فيقاس عليه : دخلت البلد والبيت بخلاف ما لم يكثر نحو : ذهبت الشام وتوجهت مكّةَ ، فيسمع ، ولا يُقاس .

(ومع أنَّ ، وأنْ) المصدريّتين (إذ لا لَبْس) كعجبت أنْ تذهَب ، وأنّك ذاهب أي « مِنْ » بخلاف ما إذا لم يتعيّن الحرف فلا يجوز الحذف للإلباس نحو : رغبت أنّك قائم ، إذ لا يدري هل المحذوف : « في » أو « عن » .

وأمّا قوله تعالى : « وتَرْغَبون أن تَنْكِحوهُنّ[٥] » فالحذف فيه إمّا للاعتماد

---

(١) ا ، ب : « كالوهد » ، تحريف .

(٢) ط فقط : « وافعنل ، وافعنلل » بزيادة : « افعنل »

(٣) يقال : اقْعَنْسسَ البعير : إذا امتنع من الانقياد . ويقال : احرنجمتِ الإبل : إذا اجتمت . وكلام السيوطي يوهم أن : « اقعنسس لاماها أصليتان » والحقيقة أن أصليّ اللام هو : احرنجم . وقد أشار إلى هذه التفرقة الصبان ٢ : ٨٨ .

(٤) ط : « كاحرابنا » تحريف .

(٥) سورة النساء ١٢٧ .

على القرنية ، أو لقصد الإبهام ، ليرتدع بذلك مَنْ يرغب فيهن لمالهنّ وجمالهنّ ومَنْ يرغب عنهن لدمامتهنّ ، وفقرهنّ .

(زاد ابن هشام) في المغني (وكَيْ) . قال : وقد أهملها النّحويون هنا مع تجويزهم في : جئت كي تكرمني ، أن تكون « كَيْ » مصدريّة ، واللاّم مقدّرة ، قال : ولا يحذف معها إلاّ لام العلّة ، لأنها لا تُجرّ بغيرها بخلاف أنّ وأنْ .

(ومحلهما) أي : أنّ وأنْ بعد الحذف فيه خلاف :

(قال الخليل : والأكثر نصبٌ) حَمْلاً على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب مما حذف منه . (و) قال (الكسائي جرّ) لظهوره في المعطوف عليه في قوله :

١٣٩٥ * وما زُرْتُ ليلى أن تكون حَبيبةً إليّ ولا دَيْنٍ بها أنا طالِبُهْ * (١)

ولمّا حكى سيبويه قول الخليل قال : ولو قال إنسان : إنه جرّ لكان قولاً قويّاً ، وله نظائر نحو قولهم : لاهِ أبوك (٢) .

قال أبو حيّان وغيره : وأمّا نقل ابن مالك ، وصاحب البسيط عن الخليل أنه جرّ ، وعن سيبويه : أنه نصبٌ فوهْمٌ ، لأن المنصوص في كتاب سيبويه عن الخليل : أنه نصبٌ . وأمّا سيبويه فلم يصرح فيه بمذهب .

(وشذّ) الحذف (فيما سواه) أي سوى ما ذكر كقوله :

١٣٩٦ * كما عَسَل الطريقَ الثعلبُ (٣) *

---

(١) من قصيدة للفرزدق يمدح بها المطلب بن عبد الله المخزومي. انظر الديوان ٩٣ . وسيبويه ١ : ٤١٨، والأشموني ٢ : ٩٢ .

(٢) أصله : لله أبوك .

(٣) سبق ذكره رقم ٧٦٩

وقوله :

١٣٩٧ * أشارت كُليبٍ بالأكُفّ الأصابعُ [١] *

أيْ إلى كليب .

(ولا يقاس على الأصحّ) بل يقتصر فيه على السمّاع . وقال الأخفش الصغير : يقاس إذا أمن اللّبس كقوله :

١٣٩٨ * وأُخْفِي الذي لولا الأسى لقَضَاني [٢] *

أي لقضى عليّ .

(و) يتعدّى إلى المفعول به أيضاً (بتضمّنه معنى) : فعلٍ (متعدٍّ) كقوله : أرَحُبَكُمْ الدّخولُ في طاعة ابن الكرْماني [٣] ؟

أي : أوسِعَكُمْ [٤] ؟

(وفي القياس) عليه (خُلْفٌ) قيل : يقاس عليه لكثرة ما سمع منه ، وقيل : لا .

(و) يتعدّى إليه أيضاً (بالهمزة) نحو : « أذْهَبْتُمْ طَيِّباتِكُمْ [٥] » . « أمتّنا اثْنَتَيْنِ وأحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ [٦] » .

---

(١) سبق ذكره رقم ١١٣٧ .
(٢) سبق ذكره رقم ١٠٨٧ .
(٣) هي كلمة شاذّة حكيت عن نصر بن سيّار ؛ انظر اللسان (رحب) .
وفي النسخ الثلاث : « طاعة الكرماني » بسقوط : « ابن » صوابه في اللسان .
(٤) في النسخ الثلاث : « وسعكم » صوابه في اللسان .
(٥) سورة الأحقاف ٢٠ .
(٦) سورة غافر ١١ .

(وربما أحدثت) في المتعدّي (لُزوماً) خلاف المعهود نحو : أكبَّ الرّجل وكَبَبْتُه أنا ، وأقشع الغيْم وقَشَعَتْهُ الرِّيحُ ، وأنْسلَ ريشُ الطّائر ، ونَسَلْتُه أنا في أفعال مسموعة .

(وتُعَدَّى (١) ذا) المتعدّي إلى (الواحد لاثنين) نحو : كفَلَ زيدٌ عمراً ، وأكفلْتُ زيداً عمراً . ولا تُعَدَّى (٢) ذا الاثنين إلى ثلاثة في غير باب « عَلِمَ » بإجماع . (ثم) اختلف في المتعدّي بالهمزة ، كذا على أقوال :

أحدها : أنه سماع في اللاّزم والمتعدّي وعليه المبرّد . ثانيها : قياس فيهما ، وعليه الأخفش والفارسيّ . (ثالثها : قال سيبويه : قياسٌ في اللاّزم سماعٌ في المتعدّي).

(ورابعها : قياس [٨٢/٢] مطلقاً في غيْر) باب (عَلِم) وعليه أبو عمرو .

(خامسها) : قياس (فيما يحدث) الفعليّة أيْ يكسب (فاعله صفة) من نفسه (لم تكن) فيه قبل الفعل نحو : قام ، وقعد ، فيقال : أقَمْتُهُ وأقْعَدْتُه ، أي جَعَلْتهُ على هذه الصّفة ، سماعٌ فيما ليس كذلك نحو : اشتريت زيداً ما (٣) ، فلا يقاس عليه : أذبحته الكبش ، أي : جعلته يذبحه ، لأن الفاعل له يصير على هيئة لم يكن عليها .

(و) يتعدى أيضاً (بتضعيف العين سماعاً في الأصح) نحو : فرح زيد ، وفرّحتـه

---

(١) أ = « ويتعدى » .

(٢) أ ، ب : « ولا يتعدى » .

(٣) هكذا في النسخ الثلاث . ولعلّ الصواب : أشْرَيْتُ زيداً ما . « وما » نكرة بمعنى : شيء أي شيئاً على معنى جعلته يشتريه بدليل قوله بعد ذلك : أذبحته الكبش أي جعلته يذبحه . وفي اللسان (شرى) : « أشريت الرجلَ الشيْءَ » وفي ب : « اشتريت زيداً أما » ، تحريف .

« قد أفلح مَنْ زكّاها [١] » . « هُو الّذي يُسَيِّرُكُم [٢] » . وقيل : قياساً .

وادّعى الخضراويّ : الاتّفاق على الأوّل . قال أبو حيان : وليس بصحيح .

(قيل : و) بتضعيف (اللاّم) نحو : صعّر خدّه وصعْررته [٣] . قال أبوحيان : وهو غريب . قيل :

(وألف المفاعلة) نحو : سار زيدٌ وسايَرْتُه ، وجَلَس ، وجَالَسْتُه .

قيل : وصيغة استَفْعَل نحو : حَسُنَ زَيْدٌ [٤] واستحسنْتُهُ ، نقلهما أبو حيان عن بعض النّحاة .

(قال الكوفيّون : وتحويل حركة العَيْن [٥]) نحو : كَسِيَ زيدٌ بوزن فَرِح وكسَى [٦] زيدٌ عمراً .

(وتتعاقب الهمزة والتّضعيف والباء) أي يقع كلٌّ منها موقع الآخر نحو : أنزلْتُ الشّيْءَ ونزَّلته ، وأثْبَتُّ الشّيْءَ وثَبَّتُّهُ ، وأذْهَبْتُ زيداً ، وذَهَبْتُ به .

(ومِنْ ثَمّ) أيْ مِنْ هنا وهو ورودُ الهمزة معاقبة لما ذكر ، أي من أجل ذلك

---

(١) سورة الشمس ٩ .

(٢) سورة يونس ٢٢ .

(٣) الشاهد في قوله : « وصعررته » حيث ضعفت اللام . وفي ط : « صعر خدّه وصعّرته » . وفي ا ، ب : « صغر حدّه وصغرته » بالغين تحريف . وكذلك « صعرته » في ط تحريف أيضاً ، لأن التضعيف في العين . والراء : التضعيف في اللاّم .
وقد قال ابن عصفور في « الممتع » ١ : ١٨٠ : « فعلل لا يكون إلاّ متعدّياً نحو : جلببه ... إلاّ أن يكون رباعيّاً ، فإنه يكون متعدّياً وغير متعدٍّ ، فالمتعدي نحو : دحرجته ، وصَعْرَرتُه » .

(٤) ط : « حسن زيداً » بنصب : « زيد » ، تحريف .

(٥) من قوله : « وتحويل حركة العين » إلى قوله : « وتتعاقب الهمزة » سقط من ا .

(٦) ويكون في هذه الحالة بمعنى : ستر ، وغطى ، فيتعدّى إلى واحد .

(ادَّعي الجمهور أنّ معناهما) أي الهمزة والتّضعيف ، أو الهمزة والباء في التّعدية [١] (واحدٌ) فلا يُفْهِم هذا التّضعيف تكراراً ، ولا مبالغةً ، ولا مصاحبةً .

وادّعى الزمخشريّ ومَنْ وافقه أنّ بين التعديتين فرقاً ، وأنّ التّعدية بالهمزة لا تدلّ على تكرير ، وبالتّضعيف تدلّ عليه . وردّ بقوله تعالى : « وقد نزَّلَ عَلَيْكُم في الكتاب أنْ إذا سَمِعْتُم [٢] » . الآية . وهو إشارة إلى قوله : « وإذا رَأيْتَ الّذِين يخوضون في آياتِنا [٣] » ، وهي آية واحدة ، وبقوله : « لولا نُزِّل عليه القرآنُ جُملةً واحدةً » [٤] .

وادّعى المبرّد والسّهيليّ الفرْقَ بين الهمزة والباء ، وأنّك إذا قلت : ذهبت بزيد كنت مصاحباً له في الذّهاب ، وردّ بقوله تعالى : « ذهَبَ اللهُ بِنُورهم [٥] » .

(وفي نَصْبِه) أي الفعل اللاّزم اسماً (تشبيهاً بالمتعدّي خُلْفٌ) فأجازه بعض المتأخرين قياساً على تشبيه الصّفة المشبّهة باسم الفاعل المتعدّي ، نحو : زيدٌ تفقأ [٦] الشّحْمَ ، أصله : تفقأ شَحْمُه ، فأضمرت في تفقأ ، ونصبْت « الشَّحْمَ » تشبيهاً بالمفعول به واستدلّ بما روى في الحديث : « كانت امرأةٌ تُهرَاقُ الدّماء [٧] » ومنعه

(١) « أي الهمزة والتضعيف ، أو الهمزة والباء في التعدية » سقطت هذه العبارة من ا .
(٢) سورة النساء ١٤٠ .
(٣) سورة الأنعام ٦٨ .
(٤) سورة الفرقان ٣٢ . وفي النسخ الثلاث : « وقالوا لولا نزل » الخ تحريف صوابه : « وقال الذين كفروا لولا نزل » الخ .
(٥) سورة البقرة ١٧ .
(٦) في ط : « تتفقا الشحم » بالتاء ، تحريف صوابه في ا ، ب . وتفقأ الشحم : زال وخف .
(٧) من حديث أمّ سلمة . ونصه كما جاء في اللسان (هرق) : « إن امرأة كانت تُهرَاقُ الدّم » على ما لم يسمّ فاعله . والدّم هنا منصوب على التمييز ، وإن كان معرفة وله نظائر . أو يكون قد أجرى : تُهرَاق مجرى نفست المرأة غلاماً ، ونُتِجَ الفرسُ مُهْراً .

الشَّلَوْبين ، وقال : لا يكون ذلك إلاّ في الصّفات .

وقد تأوّلوا الأثر على أنه إسقاط حرف الجرّ ، أو على إضمار فعل أي : بالدماء ، أو يُهريقُ اللهُ الدماءُ منها .

قال أبو حيّان : وهذا هو الصّحيح إذْ لم يثبت ذلك من لسان العرب .

(والمتعدّي غير النّاسخ إمّا لواحد ، وقد يُضمّن اللزوم) فيتعدّى بالحرف نحو : « فليَحذَرِ الذين يُخالِفونَ عَنْ أمْرِهِ [(١)] » ، أي : يخرجون وينفصلون . (أو لاثنين ثانيهما بحرف جرٍّ) ، والأول بنفسه .

(وسمع حذفُهُ) من الثاني (مع) أفعال وهي : (اختار) قال تعالى : « واخْتارَ مُوسَى قَوْمَهُ [(٢)] » أي من قومه [(٣)] . (واستغفر) قال :

١٣٩٩ ـ * أستغفِرِ اللهَ ذَنْباً لَستُ مُحْصِيَهُ [(٤)] *

أي من ذنب .

(وأمر) قال :

---

(١) سورة النّور ٦٣ .

(٢) سورة الأعراف ١٥٥ .

(٣) والمفعول هو : « سبعين » من قوله تعالى : « واختار موسى قومه سبعين رجُلاً » . . ولا يجوز أن يكون : « سبعين » بدلاً عند الأكثرين ، لأن المبدل منه في نيّة الطرح . والاختيار لا بدّ له من مختار ، ومختار منه والبدل يسقط المختار منه . انظر العكبري ١ : ٢٨٦ .

(٤) قائله مجهول : وعجزه .

* ربّ العباد إليه الوجهُ والعملُ *

سيبويه ١ : ١٧ ، والخزانة ١ : ٤٨٦ .

١٤٠٠ — * أمرتُكَ الخيرَ فافعل ما أُمِرْتَ بِهِ [١] *

أي بالخير .

(وسمَّى ، وكَنَّى) بالتخفيف (ودعا) نحو : سمَّيْتُ ولدي أحمد وكَنَيْتُه أبا الحسن ، ودعوته زيداً ، أي : بأحمد ، وأبي الحسن ، وبزيد . (وزوَّج) نحو : « زوَّجْناكها [٢] » أي بها . (وصدَق) بالتخفيف نحو : « صدَقَ عليهم إبليس ظنه [٣] » أي في ظنه . وهدى نحو : « هَدَيْناهُ السَّبيل [٤] » أي إليه . (وعيَّر) نحو : عيرت زيداً سواده ، أي به ، ومنها : فَرِقَ [٥] ، وقرع ، وجاء ، واشتاق ، وراح ، وتعرض ، ونأى ، وحل . (وخشى [٦] ، فمنع الجمهور القياس) عليها .

(وجوّزه الأخفش الصغير) عليّ بن سُليمان ، (وابن الطّراوة ، ووالدي رحمه الله) فقالوا : بحذْف حرف الجرّ في كُلّ ما لا لَبْس فيه ، بأن يتعين هو ومكانه نحو : بريت القلم السكين قياساً على تلك الأفعال .

فإن فقد الشّرطان ، أو أحدهما ، بإن لم يتعيّن الحرف نحو : رَغِبتُ ، أو

---

(١) نسب لعمرو بن معديكرب ، وللقياس بن مرداس ولزرعة بن السائب ، ولخفاف بن ندبة ، وعجزه :

* فقد تركتك ذا مالٍ وذا نشب *

وانظر سيبويه ١ : ١٧ .

(٢) سورة الأحزاب ٣٧ .

(٣) سورة سبأ ٢٠ . ويقرأ : « صدّق » بالتشديد ، وصدَق بالتخفيف .

(٤) سورة الإنسان ٣ .

(٥) فرِق منه بالكسر فرَقاً : جزع . وحكى سيبويه : « فرِقهُ » على حذف « مِن » انظر اللسان (فرق)

(٦) في ب : « وحسن » ، وفي ط : « وخشن » [illegible] والنون .

مكانه نحو : اختَرْتُ إخْوتَكَ الزّيدين [١] لم يَجُز ، لأنّ كلاً منهما يصلح لدخول « مِنْ » عليه .

وما نقلته عن والدي ذكره في رسالة له في توجيه قول « المنهاج [٢] » : « وما ضبّب [٣] بذهبٍ أو فِضّةٍ ضَبّة » . فقال : والذي ظهر لي فيه بعد البحث مع نُجباء الأصحاب ، ونظر المُحْكَم والصِّحاح ، وتَهذيب اللّغة وغيرها ، ولم نَجِدْهُ [٤] متعدّياً بهذا المعنى : أن [٥] الباء في « بذهب » بمعنى « مِنْ » و « فضة » منصوبٌ على إسقاط الخافض ، [٨٣/٢] أمّا من باب : « أمرتك الخير » وهو ظاهر .

قال : ولا يَرِدُ أنهم لم يعدُّوه من أفعاله ، لأنّا نقول ما قيس على كلامهم فهو من كلامهم [٦] ، فهذا عين [٧] ما نقلته عنه من القياس.ثم قال : وقد قالوا في ضَبْط أفعال باب « أمر »:أنّهُ كُلُّ فعل يَنْصِب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، وأصل الثاني منهما حرف الجرّ ، وهذا الضابط يشمله لا محالة [٨] ، وهو أولى من أن يدعى أنه من باب :

---

(١) ط : « لزيدين » . تحريف .

(٢) « المنهاج » للإمام النّوويّ ، وأهم شروحه شرح الجلال المحلّى .

(٣) يقال : ضبّبت الخشب ونحوه : ألبسته الحديد . والضبة : حديدة عريضة يضبّب بها الباب والخشب . اللسان : (ضبّب) .

(٤) ط : « ولم نجد » بدون ضمير .

(٥) « أن الباء » في موضع رفع فاعل « ظهر » السابق .

(٦) ب : « على كلامهما فهو من كلامهما » .
ط : « على كلامها فهو من كلامها » .
كلاهما تحريف. صوابه من أ .

(٧) ط : « غير ما نقلته » . تحريف صوابه من أ ، ب .

(٨) يشمله إذا كانت العبارة : « وما ضببه » لأن:« أمرتك الخير » « الكاف » فيها مفعول أول، و « الخير » منصوب على إسقاط الخافض وفي النسخ الثلاث « ضبب » بدون ضمير .

١٤٠١ – * تمرون الدّيارَ [(١)] *

لأن هذا محفوظ . انتهى .

ووالدي رحمه الله كان ممّن له التّمكّن في علوم الشّرع والعربيّة ، والبيان ، والإنشاء ، أجمع على ذلك كل من شاهده . (وقيل : إنْ ضُمِّنَ) الفعلُ (معنى فعل (ناصبه) أي ناصب له بنفسه جاز الحذفُ قياساً ، وإلاّ فلا .

(وقيل) : يجوز (بشرط عدم الفَصْل) بينه وبين الذي يحذف منه حرف الجرّ فلا يقال : أمرتك يوم الجمعة الخَيْرَ . (و) بشرط عدم (التقدير) . فلا يقال : أمرتك زيداً تريد بزيد ، أي بأمره وشأنه .

(و) إمّا مُتَعدٍ (إلى اثنين بدونه) أي : بدون حرف جرّ (كأعطى ، وكسى . وقيل : الثاني) من منصوبِهما منصوب (بمضْمر ، ويحذف أحد مفعوليه) .

(وكذا) يُحذَفُ أي مفعول (باب اختار) نحو : اخترْتُ الرِّجال ، واستغفرْتُ ذنْبي (خلافاً للسّهيليّ) من قوله : لا يجوز الاقتصار على الواحد المنصوب .

[الفعل متصرّفٌ وجامدٌ]

(مسألة) :

(الفعل متصرِّفٌ) وهو ما اختلفَتْ أبْنِيَتُهُ لاختلاف زمانه ، وهو كثير ، (وجامدٌ) : بخلافه ، وهو معدودٌ .

(ومنه غيْرُ ما مرّ) من النواسخ والاستثناء .

---

(١) قطعة من بيت لجرير .

من شواهد ابن يعيش ٨ : ٨/٩ : ١٠٣ ، والخزانة ٣ : ٦٧١ .

(قلَّ للنّفي المحْـض فترفعُ الفاعل متلوّاً بصفة) مطابقة له نحو : قلّ رجل يقول ذلك ، وقلّ رجلان يقولان ذلك ، بمعنى : ما رجل .

(ويكفّ عنه بـ « ما ») الكافة (فلا يليها غير فعل اختياراً) ، ولا فاعل لها ، لإجرائها مجرى حرف النّفي نحو : قلّما قام زيد ، وقد يليها الاسم ضرورةً كقوله :

١٤٠٢ – * وقلّما وصالٌ على طول الصدود يدومُ[١] *

(و) منه (تبارك) من البركة (وهدّك مِنْ رجل) وهدّتْك من امرأة[٢] بمعنى : كفاك : وكَفَتْكَ .

(وسُقِط في يده) بمعنى : نَدِم .

(وكذب في الإغراء) بمعنى : وجَبَ ، كقول عمر : كذَبَ عليكم الحجُّ ، أي : وجب ...

قال ابن السّكيت : بمعنى : عليكم به ، كلمة نادرة جاءت على غير القياس .

وقال الأخفش : الحجّ مرفوع به ، ومعناه : نَصْبٌ ؛ لأنه يريد الأمر به كقولهم : أمكنك الصّيد يريد : ارْمِهِ .

---

(١) المرّار بن سعيد الفقعسيّ . والشطر الأول منه :

* صددت فأطولت الصدودَ وقلّمـــا *

انظر : المغنى ١ : ٨ ، والخزانة ٤ : ٢٨٧ ، وسيبويه ١ : ١٢ ، ٤٥٩ . ونسبه لعمر بن أبي ربيعـة .

(٢) وفي المثنى المذكر : مررت برجلين هدّاك .
وفي الجمع المذكر : مررت برجال هدّوك .
وفي المثنى المؤنث : مررت بامرأتين هدّتاك .
وفي الجمع المؤنث : مررت بنساء هَددْنك .
هذه العبارات أوردها القاموس : (هدد) .

وقال أبو حيّان : الذي تقتضيه القواعد في مثل هذا أنه من باب الإعمال ، والمرفوع فاعل « كَذَبَ » ، وحذف مفعول عليك ، أي : عليكم لفهم المعنى ، وإن نُصِبَ[١] فهو بـ« عليك » ، وفاعل كذب مضمر ، يفسّره ما بعده على رأي سيبويه أو محذوف على رأي الكسائيّ .

وهذه الأفعال المذكورة لم يستعمل منها إلا الماضي والرابع منها لم يستعمل إلاّ مبنياً للمفعول ، وفي يده مرفوعة[٢] .

قال أبو حيان : لكن قرىء[٣] « سقَط » بالبناء للفاعل[٤] .

أما « قلّ » مقابل « كَثُر » ، وكذب بمعنى اختلق[٥] أو أخطأ أو أبطل فمتصرّفةٌ .

(ويهيط) يَصيح ،ويَضجُ لم يستعمل إلا مضارعاً يقال: ما زال منذ اليوم يهيط هَيْطاً

(وأهَلُم[٦]) بفتح الهمزة والهاء وضمّ اللام ، وبضمّ الهمزة ، وكسر اللاّم لم يستعمل منه الماضي ، ولا الأمر في أكثر اللغات .

(وأهَاءُ[٧]) مبني للفاعل بمعنى : آخُذُ[٨] وللمفعول بمعنى : أُعْطَى لم يستعمل

---

(١) أي « الحجّ » من قوله : « كذب عليكم الحجّ » .
(٢) أي أن الجار والمجرور نائب فاعل .
(٣) ط : « قوي » مكان : « قرىء » . تحريف .
(٤) لعله يقصد قراءة قوله تعالى : « ولما سقط في أيديهم » سورة الأعراف ١٤٩ .
(٥) في النسخ الثلاث : « اختلف » بالفاء . وهو تحريف ، صوابه : « اختلق » بالقاف ، يقال : خلق الإفك : افتراه كاختلقه ، وتخلّقه .
(٦) أنظر تحقيق هذه الكلمة ولغاتها ١ : ١٦ .
(٧) في النسخ الثلاث : « وأها » تحريف صوابه من اللسان : « ها » وسياق الكلام .
(٨) ط : « بمعنى : أخذ » وهو يوهم أن « أها » ماض ، والصواب ما ذكرت .

منه غير المضارع . (وإنّما يليان ، لا ولِمَ) بكسر اللام ، وفتح الميم ، فيقال في جواب « ها [١] » لا أها ، ولِمَ أهاء . ولا أهلم ، ولِمَ أهلم (لا تنفيساً على الصحيح).

(وهاء) بالمد والكسر (وها) بالقصر والسكون معنى : خُذْ .

وتلحقها الضمائر ، فيقال في هاء هائى ، هائها ، هاء ، وهائين وهاؤم وهاؤنّ[٢] .

(وعم صباحا) بمعنى : أنعم صباحاً ، لم يستعمل منه إلاّ أمر .

---

(١) في اللسان : « وإذا قلت لك هاء » قلت : ما أهاء يا هذا ، وما أهاء : أي ما آخذ ، وما أعطى . وقد تكون « ها » بالقصر والسكون بمعنى : خذ وعلى هذا ففيها لغتان ، ومعناها في اللغتين بمعنى : خـــذ .

وفي ب : « فيقال في جوابه ها لا أها » .

وفي ط : « فيقال في جواب ها : لا أها » .

انظر : اللسان « ها » حرف الألف اللينة .

وقد سقطت كلمة : « ها » من أ .

(٢) في النسخ الثلاث تحريف .

ففي أ : هاي ، ها ، مها وفي ها هي ها هو ، هال .

وفي ب : ها شاها وفي ها هي ، هاء ، أهو هان .

وفي ط : هاي هائها ، هاء ، وأهائين ، وهاؤها وها أن » .

مع ملاحظة أن ط تشتمل على بعض الصيغ الصحيحة . والحقيقة أن اللسان نصّ على أن ابن السّكيت ذكر في إسناد « هاء » إلى الضمائر عدّة لغات :

يقال : هاءَ يا رجل ، وهاؤما يا رجلان ، وهاؤم يا رجال .

ويقال : هاءِ يا امرأة مكسورة بلا ياء ، وهائيا يا امرأتان ، وهاؤنّ يا نسوة .

ولغة ثانية :

هاءْ يا رجل ، وهاءا : بمنزلة : هاعا ، وللجميع : هاءوا .

وللمرأة : هائي . وللتثنية : هائيا ، وللجميع : هائين . وقد خلط صاحب الهمع بين هـــذه اللغـــات .

(وينبغي) لم يستعمل منه إلاّ المضارع (وقال أبو حيّان : سمع ماضيهما ، ومضارع عِم) .

قال يونس : وَعَمْتُ [١] الدارَ أعِمُ ، قلت لها : أنعمي ، وقال الأعلم : وعِمَ يَعِمُ بمعنى : نَعِمَ يَنْعَمُ ، قال :

١٤٠٣ — * وهل يَعِمنْ مَنْ كان في العُصُر الخالي [٢] *

وقال ابن فارس : بَغَيْتُهُ فانْبغي ، ككسرته (فانكسر) .

(وهاتِ وتعالَ . وربما ، قيل : هاتي يهاتي ، وهَلُمَّ التميميّة) لم يستعمل منها إلاّ الأمر ، أمّا الحجازيّة فهي اسم فعل لا تلحقه الضمائر .

(وقال ابن كيسان) في تصريفه : (وَنَكِرَ [٣]) ضد عَرَف (ويسوّي) بمعنى : يساوي لم يستعمل من الأول إلاّ الماضي ، ومن الثاني إلاّ المضارع ، وذكر الأول أيضاً « البهاريّ » ، والثاني « ابن الحاج » .

(واستغنى غالباً بـ « ترك ») الماضي (والتّرْك) المصدر (وتارك) اسم الفاعل [٨٤/٢] (ومتروك) اسم المفعول (عنها) أي عن استعمال هذه الصيغ (من وَذر ، ودَع) فعلى هذا يعدان في الجوامد إذ لم يستعمل منهما إلا الأمر ، ومن غير الغالب ما قرىء : « ما وَدَعَك ربُّك [٤] » مُخَفّفاً ، وحديث أبي داود وغيره : « دعوا

---

(١) مثل : (وعد) ، و (ورث) .

(٢) لامرىء القيس . وصدره :

* ألا عم صباحاً أيها الطلل البالي *

ديوانه ٢٧ . وسيبويه ٢ : ٢٢٧ .

(٣) كفرِح بخلاف نكُر الأمر ككرُم : صَعُبَ .

(٤) انظر : النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ٥ : ١٦٥ .

الحبشة ما ودَعُوكم » وحديثه « لَيَنْتَهِيَنَّ أقوامٌ عن ودعهم الجُمُعات » وحديث البخاري غير مكفِيٍّ ، ولا مَكْفُورٍ ، ولا مُودع [1] ، وقول الشاعر :

١٤٠٤ — * جَرى وهو مَوْدُوعٌ وواعِدُ * [2]

نِعم و بِئس

(ومنه) أي الجامد : (نعم وبئس) فِعلان (لإنشاء المدح والذَّم) .

قال الرَّضي : وذلك أنك إذا قلت : نعم الرجل زيد ، فإنما تنشىء المدح ، وتمدحه [3] بهذا اللفظ ، وليس المدح موجوداً في الخارج في أحد الأزمنة مقصوداً مطابقة هذا الكلام إيّاه حتى يكون خَبَراً ، بل يقصد بهذا الكلام مدحه على جَوْدته الحاصلة خارجاً ، فقول الأعرابي لمن بشّره بمولودة ، وقال : نعم المولود : والله ما هي بنعم المولودة [4] ، ليس تكذيباً له في المدح[5] ، إذ لا يمكن تكذيبه فيه ،

(١) في النهاية في غريب الحديث ٥ : ١٦٨ « حديث الطعام » : « غير مكفور ولا مودع ، ولا مستغنىً عنه » .
بإسقاط : « مكفّى » .

(٢) قال صاحب الدرر ٢ : ١٠٨ : « لم أعثر على تتمّة هذا البيت ولا قائله . والبيت له تتمة وقائل » أما تتمّته فهي :
إذا ما استحمّت أرضُهُ مـــن سمائـه   جرى وهو مـــودوع وواعد مصْدَقِ
وأما قائله فهو خُفاق بن نُدبة ، وانظر شعر خفاف بن ندبة ٣٣ .
أنظر : اللسان « ودع » .
وفي ضوء رواية اللسان والديوان يتبيّن أن الشاهد محرّف في الهمع وفي الدرر .
وفي أ : « ودارع » وفي ب ، ط : « ووادع » .

(٣) أ ، ب : « وتحمده » ، ط : « وتحدثه » ، تحريف

(٤) « نعم المولودة » سقطت من أ .

(٥) أ : « في الخبر » مكان : « في المدح » .

بل هو إخبار بأن الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة فهو إنشاء جزؤه الخبر ، وكذلك الإنشاء التعجّبي ، والإنشاء الذي في كم الخبريّة ورُبَّ .

هذا غاية ما يمكن ذكره في تَمْشِيَة ما قالوا من كَوْن هذه الأشياء للإنشاء .

قال : ومع هذا فلي فيه نظر ؛ إذ يطّرد ذلك في جميع الأخبار ؛ لأنك إذا قلت : زيد أفضل من عمرو ، لا ريب في كونه خبراً ؛ إذ لا يمكن أن يكذب في التفضيل ، ويقال لك : إنك لم تفضّل ، بل التكذيب إنما يتعلق بأفضلية زيد . وكذا إذا قلت : زيد قائم ، فهو خبر بلا شك ، ولا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الاخبار ؛ إذ لا يقال لك : أخبرت أو لم تخبر ، لأنك أوجدت بهذا اللفظ الإخبار بل يدخلان من حيث القيام ، ويقال : إن القيام حاصل ، أو ليس بحاصل ، فكذا قوله : ليس بنعم المولودة بيان أن النَّعْميّة [1] أي الجودة المحكوم بثبوتها خارجاً ليست بثابتة ، وكذا في التعجّب وفي كَمْ ، ورُبَّ ، انتهى .

(وعن الفرّاء أنهما اسمان) لدخول حرف الجرّ عليهما في قوله : « والله ما هي بنعم الولد » . وقولهم : « نعم السّير على بئس العير [2] » ، والإضافة في قوله :

١٤٠٥ — * بِنِعْمَ طَيْرٍ وشبابٍ فاخِرِ [3] *

والنّداء في قولهم : يا نعم المولى ، ويا نعم النصير .

(١) أ ، ب : « النعمة » .

(٢) بعده في ط : « والنداء وأجيب بأن حرف الجر والإضافة » زيادة من الناسخ ، لأنه ذكر بعد ذلك هذه العبارة في موضعها من النص .

(٣) قائله مجهول . وصدره :

* صبّحك الله بخير باكـــر *

من شواهد الأشموني ٣ : ٤٧ ، والعيني هامش الخزانة ٤ : ٢ .

ودخول لام الابتداء عليهما في خبر إنَّ ولا [١] يدخل على الماضي .

والإخبار عنهما فيما حكى الرؤاسيّ : « فيك نعم الخَصْلَة [٢] » .

وعطفهما على الاسم فيما حكى الفراء : « الصالح وبئس الرجل في الحق سواء » .

وعدم التّصرّف والمصدر وأجيب بأن حرف الجرّ والنّداء قد يدخلان على ما لا خلاف في فعليته بتأويل موصوف ، أو منادى مقدّر ، وكذا في الإخبار والعطف أي فيك خَصْلَة نعمت الخصلة ، ورجل بئس الرجل ، وبأن نعم في « نعمَ طيْر » سمّى بها محكيّة ، ولذا فتحت ميمها [٣] ، وبأن عدم التصرف والمصدر لا يدلان على الاسميّة بدليل ليس وعسى ، ونحوهما ويدلّ لفعليّتهما لحوق تاء التأنيث الساكنة بهما [٤] في كل اللغات وضمير الرفع في لغة ، حكاها الكسائي .

وقيل : لا خلاف في أنهما فعْلان ، وإنما الخلاف فيهما بعد الإسناد إلى الفاعل ، فالبصريّون يقولون : نعم الرّجل ، وبئس الرجل جملتان فعليتان . وغيرهم يقول : اسمان محكيّان نقلاً عن أصلهما ، وسمّى بهما المدح والذم كتأبّط شرّاً ونحوه .

(وأصلهما فَعِل) بفتح الفاء ، وكسر العين ، وقد يردان به ، قال طرفة :

---

(١) ط : « لا يدخل » بدون واو .

(٢) أ : « أنعمت الخصلة » . تحريف .

ب : « نعمت الخصلة » بإلحاق التاء ، ولعلها محرّفة هنا ، لأن إلحاق التاء يؤكد فعليّتها مع أنه استشهد بهذه الحكاية على اسميّتها ، وهذا يؤيد ط حيث كتبت فيها الكلمة بدون تاء .

(٣) لأنها لو كانت اسماً ، وغير محكيّة لجرّت بالباء الداخلة عليها في الشاهد السابق .

(٤) ط : « لهما » . تحريف .

١٤٠٦ – * ما أقلَّتْ قَدَمٌ أنَّهُمُ نَعِمَ السَّاعون في الأمر المُبِرْ (١) *

(و) قد يَرِدان (بسكون العين ، وفتح الفاء) تخفيفاً . قال أبو حيَّان : ولم يذكروا له شاهداً . (وكسرهما) إتباعاً ، قال تعالى : « إنَّ الله نِعِمَّا يَعِظكم به (٢) » .

(وكذا كل ذي عين حَلْقِيَّة) أيْ هي حرف حَلْق (من فعل) بالفتح والكسر (اسماً) كان (أو فعلاً) يرد بهذه اللغات الأربع نحو : فَخِذ ، فَخْذ ، فِخِذ ، فِخْذ ، شَهِد ، شَهْد ، شِهِد ، شِهْد ، قال :

١٤٠٧ – * إذا غاب عنّا غاب عنّا ربيعُنَا وإنْ شِهْدَ أجْدَى خيرُهُ ونوافِلُهُ (٣) *

قال أبو حيان : ويشترط في ذلك ألا يكون مما شذّت به (٤) العرب في فكّه نحو :

---

(١) هذا الشاهد لطرفة كما ذكر ذلك السيوطيّ في الهمع ، ولكن رواية الديوان مختلفة عن رواية السّيوطيّ ، ففي الديوان ١٠٦ روايته :

خالني والنفس قدماً أنهـــم نِعِمَ السّاعون في القوم الشُّطُرْ

ولعلّ السيوطي تبع في روايته المبرد في المقتضب ٢ : ١٤٠ حيث جاءت الرواية على النحو التـــالي :

ما أقلّت قدمـــي أنّهـــم نعِم السّاعون في الأمر المُبِرّ

غير أنه ورد في المقتضب غير منسوب .

وفي ط : « أنعم الساعون » بزيادة الهمزة في أوله تحريف ، صوابه من أ ، ب ، والمراجع السابقـــة .

(٢) سورة النساء ٥٨ .

(٣) نسب للأخطل غير أن رواية الديوان مختلفة في بعض الكلمات ، ففي الديوان ٦٤ : « فراتنا » مكان : « ربيعنا » ، و « فيضه وجداوله » مكان : « فيضه ونوافله » .

ورواية سيبويه ٢ : ٢٥٩ متفقة مع رواية الديوان .

(٤) « به » سقطت من ط .

لَحِحَتْ عينه (١) ، أو اتَّصل بآخره ما يسكّن له نحو : شهدْتُ ولا اسم فاعل معتل اللام نحو : ثوب صَخٍ (٢) ، أي : متسخ ، فلا يجوز التّسكين فيها .

(ويقال) في بئس (بَيْس) [٨٥/٢] بفتح الباء ، وياء ساكنة مبدلة من الهمزة على غير قياس ، حكاها الأخفش ، والفارسِيّ ، ويقال في نَعِمَ : نَعِيمَ بالإشباع ، حكاه الصّفّار ..

قال أبو حيّان : وذلك شذوذ لا لغة ، قال : وذكر بعض أصحابنا إِن الأفصح نِعْم ، وهي لغة القرآن، ثم نِعِمَ ، وعليه : فَنِعِمَّا هي (٣)» ، ثم نِعم ، وهي الأصليّة ، ثم نَعْم .

(وفاعلهما) ظاهرٌ (مُعرّفٌ بأل) نحو: « نِعم المولى(٤) »، « ولبِئس المهاد (٥)» (أو مضاف لما هي فيه) نحو : ولَنِعْمَ دارُ المُتَّقين (٦) » . « فبئس مَثْوى المتكبّرين (٧) » .

(أو) مضاف لمضاف إليه ، أي إلى ما هي فيه كقوله :

١٤٠٨ — * فَنِعْمَ ابنُ أخْتِ القوم غَيْرَ مُكَذَّبٍ (٨) *

---

(١) لحِحتْ عينه كَسَمِعَ :لصقت بالرّمص .

(٢) صَخِي الثوب كرضِي صَخاً : اتسخ ودرن وهو صخٍ .
وفي ط : « ضح » بالضاد المعجمة . تحريف .

(٣) سورة البقرة ٢٧١ .

(٤) في ط فقط : « نعم » بدون فاء .
سورة الأنفال ٤٠

(٥) سورة البقرة ٢٠٦ .

(٦) سورة النحل ٣٠ . وفي أ : « فلنعم » بالفاء . تحريف .

(٧) سورة غافر ٧٦ .

(٨) من قصيدة لأبي طالب يمدح بها رسول الله صلى الله عليه وسلم وتمامه :
* زهير حُساماً مفرداً من حمائل *

وقوله :

١٤٠٩ — * فَنِعْمَ ذَوُو مُجامَلَةِ الخليلِ [١] *

(قيل أو) مضاف إلى ضمير (عائد عليه) أي على ما هي فيه كقولهم :

١٤١٠ — * فنعم أخَو الهيجاء ونِعْمَ شبابُها [٢] *

والأصح أنه لا يقاس عليه لقلّته .

(وهي) أي أل التي في فاعلهما (جنسية عند الجمهور) بدليل عدم لحوقهما التاء حيث الفاعل مؤنث في الأفصح .

واختاف على هذا (فقيل) للجنس (حقيقه) فالجنس كله هو الممدوح ، أو المذموم ، والمخصوص به فردٌ من أفراده مندرج تحته [٣] . وقصد ذلك مبالغة في إثبات المدح أو الذم للجنس الذي هو مبهم [٤] لئلا يتوهّم كونه طارئاً على المخصوص .

وقيل : تعديته إليه بسببه . وقيل : قصد جعله عاماً ليطابق الفِعْل لأنه عام في المدح ، ولا يكون الفعل عامّاً ، والفاعل خاصّاً .

(وقيل) للجنس (مجازاً) فجعل المخصوص جميع الجنس مبالغة ، ولم يقصد غير مدحه أو ذمّه .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٣٨٣ ، والأشموني ٣ : ٢٨ .

(١) قائله مجهول . وصدره :

* فإن يك فقعسٌ بانت وبنّا *

الدرر ٢ : ١١٠ .

(٢) قال صاحب الدرر : « لم أقف على تتمة هذا الشاهد ولا قائله » .

من شواهد الأشموني ٣ : ٢٨ .

(٣) « مندرج تحته » سقط من أ .

(٤) أ : « منهم » مكان « مبهم » . تحريف .

(وقال قوم) : هي (عهدية ذهنيّة) كما تقول : اشتريت اللحم ، ولا تريد الجنس ، ولا معهوداً تقدم [١] ، وأريد بذلك أن يقع إبهام ثم يأتي التفسير بعده تفخيماً للأمر .

وقال أبو إسحاق بن ملكون ، وأبو مَنْصُور الجواليقي [٢] ، وأبو عبد الله الشّلوبين الصغير [٣] : عهديّة شخصيّة ، والمعهود : هو الشخص الممدوح والمذموم ، فإذا قلت : زيد نعم الرجل فكأنك قلت : نعم هو ، واستدل هؤلاء بتثنيته ، وجمعه ولو كان عبارة عن الجنس لم يسغ [٤] فيه ذلك .

ويجوز إتباعه أي : فاعلهما ببدل ، وعطف ، ويجوز مباشرتهما لنعم ، وبئس لا بصفة في الأصحّ ، وهو رأي الجمهور ، لما فيها من التخصيص المنافي للشياع المقتضى منه عموم المدح والذم .

وأجازه ابن السرّاج والفارسي ، وابن جِنّي في قوله :

١٤١١ — * لبِئْس الفتى المدْعُوُّ باللّيل حاتِمُ [٥] *

---

(١) أي معهود ذكرى مقابل المعهود الذهنيّ .

(٢) موهوب بن أحمد بن محمد بن الحسن بن الخضر أبو منصور الجواليقي النحويّ اللغوي . صنف : شرح أدب الكاتب — ما تلحن فيه العامّة — ما عرّب من كلام العجم — تتمّة درّة الغواص — مات ٤٦٥ .

(٣) محمد بن عليّ بن محمد بن إبراهيم الأنصاري المالقيّ أبو عبد الله ، يعرف بالشّلوبين الصغير . شرح أبيات سيبويه — كمل شرح شيخه ابن عصفور على الجزولية . مات ٦٦٠ .

(٤) ط : « لم يسع » بالعين . تحريف .

(٥) ليزيد بن قنافة (بالفاء) بن عبد شمس الطّائيّ يهجو بها حاتماً الطائيّ . وصدره :

* لعمري وما عمري عليّ بهيّن *

من شواهد الأشموني ١ : ٣١ .

(وثالثها) : وهو رأي ابن مالك : (يجوز إذا تؤول [١] بالجامع لأكمل الخصال) اللائقة في المدح والذمّ بخلاف ما إذا قصد به التخصيص مع [٢] إقامة الفاعل مقام الجنس ، لأن تخصيصه مناف لذلك (ولا توكيد معنوي قطعاً) . كذا قاله ابن مالك ، وعلّله بأن القصد بالتوكيد من رفع [٣] توهم المجاز أو الخصوص مناف للقصد بفاعل نعم من إقامته مقام الجنس ، أو تأويله بالجامع ، لأكمل [٤] خصال المدح أو الذم .

قال أبو حيّان : ومن يرى أن أل عهدية شخصية لا يبعد أن يجيز : نعم الرجل نفسه زيد .

(وفي) إتباعه بالتوكيد (اللفظي احتمالان) . وأجازه ابن مالك ، فيقال : نعم الرجل الرجل زيد .

وقال أبو حيان : ينبغي ألا يجوز إلا بسماع .

(ولا يُفْصل) بين نِعْم وفاعلها بظرف ولا غيره ، قاله ابن أبي الربيع والجمهور .

وفي « البسيط » : يجوز الفصل لتصرف هذا الفعل في رفعه الظاهر ، والمضمر ، وعدم التركيب .

(وثالثها) : قاله الكسائي : يجوز بمعموله أي الفاعل نحو : نعم فيك الراغب . قال أبو حيّان : وفي الشّعر ما يدل له ، قال :

---

(١) ط : « تأول » .

(٢) ط : « من إقامة » مكان : « مع إقامة » .

(٣) أ ، ب : « دفع » بالدال مكان « رفع » .

(٤) ط : « لاكحمل » مكان : « لأكمل » . تحريف .

١٤١٢ – * وبِئْس من المايحاتِ البديلُ [(١)] *

قال : وورود الفصل بـ « إذن » وبالقسم في قوله :

١٤١٣ – * لَبِئْس إذن راعِي المودّة والوَصْلِ [(٢)] *

وقوله :

١٤١٤ – * بِئْسَ عَمْرُ الله قومٌ طُرِقُوا [(٣)] *

(أو يكون ضميراً) مستتراً (خلافاً للكسائيّ) في منعه ذلك قال في نحو نِعْم رجلاً زيدٌ : الفاعل هو زيد ، والمنصوب حال ، وتبعه دُرَيْوِد .

وقال الفرّاء : تمييز محوّل عن الفاعل والأصل : نعم الرجل زيد ، وعلى الأول هذا الضمير يكون (ممنوع الإتباع) . فلا يُعْطَف عليه ، ولا يُبْدَلُ منه ، ولا يؤكّد بضمير ، ولا غيره ؛ لشبهه بضمير الشأن في قصد إبهامه تعظيماً لمعناه .

---

(١) لرفاعة الفقعسيّ ، وصدره :

* فبادرْن الدّيار يزفْن فيها *

ويزفن = يرقصن ، والضمير يرجع إلى ظباء في بيت قبل الشاهد .

انظر الدرر ٢ : ١١١ .

(٢) قائله مجهول . وصدره :

* أروحُ ولم أحْدِثْ لليلى زيارةً *

وفي ط : « بئس » بدون لام . تحريف . صوابه من أ ، ب . والدرر : ٢ – ١١١ .

(٣) قائله مجهول . وتمامه :

* فقَرَوْا جارهم لحماً وحِرْ »

من شواهد الأشموني ٣ : ٢٩ .

« وحر » أصله : « وحِراً » ، فأسكنت الراء للضرورة وهو اللحم الذي دبّت عليه الوحرة ، وهي دابّة تشبه القطاية وهي نوع من الوزغ .

وما ورد من نحو : « نِعْم هم قوماً أنتم [١] » فشاذ (مفسّراً [٢] بتمييز مطابق للمعنى) في الإفراد ، والتذكير ، وفروعهما (عام في الوجود غير متوغّل في الإبهام ، ولا ذي تفضيل) بخلاف نحو : الشمس والقمر ، فلا يقال : نعم شمساً هذه الشّمسُ

ونحو : غَيْر ، ومِثْل ، وأيّ ، وما دلّ على مفاضلة فلا يقال : « نِعْم أفضل منك زيد » لعدم قبول ما ذكر لـ « أل [٣] » ، ولكونه خلفاً عن فاعل مقرون بها اشترط صلاحيته [٤] لها .

(جائز [٢/٨٦] الوصف) نحو : نعم رجلاً صالحاً زيدٌ ، نقله ابو حيّان عن البسيط جازماً به . (وكذا الفَصل) نحو : « بئس للظّالمين بَدَلاً [٥] » (خلافاً لابن أبي الربيع) في قوله : يمنع الفصل بين نِعْم والمفسّر .

(قيل) : وجائز (الحذف) أيضاً إذا علم (نحو) حديث : « من تَوَضّأ يوم الجمعة (فبها ونعمت) [أي][٦] : ونعمت السُّنة سنة [أو فِعْلة [٧] هي] أو رخصة [أو راجع إلى السنة أي] : فبالسنة أخذ .

---

(١) في ط : « نعم هم قوم أنتم » برفع « قوم » تحريف . صوابه من أ ، ب ، والأشموني ٣ : ٣٢ .
(٢) ط : « مفسر » بالرفع ، تحريف صوابه من أ ، ب . والأسلوب .
(٣) وهو : غير ، ومثل ، وأيّ .
(٤) أ : « صباحية لها » . تحريف .
(٥) سورة الكهف ٥٠ .
(٦) ما بين المعقوفين زيادة مني يقتضيها الأسلوب .
(٧) في اللسان : « نعم » قال ابن الأثير : « يفسر المحذوف : ونعمت الفِعلةُ والخصلة هي ، فحذف المخصوص بالمدح وقيل : هو راجع إلى السّنة ، أي فبالسنة أخذ فأضمر ذلك » .
ويلاحظ أن السّيوطي جمع بين المعنيين في عبارة محرّفة في النسخ الثلاث . والتصويبات التي بين المعقوفين [ ] زيادة من اللسان لإصلاح النصّ .

وعليه ابن عصفور ، وابن مالك ، ونصّ سيبويه على لزوم ذِكْرِهِ .

(وفي الجَمع بينه) أي : التمييز (وبين) الفاعل (الظاهر) أقوال :

(أحدها) : لا يجوز إذْ لا إبهام يرفعه التمييز ، وعليه سيبويه ، والسِّيرافيّ وجماعة .

(ثانيها) : يجوز ، وعليه المبرّد ، وابن السرّاج ، والفارسيّ ، واختاره ابن مالك . قال : ولا يمنع منه زوال الإبهام ، لأن التمييز قد يجاء به توكيداً . ومما ورد منه قوله :

١٤١٥ — « والتغلبيّون بئس الفحلُ فحلُهُم فحلاً[1] ... »

وقوله :

١٤١٦ — « نعم الفتاةُ فتاةً هِنْدُ لو بَذَلَتْ[2] »

(ثالثها) : وعليه ابن عُصفور (يجوز إن أفاد) التمييز (ما لم يفده[3]) الفاعل نحو : نعم الرّجلُ رجلاً فارساً ، وقوْله :

١٤١٧ — « فَنِعْم المرءُ من رَجُلٍ تِهامي[4] »

---

(١) لجرير . وتمامه :

... « وأمهم زلاّء منطيق »

ديوانه ٣٩٥ ، والأشموني ٣ : ٣٤ .

(٢) قائله مجهول . وتمامه :

« ردّ التحية نطقاً أو بإيمـاء »

من شواهد الأشموني ٣ : ٣٤ .

(٣) ب : « إن أعاد التمييز ما لم يعده الفاعل » . تحريف .

ومن قوله : « نحو نعم الرجل » إلى قوله : « عن المخصوص اختياراً » سقط من ب .

(٤) قائله أبو بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب وهي أمّه ، وصدره :

« تخيّره فلم يعـدلْ سواه »

من شواهد الأشموني ٣ : ٣٥ .

ولا يجوز إنْ لم يُفِدْ ذلك .

(ولا يؤخّر) هذا التمييز (عن المخصوص اختياراً) ، فلا يقال : نعم زيدٌ رجلاً إلاّ في ضرورة (خلافاً للكوفيّة) في تجويزهم تأخيره عنه . أمّا تأخره عن الفعل ، فواجب قطعاً .

(ولا يكون الفاعل) لنعم وبئس (نكرةً اختياراً) ، وإن ورد فضرورة كقوله :

١٤١٨ — * بِئْسَ قريناً يَفَنٍ هالِك (١) *

و وقوله :

١٤١٩ * فنِعْم صَاحِبُ قوم ٍ لا سِلاح لَهُمْ (٢) *

(خلافاً للكوفية) وموافقتهم في إجازتهم ذلك ، لما حكى الأخفش : أن ناساً من العرب يرفعون بهما النكرة مفردةً ، ومضافةً .

(ولا يكون موصولاً) قاله الكوفيّون ، وكثير من البصريين (وجوّزه المبرّد في الذي) الجنسيّة كقوله :

١٤٢٠ — * بِئْس الذي ما أَنْتُمُ آلَ أبْجرا (٣) *

---

(١) قائله مجهول . وتمامـه :

* أمُّ عُبيد وأبو مـالكِ *

انظر الدرر ٢ : ١١٣ .

(٢) لكثيّر بن عبد الله النهشليّ . وتمامه :

* وصاحب الرّكب عثمانُ بن عفّانا *

من شواهد الأشمونيّ ٣ : ٢٨ .

(٣) يقول صاحب الدرر ٢ : ١١٤ : « ولم أعثر على قائله ولا تتمته » أما قائله فهو الأبيرد ، وأما تتمتـه فهي :

* لعمري لئن أنزفتمُ أو صحوتُـمُ * =

قال ابن مالك : وظاهر قول الأخفش : أنه يجيز نعم [1] الذي يفعل زيد ، ولا يجيز : نعْم من يفعل . قال : ولا ينبغي أن يمنع ، لأن الذي يفعل بمنزلة الفاعل ، ولذلك اطّرد الوصف به .

ومقتضى النظر الصحيح ألاّ يجوز مطلقاً ، ولا يمنع مطلقاً ، بل إذا قصد به الجنس جاز ، أو العهد مُنِـع . انتهى +

والمانعون مطلقاً علّلوا بأن ما كان فاعلاً لنعم ، وكان فيه أل ، كان مفسراً للضمير المستتر فيها ، إذا نزعت منه [2] ، والذي ليس كذلك .

(و) جوّزه (قوم في « مَنْ » ، و « ما ») **مراداً بهما الجنس** كقوله :

١٤٢١ – * ونِعْم مَنْ هُو في سرٍّ وإعْلانِ [3] *

= والتتمّة صدر لهذا الشاهد . وأمّا عجزه فهو الصورة المذكورة في الهمع بنسخة الثلاث ، ويبدو أنها محرفة ، وأن عجزه الصحيح هو :

* لبئس الندامى كنتُم آل أبجرا *

كما ورد ذلك في المحتسب ٢ : ٣٠٨ ، والصحاح ، واللسان: « نزف » ولعلّ الذي ما محرّفة عن « الندامى » وأنتم محرّفة عن : « كنتم » .

(١) كلمة : « نعم » سقطت من أ .

(٢) مثل قولهم في : نعم الرجل محمد : نعم رجلاً محمّد .

(٣) قائله مجهول . وصدره :

* فنعم مزكاً من ضاقت مذاهبه *

انظر : شواهد المغنى للسيوطي رقم ٥٢٦ ، والخزانة ٤ : ١١٥ .

والمزكأ : الملجأ .

وتأوّله [١] غيرهم على أن الفاعل مُضْمَرٌ[٢] ، و « مَنْ » في محل نصبٍ تمييزه .

(ومن ثَمَّ) أي من هنا ، وهو أنَّ [٣] فاعلهما لا يكون موصولاً . (قال المحققون) منهم سيبويه : (أن « ما » في) نعم وبئس الواقع بعدها فعل (نحو : بئس ما اشْتَرَوْا [٤]) نعم ما صنعت (معرفة تامة) أي لا يفتقر إلى صلة [٥] (فاعلٌ) والفعل بعدها صفةٌ لمخصوص محذوف ، أي [٦] نعم الشّيءُ شيءٌ اشتروا . قال في شرح الكافية : ويُقَوِّيه كثرة الاقتصار عليها في نحو : غسلته غسلاً نِعِمّا .

والنّكرة التالية نِعْم لا يُقْتَصرُ عليها .

(وقيل : نكرة تمييز) ، والفعل بعدها صفة لها والمخصوص محذوف .

أو « ما » أخرى موصولة محذوفة صلتها الفعل أو بمعنى شيء صفتها الفعل [٧] ، أي : بئس شيئاً شيء اشتروا [٨] ، أقوال :

وَرُدَّ بأن التمييز يرفع الإبهام ، وما يساوي المضمر في الإبهام فلا يكون تمييزاً .

(وثالثها): هي (موصولة) صلتها الفعل ، والمخصُوص محذوف أو هي

---

(١) ط : « وتأول غيرهم » بحذف الضمير في « تأوله » .

(٢) أ ، ب : « على أن الفاعل الخبر » . تحريف ، صوابه من ط . والمغنى ٢ : ١٩ حيث يقول : « فزعم – أي أبو عليّ – أن الفاعل مستتر و « من » تمييز ، وقوله : « هو » مخصوص بالمدح فهو مبتدأ خبره ما قبله ، أو خبر لمبتدأ محذوف » .

(٣) « أنّ » سقطت من ط .

(٤) سورة البقرة ٩٠ .

(٥) أ ، ب : « جملة » مكان : « صلة » .

(٦) من قوله : « أي نعم الشيء » إلى قوله : أو « ما » أخرى موصولة سقطت من أ .

(٧) كلمة « الفعل » سقطت من أ .

(٨) أ ، ب : « بئس شيئاً اشتروا » بحذف « شيء » .

المخصوص . و « ما » أخرى تمييز محذوف ، أي نعم شيئاً الذي صنعْته . أو هي الفاعل ، واكتفى بها ، وبصلتها عن المخصوص . أقوال .

(ورابعها مَصْدريّة) ولا حذف ، والتقدير : نعم صُنعك ، وبئس شراؤهم .

(وخامسها : نكرة موصوفة فاعل) يكتفي بها ، وبصلتها عن المخصوص .

(وسادسها : كافّة) كفّت نعم وبئس ، كما كفّت قلّ ، وصارت تدخل على الجملة الفعلية .

(وفي) « ما » إذا وليها اسم نحو : (نعِمّا هي) القولان (الأولان) .

أحدهما : أنها معرفة تامة فاعل بالفعل ، وهو قول سيبويه ، والمبرد وابن السّراج ، والفارسيّ .

والثاني : أنها نكرة غير موصوفة تمييز ، والفاعل مضمر ، والمرفوع بعدها هو المخصوص .

(وثالثها) : أن « ما » (مركبة) مع الفعل (لا محلّ لها) من الإعراب ، والمرفوع فاعل .

(وشذ كونه) أي الفاعل (إشارة) متبوعاً بذي اللام كقوله :

١٤٢٢ — * بِئْسَ هذا الحيُّ حَيّاً ناصِراً [1] *

(وعلماً) كقول سهل بن حنيف :

---

(١) قائله مجهول . وتمامه :

* ليت أحياءَهُمُ فيمن هلَكْ *

الدرر ٢ : ١١٤ .

« شهدت صِفِّينَ ، وبئست الصِّفُّونَ (١) »

(وكذا) شذ كونه (مضافاً إلى الله) علماً أو غيره ، وإن كانت فيه « أل » ، لأنه من الأعلام كقوله ﷺ : « نعم [٨٧/٢] عبد الله خالد بن الوليد » وقول الشاعر :

١٤٢٣ — * بئس قوم الله قومٌ طُرِقوا (٢) *

(خلافاً للجَرْمِيّ) في قوله : باطّراده . وغيره ، يتأوّل ما وَرَد منه ، ومن العلم على أنه المخصوص ، والفاعل مضمر ، حذف مفسّره .

(وشذّ كونه ضميراً غير مفرد) أي مطابقاً للمخصوص نحو : أخواك نِعْما رجلين ، وحكى الأخفش عن بعض بني أسد : نِعْما رجلَيْن الزيدان ، ونِعْموا رجالاً الزيدون ونعِمْتُم رجالاً ، ونِعْمْنَ نساءً الهندات ، ثم قال : « لا آمن أن يكونا فهما التلقين (٣) » (خلافاً لقوم) من الكوفيّة لقولهم بالقياس على ذلك .

(و) شذّ جرّه (بالباء) الزائدة ، روى : نِعْم بهم قَوْماً ، أي نِعْم هم .

(ولا يعملان) أي نعم ، وبئس (في مصدر و) لا (ظرف) .

---

(١) في اللسان : « صفن » هذا الشاهد نثر لا شعر مع العلم بأن ط كتب فيها هذا الشاهد في صورة شطر من بيت ، وهذا تحريف .
وفي النسخ الثلاث : « صفون » من دون « أل » .
هذا وقد نسب في اللسان إلى أبي وائل .

(٢) سبق ذكره رقم ١٤١٤ مع اختلاف في الرواية .

(٣) لعله يقصد بقوله : « أن يكونا فهما التلقين » .
هذا البعض من بني أسد ، فربما كانا رجلين لقنهما الرّواة هذه اللغة فذكراها على أنها محاكاة وتلقين . والعبارة في النسخ الثلاث واحدة ، ولم أفهم منها غير هذا ولعلّها محرّفة ، والله أعلم بالصّواب .
وفي هامش ط كتب ما نصّه : هكذا في نسخة ، وفي نسخة أخرى : أن يكون أنهما الفعلين .

(ويذكر المخصوص) وهو المقصود بالمدح أو الذّم (قبلهما) أي : نعْم ، وبئس (مبتدأ أو منسوخاً) والفعل ، ومعموله الخبر ، والرّابط هنا العموم [١] في المرفوع المفهوم من أل الجنسيّة نحو : زيد نعم الرجل ، أو رجلاً وكان زيد نِعْم الرجل ، وإنّ زيداً نعم الرجل قال :

١٤٢٤ — إنّ ابن عبد الله نِعْـــم أخو النّدى وابنُ العَشيرهْ [٢]

وقال

١٤٢٥ — إذا أرْسَلُوني عند تعذيرحاجة أُمارِسُ فيها كنتُ نِعْمَ الممارس [٣]

(أو) يذكر (بعد الفاعل) نحو : نعم الرّجل زيدٌ ، وهو أحسن من تقدمه ، لإرادة الإبهام ، ثم التفسير وإعرابه (مبتدأ) خبره الجملة قبله .

وقيل : محذوف ، أو خبراً مبتدؤه محذوف وجوباً (أو بدلاً) من الفاعل أقوال :

قال ابن مالك : أرجحها الأوّل لصحّته في المعنى وسلامته من مخالفة أصل ، بخلاف جعله خبراً ، فإنه يلزم منه أن ينصب لدخول كان عليه ، أو جعل خبره محذوفاً ، فإنه لم يعهد التزام حذف الخبر إلا حيث سدّ مسدّه شيء ، أو جعله بدلاً ، فإنه لا يصلح لمباشرة نِعْم .

وأجاب قائله بأنه يجوز أن يقع بدلاً ما لا يجوز أن يلي العاملَ بدليل : « أنك أنت » ، وعلى هذا هو بدل اشتمال ، لأنه خاص ، والرجل عام .

(وقد يدخله ناسخ) نحو : نعم الرجل كان زيداً ، وظننت زيداً ، فالجملة في

(١) في أ : « والرابطة هنا القوم » . تحريف .
في ب : « والرابط الرفع في المرفوع » تحريف أيضاً .
(٢) لأبي دهبل الجمحيّ يمدح المغيرة بن عبد الله . من شواهد الأشموني ٣ : ٣٧ .
(٣) ليزيد بن الطثّرية : من شواهد الأشموني ٣ : ٣٨ .

موضع خبر كان أو ثاني مفعولي ظنّ .

(ويغلب أن يختصّ) بأن يقع معرفة أو قريباً منها أخَصّ من الفاعل ، لا أعمّ منه ، ولا مساوياً نحو : نعم الفتى رجلٌ من قريش . (و) أنْ (يصح الإخبار به عن الفاعل) موصوفاً بالممدوح بعد نعْم ، أو المذموم بعد بئس كقولك في نعم الرجل زيدٌ [١] : الرّجل الممدوح زيدٌ ، وفي بئس الولد العاقّ أباه : الولد المذموم العاقّ أباه .

وإلاّ أي وإن وقع غير مختصّ ولا صحيح الإخبار عنه به بأن وقع مبايناً له (أُوّل) كقوله تعالى : « بِئْسَ مَثَلُ القومِ الّذين كذَّبوا [٢] » أي : « مثل الذين » حذف « مثل » المخصوص ، وأقيم الذين مقامه .

ويحذف المخصوص (لدليل) يدل عليه نحو : « نعم العبد [٣] » أي : أيّوب « فنعم الماهِدُون [٤] » أي : نحن .

(وقيل) : إنما يحذف إن تقدّم (ذكرُه) . والأكثرون على عدم اشتراطه .

(وتخلفه) إذا حذف (صفته) وهي إن كانت إسماً وفاقاً [٥] نحو : نعم الرّجل حليم كريم ، أي رجلٌ حليمٌ ، فإن كانت فعلاً نحو (نعم) الصاحب تستعين به فيعينك أي « رجل » (فممنوع أو جائز ، أو غالب مع ما قليل [٦] دونها أقوال) : الأكثر على الأول والكسائي على الثاني . وابن مالك على الثالث .

---

(١) أ ، ب . « زيداً » بالنصب . تحريف . صوابه من ط .

(٢) سورة الجمعة ٥ .

(٣) سورة ص ٣٠ .

(٤) سورة الذاريات ٤٨ .

(٥) أي موافقة المخصوص المحذوف ، وفي ب ، ط : « وفاق » بالرفع صوابه من أ والأسلوب .

(٦) ط : « قيل » مكان : « قليل » . تحريف .

وأقل منه أن يحذف المخصوص ، وصفته ، ويبقى متعلّقهما كقوله :

١٤٢٦ — * بئس مقامُ الشيخ إمْرِسْ إمْرِسِ[١] *

أي مقام مقول فيه : إمرس ، أبقى مقول القول .

[ما ألحق بـ « بئس »]

« مسألة » ألحق ببئس في العمل « ساء » وفاقاً كقوله تعالى : « ساءَ مثلاً القومُ[٢] » . وقوله : « بئس الشّرابُ وساءت مرتفقاً[٣] » ، وقوله : « سَاء ما يَحْكُمون[٤] » وهي فرد من أفراد فَعل الآتي ، لأنها في الأصل بوزن « فعل » بالفتح متصرّفة[٥] ، فحولت إلى « فَعُل[٦] » ، ومنعت التّصرّف ، وإنما أفردت بالذّكر للاتفاق عليها كما قاله في « سباك المنظوم » .

(و) ألحق (بهما) أي بنعم في المدح ، وبئس في الذم عملاً (فَعلُ) بضم العين (وصْفاً) ككرُم[٧] ، وظرُف ، وشرُف (أو مصوغاً) محوّلاً (من ثلاثيٍّ) مفتوح ،

---

(١) قائله مجهول ، وتمامه في رواية الدرر ٢ : ١١٥ :

* بين حواشي خشباتٍ يُبْتَس *

* إما على قَعْوٍ وإمــا اقعنسس *

وفي اللسان : « مرس » الشطر الأخير هو تتمة الشطر الأول شاهد الهمع .

(٢) سورة الأعراف ١٧٧ .

(٣) سورة الكهف ٢٩ .

(٤) سورة الأنعام ١٣٦ .

(٥) أي أصلها : « سوأ » بالفتح .

(٦) بعد تحويله إلى فعُل بالضمّ صار قاصراً ، ثم ضمّن معنى بئس ، فصار جامداً قاصراً .

(٧) أ : « كلؤم » وط : « كلُوم »

أو مكسور ، كعقَل ، ونَجِسَ . .

ثم إن كان معتل العين لزم قلبُها ألفاً نحو : قال الرجل زيد ، وباع الرجل زيد ، أو اللام ظهرتِ الواو ، وقلبت الياء واواً نحو : غَزوُ ، ورمُو ، وقيل : يَقَرُّ على حاله ، فيقال : رمَى ، وغزَا ومن [٨٨/٢] المسموع قولهم : لقَضُوَ الرّجل فلان، أي نعم القاضي هو .

وما ذكر من اشتراط كون الصحيح منه ثلاثيّاً كالتسهيل ، زاد عليه (خطّاب [١]) في « الترشيح » : أن يكون مما يُبْنَى منه التّعجّب ، فلا يصاغ من الألوان ، والعاهات ، كما لا يصاغ من الرّباعيّ استغناءً بأفعل الفعل [٢] فعله نحو : أشد الحمرة حمرته، وأسرع الانطلاق انطلاقه فأفعل مضاف مبتدأ خبره الجزء الأخير ، ورجّحه أبو حيّان .

(وقيل : إلاّ عِلَم ، وجَهِل، وسَمِع) فلا تُحوّل إلى فَعُل ، بل يستعمل استعماله ، باقية على حالها . قاله الكسائيّ .

(قيل) ويلحق فَعُل المذكور (بصيغتي التعجب) أيضاً . حكى الأخفش ذلك عن العرب ، فيقال : حسُنَ الرجل زيدٌ . بمعنى : ما أحسنه . (فيصدّر بلام) نحو : لَكَرُم الرجل زيدٌ ، بمعنى : ما أكرَمَهُ . قال خطّاب : وهي لام قسم .

(ولا تلزم أل فاعِلَهُ) بل تكون معرفة ونكرة ، وتلحق الفعل العلامات نحو : لكَرُم زيدٌ ، وهند لكَرُمت ، والزيدان لكَرُما رجلين ، والزيدون لكرُموا رجالاً ، يريد : ما أكرم ، بخلافه حال استعماله كنِعْم فلا تلزمه اللاّم ، بل يجوز إدخالها وتركها ، ولا يكون فاعله إلاّ كفاعل نعم . .

---

(١) سبق ذكره ١ : ١٤١ .

(٢) ط : « بأفعل الفعلى فعله » وفي أ ، ب : «استغناء بأفعل الفعل فعله » .

[حبّذا]

« مسألة » :

كنِعْم في العمل، وفي المعنى مع زيادة أن الممدوح بها محبوب للقلب (حبّذا، وأصله: حَبُب) بالضم أي صار حبيباً ، لا من حَبَبَ بالفتح (ثم) أدغم فصار (حَبَّ) .

والأصحّ أن « ذا » فاعله ، فلا تتبع ، وتلزم الإفراد والتذكير ، وإن كان المخصوص بخلاف ذلك كقوله :

١٤٢٧ ـ *يا حبّذا جبَلُ الرّيّانِ من جبلٍ وحبّذا ساكنُ الرّيّان مَنْ كانا[1] *

وحبّذا نفَحاتٌ من يمانيـةٍ تأتيك من قبل الرّيّانِ أحيانا

وقوله :

١٤٢٨ ـ * حبّذا أنتُما خليليّ إنْ لمْ تعذُلانِي منْ دمْعِيَ المهراق[2] *

وقوله :

١٤٢٩ ـ * ألا حبّذا هِنْدٌ وأرْضٌ بها هِنْد[3] *

وإنّما التزم ذلك (لأنه كالمثَل) والأمثال لا تغيّر ، كما يقال : « الصيف ضيّعْتِ اللّبن » بكسر التّاء ، وإن كان الخطاب لغير مؤنث ، أو لأنه على حذف .

والتّقدير في « حبّذا هند » مثلاً : « حبّذا حُسْنُ هندٍ » و « حبّذا زيد » : « حبّذا أمرُهُ وشأنه » ، فالمقدّر المشار إليه مذكّرٌ مفرد حذف ، وأقيم المضاف إليه

(١) لجرير من قصيدة يهجو بها الأخطل . ديوانه ٥٩٦ واللسان : « حبب » .

(٢) قائله مجهول . انظر الدرر : ٢ : ١١٥ .

(٣) للحطيئة ديوانه ٣٩ . وتمامه :

* وهند أتى من دونها النّأي والبُعْدُ *

مقامه . أو لأنّه على إرادة جنسٍ شائعٍ ، فلم يختلف ، كما لم يختلف فاعل نعم ، إذا كان ضميراً [١] » .

هذه أقوال . الأكثر على الأول ، ونسب للخليل ، وسيبويه ، وابن كَيْسان على الثّاني والفارسيّ على الثالث .

(وقال دُرَيْوِد : « ذا » زائدة) وليست اسماً مشاراً به بدليل حذفها من قوله :

١٤٣٠ — * وحبَّ دِينا [٢] *

وقيل : صارت بالتّركيب مع « حبّ » فعلاً فاعلُهُ المخصوصُ كقولهم فيما حكى : لا تحبذه [٣] . قاله المبرّد والأكثرون ، ولعدم الفصْل بين « حبّ » و « ذا » ، ولعدم تصرف « ذا » بحسب المشار إليه .

وردّ بجواز حذف المخصوص ، والفاعل لا يحذف .

(وقيل : الكُلّ اسمٌ) واحدٌ مركّب ، قاله المبرّد والأكثرون ، واختاره ابن عُصفور ؛ لإكثار العرب مِن دخولها عليها من غير استيحاش ، ولعدم [٤] الفصل بين « حبّ » و « ذا » ، وتصرّف « ذا » بحسب المشار إليه .

---

(١) أ : « إذا كان ضمير » بالرفع . تحريف .

(٢) قطعة من رجز لعبد الله بن رواحة الأنصاري ، وقد روي على الوجه التالي :

* باسم الإله وبه بدينـــا ، ولو عبدنا غَيْرهُ شَقِينا *

* فحبّذا ربّاً وحبّ دينا *

وانظر الأشموني والعينيّ ٣ : ٤٢ .

(٣) حيث جاءوا لها بمضارع ، وذلك يدلّ على فعليّة التّركيب . انظر : التصريح ٢ : ١٠٠ .

(٤) من قوله : « ولعدم الفصل » إلى قوله : وعلى هذا هو مرفوع سقط من أ ، ب .

وعلى هذا هو مرفوعٌ وفاقاً ، ثم هل هو (مبتدأ خبره المخصوص أو عكسه) أي خبر مبتدؤه المخصوص ؟ (قولان) : المبرد على الأول ، والفارسي على الثاني ، (وعلى الأول) وهو القول بأن ذا فاعل (هو) المخصوص (مبتدؤها) أي الجملة فهي خبر[١] عنه ، والرابط ذا أو العموم إن قلنا : أريد الجنس (أو [٢] مبتدأ محذوف الخبر أو عكسه) أي خبر محذوف المبتدأ وجوباً ، وكأنه قيل من المحبوب ؟ فقال : زيد أي هو (أو بدل) من ذا لازم التبعية (أو عطف بيان) عليه (أقوال) : الأكثرون على الأوّل [٣] ، وعلى الثاني الصَّيْمريّ وابن مالك على الثالث ، وابن كيسان على الرابع .

قال ابن مالك : والحكم عليه بالخبريّة هنا أسهل منه في باب « نِعْمَ » لأنّ مُصَحِّحَهُ هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء ، وهي لا تدخل هنا ، لأنّ حبّذا جارٍ مَجْرى المثل

وردّ كونه مبتدأ حذف خبره أو عكسه بأنه يجوز حذف المخصوص ، فيلزم حذف الجملة بأسْرِها من غير دليل .

وردّ عطف البيان بمجيئه نكرةً ، واسم الإشارة معرفة كما في قوله :

١٤٣١ — * وحبّذا نفحات [٤] *

وردّ البدل بأنه على نية تكرار العامل ، وهو لا يلي حبّ .

وأجيب بعدم اللزوم بدليل : « إنّك أنت » .

---

(١) كلمة « خبر » سقطت من أ . وفي ط : « فهو » . تحريف .

(٢) من قوله : « أو مبتدأ محذوف الخبر » إلى قوله : « أو بدل من ذا » سقط من أ .

(٣) في ب بعد قوله : « على الأول » بياض مشار إليه بـ « كذا » ، وليس في أ ، وط ما يشير إلى هذا البياض .

(٤) سبق ذكره رقم ١٤٢٧ .

(ولا يقدّم) مخصوص حبّذا عليها وإن جاز تقديمُهُ على « نِعْم » بقلة ، لأنّها فرعٌ عنها ، فلا تساويها في تصرّفاتها ، ولأنها جارية مجرى المثل (٨٩/٢) ولئلا يتوهّم من قولك مَثلاً : « زيد حبّذا » : كون المراد الإخبار بأن زيداً أحب ذا[1] ، وإن كان توهّما بعيداً .

(وحذْفُه) استغناءً بما دَلّ عليه [قليلٌ] كقوله :

١٤٣٢ ــ * فحبذا ربّاً ، وحبّ دِينا[2] *

أي ربّاً الإلهُ .

وقوله :

١٤٣٣ــ * ألا حبّذا لولا الحياءُ وربّما مَنَحْتُ الهوَى من ليْس بالمتقارب[3] *

أي حبّذا حالتي معك !

(ويجوز فصلُهُ) من حبّذا (بنداء) كقول كثيّر :

١٤٣٤ ــ * ألا حبذا يا عَزُّ ذَاك التّسَاتُرُ[4] *

(و) يجوز (كونُهُ) اسْمَ (إشارة) كقول كثيّر المذكور ، وقول الآخر :

١٤٣٥ ــ * فيا حبّذا ذاك الحبيبُ المُبَسْمِل[5] *

---

(١) كلمة : « ذا » سقطت من أ . (٢) سبق ذكره رقم١٤٣٠ .

(٣) للمرار بن هماس الطائي ، وفي حاشية الأمير على المغنى ٢ : ١٣٣ ، لمرداس بن هماس من شواهد : المغنى ٢ : ١٣٣ ، والعينيّ ٤ : ٢٤، والأشموني ٣ : ٤١ ، وحاشية يس ٢ : ٩٩ .

(٤) لكثيّر عزة ديوانه ٢ ــ ٥ ــ دار الثقافة ــ بيروت وصدره : * وقلت وفي الأحشاء داءٌ مخامِرٌ * .

(٥) قائله مجهول . وصدره :

* لقد بسَملتْ ليلى غداة لقيتُها *

انظر القالي ٢ : ٢٧٠ ، واللسان : « بسمل » .

(ويكون قبله) أي المخصوص (أو بعده نكرةٌ منصوبة بمطابِقه [١]) كقوله :

١٤٣٦ — * ألا حبّذا قَوْماً سُلَيْمٌ فإنّهُم [٢] *

وقوله :

١٤٣٧ — * حبّذا الصّبر شيمةً لامرئ را م مُـباراةَ مُـولَع بالمعَالي[٣] *

ويقال : حبّذا رجلين الزيدان، ورجالاً الزيدون ، ونساء الهندات ، وكذا مؤخراً .

(فثالثها) أي الأقوال فيه (إن كان مشتقاً) فهو (حال وإلاّ) بأن كان جامداً فهو (تمييز) .

وقال الأخفشُ والفارسيّ والرّبَعِيّ حالٌ مطلقاً . وقال أبو عمرو بن العلاء : تمييز مطلقاً .

(ورابعها) قاله أبو حيان : (المشتق إن أريد تقيّد المدح به حالٌ وغيره) وهو الجامد ، والمشتقّ الذي لم يُرِدْ به ذلك، بل تَبيينُ حُسْنِ المبالغ في مَدْحه (تمييزٌ) .

(١) أ — « أو بعد نكرة منصوب مطابقه » .
التحريف في : « بعد » و « منصوب » .
ب — « أو بعده نكرة منصوب مطابقه »
التحريف في كلمة « منصوب » .
ط — « أو بعده نكرة منصوب بمطابقه » .
التحريف في « منصوب » :

(٢) قائله مجهول ، وتمامه :

* وفوا إذ تواصوا بالإعانة والصبر *

أنظر الدرر ٢ : ١١٧ .

(٣) قائله مجهول . وأنظر الدرر ٢ : ١١٧ .

مثال الأوّل : ولا يصح دخول « مِنْ » عليه : « حبذا هندُ مواصلةً » أي في حال مواصلتها .

والثاني : وتدخل عليه « من » حبّذا زيدٌ راكباً .

(وخامسها) : قاله في البسيط : إنه منصوب بـ« أعني » مُضْمراً فهو مفعول لا حال ولا تمييز ، قاله أبو حيّان ، وهو غريب ، ثم الأولى التأخير عند الفارسيّ والتّقديم عند ابن مالك .

وقال الجَرْميّ وابن خروف : هما سواء في الحال ثم قال الجَرْميّ : تقديم التمييز فيه قبيح . وقال ابن خروف : حسن [1] .

وقال أبو حيان : الأحسن تقديم التّمييز ، وكذا الحال ، إن كانت من « ذا » ، وإن كانت من المخصوص فالتأخير .

(ونؤكّد حبّذا) توكيداً (لفظياً) كقوله :

١٤٣٨ — * ألا حبّذا حبّذا حبّذا حبيبٌ تَحمّلْتُ منه الأذى * [2] .

(وتدخل عليها لا ، فتساوى بئس في) العمل والمعنى مع زيادة ما تقدّم نظيره في حبّذا ، كقوله :

١٤٣٩ — * لا حبّذا أنتِ يا صنعاءُ من بلد [3] *

---

(١) ب ، ط : « أحسن » .

(٢) من شواهد المنصف ١ : ٨٢ .

وقائله إبراهيم بن سفيان كما في البغية ١ : ٤١٤ ، وعند صاحب الدرر ٢ : ١١٧ مجهول القائل .

(٣) لزياد بن منقذ العدويّ . وتمامه :

* ولا شَعوبُ هوىً مني ولا نُقُمُ *

من شواهد : ابن يعيش ٧ : ١٣٩ ، ومعجم البلدان لياقوت ٥ : ٣٨٩ .

وقوله :

١٤٤٠ — * ولا حبّذا الجاهِلُ العاذِلُ [١] *

وقوله :

١٤٤١ — * ألا حبذا أهْلُ الملا غَيْرَ أنّهُ إذا ذُكِرَتْ مَيٌّ فلا حبّذاهِيا [٢] *

وقال أبو حيّان : ودخول « لا » على حبذا لا يخلو من إشكال ، لأنه إن قدر « حبّ » فعلاً ، و « ذا » فاعله ، أو حبّذا كلها فعلاً ،ف « لا » لا تدخل على الماضي غير المتصرّف ، ولا على المتصرّف إلاّ قليلاً ، أو كلّها اسماً ، فإن قدّر في محلّ نصب لم يصحّ ، لأنه على العموم نحو : لا رجل ، وهو هنا خصوص ، أو رفع ، فكذلك لوجوب تَكْرار « لا » حينئذ .

(وتعمل) حبّذا (فيما عدا المصدر) كالظرف ، والمفعول له ، ومعه نحو : حبذا زيدٌ إكراماً له ، وحبّذا عمرو لزيد بخلاف المصدر إذ هي غير متصرّفة ، فلا مصدر لها .

(وتوقّف أبو حيّان في) عملها من غير (الحال والتمييز) وقال : لا ينبغي

---

(١) صدره :

* ألا حبذا عاذري في الهوى *

وقائله مجهول .

من شواهد : العينيّ ٤ : ١٦ ، والتصريح ٢ : ٩٩ .

(٢) لذي الرمة :

من شواهد : العيني ٤ : ١٢ ، والتصريح ٢ : ٩٩ .

والأشموني ٣ : ٤٠ وانظر ملحق ديوان رؤبة ٧٦٠ وفي العيني منسوب إلى كنزة أم شملة بن برد في مَيّة صاحبة ذي الرّمة .

أن يقدم عليه إلاّ بسماع. أمّا الحال والتّمييز ، فتعمل فيهما وفاقاً :

(وتضمّ فاء[(١)] « حب » مفردة) من « ذا » بنقل ضمّة العين إليها ، كما يجوز إبقاء الفتح استصحاباً نحو : حُبّ زيد ، وحَبّ ديناً .

ويجب الإبقاء إذا فكّت كإسناد « حبّ » إلى ما سكن له آخر الفعل نحو : حبَبْت يا هذا (وكذا فَعُل السّابق) المستعمل كنعم وبئس ، أو تعجّباً أصلاً أو تحوّلاً يجوز نقل ضمة عينه إلى الفاء ، فتسكن كقوله :

١٤٤٢ ـ * حُسْنَ فِعْلاً لِقاءُ ذِي الثّروةِ المم ـ لق بالبِشْرِ والعطاءِ الجزِيلِ[(٢)] *

وقيّد في التّسهيل الفاء بكونها حلقيّة . قال أبو حيّان : ولا يختصّ بذلك ، بل كل فعل يجري فيه ذلك نحو : لضُرب الرجل بضم الضاد .

(ويجوز جرّ فاعلهما) أي « حبّ » المفردة ، وفعل (بالباء) الزائدة تشبيهاً بفاعل أفعل تعجُّباً كقوله :

١٤٤٣ ـ * وحُبَّ بها مَقْتُولةً حين تُقْتَلُ[(٣)] *

وكقوله :

---

(١) ط « فأحب » تحريف صوابه في ا ، ب .

(٢) قائله مجهول . أنظر الدرر ٢ :

(٣) للأخطل .

من شواهد : ابن يعيش ٧ : ١٢٩ ، والخزانة ٤ : ١٢٢ ، والعيني ٤ : ٢٦ .

ورواية الديوان ٢٦٣ .

فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها فأطيب بها مقتولة حين تقتلُ

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .

وكقوله :

١٤٤٤ - حبَّ بالزَّوْرِ الذي لا يُرى منه إلاّ صفحةٌ أو لمـــامُ (١)

وحكى الكسائيّ : « مررت بأبيات جاد بهن أبياتاً ، وجدن أبياتاً (٢) » .

---

(١) للطرمّاح بن حكيم :
من شواهد : العيني ٤ : ١٥ ، والأشموني ٣ : ٣٩ ، واللسان : « زور » .

(٢) في هذه الحكاية زيدت الباء في الفاعل أولاً ، وتجرّده منها ثانياً .
وأصل جاد بهن أبياتاً : جدن أبياتاً ، من جاد الشيء جودة إذا صار جيّداً .
وأصل جاد : جوَد بفتح العين ، فحوّل إلى : فعُل بضمها لقصد المبالغة والتعجّب ، وزيدت الباء في الفاعل ، وعوّض من ضمير الرفع ضمير الجرّ ، فقيل : بهن ، وأبياتاً تمييز .
وجدن أبياتاً على الأصل من عدم زيادة الباء ، فلذلك يثبت ضمير الرفع ، وأبياتاً تمييز ، وفي كل منهما الجمع بين الفاعل والتمييز .
انظر هذا البحث في التصريح ٢ : ٩٨ ، ٩٩ .

صِيغتَا التَعجّب

(ومنه) أي الجامد (صيغتا التعجب) وهما (ما أفْعَل [٢/٩٠] وأفْعِلْ) به (قال الكوفية : وأفْعِل) بغير « ما » مسندة إلى الفاعل نحو قوله :

١٤٤٥ - * فأبْرحْتَ فارساً [١] *

أي ما أبرحك فارساً .

(وبعضهم ، وأفْعَل من كذا) .

وزعم الفرّاء : الأولَى أي ما أفعل (اسماً) لكونه لا يتصرّف ، ولتصغيره ، ولِصحّة عينه في قولهم : ما أُحَيْسنه [٢] ، وقوله :

١٤٤٦ - * يا ما أُمَيْلح غِزْلاناً [٣] *

---

(١) قطعة من بيت جاء على النحو التالي :

وُمرّة تَحْميهمْ إذا ما تبدّدوا ... وتَطْعَنُهُم شَزْراً فأبْرحْتَ فارسا

قائله : عباس بن مرداس ، وعند صاحب الدرر مجهول القائل من شواهد : سيبويه ١ : ٢٩٩ . وانظر الأصمعيات ٢٠٦ .

ومعنى أبرحت : أي أعجبت وبالغت ، ومنه قول الأعشى :

أقولها حين جد الرحيـــــل أبرحت ربّاً وأبرحت جارا

وانظر اللسان « برح » .

(٢) ط فقط : « ما أحسنه » . تحريف .

(٣) سبق ذكره رقم ٢٠١ .

وقالوا : ما أطْوَلَهُ [١] ، كما قالوا : هو أطولُ من كذا .

ورُدَّ بأنّ امتناع التصرّف – لكونه غير محتاج إليه للزومه طريقةً واحدةً ، إذْ معنى التعجّب لا يختلف باختلاف الأزمنة – لا ينافي الفعليّة [٢] كـ « ليس » ، « وعسى » .

وبأنّ تصغيره ، وصحّة عينه ؛ لشبهه بأفعل التّفضيل ، وقد صحّت العين في أفعال : كَحوِل ، وعَوِر .

ويدلّ للفعليّة بناؤه على الفتح ، ونصبه المفْعُول الصريح ، ولزوم نون الوقاية مع الياء .

(و) زعم ابن الأنباريّ (الثانية) أي : « أفْعِلْ به » اسماً، لكونه لا تَلحقه الضّمائر .

(وجوّز هشام المضارع من ما أفْعَل) فيقال : ما يحسن زيداً . ورُدّ بأنه لم يسمع) .

(وينصب المتعجّب منه بعدما أفْعَل مفعولاً به) على رأي غير الفراء ، والهمزة فيه للتعدية ، والفاعل ضمير مستتر عائد على « ما » مفردٌ مذكرٌ لا يتبع بعطف ولا توكيد ، ولا بدل .

وعلى رأيه [٣] نصبه على حدّ نصب « الأب » في : زيد كريمٌ الأبَ [٤] .

والأصل : زيدٌ أحْسَنُ من غيره مثلاً ، أتوا بـ « ما » على سبيل الاستفهام [٥] ،

---

(١) مثال لصحّة العين .

(٢) « لا ينافي الفعليّة » خبر « أنّ » في قوله : « وردّ بأن » الخ .

(٣) أي على رأي الفرّاء .

(٤) أي النصب على التشبيه بالمفعول به .

(٥) يرى الدّمامينيّ أنها « استفهاميّة في الأصل ثم نقلت إلى إنشاء التعجّب » قال : وهذا القول أقوى من جهة المعنى ، لأن شأن المجهول كسبب الحسن أن يستفهم عنه . =

فنقلوا الصّفة من « زيد » ، وأسندوها إلى ضمير « ما » وانتصب « زيد » بـ « أحْسَنَ » فرقاً بين الخبر والاستفهام . وفتحة أفْعلَ على هذا قيل : بناء ، لتضمّنه معنى التعجّب . وقيل : إعراب ، وهو خبر « ما » بناءً على نصب الخبريّة بالخلاف عند الكوفيين .

(والأصَحّ أنْ « ما » مبتدأ) خبره ما بعده .

وقال الكسائي : لا موضع لـ« ما » [١] من الإعراب (و) الأصح (أنّها نكرة تامة) بمعنى : شيء خبريّة قصد بها الإبهام ثم الإعلام بإيقاع الفعل على المتعجّب منه ، لاقتضاء التعجّب ذلك .

(وقيل :) نكرة (موصوفة) بالفعل ، والخبر محذوف وجوباً ، أي شيء أحْسَنَ زيداً عظيم .

(وقيل : استفهامية) دخلها معنى التعجّب لإجماعهم على ذلك في : أيّ رجل زيد .

ورُدّ بأنّ مثل ذلك لا يليه غالباً إلا [٢] الأسماء . نحو : « فأصحابُ الميمنة ما أصْحابُ الميمنة [٣] » . و « ما » ملازمة للفعل ، وبأنها لو كانت كذلك جاز أن يخلفها أيّ كما جاز ذلك في » .

١٤٤٧ — * يا سيّداً ما أنتَ من سَيّد [٤] *

= وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجّب نحو :
« ما لي لا أرى الهدهد » (النمل ٢٠) . انظر الصبان ٣ : ١٧ .

(١) ط فقط : « لها » مكان « ما » .

(٢) كلمة : « إلاّ » سقطت من أ .

(٣) سورة الواقعة ٨ ، وفي النّسخ الثلاث : « وأصحاب بالواو » .

(٤) سبق ذكره رقم ٦٧٣ .

(وقيل : موصولة) صِلَتُها الفعل ، والخبر محذوف وجوباً ، والتقدير : الذي أحسن زيداً عظيم .

(و) يُجَرّ المتعجَّب منه (بعد أفْعِلْ بباء زائدة لازمة) لا يجوز حذفها نحو : أكرم بزيد (وقيل يجوز حذفها مع أنْ وأنَّ) المصدريَّتين كقوله :

١٤٤٨ – * وأحبِب إلينا أن يكون المقدَّما [1] *

وقوله :

١٤٤٩ – * فأحْسِن وأزْيِن لامْرىءٍ أنْ تَسرْبَلا [2] *

وقال بعض المولّدين :

١٤٥٠ – * أهْوِن عليَّ إذا امتلأتَ من الكرى أني أبيت بليلة الملْسُوعِ [3] *

(والأصح أنه خبر) معنىً ، وإن كان لفظه لفظ الأمر للمبالغة ، وليس بأمر حقيقة . (فمحل المجرور) بعده (رفع فاعلاً) والهمزة فيه للصّيرورة والباء للتَّعدية ،

---

(١) للعباس بن مرداس الصحابي . وصدره :

* وقال نبيّ المسلمين تقدّموا *

ورواية الديوان ١٠٢ : « وحُبّ إلينا » .
من شواهد : العينيّ ٣ : ٦٥٦ / ٤ : ٥٩٣ ، والتصريح ٢ : ٨٩ ، والأشموني ٣ : ١٩ .

(٢) صدره :

* تردّد فيه ضوؤها وشعاعُها *

والبيت قائله مجهول عند صاحب الدرر ٢ : ١٢٠ وورد في معجم الشواهد ٢٦٦ غير منسوب والشاهد لأوس بن حجر . ديوانه ٨٤ . وقد نسبه ابن عصفور في المقرب ٧٧ إلى أوس بن حجر أيضاً .

(٣) لبعض المولّدين كما في الدرر ٢ : ١٢٠ .

ولا ضمير في « أفْعِل » ، والتقدير في : أحْسِن بزيد : صار زيدٌ ذَا حُسْنٍ كقولهم : أبقلت الأرض ، أي صارت ذات بقل .

(وقيل :) هو (أمر) حقيقةً ، فمحل المجرور نَصْبٌ على المفعوليّة ، والهمزة للنقل كهي في « ما [1] أفعل » ، فالباء زائدة .

واختلف على هذا ، فالأصحّ (فاعله ضمير المصدر) الدّالّ على الفعل ، فكأنه قِيل : يا حُسْنُ أحْسِن بزيد أي ألزمه ، ودُمْ به ، ولذلك وجد الفعل على كلّ حال .

(وقيل :) فاعله ضمير (المخاطب) كأنك قلت : أحسن يا مخاطب به ، أي أحكم بحسنه ، ولم يبرز في التأنيث ، والتثنية ، والجمع ، لأنه جرى مجر المثل ، ولزمت الباء في المفعول ، ليكون للأمر في معنى التعجّب حالٌ لا يكون له في غيره .

وردّ كونه أمراً بأنه محتمل للصّدق والكذب ، وبأنه لا يجاب بالفاء ، وبأنه يليه ضمير المخاطب نحو : أحْسِنْ بك ، ولا يجوز ذلك في الأمر لما فيه من إعمال فعل واحد في ضَمِيرَيْ فاعل ومفعول لمسمّى واحد ، وبأنه لو كان الناطق به أمراً بالتعجّب لم يكن متعجّباً ، كما لا يكون الأمر بالحلف ، والنداء ، والتّشبيه حالفاً ، ولا منادياً ، ولا مُشَبّهاً ، وقد أجمع على أنه متعجّب .

قال أبو حيّان : ولو ذهب ذاهب إلى أن أفْعِل أمْر صورة خبر معنى ، والفاعل فيه ضمير يعود على المصدر المفهوم في الفعل ، والهمزة للتعدية ، والمجرور في موضع مفعول لكان مذهباً ، فقولك : أحْسِنْ بزيد ، معناه : أَحْسن هو أي الإحسان زيداً أي جَعَلَهُ حسناً ، فيوافق [٢/٩١] معنى : ما أحسن زيداً ، قال : ولا ينافي ذلك التّصريح بالخطاب من: يا زيد أحسن بزيد ، لأن الفاعل مخالف للمخاطب ، فالمعنى :

(١) ط : « فيما » مكان : « في ما » .

يا زيد أحسن الإحسانَ زيداً ، أي جعله حسناً ، كما تقول : يا زيد ما أحسن زيداً ، أي شيء جعله حسناً .

قال : ويدلّ على أن محل المجرور نصب جواز حذفه ، ونصبه بعد حذف الباء في قوله :

١٤٥١ — * فأبْعِد دَار مُرْتحلٍ مزاراً (١) *

ويحذف المتعجّب منه مع ما أفعل (لدليل) كقوله :

١٤٥٢ — جزى اللهُ عنّا ، والجزَاءُ بِفَضْلِه ربيعَةَ خيراً ما أعفَّ وأكْرَما (٢)

أي : ما أعفهم ، وأكْرَمَهم (٣) .

وفي جواز حذفه (مع أفْعِل خُلْفٌ) قال سيبويه : لا يجوز ، وقال الأخفش وقوم يجوز ، لقوله تعالى : « أسْمع بهم وأبْصِرْ (٤) » أي بهم . (وقيل : بل يحذف الجار فيستتر) الفاعل في أفعل ، ولا يحذف ، ورُدّ بأنه لو كان مستتراً لبرز في التثنية والجمع ، والتأنيث .

(ولا يكون المتعجّب) منه (إلاّ مختصاً) من معرفة ، أو قريب منها بالتخصيص ، لأنه مخبر عنه في المعنى .

(ومنع الفراء ذا أل العهديّة) نحو : ما أحسن القاضي ، تريد : قاضياً بينك

(١) في الدرر ٢ : ١٢٠ قائله مجهول . وصدره :
* لقد طَرَقَتْ رجال الحيّ لَيْلى *

(٢) نسب لعليّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه . من شواهد : العينيّ ٣ : ٦٤٩ ، والتصريح ٢ : ٨٩ والأشموني ٣ : ٢٠ .

(٣) أ : « وأكرهم » . تحريف .

(٤) سورة مريم ٣٨ .

وبين المخاطب ــ عهد فيه ــ » وأجازه الجمهور .

(و) منع (الأخفش أيّاً الموصول بالماضي) نحو : ما أحسن أيّهم قال : ذاك ، وأجازها سائر البصريين ، فإن (١) وصلت بمضارع جاز اتّفاقاً .

(ولا يُفْصَل) المتعجّب منه من أفْعَل ، وأفْعِلْ بشيء لضعفهما بعدم التصرّف ، فأشبها إنّ وأخواتها (إلا بظرف ومجرور يتعلّق بالفعل) فإنه يجوز (على الصحيح) لتوسّعهم فيهما ، ولجواز الفصل بهما بين إنّ ومعمولها ، وليس فعل التعجب بأضعف منها ، ولكثرة وروده كقوله :

« ما أحْسَنَ في الهَيْجاء لقاءَها (٢) »

وقوله :

١٤٥٣ ــ * وأحْبب إلينا أن يكون المقدّما (٣) *

وقيل : لا يجوز الفصل بهما أيضاً ، وعليه أكثر البصريين ، ونُسِب إلى سيبويه . (وثالثها : قبيح) أي يجوز على قُبْح . قال أبو حيّان : ومحل الخلاف فيما إذا لم يتعلّق بالمعمول ضمير يعود على المجرور ، فإن تعلّق وجب تقديم المجرور كقولهم : ما أحسن بالرجل أن يصدق ، وقوله :

١٤٥٤ ــ خَلِيليَّ ما أحرَى بذي اللُّب أن يُرَى صبوراً، ولكن لا سَبيلَ إلى الصّبر(٤)

---

(١) من قوله : « فإن وصلت » إلى قوله : « فأشبها إنّ » الخ سقط من ب .

(٢) قال صاحب الدرر ٢ : ١٢١ : « ظاهره أن هذا شعر وليس كذلك ، بل هو نثر من كلام عمرو بن معد يكرب الزبيديّ » .

(٣) سبق ذكره رقم ١٤٤٨ .

(٤) قائله مجهول .

من شواهد : العينيّ ٣ : ٢٦٢ ، والأشموني ٣ : ٢٤ ، وحاشية يس ٢ : ٩٠ .

أمَّا ما لا يتعلَّق منهما بالفعل ، فلا يجوز الفصل به وفاقاً نحو: ما أحسن بمعروف أمْراً .

(وجوّزه الجَرْميّ وهشام بالحال) أيضاً نحو : ما أحسن مُقْبلاً زيداً .

(زاد الجَرْمي أو المصدر) نحو : ما أحسن إحساناً زيداً والجمهور على المنع فيهما .

(و) جوّزه (ابن مالك بالنّداء) كقول عليّ : « أعْزِزْ على أبا اليَقْظان أن أراك صَرِيعاً مُجدَّلاً » .

(و) جوّزه (ابن كيسان بلولا) الامتناعيّة نحو : ما أحسن لولا بخله زيداً .

قال أبو حيّان : ولا حجة له على ذلك .

(ولا يقدّم معمول) لفعل التعجّب (على الفعل ولا) على (ما) وإن جاز ذلك في غير هذا الباب ، لعدم تصرّفه ، ولأن المجرور من أفْعِل عند الجمهور فاعل ، والفاعل لا يجوز تقديمه .

(ولا يفصل بينهما) أي بين « ما » وأفعل (بغير كان) . أما كان الزائدة فيجوز الفصْل نحو : ما كان أحْسن زيداً .

(والأكثر) على أنّ فعل التعجب (يدلّ على الماضي المتصل) بالحال ، فإذا أريد الماضي المنقطع أتى بكان ، أو المستقبل أتى بيكون . (وقيل) : إنما يدل على (الحال) دون المضي (١) ، حكى عن المبرّد .

(وقيل) يدل على (الثلاثة) الحال ، والماضي ، والاستقبال ، ويقيّد في المضي بكان وأمسى،وفي الحال بالآن ، وفي الاستقبال بيكون ونحوه من الظروف المستقبلة كقوله تعالى : « أسمع بهم وأبْصِر يوم يأتوننا (٢) » قاله ابن الحاجّ .

---

(١) أ : « على الحال أو المضيّ » . تحريف .

(٢) سورة مريم ٣٨ .

(ويجرّ ما يتعلّق بهما إن كان فاعلاً معنىً بإلى) نحو : ما أحب زيداً إلى عمرو ، وما أبغضه إلى بكرٍ ، والأصل : أحبّ عمرو زيداً ، وأبغض بكرٌ زيداً .

(وإلاّ) أي : وإن لم يكن فاعلاً معنىً (فإن أفهم عِلماً أو جَهْلاً فبالباء) يجر نحو : ما أعرف زيداً بالفقه وما أبصر عمراً بالنحو ، وأجْهَل خالداً بالشعر .

(وإلاّ) أي وإن لم يُفْهَمُ ذلك (فإن تعدّى بحرف فيه) يجرّ نحو : ما أعز زيداً عليّ ، وما أزهده في الدنيا (وإلاّ) بأن تعدّى بنفسه (فباللام) يجرّ نحو : ما أضرب زيداً لعمرو .

(ويقتصر على الفاعل) في بابي – كسا [٩٢/٢] وظن فيقال : ما أكْسى زيداً ، وما أعطى عمراً ، وما أظَنّ خالداً بحذف المفعولين .

(ويستغنى بجر أحد مفعولَيْ (الأوّل) أي باب كسا باللاّم عن ذكر الآخر نحو : ما أكساه لعمرو ، وما أكساه للثياب ، ولا يُفْعَل ذلك في باب ظَنّ ، وإن جمع بينهما فالثّاني منتصب بمُضْمرٍ نحو : ما أعطى زيداً لعمرو الدراهم ، وما أكساه للفقراء الثياب (خلافاً للكوفيّة) في الأمرين ، أي قولهم : بجواز ذكرهما في باب كسا على أنّ الثاني منصوب بفِعل التّعجب ، وبجواز مثل ذلك في باب ظن ، إذا أمن اللّبس نحو : ما أظن زيداً لبكرٍ صديقاً [١] فإن خيف أدخل اللام [٢] عليهما نحو : ما أظَنّ زيداً لأخيك لأبيك،والأصل : ظنّ أخاك أباك .

قال أبو حيّان : هذا تحرير النقل في المسألة وخلط ابن مالك ، فنقل عن البصريين تساوي الحكم في باب كسا وظن،وعن الكوفيين نصب الثاني بفعل التعجب ، بلا تفصيل .

---

(١) ط : « ما أظن زيداً لبكر أ صديقاً » تحريف .

(٢) كلمة : « اللام » سقطت من أ .

[صيغ التعجّب السّماعيّة]

مسألة :

(من مفهـم التعجب) الذي لا يبوّب [١] له في النحو قولهم :

(سُبحانَ الله) ، وفي الحديث « سبحان الله ، إنّ المؤمن لا ينجس » .

(لله درّه) . قال في الصّحاح : أي عمله ، وأصل الدّرّ : اللّبن .

(حسبك بزيد رجلاً) . ويجوز حذف الباء ورفع زيد [٢] ، ويجوز إدخال « مِنْ » في رجل .

(يا لك من ليل) ، ويجوز حذف « من » ، والنصب .

(إنّك من رجل) لعالم ، ولا يجوز حذف « مِنْ » منه .

(ما أنت جارةً) بالنصب على التمييز ، ويجوز إدخال « من » .

(واها له ناهياً [٣]) .

ومن ذلك : لا إله إلاّ الله . سبحان الله . من هو .

أو رَجُلاً : ويْلهُ رجلا ، وكفاك به رَجُلاً ، والعظمة لله من رَبٍّ . وأعجبوا لزيد رجلاً أو من رجل . وكاليوم رجلاً . وكاللّيلة قمراً ، وكرَماً ، وصلَفاً ،

(١) ب : « لا ينوب » ، أ : « لا ثبوت » . تحريف والمراد أن هذا التعجب شذّ عن قواعد التعجب التي أثبتها النحويون في كتبهم .

(٢) أ : « ورفع رجل » . تحريف .

(٣) ب : « ياهيا » . ط : « ياهيء » والأوضح أن تكون : « ناهياً » كما في أ .

ويا لَلْماء ، يا لَلدّواهي ، ويا حُسْنهُ رَجُلاً ، ويا طيبها من ليلةٍ ، للهِ لا يُؤَخّر الأجل . (و) من ذلك (كيف ، ومَنْ ، وما ، وأي في الاستفهام) نحو : « كيف تكفرون بالله[1] » « عمّ يتساءلون[2] » « الحاقّة ما الحاقّة[3] » . « لأيّ يوم أجِّلت[4] » .

(١) سورة البقرة ٢٨ .

(٢) سورة النبأ ١ .

(٣) سورة الحاقة ١ ، ٢ .

(٤) سورة المرسلات ١٢

المَصْدَر

(المصدر) أي : هذا مبحث إعماله . (يعمل كفعله) لازماً ، ومتعدّياً إلى واحد ، فأكثر أصلاً ، لا إلحاقاً ، كما في شرح الكافية ، لأنه أصله [1] ولذا لم يتقيّد عملُه بزمان . (إن كان مفرداً مكبّراً غير محدود ، وكذا) إن كان (ظاهراً على الأصحّ) ، فلا يعمل مثنّىً ، فلا يقال : عجبت من ضَرْبَيْكَ زيداً ، ولا مجموعاً ولا مصغّراً ، كعرفت ضُرَيْبَكَ زيداً ولا محدوداً بالتاء . كعجبت من ضَرْبتَك زيداً ، وشذّ قوله :

١٤٥٥ — * بضرْبة كفيه الملا نَفْسَ راكب [2] *

ولا مضمراً ، كضَرْبك زيداً حَسَنٌ وهُو المُحسِنَ قبيحٌ [3] ، لأن كُلاًّ مما ذكر يُزِيل المصدر عن الصّفة التي هي أصل الفعل ، خُصُوصاً الإضمار ، فإن ضمير المصدر ليس بمصدر حقيقة ، كما أن ضمير العَلَم ليس بَعلَم ، ولا ضمير اسم الجنس اسم جنس .

وقال الكوفيون : بجواز إعمال المصدر ، واستَدلُّوا بقوله :

---

(١) أي أصل الفعل .

(٢) من شواهد : العينيّ ٣ : ٥٢٧ ، والأشمونيّ ٢ : ٢٨٦ ، وحاشية يس ٢ : ٦٢ .

(٣) مثل له الصبان بقوله : « مروي بزيد حسن وهو بعمرو قبيح » .

١٤٥٦ — وما الحربُ إلاّ ما عَلِمتم وذُقتُمُ وما هو عنها بالحديث المُرَجَّمِ (١)

أي : وما الحديث عنها . والبصريّون تأوّلوه على أن « عنها » متعلّق بأعني مقدّراً .

(وثالثها : يعمل في المجرور فقط) دون المفعول الصريح ، قاله الفارسيّ وابن جنيّ .

قال أبو حيّان : وقياس قولهما إعماله في الظّرف ، إذ لا فرق بينهما ، وقد أجازه جماعة .

(وجوّزه قومٌ في الجمع المكسّر) واختاره ابن مالك ، قال : لأنه ، وإن زالت معه الصيغة الأصلية فالمعنى معها باقٍ ، ومتضاعف بالجمعيّة ، لأن جمع الشيء بمنزلة ذكره متكرِّراً بعطف، وقد سمع : « تركته بِمَلاحِسِ البقر أولادَها (٢) » ، وقال الشاعر :

١٤٥٧ — * مواعيد عُرْقُوبٍ أخاه بِيَثْرِبِ (٣) *

---

(١) من معلقة زهير المشهورة .
من شواهد الخزانة ٣ : ٤٣٥ ، وحاشية يس ٢ : ٦٢ .

(٢) أي بمواضع تلحس فيها البقر أولادها .
ويروى بمَلْحس البقر أولادَها ، ولا شاهد فيها . انظر : القاموس .

(٣) نسبه في الدرر ٢ : ١٢٢ إلى امرىء القيس ونسبه في اللسان : « عرقب » إلى الأشجعيّ وفي النسخ الثلاث « مواعد » مكان : « مواعيد » من شواهد : سيبويه ١ : ١٣٧ ، وقطر الندى ٣٦٧ ، وابن يعيش ١ : ١١٣ ، والمقرّب ١ : ١٣١
هذا وصدر البيت في المقرّب :

* وقد وعدتْكَ موعداً لو وَفَت به *

وصدره في اللسان :

* وعَدْتَ وكان الخُلْفُ منك سجيّةً *

قال أبو حيّان : والمختار المنع ، وتأويل ما ورد من ذلك على النصب بمضمر ، أي لحست أولادها ، ووعد أخاه .

(ويقدّر بأن) المصدريّة مخفّفة أو غيرها [١] (قيل :) أي قال بعضهم زيادة (أو ما المصدرية) والفعل فـ « أنْ » غير المخفّفة[٢] للماضي كقوله :

١٤٥٨ — * أمِنْ بعْدِ رَمْيِ الغانِياتِ فُؤادَهُ [٣] *

والمستقبل كقوله :

١٤٥٩ — فَرُمْ بيَدَيْكَ هل تَسْطيعُ نَقْلاً جبالاً من تِهامَةَ راسِياتِ [٤]

و « ما » للماضي والحال كقوله : « كذكركم آباءَكم [٥] » وقوله « تخافونَهم كخيفتكم [٦] » .

والمخففة للثّلاثة كقوله :

---

(١) يقصد بغيرها أنّ المفتوحة المشدّدة فإنها تقدر بالمصدر .

(٢) أي أن المصدرية التي لم تخفف من أنّ المشدّدة فإن « أنْ » المخففة من الثقيلة هي التي تقع بعد علم أو ظن نزل منزلته،ولها شروط نصّ عليها النحويون،ولا تصلح للمصدريّة، وان كان ابن مالك قد « ذكر في التسهيل مع هذين الحرفين (أن المصدرية وما) ـ أن المخففة نحو : علمت ضربك زيداً فالتقدير : علمت أن قد ضربت زيداً » .
انظر الأشموني ٢ : ٢٨٥ .

(٣) قائله مجهول ، وتمامه :

* بأسْهُم ألحاظٍ يلام على الوجْدِ *

وانظر الدرر ٢ : ١٢٣ .

(٤) قائله مجهول

(٥) سورة البقرة ٢٠٠ .

(٦) سورة الروم ٢٨ .

١٤٦٠ — * عَلِمْتُ بَسْطَكَ للمعروف خَيْرَ يَدٍ [١] *

وقوله :

١٤٦١ — * لو علمنا إخْلافكم عِدَةَ السلم [٢] *

وقوله :

١٤٦٢ — * [٩٣/٢] لو علمتْ إيثاريَ الذي هَوَتْ [٣] *

قال ابن مالك : وتقدّر المخفّفة بعد العِلْم وغيرها بعد لولا ، أو فعْلِ [٤] كرَاهَةٍ أو إرادةٍ أو خوفٍ [٥] ، أو رجاءٍ ، أو منْعٍ [٦] ، أو نحو ذلك .

ثم هذا التقدير قال الجمهور : (دائماً ، وقيل) أي قال ابن مالك : (غالباً) قال : ومن وقوعه غير مقدّر قول العرب : « سَمْعُ أذني زيداً يقول ذلك [٧] » . وقول

---

(١) قائله مجهول . وتمامه :

* فلا أرى فيك إلاّ باسطاً أملا *

(٢) قائله مجهول . والبيت بتمامه :

لو علمنا إخلافكم عِدةً السّلْـ ـــم عدمتم على النجاة معينا

انظر الدرر ٢ : ١٢٣ .

(٣) قائله مجهول . وتمامه .

* ما كنت منها منفياً عن إلفِ *

انظر الدرر ٢ : ١٢٣ .

(٤) ط فقط : « أو الفعل » تحريف .

(٥) ط فقط : « أو خوفاً » . تحريف .

(٦) ط فقط : « أو منعاً » . تحريف .

(٧) رواية الأشموني ٢ : ٢٨٦ : « سمع أذني أخاك يقول ذلك » :

أعرابي : « اللهم إن استغفاري إياك مع كثرة ذنوبي للؤم ، وإن تركي الاستغفار مع علمي بسعة عفوك لَعَيٌّ » وقول الشاعر :

١٤٦٣ — ورَأْيُ عينيَّ الفتى أباكـا يُعْطِي الجزيل ، فعليك ذاكا [1]

قال أبو حيّان : وما ذكره ممنوع .

(ومن ثَمَّ) أي من هنا ، وهو كون هذا المصدر مقدّراً بحرف [2] مصدريّ ، والفعل ، أي من أجل ذلك (لم يقدّم معمولُه عليه) لأنّه كالموصول ، ومعموله كالصّلة ، والصّلة لا تتقدّم على الموصول ، ويؤوّل ما أوهمه على إضمار فعل كقوله :

١٤٦٤ — * وَبَعْضُ الحِلْم عند الجهْـل للذلّـة إذْ عانُ [3] *

(خلافاً لابن السّراج) في قوله : بجواز تقديم (المفعول عليه) فأجاز يعجبني عمراً ضَرْبُ زيدٍ .

(و) من ثَمَّ أيضاً (لا يفصل من معموله بتابع أو غيره) كما لا يفصل بين الموصول

= ويعلّق الصبان على ذلك فيقول : « حال — والمراد — جملة : يقول ذلك — كالحال في : ضربي العبد مسيئاً .

فالتقدير : سِمع أذني أخاك حاصل إذ كان أو إذا كان ، فصاحب الحال ضمير الفعل المحذوف لا الأخ ، وإن زعمه البعض .

(١) سبق ذكره رقم ٣٣٤ ، وفي ب ، ط : « عين الفتى » . تحريف ، وفي ب فقط : « عين الفتى أخاكا » مكان : « أباكا » . تحريف .

(٢) ط فقط : « مقدّر » بالرفع . تحريف .

(٣) للفند الزمّاني .

من شواهد : الأشموني ٢ : ٢٩١ وانظر شرح ديوان الحماسة ١ : ٣٨ .

وصلته ، وشمل (١) التابع النعت وغيره خلافاً لقول التسهيل ، ولا منعوت قبل تمامه ، فلا يقال : عجبت من ضربك الشديد (٢) زيداً ، ولا من شرْبك وأكلك اللبن ، بل يجب تأخيره كقوله :

١٤٦٥ — * إن وجْدي بك الشّديد أراني (٣) *

وأمّا قوله :

١٤٦٦ — * أزْمَعْتُ يأساً مُبيناً من نَوالِكُمُ (٤) *

فمؤوّل على إضمار : يئست من نوالكم ، وكذا قوله تعالى : « إنّه على رَجْعه لقادرٌ يَوْمَ تُبْلَى السّرائر » (٥) يقدّر : يرجعه يوم (٦) .

(ولا يتقدّر عمله بزمان) بل يعمل ماضياً ، وحالاً ، ومستقبلاً ، كما تقدّم (خلافاً لابن أبي العافية في) قوله : لا يعمل في (الماضي) قال أبو حيّان : ولعلّه لا يصحّ عنه .

---

(١) من قوله : « وشمل التابع إلى قوله في المتن » : « ولا يتقيّد عمله بزمان » سقط من أ .

(٢) ب : « السلام » مكان : « الشديد » ولا معنى لها .

(٣) سبق ذكره رقم ١٢١٨ .

(٤) من سينية الحطيئة المشهورة التي مدح بها بغيضاً وتمامه :

* ولن ترى طارداً للحرّ كالياس *

من شواهد : الخصائص ٣ : ٢٥٨ والمغني ٢ : ١٤٨ ، وحاشية يس ٢ : ٦٣ وديوانه ١٠٧ .

(٥) سورة الطارق ٨ ، ٩ .

(٦) فلا يقال : « إن يوم تبلى السرائر » معمول : لـ « رجعه » لأنه قد فصل بينهما بالخبر .

وفي الخصائص ٣ : ٢٥٥ — ٢٥٦ بحث قيم بعنوان : « بين تقدير الإعراب ، وتفسير المعنى » عرض فيه لهذه الآية ، وبيّن وجه الصواب في إعرابها —.

(ولا يحذف) المصدر (باقياً معموله في الأصحّ) ، لأنه موصول ، والموصول[١] لا يحذف .

وقيل : يجوز لدليل ، لأنّه كالمنطوق ، كما يحذف المضاف لدليل ، ويبقى عمله في المضاف إليه .

قيل : ومنه قوله تعالى : « هل يَسْتطيع ربّك[٢] » أي سؤال ربّك؛ إذ لا يصح تعليق الاستطاعة بغير فعل المستطيع[٣] .

(وإعماله مضافاً أكثر) من إعماله منوّناً استقراء ، وعلّله ابن مالك بأن الإضافة تجعل المضاف إليه كجزء من المضاف ، كما يجعل الإسناد الفاعل كجزء من الفعل ، ويجعل المضاف كالفعل في عدم قبول آل والتنوين ، فقويت بها مناسبة المصدر للفعل .

(ثم) إعمالُه (منوّناً) أكثر من إعماله مُعرَّفاً بأل ، لأن فيه شبهاً بالفعل المؤكّد بالنون الخفيفة .

(وأنكره الكوفية) أي أعماله منوناً . وقالوا : إن وقع بعده مرفوع أو منصوب فبإضمارٍ فعل يفسر المصدر من لفظه كقوله تعالى : « أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً »[٤] التقدير : يطعم . وردّ بأن الأصل عدمه (ثم) يليه (إعماله معرفاً بـ « أل ») كقوله :

---

(١) كلمة : « والموصول » سقطت من أ .

(٢) سورة المائدة ١١٢ .

(٣) يقرأ بالياء على أنه فعل وفاعل ، ويقرأ بالتاء ، و « ربك » نصب . والتقدير : هل تستطيع سؤال ربك ، فحذف المضاف .

وعلى هذه القراءة يكون « أن ينزل » مفعولاً لسؤال المحذوف ، أنظر العكبريّ ١ : ٢٣٢ .

(٤) سورة البلد ١٤ ، ١٥ .

١٤٦٧ — * ضَعِيفُ النكاية أعداءَه [١] *

وقولــه :

١٤٦٨ — * فلم أنكُلْ عن الضَّرْب مِسْمَعا [٢] *

(وأنكره كثيرون) ، والبغداديّون [٣] ، وقوم من البصريين كالمُنوِّن ، وقدَّروا له عاملاً .

(وثالثها : أنه قبيح) أي يجوز إعماله على قُبْح .

(ورابعها إن عاقبت) « أل » (الضمير عمل) نحو : إنك والضرب خالداً [٤] لمسيء إليـــه .

(وإلاّ) بأن لم تعاقبه (فلا) يجوز إعماله نحو : عجبت من الضَّرْب زيداً عمراً [٥]

---

(١) قائله مجهول . وتمامة :

* يخال الفرار يراخي الأجل *

من شواهد : سيبويه ١ : ٩٩ ، والمنصف ٣ : ٧١ والمقرب ١ : ١٣١ والخزانة ٣ : ٤٣٩ ، وشذور الذهب ٣٤٢ والتصريح ٢ : ٦٣ ، والأشموني ٢ : ٢٨٤ .

(٢) قطعة من بيت جاء على النحو التالي .

لقد علمت أولى المغيرة أنني لحقت فلم أنكُلْ عن الضرب مسْمِعا

ونسب لمالك بن زغبه الباهلي .

من شواهد : سيبويه ١ : ٩٩ وابن يعيش ٦ : ٦٤ ، والخزانة ٣ : ٤٣٩ ، والعيني ٣ : ٤٠ والأشموني ٢ : ١٠٠ ، ٢٨٤ .

(٣) « والبغداديون وقوم من البصريين » سقط من أ .

(٤) ط : « خالد » بالرفع . تحريف .

(٥) ط فقط : من الضرب زيد « عمراً » برفع « زيد » .

وهو قول ابن طلحة وابن الطّراوة واختاره أبو حيّان .

وقولي : معرَّفاً تصريح بأن « أل » فيه للتعريف .

قال أبو حيّان : ولا نعلم في ذلك خلافاً إلاّ ما ذهب إليه صاحب « الكافي » من أنها زائدة ، كما في الّذي والّتي ونحوهما ، لأن التعريف في هذه الأشياء بغير أل ، فلا وجه إلاّ ادّعاء زيادتّها ؛ إذ لا يجتمع على الاسم تعريفان ، قال : وهو في حالة التنوين معرفة ، لأنه في معناها .

(وقال الزَّجّاج) : إعمال (المنوّن أقوى) من المضاف ، لأن ما شُبّه به نكرة ، فكذا ينبغي أن يكون نكرة ، ورُدّ بأن إعماله ليس للشّبه ، بل بالنّيابة عن حرف مصدري والفعل ، والمنوب عنه في رتبة المضمر .

(و) قال (ابن عصفور) : إعمال (المعرّف) أقوى من إعمال المضاف في القيـــاس .

(وقيل : المضاف والمنوّن) في الإعمال (سواء) .

قال أبو حيان : وترك إعمال المضاف ، وذي أل عندي هو القياس ، لأنه قد دخله خاصّةٌ من خواصّ الاسم ، فكان قياسه ألاّ يعمل ، فكذلك المنوّن ، لأن الأصل في الأسماء ألاّ تعمل فإذا تعلّق اسم باسم ، فالأصل الجرّ بالإضافة .

(ويضاف للفاعل [٢ / ٩٤] مطلقاً) أي مذكوراً مفعوله ، ومحذوفاً كقوله : « كذِكْرِكُم آبَاءَكُمْ » (١) وقوله : « يفرح المؤمنون بِنَصْرِ الله » (٢) .

(و) يضاف (للمفعول فيحذف) الفاعل كقوله : « لا يَسْأمُ الإنسانُ من دُعاءِ

(١) سورة البقرة ٢٠٠ .

(٢) سورة الرّوم ٤ ، ٥ .

الخير » (١) . أي : دعائه الخير وبذلك يفارق الفعل ، لأن الموجب للمنع فيه تنزيله ، إذا كان ضميراً متصلاً كالجزء منه بدليل تسكين آخره ، وللفصل به بين الفعل وإعرابه في : يَفْعَلان ، وحذف الجزء من الكلمة لا يجوز بقياس ، وحُمِل عليه المنفصل والظّاهر ، والمصدر لا يتّصل به ضمير فاعل ، فلم تكن نسبة فاعله منه نسبة الجزء من الكلمـــة .

(وقال الكوفيّة) : لا يحذف بل (يضمر) في المصدر ، كما يضمر في الصفات والظـــرف .

(و) قال أبو القاسم (٢) خلف (٣) بن فرتون (ابن الأبرش : ينوى) إلى حيث المصدر . قال : ولا يجوز أن يقال : إنه محذوف ، لأن الفاعل لا يحذف ، ولا يضمر ، لأن المصدر لا يضمر فيه ، لأنه بمنزلة اسم الجنس .

(ويجوز إبقاؤه) أي الفاعل مع الإضافة إلى المفعول (في الأصحّ) نحو قوله تعالى في قراءة يحيى بن الحارث الدماري عن ابن عامر : « ذِكْرُ رَحْمَةِ ربِك عَبْدُه زَكرِيّا » (٤) وقوله ﷺ : « وحج البيتِ من استطاع إليه سبيلاً » وقول الشاعر :

١٤٦٩ — * قَرْعُ القواقيزِ أفواهُ الأباريق(٥) *

---

(١) سورة فصلت ٤٩ .

(٢) خلف بن يوسف بن فرتون أبو القاسم بن الأبرش الأندلسيّ . مات بقرطبة ٥٣٢ .
وفي ط : « قرنون » بالقاف والنون . تحريف .

(٣) من قوله : « خلف بن فرتون » إلى قوله : « الفاعل لا يحذف » سقط من أ .

(٤) سورة مريم ٢ .
يقول العكبري ٢ : ١١٠ : « ذكر مصدر مضاف إلى المفعول ، والتقدير : هذا أن ذكر ربك رحمته عبده . وقيل : هو مضاف إلى الفاعل على الاتساع والمعنى : هذا أن ذكرت رحمة ربك، فعلى الأول ينتصب عبده برحمته ، وعلى الثاني بذكر » .

(٥) للمغيرة بن الأسود الأسدي ، وهو المعروف بالأقيشر الأسدي . وصدره: =

وقيل : لا يجوز إلا في الشعر .

(و) يضاف (لظرف ، فيعمل فيما بعده رفعاً ونصباً) كالمنوّن نحو : عرفت انتظار يوم الجمعة زيد عمراً ، قال أبو حيان : ومن منع من ذكر الفاعل والمصدر منوّن منع هذه المسألة .

(ويؤول المنوّن بالمبنيّ للمفعول فيرفع) ما بعده على النيابة عن الفاعل نحو : عجبت من ضَرْب زيد ، وقال الأخفش : لا يجوز ذلك ، بل يتعيّن النصب أو الرفع على الفاعليّة ، واختاره الشّلوبين .

(وثالثها) : قال أبو حيّان : يجوز (إن لزمه) أي البناء للمفعول .(فعلُه) أي فعل ذلك المصدر نحو : عجبت من جُنون بالعلم زيد بخلاف ما ليس كذلك .

(ويحذف معه) أي : بالمنوّن (الفاعل ، وأوجبه الفرّاء) فقال : لا يجوز ذكر الفاعل مع المصدر المنون البتّة ، لأنه لم يسمع . (فالأقوال الثلاثة) السابقة فيه ، أهو محذوف أم مضمر ، أم منويّ ؟ تأتي هنا .

(ورابعها) قاله السّيرافيّ (لا يقدّر) الفاعل هنا (البتّة) بل ينتصب المفعول بالمصدر كما ينتصب التمييز في عشرين درهماً من غير تقدير فاعل ، ورُدّ بأنه إن قال : إن الفاعل غير مراد ، فباطل بالضرورة ، إذ لا بد للإطعام مثلاً في قوله : أو إطعام ، من مُطْعِم من جهة المعنى ، وإن قال : إنه مراد ، فقد أقرّ بأن المصدر يقتضيه كما يقتضي الفعل بخلاف ، عشرين درهماً ، فيلزمه تقديره ، وإن لم يصح إضماره [1] .

= • أفنى تلادي وما جمعت من نشب •

من شواهد : المقرب ١ : ١٣٠ ، وشذور الذهب ٣٤١ والمغني ٢ : ١٢٣ ، والعينيّ ٣ : ٥٠٨ والتصريح ٢ : ٦٤ ، والأشموني ٢ : ٢٨٩ واللسان : « قفز » .

(١) أ « إخباره » مكان : « إضماره » . تحريف .

[معمول المصدر]

مسألـــة :

(يذكر) بعد المصدر (البدَلِ من فعله مَعْمولُهُ) نحو : ضرباً زيداً ، وسقياً زيداً (وعامله) الناصب له (المصدر) عند سيبويه والجمهور ؛ لأنه صار بدلاً من الفعل ، فورث العمل الذي كان له ، وصار الفعل نَسْياً مَنْسِيّاً .

(وقيل): عامله الفعل (المحذوف) النّاصب للمصدر ، (فعليه) أي على هذا القول (يجوز تقديمه) أي المعمول على المصدر نحو : زيداً ضرباً[(١)] .

(وكذا) يجوز التّقديم (على) القول (الأول) أيضاً (في الأصحّ) لأنه ناب عن فعله فهو أقوى منه ، إذا كان غير نائب ، ولأنه غير مقدر بحرف مصدريّ حتّى يشبه الموصول في الامتناع .

وقيل : لا يجوز التّقديم على القول بأنه العامل قياساً على المصدر السّابق .

قال أبو حيّان : والأحوط ألاّ يقدم على التقديم إلاّ بسماع . (وفي تحمّله) أي هذا المصدر (الضمير خُلْفٌ) صحّح ابن مالك أنه يتحمّل كاسم الفاعل وقال : كذا[(٢)] .

---

(١) ط فقط : « زيد ضرباً » برفع : « زيد » . تحريف .

(٢) بعد : « وقال » بياض في أ ، وبياض مشار إليه بـ « كذا » في ب ، وفي ط : وقال : كذا من غير إشارة إلى هذا البياض وقد نقل السّيوطيّ هذا النص من التسهيل لابن مالك ولكنه كتبه ناقصاً ، وترك هذا البياض في نسخته بدليل اتفاق نسخ الهمع على هذا البياض . وتكملة النص من التسهيل على النحو الآتي :
وقال : « والأصح أيضاً مساواة هذا المصدر اسم الفاعل في تحمّل الضمير ، وجواز تقديم المنصوب به ، والمجرور بحرف يتعلّق به » التسهيل ١٤٣ .

اِسْمُ المَصْدَر

مسألــة :

(يعمل كمصدر اسْمُه) أي: اسم المصدر (الميميّ لا العَلَم بإجماع) فيهما ، أمّا الأوّل ، فلأنه مصدر في الحقيقة كقوله :

١٤٧٠ - * أظلـوم إن مُصابكم رَجُـلاً   أهدى السّلام تحيّـة ظُلْمُ (١) *

فمصابكم مصدر بمعنى : إصابتكم . وأمّا الثاني ، وهو ما دلّ على المصدر دلالة مغنية عن أل ، لتضمّن الإشارة إلى حقيقته ، كيَسار ، وبَرَّةَ ، وفجار ، فلأنّها خالفت المصادر الأصليّة بكونها لا يقصد بها الشياع ولا تضاف ، ولا توصف ، ولا تقع موقع الفعل ، ولا موقع ما يوصل به ولا تقبل أل ، ولذلك لم تقمْ مقامها في توكيد الفعل ، وتبيين نوعه أو مرّاته .

(وأمّا) اسم المصدر (المأخوذ من حدَث لغيره) ، كالثواب والكلام ، والعطاء أخذت من مواد الأحداث ، ووضعت لما [٢ /٩٥] يثاب به وللجملة من القول، ولما يعطى (فمنعه) أي : إعماله (البصريّة) إلاّ في الضّرورة .

(وجوّزه) قياساً (أهل الكوفة وبغداد) إلحاقاً له بالمصدر كقوله :

١٤٧١ - * وبعد عَطائِك المائَة الرّتاعا (٢) *

---

(١) نسبه ابن هشام في المغني ٢ : ١٢٤ للعرجي من شواهد : ابن الشجرىّ ١ : ١٠٧ ، وشذور الذهب ٣٦١ والعيني ٣ : ٥٠٢ ، والتصريح ٢ : ٦٤ والأشموني ٢ : ٢٨٨ ، ٣١٠ .

(٢) سبق ذكره رقم ٧٣٠ .

وقولـــه :

١٤٧٢ — * فإن ثوّاب اللهِ كُلّ مُوحِّدٍ [١] *

وقولـــه :

١٤٧٣ — * فإن كلامها شِفاء لما بيا [٢] *

(قال الكسائي) إمام أهل الكوفة إلاّ ثلاثة ألفاظ : (الخبْز والدهن والقُوت) فإنها لا تعمل ، فلا يقال : عجبت من خبزك الخبز ، ولا من دهنك رأسك ، ولا من قوُتك عِيالَك ، وأجاز ذلك الفراء ، وحكى عن العرب مثل : أعجبني دهنُ زيدٍ لِحْيَتَهُ .

قال أبو حيّان : والذي أذهب إليه في المسموع من هذا النوع أنّ المنصوب فيه بمضمر يفسّره ما قبله ، وليس باسم المصدر ، ولا جرى مجرى المصدر في العمل ، لا في ضرورة ولا في غيرها .

(١) لحسان بن ثابت . ديوانه ٩١ ، وتمامه :

* جِنانٌ من الفردوس فيها يخلّدُ *

من شواهد : شذور الذهب ٣٦٣ .

(٢) لذي الرمّة ، ملحق ديوانه ص ٧٦١ . وصدره :

* ألا هل إلى ميّ سبيلٌ وساعةٌ *

ورواية الديوان : * تكلمني فيها شفاء لما بيا *

هذا وقد تنبه إلى رواية الديوان صاحب الدرر فنقد رواية الأصل . انظر الدرر ٢ : ١٢٨ .

اِسْمُ الفَاعِل

أي هذا مبحث إعماله ، وذكر معه أمثلة المبالغة واسم المفعول : هو ما دلّ على حدث وصاحبه) .

فما دَلَّ جنس ، وقوله : على حدث يخرج الجامد ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل ، وصاحبه : يخرج المصدر واسم المفعول .

(ويعمل عمل فعله مفرداً أو غيره) أي مثنى ، ومجموعاً جمع سلامة ، وجمع تكسير .

(ومنع قوم) عمل (المكسّر و) منع (سيبويه) والخليل إعمال (المثنّى والجمع) الصحيح (المسند الظاهر) ، لأنه في موضع ، يفرد فيه الفعل ، فخالفه ، فلا يقال : مررت برجل ضاربين غلمانه زيداً ، وأجاز المبرّد إعماله ، لأن لحاقه حينئذ بالفعل قَوِيّ من حيث لحقه ما يلحقه .

(وقيل) : لا ينصب اسم الفاعل أصلاً بل (الناصب فعل مقدّر منه) ، لأنّ الاسم لا يعمل في الاسم ، حكاه ابن مالك في التّسهيل ، وبه يُردّ على ابنه في دعواه نفي الخلاف في عمله .

(وشرط البصريّة) لإعماله (اعتماده على) أداة (نفي) صريح نحو : ما ضاربٌ زيدٌ عمراً أو مؤول نحو : غير مُضيّع نفسه عاقل (أو) أداة (استفهام) اسماً أو حرفاً ظاهراً أو مقدّراً ، كقوله :

١٤٧٤ — * أناوٍ رجالُك قتل امرىء[1] *

(أو) على (موصوف) نحو : مررت برجل ضارب عمراً ، ولو تقديراً هو راجع للاستفهام ، والموصوف معاً كقوله :

١٤٧٥ — * لَيْتَ شِعْرِي مُقِيمٌ العُذْرَ قَوْمِي
لِيَ أم هُمْ في الحُبِّ لِي عاذِلونا[2] *

أي : أمقيم ، وقوله :

١٤٧٦ — * وما كُل مُؤْتٍ نُصْحَه بلبيبِ[3] *

أي : رجل مؤت .

(أو موصول) وذلك إذا وقع صلة أل .

(أو) على (ذي خَبَرٍ) نحو : هذا ضارب زيداً ، وكان زيد ضارباً عمراً وإنّ زيداً ضاربٌ عمراً ، وظننت زيداً ضارباً عمراً .

(أو) على ذي (حال) نحو : جاء زيدٌ راكباً فرسه .

(قيل : أو) على (إنّ) نحو : إنّ قائماً زيد ، فقائماً اسم إنّ ، وزيد الخبر .

---

(١) من شواهد : شذور الذهب ٣٤٥ والعيني ٣ : ٥٦٦ وقائله مجهول . وتمامه :
* من العز في حبّك اعتاض ذلاّ *

(٢) قائله مجهول .
ورواية ط محرّفة . صوابها في ا ، ب وشذور الذهب ٣٩٠ .
وقد وقع في التحريف نفسه صاحب الدرر ٢ : ١٢٨ .

(٣) نسبه الأمير على المغنى ١ : ١٦٨ إلى أبي الأسود الدؤلي ، وصاحب الدرر ٢ : ١٢٩ يقول : لم أعثر على قائله . من شواهد : سيبويه ٢ : ٤٠٩ ، والمغني ٢ : ١٢٨ .

ولم يشترط الكوفيّون ووافقهم الأخفش الاعتماد على شيء من ذلك ، فأجازوا إعماله مطلقاً نحو : ضارب زيداً عندنا .

(و) شرط البصريّة (كونه مكبّراً) فلا يجوز : هذا ضويربٌ زيداً لعدم وروده ، ولدخول ما هو من خواصّ الاسم عليه ، فَبَعُدَ عن شبه المضارع بتغيير بنيته التي هي عمدة الشّبه .

وقال الكوفيّون إلا الفرّاء ، ووافقهم النحاس : يعمل مصغّراً بناء على مذهبهم أن المعتبر شبه للفعل في المعنى ، لا الصّورة .

قال ابن مالك في « التّحفة » : هو قويّ بدليل إعماله محوّلاً للمبالغة اعتباراً بالمعنى دون الصّورة ، وقاسه النحّاس على التكسير .

(وثالثها : يعمل) المصغّر (الملازم التصغير) الذي لم يلفظ به مُكبّراً كقوله :

١٤٧٧ ـ * فما طَعْمُ راح في الزجاج مُدَامةٌ
تَرَقْرقُ في الأيدي كميتٍ عَصيرُها[(١)] *

في رواية جر كُمَيتٍ .

(أمّا الماضي فالأصحّ يرفع فقط) نحو : مررت برجل قائم أبوه ، أَوْ ضارِب أبوه أمسِ ، ولا يُنْصب ، لأنه لا يشبه المضارع إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال .

وقال الكسائيّ وهشام ، ووافقهما قوم : يُنْصب أيضاً اعتباراً بالشّبه معنىً وإن زال الشّبه لفظاً ، واستدلّوا بقوله تعالى : « وكَلْبُهُم باسِطٌ ذِراعَيْه بالوصيد »[(٢)] وتأوّله

(١) لمضرّس بن ربعي .
من شواهد : العينيّ ٣ : ٥٦٧ ، والأشموني ٢ : ٢٩٤ . وفي ط : « فيما » مكان « فما » . تحريف .
(٢) سورة الكهف ١٨ .

الأوّلون على حكاية الحال .

(ومنع قومٌ رفعه الظاهر. وقوم) رفعه (المضمر) أيضاً ، قاله ابن طاهر ، وابن خروف وهو يردّ دعوى ابن عصفور الاتفاق على أنّه يرفعه ، ويتحمله .

(و) قال (قومٌ يعمل) النصب (إن تعدّى لاثنين أو [٢ / ٩٦] ثلاثة) نحو : هذا معطي زيداً درهماً أمسِ ، لأنه قوى شبهه بالفعل هنا من حيث طلبه ما بعده ، وغير صالح للإضافة إليه لاستثنائه بالإضافة إلى الأوّل .

والأكثرون قالوا : هو منصوب بفعل مضمر ، قال ابن مالك : ويردّه أن الأصل عدمه .

(فإن كان) اسم الفاعل (صلة أل فالجمهور) أنه (يعمل مطلقاً) ماضياً ، وحالاً ، ومستقبلاً ، لأنّ عمله حينئذ بالنّيابة فنابت « أل » عن الّذي وفروعه ، وناب اسم الفاعل عن الفاعل الماضي فقام تأوّله بالفعل مع تأول أل بالذي مقام ما فاته من الشبه اللفظي كما قام [1] لزوم التأنيث بالألف ، وعدم النظير في الجمع مقام السبب الثاني [2] في منع الصرف .

ومثاله ماضياً قوله :

١٤٧٨ — والله لا يذهب شيْخي باطلاً ... حتّى أُبير مالِكاً وكاهِلا

* القاتِلينَ الملِكَ الحُلاحِلا [3] *

قال الأخفش : ولا يعمل بحال ، وأل فيه معرفة كهي في الرجل لا موصولة ، والنصب بعده على التّشبيه بالمفعول به .

---

(١) ب : « كما تقدم » مكان : « كما قام » تحريف .

(٢) ط فقط « مقام مسبب ثان » .

(٣) سبق ذكره رقم ١٠١٧ .

(وثالثها) قاله الرّماني ، وجماعة يعمل (ماضياً فقط) لا حالاً ، ولا مستقبلاً .

ورُد بأن العمل حينئذ أوْلى .

ومن وروده حالاً قوله تعالى : « والحَافظِين فرُوجَهم والحافظات [١] » .

وقال الشاعر :

١٤٧٩ — * إذا كُنتَ مَعْنِيّاً بمجد وسُؤدَدٍ
فلا تك إلا المُجْمِلَ القوْلَ والفِعْلا [٢] *

(ويضاف لمفعوله) جوازاً نحو : « هَدْياً بالغ الكعبة » [٣] . « إنك جامع الناس [٤] » « غير مُحِلّي الصيد » [٥] .

قال أبو حيّان : وظاهر كلام سيبويه : أن النصب أولى من الجرّ ، وقال الكسائي : هما سواء ، ويظهر لي أن الجرّ أولى ، لأنّ الأصْلَ في الأسماء ، إذا تعلّق أحدهما بالآخر الإضافة والعمل ، إنما هو بجهة الشّبه للمضارع فالحمل [٦] على الأصل أولى .

(وتجب) الإضافة (إن كان ماضياً) نحو : ضارب زيدٍ أمس، إذ لا يجوز النّصب كما تقدّم . (أو) كان (المفعول ضميراً) متّصلاً به نحو : زيدٌ مكرِمك .

(وقيل) : وعليه الأخفش وهشام محلّه نصب ، وزال التنوين أو النون في : مُكْرِماك ، ومُكْرِمُوك للطافة الضّمير لا للإضافة، قالا [٧] لأن موجب النّصب

(١) سورة الأحزاب ٣٥ .
(٢) قائله مجهول . أنظر : الدرر ٢ : ١٢٩ .
(٣) سورة المائدة ٩٥ .
(٤) سورة آل عمران ٩.
(٥) سورة المائدة ١ .
(٦) ط : « فلل » مكان : « فالحمل » . تحريف .
(٧) ط : « لا » مكان : « قالا » . تحريف .

المفعولية ، وهي محققة وموجب الجر الإضافة ، وليست محققة ، إذ لا دليل عليها إلا الحذف المذكور ، ولم يتعيّن سبباً له .

ورُدَّ بالقياس على الظّاهر فإنّه لا يحذف التنوين فيه إلاّ للإضافة ، ويتعيّن النصب لفقد شرط الإضافة ، بأن كان في اسم الفاعل « أل » ، وخلا منها الظّاهر والمضاف إليه [١] ، ومرجع الضمير .

ويجوز تقديم معموله ، أي اسم الفاعل عليه نحو : هذا زيداً ضاربٌ ، لا إنْ جر بغير حرف زائد من إضافة أو حرف ، فلا يقال : هذا زيداً غلامُ قاتلٍ ، ولا مررت زيداً بضارب بخلاف ما جُرّ بالزائد ، فيجوز التقديم عليه نحو : ليس زيد عمراً بضارب . قيل : أو جُرَّ به ، أي : زائد أيضاً فلا يقدّم كغيره .

وجوّزه قوم إنْ أضيف إليه « حق » ، أو « غير » أو « جدّ » فأجازوا : هذا زيداً غير ضارب ، وكذا الآخران ، وقد تقدّم ذلك في مبحث الإضافة .

(و) يجوز تقديم معموله (على مبتدئه [٢]) الذي هو خبر عنه نحو : زيداً هذا ضاربٌ .

وقيل : لا يجوز إن كان اسم الفاعل خبر مبتدأ سببيّ ، أي من سبب المبتدأ نحو : زيد أبوه ضاربٌ عمراً ، أو كان المعمول لسببه نحو : زيد ضاربٌ أبوه عمراً .

وأجاز ذلك البصريّون ، ووافقهم الكسائيّ في الأخيرة [٣] .

لا تقديم صفته ، أي اسم الفاعل عليه ، أي المعمول (و) لا تقديم معموله عليه ، وعلى صفته معاً ، فلا يقال : هذا ضارب عاقل زيداً ، ولا هذا زيداً ضارب أيّ

---

(١) كلمة : « إليه » سقطت من أ .

(٢) أ ، ب : « على مبتدأ به » .

(٣) « في الأخيرة » سقط من أ .

ضارب [١] خلافاً للكسائيّ في إجازته التقديم في الصّورتين .

ويجوز وفاقاً تأخير الوصف [٢] عن المعمول نحو : هذا ضاربٌ زيداً عاقل . والفرق أنه إذا وصف قبل أن يأخذ معموله زال شبهه للفعل بالوصف الذي هو من خواصّ الأسماء بخلاف ما إذا تأخّر الوصف ، لأن صفته تحصُل بعد تمام عمله ومن الوارد [٣] في ذلك قوله :

١٤٨٠ — * وتَخرُجْن من جَعْد ثَراهُ مُنَصّب [٤] *

---

(١) « أيّ » في هذا المثال صفة لـ « ضارب » ، لأن من معاني « أيّ » أن تكون دالّة على معنى الكمال فتقع صفة لنكرة . أنظر المغني ١ : ٧٣ .

(٢) ط : « الموصف » بالميم . تحريف .

(٣) ط : « الموارد » بالميم . تحريف .

(٤) قائله مجهول ، وتتمته غير معروفة .

وفي هذا الشطر تحريف في كلمة : « متنصب » لأن الشطر بحره من الطويل ، والصواب : « مُنَصّب » وفي اللسان : « جعد » : « تراب جعد : ندٍ ، وثرى جَعْد مثل : ثَعْد » إذا كان ليّناً ، لأنه اسم فاعل وفي ط : « متنصب » تحريف صوابه من ب وفي ا « بنصب » بالباء . وفي ا ، ب « جعم » مكان « جعد » تحريف .

صِيَغُ المُبالغَة

مسألة : (يعمل بشرطه وفاقاً وخلافاً ما حوّل منه للمبالغة إلى فعّال ، ومفعول ، ومِفْعال ، وفَعِيل ، وفَعِلَ) قال :

١٤٨١ ــ * أخا الحرْب لبّاساً إليها جِلالَها [١] *

وسمع : أمّا العسَل فأنا شرَّاب [٩٧/٢] ، وقال :

١٤٨٢ ــ * ضَروبٌ بنَصْلِ السّيفِ سُوقَ سِمانِها [٢] *

وسمع : إنّه لمِنْحار بَوائِكَها [٣] . « وإنّ الله سميعٌ دُعاءَ مَنْ دعاه » وقال :

---

(١) للقلاخ بن حزن . وتمامه :

* وليس بولاّج الخوالف أعقلا *

ورواية ابن هشام في الشذور ٣٩٢ : « لباساً إليها » ، وفي النسخ الثلاث : « عليها » مكان : « إليها » من شواهد : سيبويه ١ : ٥٧ ، وابن يعيش ٦ : ٧٠ ، والعيني ٣ : ٥٣٥، والتصريح ٢ : ٦٨ والأشموني ٢ : ٢٩٦ .

(٢) لأبي طالب بن عبد المطلب . وتمامه :

* إذا عدموا زاداً فإنك عاقرُ *

من شواهد : سيبويه ١ : ٥٧ ، وابن الشجرى ٢ : ١٠٦ ، وابن يعيش ٦ : ٧٠ ، والخزانة ٢ : ٣/١٧٥ : ٤٤٦ ، وشذور الذهب ٣٤٩ والعينيّ ٣ : ٥٣٩ ، والتصريح ٢ : ٦٨ والأشموني ٢ : ٢٩٧ .

(٣) البوائك : جمع بائكة ، وهي السمينة الفتيّة .

١٤٨٣ — * أتاني أنهم مزِقون عِرْضي [١] *

ولدلالتها على المبالغة لم تستعمل إلاّ حيث يمكن الكثرةَ ، فلا يقال : موّات ولا قتّـال زيداً [٢] ، بخلاف : قتّالٌ النّاسَ ، أمّا إذا لم تدلّ عليها فلا تعمل كأن كانت للنّسَب [٣] كنجّار [٤] وطعِمٍ أو كان بناء الوصف [٥] عليها ، ككريم وفرِح .

(وأنكر الكوفيّة الكلّ) أي إعمال الخمسة ، لأنها زادت على معنى الفعْل بالمبالغة ، إذ لا مبالغة في أفعالها ، ولزوال الشّبه الصُّوري أيضاً ، فما ورد بعدها منصوباً فبإضمار فعل يفسّره المثال .

(و) أنكر (أكثر البصريين الأخيرَيْن) أي : فَعِيل وفَعِل لقلتهما .

(و) أنكر (الجَرْمي فَعِل دون فعيل ، لأنّه أقل وروداً حتّى إنه لم يسمع إعماله في نثر .

(وقال أبو عمرو يعمل) فَعِل (بضعف) .

---

(١) لزيد الخيل . وتمامه :

* جحاش الكِرْمَلين لها فديدُ *

من شواهد المقرب ١ : ١٢٨ ، وابن يعيش ٦ : ٧٣ .
وشذور الذهب ١ : ٣٥٠ ، والأشموني ٣ : ٢٩٨ .

(٢) ا ، ط : « زيد » بالرفع . تحريف صوابه في ب .

(٣) تحريف في النسخ الثلاث ، ففي أ ، ب : « ليسيت » وفي ط : « للأنسب » .

(٤) تحريف في النسخ الثلاث ، ففي أ ، ط « كحا » بالحاء وفي ب : « كجار » بالجيم صوابه من الهمع في باب النسب السّماعيّ ، فقد جاء فيه : يصاغ فعّال من الحرفة كنجّار وقيل : بمعنى : صاحب الشيء كـ « طَعِم » أي صاحب طعام :

(٥) ط فقط : « النصب » مكان : « الوصف » . تحريف .

(و) قال (أبو حيّان لا يتعدّى فيهما السّماع) بل يقتصر عليه بخلاف الثلاثة الأخر ، فيقاس فيها .

وقد سقتها في المتن على ترتيبها في العمل . فأكثرها : فعّال ثم فَعول ، ومِفْعال ، ثم فعيل ، ثم فَعِل .

وادّعى ابن طلحة تفاوتها في المبالغة أيضاً ، فـ « فعول » لمن كثر منه الفعل ، و « فعّال » لمن صار له كالصناعة ، و « مِفْعال » لمن صار له كالآلة ، و « فعيل » لمن صار له كالطبيعة و « فَعِل » لمن صار له كالعادة .

قال أبو حيّان : ولم يتعرّض لذلك المتقدّمون .

(واعمل ابن ولاّد ، وابن خروف فعّيلاً) بالكسر والتّشديد ، فأجازوا زيد شِرِّيب الخمر ، وطِبِّيخ الطعام .

قال أبو حيّان : وقد سمع إضافة شريب إلى معموله في قوله :

١٤٨٤ — * لا تَنْفُرِي يا ناقُ منه فإنّهُ شِرِّيبُ خَمْرٍ مِسْعرٌ لحروب [(١)] *

فعلى هذا لا يبعد عمله [(٢)] نَصْباً .

وفهم من مساواة الأمثلة لاسم الفاعل جواز إعمالها غير مفردة كقوله :

١٤٨٥ — * ثم زادوا أنّهم في قَوْمِهم غُفُرٌ ذَنْبَهُم غَيْرُ فُخُرْ [(٣)] *

---

(١) من شواهد : ابن الشجرىّ ١ : ١٦٠ . وهو لحفص بن الأحنف الكنانيّ ، ويروى الأخيف أنظر الدرر ٢ : ١٣٠ .

(٢) أ : « عليه » مكان : « عمله » . تحريف .

(٣) لطرفة . ديوانه ١٠١ .

من شواهد : سيبويه ١ : ٥٨ ، وابن يعيش ٦ : ٧٥ ، والخزانة ٣ : ٣٦٤ ، والعينيّ ٣ : ٥٤٨ ، والتّصريح ٢ : ٦٩ ، والأشمونيّ ٢ : ٢٩٩ وفي ا « غير حجر » بالحاء والجيم . تحريف .

وقوله :

١٤٨٦ ــ * خَوارِجَ ترّاكين قَصْدَ المخارِجِ (١) *

وقوله :

١٤٨٧ ــ * شُمٌّ مهَاوِينَ أَبْدانَ الجُزُور مخـــا ميص العَشيّاتِ لاخُورٍ ولا قَزَمِ * (٢)

وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى جواز إعمالها ماضيةً ، وإن عرِّيت من أل ، وإن لم يقولا بذلك في اسم (٣) الفاعل ، لما فيها من المبالغة ، ولم أحتج إلى ذكره ، لأنه رأيٌ محكيّ (٤) في اسم الفاعل فدخل في التشبيه .

---

(١) قاتله مجهول : وصدره :

* رأى النّاس إلاّ من رأى مثل رأيه *

وقد سبق ذكره رقم ٥٨٦ .

(٢) للكميت بن معروف الأسديّ .

من شواهد : سيبويه ١ : ٥٩ ، وابن يعيش ٦ : ٧٤ ، والخزانة ٣ : ٤٤٨ ، والعينيّ ٣ : ٥٦٩ .

وفي أ : « العشاب لا جوز ولا قوم » . تحريف .

(٣) كلمة : « اسم » سقطت من أ .

(٤) ط فقط « محكيا » بالنصب . تحريف .

اسْمُ المَفعُول

مسألة : (كهو أيضاً) في العمل والشّروط والأحكام وفاقاً وخلافاً (اسم المفعول فيرفع مرفوع فعله) أي المفعول ، لأنّ فِعْله لما لم يسم فاعله ، قال :

١٤٨٨ – *ونحن تَرَكْنا تَغْلِب بِنْة وائلٍ كمضرُوبَةٍ رِجْلاَهُ منقطعِ الظّهْرِ*[١]

(وتجوز إضافته) أي اسم المفعول (إليه) أي إلى مرفوعه (دونه) أي اسم الفاعل، فإنه لا يجوز فيه ذلك نحو : زيد مضروب الظهر . قال أبو حيّان : والصحيح أن الإضافة في مثل ذلك من نصْبٍ لا من رفع ، وأصله : « مضروب الظهر » وقال شيخه الشّاطبيّ : لم يذكر هذا الحُكْم غير ابن مالك ، واعتنى بذكره في سائر كتبه ، وقيّده في الألفيّة بالقلّة ، ولم يقيّده بها في التسهيل ، والأوّل أحسن .

قال : ثم إنما يجوز بشرطين : أن يكون اسم المفعول من متعدٍّ إلى واحد فلا يجوز من لازم ، ولا من متعدٍّ إلى أكثر ، وأن يقصد ثبوت الوصف ، ويتناسى[٢] فيه الحدوث .

ثُمّ كما تجوز الإضافة يجوز النصب على التشبيه بالمفعول أو التمييز نحو : هذا مضروبٌ الأب أو أباً ، وهو أقلّ من الإضافة .

---

(١) قائله تميم بن مقبل ديوانه ١٠٧ وفي الدرر ٢ : ١٣١ مجهول القائل ، ولم ينسب في معجم الشواهد ١٧٥ .

(٢) أ : « ويتناهى » . تحريف .

(ولا يعمل) كعمل اسم المفعول (ما جاء بمعناه) من فِعْل ، وفَعْلَ ، وفَعِيل (كذِبْح وقَبْضٍ ، وقتيل) ، فلا يقال : مررت برجل كحيلٍ عينُهُ ، ولا قتيل أبوه (خلافاً لابن عصفور) حيث أجاز ذلك .

قال أبو حيّان : ويحتاج في منع ذلك وإجازته إلى نقل صحيح عن العرب .

الصَّفَةُ المُشَبَّهَة

مسألة : (كهو) أيضاً (الصّفة المشبّهة به عملاً لكن) تخالف في أنها (لا تعمل مُضْمَرة ، ولا في أجنبيّ) بل في سببيّ (ولا في سابق) عليها ، بل في متأخّرٍ عنها (ولا) في (مفصول) بينها وبينه ، بل في متّصل بها . قال الخفاف [١] في شرحه : لم يفصلوا بين الصّفة المشبهة ومعمولها ، فيقولوا : كريم فيها حسب الآباء إلاّ في الضّرورة كما قال :

١٤٨٩ — * والطيّبون إذا ما يُنْسَبُون أبا [٢] *

(ولا مراداً بها غير الحال) واسم الفاعل يعمل مضمراً [٩٨/٢] نحو : أنا زيداً ضاربه ، تقديره : أنا ضاربٌ زيداً ضاربه ، كما يعمل مظهراً [٣] وفي أجنبيّ ، كما يعمل في سَبَبِيّ ، وفي متقدّم عليه ، كما يعمل في متأخّر عنه ، وفي مفصول كما يعمل في متّصل ، ومراداً به الاستقبال ، كما يعمل في مرادٍ به الحال .

وقولي : (في الأصحّ فيهما) راجع إلى الأخيرين .

قال أبو حيّان : ذكر صاحب البسيط : أنه يجوز الفصل بين هذه الصفة وبين

---

(١) الخفاف هو أبو بكر بن يحيى بن عبد الله المالقي النحويّ قرأ النحو على الشلوبين . صنف شرح سيبويه ، وشرح إيضاح الفارسي وشرح لمع ابن جنيّ . مات بالقاهرة ٦٥٧ .

(٢) للحطيئة . ديوانه ١٦ . وصدره :

* سيرى أُمام فإن الأكثرين حصىً *

من شواهد الخزانة ١ : ٥٦٧ .

(٣) من قوله : « مظهرا » إلى قوله : « كما يعمل في متأخّر عنه » سقط من ا .

معمولها ، إذا كان مرفوعاً أو منصوباً كقوله تعالى : « مفتّحة لهم الأبواب [١] » ، قال : ولم يتعرّض ابن مالك في التسهيل لزمان هذه الصفة ، وذكر ذلك في أرجوزته فقال :

* وصَوْغُها من لازِمٍ لحاضِرٍ [٢] *

وفي المسألة خلاف : ذهب أكثر النحويين : إلى أنه لا يشترط أن تكون بمعنى الحال .

وذهب أبو بكر بن طاهر : إلى أنها تكون للأزمنة الثلاثة ، وأجاز أن تقول : مررت برجل حاضر الابن غداً ، فيكون بمعنى المستقبل .

وذهب السّيرافي : إلى أنها أبداً بمعنى الماضي ، وهو ظاهر كلام الأخفش ، قال : والصّفة لا يجوز تشبيهها إلا إذا ساغ أن يبني منها قد فَعَل .

وذهب ابن السّرّاج والفارِسيّ : إلى أنها لا تكون بمعنى الماضي وهو اختيار الشّلوبين ، قال : وسواء رفعت أو نصبت ، لأنك إذا قلت : مررت برجلٍ حسن الوجه ، فحسن الوجه ثابت في الحال لا تريد مُضيّاً ولا استقبالاً ، لأنها لمّا شبّهت باسم الفاعل لم تَقْوَ قوّته [٣] في عملها في الزّمانين ، وقد جمع بعض أصحابنا بين قول السّيرافيّ ، وقول ابن السّرّاج بأن قال : لا يريد للسّيرافيّ بقوله : إنها للماضي أنّ الصّفة انقطعت ، وإنما يريد أنها ثبتت قبل الإخبار عنها ، ودامت إلى وقت الإخبار ، ولا يريد ابن السرّاج أنّها إنما وجدت وقت الإخبار ، فلا فرق بين القولين على هذا .

(١) سورة صٓ ٥٠ .

(٢) ليس شاهداً ، ولكنه شطر بيت من الألفيّة تمامه :

* كطاهر القلب جميل الظاهر *

وفي ط : « حاضري » بالياء . تحريف .

(٣) ب : « لم تقر قوته » وط : « لم يتوقونه » كلاهما تحريف صوابه في ا .

وفي « البسيط » قال بعضهم : الصّفة المشبّهة باسم الفاعل تفارقه في أنها لا توجد إلا حالاً ، وتقدّم أنّ ذلك [١] ليس على جهة الشرط ، بل [٢] إنّ وَضْعَها كذلك ، لكونها صفة دالّة على الثّبوت والثّبوت من ضرورته الحال . وأمّا على جهة الشرط ؛ فتكون حينئذ يصحّ تأويلها بالزّمان ، ولا يشترط إلا الحاضر ، لأنه المناسب ، انتهى .

(ثم هي إمّا صالحة للمذكّر والمؤنث مطلقاً) أي لفظاً ومعنىً كحسَنٍ وقبيح (أو لفظاً لا معنى) كحائض وخَصِيّ ، لفظهما من حيث الوزن بفاعل وفعيل صالح للمذكر والمؤنث ، ولكن معنى الحيض مختصٌّ بالمؤنّث ، ومعنى الخِصاء مختصّ بالمذكّر (أو عكسه) أي معنىً لا لفظاً ككِبر الألْيَةِ ، فإنه معنى مشترك فيه ، لكن خصّ المذكر بلفظ آلي [٣] ، والمؤنث بلفظ عجزاء .

(أولا) تصلح لهما ، بل تختص بأحدهما كآدَرُ [٤] ، وأكمر ، لفظهما ، ومعناهما خاص بالمذكر ، ورتقاء [٥] ، وعَفْلاء [٦] ، لفظهما ومعناهما خاصّ بالمؤنث .

(وتجري الأولى على مثلها وضِدّها) أي يجري مذكّرها على المذكّر ، والمؤنّث ، ومؤنّثها على المؤنث والمذكّر .

قال أبو حيّان : وهذا الذي يعبّر عنه النّحويون بأنه يشبه عموماً تقول : مررت برجل حسن الأب ، وبرجل حسن الأم ، وبامرأة حسنة الأم ، وبامرأة حسنة الأب

(١) ط فقط : « أن وقت ذلك » بزيادة « وقت » تحريف .

(٢) من قوله : « بل إن وضعها » إلى قوله : « فتكون حينئذ » سقط من أ .

(٣) وأيضاً : أليان – وألىّ ، وآلٍ .

(٤) الآدر : من يصيبه فتق في إحدى خصيتيه .

(٥) يقال : امرأة رتقاء لا يستطاع جماعها .

(٦) العَفَلة بتحريك العين والفاء : شيء يخرج من قُبُل النساء ، وحياء الناقة ، يقال : عفلت فهي عفلاء .

(دون الباقي) فإنها إنما تجري على مثلها فقط ، ولا تجري على ضدّها (في الأصحّ) تقول : مررت برجل خَصِيٍّ الابن ، وبامرأة حائض البنت ، وبرجل آلى الابن ، وبامرأة عجزاء البنت ، وبرجل آدر الابن ، وبامرأة رتقاء البنت .

قال أبو حيّان : وهذا يعبّر عنه النّحويّون ، بأنه يشبه خصوصاً .

وأجاز الكسائي والأخفش جريان هذه الصّفة على ضدّها في الأقسام الثلاثة فتقول : برجل حائض بنته ، وبامرأة خَصِيّ ابنها ، وبرجل عجزاء بنته ، وبامرأة آلى ابنها ، وبرجل رتقاء بنته ، وبامرأة آدر ابنها .

هكذا حكى ابن مالك الخلاف في الثّلاثة ، ونازعه أبو حيّان : بأن بعض المغاربة نقل الاتّفاق على المنع في قسمين ، منها : وأنّ الخلاف خاصٌّ بقسم واحد ، وهي الصفة المشتركة من جهة المعنى واللفظ مختصّ[1] .

(وتعمل مع أل) مقترنةً بها (ودونها رَفْعاً) على أنْ يعرب المرفوع بها (فاعلاً) بها قاله سيبويه والبصريّون (أو بدلاً) من الضمير المستكنّ فيها ، قاله الفارسيّ .

(ونصباً) على أنه يعرب (مُشبّهاً بالمفعول) به في المعرفة (أو تمييزاً) في النّكرة .

(وجرّاً بالإضافة وفي مراتبها خلاف في مجرّد ، ومقرون بأل ، ومضاف له) أي لمقرون بأل (أو لمجرّد ، أو لضمير ، أو لمضاف له) أي للضمير[2] فتلك ستّة وثلاثون حاصلة من ضرْب اثنين ، وهي : حالتا اقترانها بـ « أل » ، وعدمه في ثلاثة وهي : وجوه عملها : الرّفع ، والنّصب ، والجرّ ، تبلغ ستة ، ثم ضرب الستة المذكورة في أحوال المعمول الستة ، وهي تجريده ، واقترانه بأل ، وإضافته للأربعة[3] [٢/٩٩]

---

(١) كلمة : « مختص » سقطت من أ .

(٢) ط فقط : « أي الضمير » .

(٣) ط : « وإضافة الأربعة » . تحريف .

المشار إليها ، فتبلغ ما ذكر ، وهذه أمثلتها على الترتيب :

رأيت الرجل الحسن وجهٌ ، والحسن وجهاً ، والحسن وجهٍ .

والحسن الوجهُ ، والحسن الوجهَ ، والحسن الوجهِ .

والحسن وجهُ الأب ، والحسن وجْهَ الأب ، والحسن وجهِ الأب .

والحسن وجهُ أب ، والحسن وَجْهَ أبٍ ، والحسن وَجْهِ أب .

والحسن وجْهُه ، والحسن وجْهَه ، والحسن وجْهِه .

والحسن وجهُ أبيه ، والحسن وجهَ أبيه ، والحسن وجْهِ أبيه .

ورأيت رجلا حسناً وجْهُه ، وحسناً وجهاً ، وحسن وجهٍ .

وحسناً الوجهُ ، وحسناً الوجْهَ ، وحسنَ الوجهِ .

وحسناً وجهُ الأب ، وحسناً وجْهَ الأب ، وحسن وجْهِ الأب .

وحسناً وجهُ أب ، وحسناً وجْهَ أب ، وحسن وجْهِ أب .

وحسناً وجْهُه ، وحسناً وجْهَه ، وحسن وجْهِه .

وحسناً وجْهُ أبيه ، وحسناً وجْهَ أبيه ، وحسن وجْهِ أبيه ... هذا سَرْدُها ، وليست كلها بجائزة على ما تبيّن .

(لكن تجب الإضافة) حال كونها (مجرَّدة) من أل (إلى ضمير مُتّصل بها في الأصحّ) نحو : مررت برجل حَسَنِ الوجه جَميلِه . ولا يجوز نصب هذا الضّمير ، وجوزّه الفراء ، فيقال : جميلٍ إيّاه .

ورُدّ بأنه لا يُفْصل الضّمير ما قدر على اتصاله ، فإن لم تباشره متصلة به أو قرنت بـ « أل » لم تجب الإضافة ، بل يتعيّن النّصب باتفاق في حالة الفصل نحو :

قريش نُجباء الناس وكِرامهُموها [١] . وعلى أحد القولين للنحاة في حالة الاقتران بأل نحو : مررت بالرجل الحسن وجهاً الجميله [٢] .

والقول الثاني : أن الضّمير في موضع جر ، فلو كانت الصّفة غير متصرّفة في الأصل ، وقرنت بـ « أل » نحو : مررت بالرجل الحسن الوجه الأحمر . فالضمير في موضع نصب عند سيبويه ، وجرٌّ عند الفرّاء .

(وتمتنع) الإضافة ، حال كون الصفة (مع أل) إلى معمول (عارٍ منها ، أو من إضافة لذيها) أي لذي أل (أو) إلى ضمير ذيها [٣]) فلا يجوز من الأمثلة السابقة :

الحسن وجْهٍ . والحسن وجْهِ أب . والحسن وجْهِهِ . والحسن وجهِ أبيه ، لما تقرر في باب الإضافة من أنه لا تجوز إضافة الصفة المقترنة بـ « أل » إلى الخالي من أل ، و من إضافة لما فيه أل .

ومثال المضاف إلى ضمير ما فيه أل : رأيت الكريم الآباء الغامر جودهم . قال أبو حيّان : وهو نادر .

(وتقبح) الإضافة حال كونه الصّفة دون أل (إلى مضاف لضمير) وهو مثال : حسن وجهه (ومنعها سيبويه اختياراً) وخص جوازها بالشعر كقول الشّمّاخ :

---

(١) انظر : التصريح ٢ : ٨٦ .
وقد سقطت كلمة : « وكرامهموها » من ب ومكانها بياض .

(٢) الضمير اتصل بالصفة في : « جميل » ولكن الصفة بـ « أل » والضمير منصوب ، وإلاّ لزم إضافة الشيء إلى نفسه . « التصريح ٢ : ٨٦ » .

(٣) ا : « إلى ضمير فيها » مكان : « ذيها » .
وفي ب سواد على هذه الكلمات لم تتضح بسببه .

١٤٩٠ - * أمِنْ دِمْنَتَيْنِ عرَّج الركْبُ فيهما بِحَقْلِ الرُّخامى قد عفَا طَلَلاهُما *
أقامت على رَبْعَيْهما جارَتَــا صفــاً كُمَيْتا الأعالي ، جَوْنَتَا مُصْطَلَاهما [١]

(و) منعها (المبرد مطلقاً) في الشعر وغيره ، وتأول البيت المذكور على أنهما من قوله : مصطلاهما عائد على الأعالي ، لأنها مثناة في المعنى .

قال ابن مالك في شرح الكافية : وهو عند الكوفيين جائز في الكلام كله ، وهو الصحيح ، لأن مثله قد ورد في حديث أم زرع : « صِفْرُ وِشاحِها [٢] » وفي حديث الدّجال « أعور عينِه اليمنى » وفي وصف النبيّ ﷺ : « شَثْن [٣] أصابِعه » قال : ومع هذا ففي جوازه ضَعْفٌ ، ووافقه أبو حيّان .

(وكذا) يقبح [٤] (رفعها مطلقاً) أي مع أل ومجرّدة (العاري من الضّمير وأل ، والإضافة إلى أحدهما) وذلك مثال : الحسن وجهٌ ، وحسن وجهٌ ، والحسن وجْهِ أب ، وحسن وجْهِ أب .

(ومنع أكثر البصرية : حسنٌ وجْهٌ) وهو المثال الثاني من هذه الأربعة لخلو الصفة من ضمير مذكور يعود على الموصوف ، واختاره ابن خروف . وما تقدّم من جوازه بقبح مذهب الكوفيّين ، وأجازه ابن مالك ، ومن شواهده قوله :

(١) نسب للشماخ كما في سيبويه ١ : ١٠٢ ، وروايته « عرّس » مكان : « عرّج » .
وانظر ديوان الشماخ ٣٠٧ .
من شواهد : الخصائص ٢ : ٤٢٠ ، وأمالي المرتضى ٢ : ٣٠ ، وابن يعيش ٦ : ٨٦ والمقرب ١ : ١٤١ ، والخزانة ٢ : ١٩٨/٣ – ٤٤٧ ، والعيني ٣ : ٥٨٧ ، والأشموني ٣ : ١١ .
(٢) صفر بكسر الصاد المهملة . والمعنى : أنها ضامرة البطن فكأنّ وشاحها خالٍ .
(٣) شثن : بفتح الشين وسكون التاء : أي غليظها .
(٤) كلمة « يقبح » سقطت من أ .

١٤٩١ – بثوب ودينار ، وشاةٍ ودرهم فهل أنت مَرْفوعٌ بما هَاهنا راسُ [١]

وقوله :

١٤٩٢ – بِبُهْمةٍ مُنيتُ شَهْمٍ قلبُ مُنَجِّذٍ لا ذي كهَـامٍ يَنْبُو [٢]

قال أبو حيان : وقول ابن هشام الخضراويّ في نحو هذا : لا يجوز الرّفع في قول أحد ، إذ لا ضمير في السبب، ولا ما يسدُّ مسدّه ليس بصحيح ، إذ جوازه محكيّ عن الكوفيّين ، وبعض البصريين .

(ويتبع معمولها) أي الصّفة المشبهة بجميع التوابع ، وتجري على حسب لفظه لا موضعه . وأجاز الفراء أن يتبع المجرور على موضعه من [٢/١٠٠] الرفع ، كما جاز : « مررت بالرجل الحسن الوجْهِ نفسُهُ » . « وهذا قويّ اليدِ والرِّجْلُ » برفع « نفسه » « والرّجل » مع جرّ المعمول .

وقد صرح سيبويه بمنع ذلك وأنه لم يسمع منهم في هذا الباب .

وأما أن يعطف على معمولها المجرور نَصْباً فنصّوا على أنه لا يجوز ، لا يقال : « هذا حسنٌ الوجْهِ والبَدَنَ » بخلاف اسم الفاعل .

(وقيل) : يتبع بكل التوابع (إلا بالصّفة) .

قال أبو حيّان : هكذا قال الزّجاّج . وزعم أنّه لم يسمع من كلامهم . فلا يجوز :

---

(١) قائله مجهول .
من شواهد : التصريح ٢ : ٧٢ .

(٢) قائله مجهول .
من شواهد : العيني ٣ : ٥٧٧ ، والأشموني : ٣ : ١٠ ، ١٤ .
وفي ط : « منجدا » بالدال والنصب . تحريف .

« جاءني زيد الحسن الوجه الجميلُ » . قال: وقد جاء في الحديث في صفة الدّجّال : « أعور عينه اليُمْنى » ، فاليمين صفة لعينه ، وعينه معمول الصفة، فينبغي أن ينظر في ذلك .

قال : وعلّل منع ذلك [١] بعض شيوخنا بأن معمول الصّفة مُحَال [٢] أبداً على الأوّل ، فأشبه المضمر ، لأنه قد علم أنك لا تغني من الوجوه إلا وجه زيد في نحو : مررت بزيد الحسن الوجه .

قال : وحكى لي هذا التعليل أيضاً الشيخ بهاء الدين بن النّحاس عن عبد المنعم الإسكندرانيّ [٣] من تلاميذ ابن برّي ، قال لي : وقد كان ظهر لي ما يشبه هذا وهي أنّ الصّفة هي في الحقيقة للوجه ، وإنْ أسندت إلى زيد مثلاً ، فقد تبيّن الوجهُ بالصّفة فلا يحتاج إلى تبيين .

قلت له : الصّفة قد تكون لغير التبيّين كالمدح والذّمّ وغيرهما ، فهلاّ جاز أن يوصف بصفات هذه المعاني ؟ فقال : أصل الصّفة أن تأتي للتّبيين ، ومجيئها لما ذكرت هو بحقّ الفرع ، وإذا امتنع الأصل فأحرى أن يمتنع الفرع .

وقال بعض أصحابنا : امتنع ذلك لأنها ضعيفة في العمل ، فلم تقو أن تعمل في الموصوف والصّفة معاً .

ويضعّف هذا بعملها في المؤكد والتوكيد إلاّ إن فرّق بينهما بأن المؤكّد والتوكيد كأنّهما شيء واحد ؛ لأن التوكيد لم يدلّ على معنى زائد في المؤكّد بخلاف الصفة .

---

(١) كلمة : « ذلك » سقطت من أ .

(٢) ا فقط : « دال » مكان : « محال » .

(٣) هو عبد المنعم بن صالح بن أحمد بن محمد ، أبو محمّد القرشيّ التميميّ . من مصنفاته : النوادر والغرائب . وتوفي ٦٣٣ .

(وإذا كان معناها) أي الصفة المشبهة (لسابقها) أي للموصوف (رفعت ضميره مطابقة) له في الإفراد والتذكير وضدهما نحو : مررت برجل عاقل ، ورَجُلَيْنِ عاقِلَيْن ، وبامرأة عاقلةٍ .

(أو) كان معناها (لغيره ، ولم تَرْفَعْهُ فكذلك) أي تطابق الصفة الموصوف قبلها نحو : مررت برجلين حسَنَيْن الغِلْمانُ ، وبامرأة حسنةِ الغلامُ وبنساء حسانِ الغلمانُ .

(وإلا) بأن رفعته (فكالفعل) فلا يطابق إلاّ على لغة : أكلوني البراغيث نحو : مررت برجلين حَسَنٍ غلاماهما ، وبرجال حَسَنٍ غِلمانُهُم وبامرأة حسنٍ غلامُها .

(وتكسيرُها حينئذٍ) أي حين رفعت السَّبَبِيّ مسندة إلى جمع (إن أمكن أولى من الإفراد في الأصح) سواء كان الموصوف جمعاً أم مثنىً أم مفرداً[١] ، نحو : مررت برجال حسان غِلمانُهم ، ورجلين حسان غلمانهما وبرجل حسان غلمانُه . هذا قول المبرّد ، ونصَّ عليه سيبويه في بعض نسخ كتابه وأجازه [٢] الجزُولي ، وصاحب « التّمهيد » ، وبه جزم ابن مالك .

قال أبو حيّان : وذهب بعض شيوخنا إلى أنّ الإفراد أحسن من التكسير قال : لأن العلّة في ذلك أنه قد ينزّل منزلة الفعل إذا رفع الظاهر ، والفعل لا يثنّى ولا يجمع ، فانتفى أن تكون الصِّفة مُفْردة . قال : نعم ، التكسير أجود من جمع السلامة إذ لا تلحقه علامة جمع فهو كالمفرد ، لأنه معرب بالحركات مثله ، بخلاف جمع السلامة ، وإلاّ فالفعل لا يجمع لا جمع سلامة ولا جمع تكسير فكيف يكون أحدهما أحسن من الإفراد ؟

---

(١) ط : « مفرد » بالرفع . تحريف .

(٢) في ط فقط : « واختاره » .

وفي هامش ط تعليق على هذه الكلمة نصه : « وفي نسخة أجازه » :

قال أبو حيّان : وما ذكره هو القياس ، لكنه ذهل عن نقل سيبويه في ذلك ، ثم ذكر أبو حيّان بعد سطر أنّ هذا القول هو مذهب الجمهور ، واختيار الشّلوبين وشيخه الأبّذي ..

(وثالثها إن تبعت جمعا) فالتّكسير أولى مشاكلة لما قبله ، ولما بعده ، نحو : مررت برجال حسانٍ غِلمانُهم . وإن تبعت مفرداً فالإفراد أولى من التكسير لأنه تكلّف جَمْعٍ في موضع لا يحتاج إليه ، لأنه إذا رفع فقوته قوة الفعل وطريق الجمع في الفعل مكروه ، فكذا في الاسم . نقل ذلك أبو حيّان عن بعض مَن عاصره .

فإن لم يمكن التكسير فواضح أنه ليس إلا الإفراد ، نحو : مررت برجل شَرّاب (١) أباؤهُ .

(وأوجبهُ) أي جمع التكسير (الكوفية فيما لم يصحّح) أي لم يجمع جمع تصحيح بالواو والنون نحو : مررت برجال عور آباؤهم (وكذا) أوجبوا فيه المطابقة في (التثنية) نحو : مررت برجالين أعورين أبواهما . ومنعوا الإفراد فيهما بخلاف ما جمع الجمعين(٢) فجوّزوا فيه الإفراد [١٠١/٢] والتكسير أحسن ، نحو : مررت برجل كريم أعمامهُ ، وكرام أعمامهُ . ويضيف كريمين (٣) أعمامه .

(وأجرى كعملها) في رفع السببي ، ونصبه ، وجرّه (اسم مفعول المتعدّي لواحد وفاقاً) كقوله :

١٤٩٣ — * فهل أنت مَرْفوعٌ بما ها هُنا راسُ (٤) *

(١) ط فقط : مررت برجال شرب آباؤهم .
(٢) أي صحّ جمعه جمع تكسير أو جمع مذكّر .
(٣) ا ، ط : « كريم أعمامه » تحريف . صوابه من ب .
(٤) سبق ذكره رقم ١٤٩١ .

وقوله :

١٤٩٤ – * لما بَدَت مَجْلُوَّةً وجَنَاتِها [١] *

وقوله :

١٤٩٥ – * تَمنّى لِقائي الجَوْنُ مَغْرورَ نَفْسه [٢] *

قال أبو حيّان : وقول السّهيليّ الأصَح يدل على خلاف في المسألة ، ولا نعلم أحداً منعها ، فلذلك قلت وفاقاً .

(و) أجرى كذلك أيضا (الجامد المضمّن معنى المشتق) نحو : « وردنا منهلا عَسلاً ماؤه وعَسَل الماء » أي حُلْواً . وقال الشاعر :

١٤٩٦ – * لأُبْتَ وأنتَ غِرْبالُ الإهابِ [٣] *

---

(١) صدره :

* لو صُنْت طرفك لم تُرَع بصفاتها *

وقد اختلف في نسبة البيت وصدره ، وانظر في ذلك الدرر ٢ : ١٣٥ .

من شواهد : التصريح ٢ : ٧٢ .

(٢) قائله مجهول . وتمامه .

* فلما رآني ارتاع ثمّة عرّدا *

من شواهد : التصريح ٢ : ٧٢ .

(٣) قائله حسان بن ثابت وصدره :

* فلولا اللهُ والمهرُ المفدّى *

من شواهد : الخصائص ٢ : ٢٢١/٣–١٩٥ والعيني ٣ : ١٤٠ والأشموني ٣ : ١٦ ، وحاشية يس ٢ : ٧٢ .

وفي الدرر ٢ : ١٣٦ قائله مجهول .

ونسب في الوحشيات ٨ إلى عُفَيرة بنت طُرامة الكلبيّة ، ونسب في العيني إلى منذر بن حسّان :

وقال آخر :

١٤٩٧ ـ فَراشةُ الحِلْمِ فرعونُ العذَاب وإنْ تَطْلُبْ نداه فكَلْبٌ دونه كلب(١)

أي متعب ، وطائش ، ومهلك .

(ومنع أبو حيّان قياسه وكذا إسم الفاعل) المتعدّي لواحد (إن أمن اللبس) نحو : « زيد ظالم العبيد خاذلهم ، راحم الأبناء ناصرهم ، إذا كان له عبيد ظالمون خاذلون ، وأبناء راحمون ناصرون . وكذا هذا ضارب الأب زيداً في : هذا ضارب أبوه زيداً » ، فإن لم يؤمن اللّبس لم يجز .

(وقال ابن عصفور وابن أبي الرّبيع) : إنّما يجوز (إن حذف المفعول اقتصاراً) فإن لم يحذف أصلاً لم يجز ، وكذا إن حذف اختصاراً ، لأنه كالمثبت فيكون الوصف إذ ذاك مختلف التّعديّ والتّشبيه وهو واحد ، وذلك لا يجوز. وبيانه أنه من حيث نصب السّببيّ أو جرّه يكون مشبّهاً باسم الفاعل المتعدّي ومن حيث نصب المفعول(٢) به يكون اسم فاعل متعدّياً مشبّهاً بالمضارع فاختفت جهة تعدّيه (٣) ، وجهة تشبيهه من حيث صار شبيهاً بأصل في العمل ، شبيهاً بفرع في العمل ، فصار فرعاً لأصل ، وفرعاً لفرع ، ولا يكون الشيء الواحد فرعاً لشيئين ، ثم إنه لما سمع استعمال المتعدّي صفة مشبهة حيث حذف المفعول اقتصاراً نحو :

١٤٩٨ ـ * ما الرّاحِمُ القَلْبِ ظلاماً وإن ظُلِمَا (٤) *

(١) للضحاك بن سعيد كما نسب في معجم الشواهد ١ : ٤٥ وديوان المعاني ١ : ١٩٦ ، من شواهد : الأشموني ٣ : ١٦ ، وحاشية يس ٢ : ٧٢ .

(٢) ط : « المفعولية به » .

(٣) ا : « تقديمه » بالقاف . تحريف .

(٤) قائله مجهول . وتمامه :

* ولا الكريم بمنّاعٍ وإن حرما *

انظر : العيني ٣ : ٦١٨ .

قال أبو حيان : وهذا تفصيل حسن .

(و) قال (أبو عليّ) الفارسيّ يجوز (مطلقاً) ولم يقيّد بأمن اللّبْس ...

قال ابن مالك في شرح التسهيل : والصّحيح أنّ جواز ذلك متوقف على أمن اللّبس .

قال : ويكثر أمن اللبس في اسم فاعل غير المتعدّي فلذلك سَهُل فيه الاستعمال المذكور ، ومنه قول ابن رواحة :

١٤٩٩ ــ تباركْت إني من عَذابك خائفٌ ‏ وإنّي إليك تائب النفس راجع [١]

وقال آخر :

١٥٠٠ ــ ومن يك مُنحَلَّ العزائم تابعاً ‏ هواه فإن الرُّشدَ منه بَعيــدُ [٢]

ومن وروده في المصوغ من متعدٍّ قوله :

١٥٠١ ــ ما الرّاحم القلبِ ظلاماً وإنْ ظُلِما ‏ ولا الكريم بمنّاع وإن حُرِما [٣]

انتهى .

قال أبو حيّان : وإطلاقه يدلّ على جواز ذلك في كل متعدٍّ ، سواء تعدّى لواحد أم لاثنين أو ثلاثة ، ولا خلاف أنه لا يجوز [٤] في المتعدي لاثنين أو ثلاثة .

(ومنعه الأكثرُ مطلقاً ، وتوقّف أبو حيّان) فقال : الأحوط ألا يقدم على جواز

(١) من الشواهد الّتي أغفلها صاحب الدرر .

(٢) من الشواهد الّتي أغفلها صاحب الدرر .

(٣) من الشواهد الّتي أغفلها صاحب الدرر. وقد ذكر ، آنفاً رقم ١٤٩٨ شاهداً في استعمال المتعدّي صفة مشبهة .

(٤) ط : « يجوز » بإسقاط : « لا » . تحريف .

ذلك حتى يكثر فيه السمّاع فيقاس على الكثير ، لأن القليل يقبل الشذوذ مع أن البيت السّابق يحتمل التأويل .

(فإن تعدّى بالحرف فلا) يجوز فيه ذلك (في الأصحّ) وعليه الجمهور وجوزه الأخفش وابن عصفور نحو : « مررت برجل مارِ الأبَ » يريد بنصب الأب أو جرّه ، واستدلا بقولهم : « هو حديثُ عهد بالوجع » فقولهم « بالوجع [1] » متعلق بحديث ، وهو صفة مشبهة .

والجمهور تأوّلوا ذلك على أنه متعلق بـ « عهد » لا بالصّفة ، فإن جاء من كلامهم : مررت برجل غضبانِ الأب على زيد ، علّقوا « على زيد [2] » بفعل محذوف تدلّ عليه الصّفة أي غَضِب على زيد .

---

(١) ط فقط : « بوجع » .

(٢) « علقوا على زيد » سقطت من أ .

أفعَلُ التَّفضِيل

أي هذا مبحثه .

(يرفع) أفعلُ التفضيل (الضَّميرَ غالباً والظاهر في لغة) ضعيفة نحو : مررت برجل أفضل منه أبوه أي أزيد عليه في الفضل أبوه حكاها سيبويه وغيره .

(والأحسن حينئذ تَقدُّم مِنْ) .

(ويكثر) رَفْعهُ الظاهر (إن كان مُفضّلاً على نفسه باعتبارين واقعاً بين ضميرين ثانيهما له ، والآخر للموصوف والوارد) في ذلك عن العرب (كونه بعد نفي) والمثال المشهور لذلك قولهم : « ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد » وبه عرفت المسألة بمسألة « الكحل » وأفردت بالتآليف . فالكحل فاعل بأحسن ، وهو مُفضّل – باعتبار كونه في عين زيد – على نَفْسه حَالاً في عين غَيْره ، وواقع بين ضميرين ثانيهما له ، وهو الضمير في « منه » ، والأول للموصوف ، وهو الضمير في عينه ، وقد [١٠٢/٢] تقدّم النّفي أول الجملة .

ومثله الحديث : « ما من أيّام أحبّ إلى الله فيها العملُ منه في عشر ذي الحجّة » .

وقول الشاعر :

١٥٠٢ – ما علمت أمْرأ أحَبَّ إليه البـ ـذْلُ منه إليك يَابْن سِنانِ [(١)]

---

(١) قائله مجهول .
من شواهد : شذور الذهب ٤١٦ .

قال ابن مالك : والسّبب في رفعه الظاهر في هذه الحالة تهيؤه بالقرائن التي قارنته لمعاقبته الفعل إياه على وجه لا يكون بدونها ، ألا ترى أنه يحسن في المثال أن يقال بدله : ما رأيت رجلاً يَحْسُنُ في عينه الكحلُ كحُسْنه في عين زيد، ولا يختلُّ المعنى ، بخلاف قولك في الإثبات : رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحلُ منه في عين زيد ، فإن إيقاع الفعل فيه موقع أفعل يغيّر المعنى ، فكان رفع « أفعل » للظّاهر ، لوقوعه موقعاً صالحاً للفعل على وجه لا يغيّر المعنى بمنزلة إعمال إسم الفاعل الماضي مَعْنىً إذا وصل بالألف واللام ، فإنه كان ممنوع العمل لعدم شبهه بالفعل الذي في معناه ، فلمّا وقع صلة قدّر بِفعلٍ وفاعلٍ ليكون جملةً ، فإن المفرد لا يوصل به موصول فانجبر بوقوعه موقع الفعل ، ما كان فائتاً من الشّبه ، فأعطى العمل بعد أنْ مُنعه .

(وقاس ابن مالك) على النّفي (النّهْي والاستفهام) ، فقال : لا بأس باستعماله بعد نهي أو استفهام فيه معنى النفي ، كقولك : « لا يكن غيرك أحبّ إليه الخير منه إليك [1] » . « وهل في النّاس رجل أحق به الحمد منه بمحسن لا يمنّ [2] » . وإن لم يرد ذلك مسموعاً .

(ومنعه أبو حيّان) قائلاً : إذا كان لم يرد هذا الاستعمال إلاّ بعد نفي وجب اتباع السّماع فيه ، والاقتصار على ما قالته العرب ، ولا يقاس عليه ما ذكر من الأسماء ، لا سيّما ورفعه الظاهر إنما جاء في لغة شاذّة ، فينبغي أن يقتصر في ذلك على مورد السّماع ، قال : عليّ أنّ إلحاقها بالنّفي ظاهر في القياس ، ولكن الأولى اتّباع السّماع .

(وأعرب الأعلم مثله) أي هذا التّركيب معه ، أي (معه) الوجه الذي تقدّم تقريرُهُ (مبتدأ وخبراً) .

(١) « منه إليك » سقط من ط .

(٢) ط : « لا يمن » بالباء . تحريف .

(وقد يحذف الضمير الأول [١]) إذا كان معلوماً : سمع « ما رأيت قوماً أشبَه بعضٍ ببعضٍ من قومك » وقال ابن مالك : تقديره : « ما رأيت قوماً أبين فيهم شبهُ بعض ببعض منه في قومك » .

(و) قد يحذف الضّمير (الثاني [٢] ، وتدخل « من » على الظّاهر) نحو : ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من كُحْل عين زيد . (أو) على (محلّه) كقولك في المثال المذكور : من عين زيد بحذف « كحل » الذي هو المضاف (أو) على (ذي مَحلّه) كقولك فيه : من زيد بحذف « كحل » و « عين » ، وإدخاله على صاحب العين .

ومن إدخاله على المحَلّ قولهم : « ما رأيت كذبة أكثر عليها شاهد من كذبة أميرٍ على مِنْبر » ، والأصل من شُهود كذبة أمير ، فحذف شهود ، وأقام المضاف إليه مقامه .

(ولا يَنْصب) أفعل التفضيل (مَفْعُولاً به على الأصَحّ) بل يتعدّى إليه باللاّم ، إن كان الفعل يتعدّى إلى واحد نحو : زيد أبذل للمعروف ، فإن كان الفعل يفهم علماً أو جهلاً ، تعدى بالباء نحو : زيد أعرف بالنحو ، وأجهل بالفقه ، وإن كان مبنياً من فعل المفعول تعدّى بإلى الى الفاعل معنى نحو زيد أحبّ إلى عمرو من خالد ، وأبغض إلى بكر من عبد الله .

وبـ « في » إلى المنقُول نحو : زيد أحب في عمر [٣] من خالد ، وأبغض في عمرو من جعفر .

---

(١) أي العائد للموصوف . .

(٢) أي العائد للكحل .

(٣) كلمة : « عمر » سقطت من ب .

قال ابن مالك : وإن كان مُتَعَدٍّ إلى اثنين عُدِّيَ إلى أحدهما باللاّم ، وأُضْمِر ناصب . الثاني : نحو : هو أكسى للفقراء الثياب ، أي : يكسوهم الثياب . قال أبو حيّان : وينبغي ألاّ يقال هذا التّركيب إلا ان كان مسموعاً من لسانهم .

وذهب بعضهم : إلى أنه ينصب المفعول به إن أُوّل بما لا تفضيل فيه ، حكاه ابن مالك في التّسهيل .

قال أبو حيّان : وهذا الرأي ضعيف ، لأنه وإن أوّل بما لا تفضيل فيه، فلا يلزم منه تَعْدِيَة كتعدّيه . وللتراكيب خصوصيّات .

وفي شرح الكافية لابن مالك أجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به ، فإن ورد ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره أفعل كقوله تعالى : « الله أعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَل رِسالَته (١) » فحيث هنا مفعول به ، لا مفعول فيه ، وهي في موضع نصب بفعل مقدّر ، يدل عليه « أعلم » ، زاد في شرح التّسهيل : والتّقدير – والله أعلم – يعلم مكان جعل رسالاته .

قال أبو حيّان : وقد فرضناه نحن على أن تكون « حيث » باقية على بابها من الظرفيّة لأنّها من الظّروف التي لا تتصرّف .

(ولا) تنصب مفعولاً (مطلقاً وفاقاً) ذكره .

(وتلزمه مِنْ ولو تقديراً إن جرّد) من أل ، والإضافة نحو : زيد أفضل من عمرو . قال تعالى : « النّبيّ أولى بالمؤمنين من أنْفسهم (٢) » ومثال تقديرها : « وأُولوا [١٠٣/٢] الأرْحام بَعْضُهم أوْلى بِبَعْضٍ في كتاب الله (٣) » . « والآخِرةُ خَيْرٌ وأبقى (٤) » .

---

(١) سورة الأنعام ١٢٤ .
(٢) سورة الأحزاب ٦ .
(٣) سورة الأنفال ٧٥ .
(٤) سورة الأعلى ١٧ .

(و) يلزمه (الإفراد والتذكير إن جرّد ، أو أضيف لنكرة) سواء كان تابعاً لمذكّر ، أم مؤنث ؟ لمفرد أم مثنى أم مجموع ؟ نحو : زيد أفضل من عمرو ، وهند أفضل من دعد ، والزيدان أفضل من عمرو ، والزيدون أفضل من عمرو ، والهندان أفضل من دعد ، والهندات أفضل من دعد . ونحو : زيد أفضل رجل ، وهما أفضل رجلين وهم أفضل رجال . وهي أفضل امرأة ، وهن أفضل نساء (خلافاً للفراء في الثّاني) حيث أجاز فيما أضيف لنكرة مدناة من المعرفة [1] فصّله [2] واقتضى حينئذ [3] أن يؤنّث ويثنّى نحو : هند فضلى امرأة تقصدنا ، والهندان فضلتا امرأتين تزورانا . (و) على الأول يلزم (مطابقتها هي) أي النّكرة المضاف إليها كما تقدم في الأمثلة . (خلافاً لابن مالك في) النكرة (المشتقّة) حيث قال : يجوز فيها الإفراد مع جمعيّة ما قبل المضاف ، ومنه قوله تعالى : « ولا تكونوا أوّلَ كافرٍ به [4] »

قال أبو حيّان : وقياس قوله جريان ذلك فيما قبله مثّنى [5] نحو : الزيدان أفضل مؤمن . قال : والحقّ تأويل الآية على حذف موصوف هو جمع في المعنى ، أي أوّل فريق كافر .

(و) على الأقوال يلزم (كونها من جنس المسند إليه أفعل) كما تبيّن .

(وجوز) أبو بكر (ابن الأنباري جرّها إن خالفته) في المعنى مع تجويزه نصبها نحو : أخوك أوسع دارٍ أو داراً ، وأبسط جاهٍ وجاهاً ، قال : فالجرّ على إضافة أفعل

---

(١) لأن النكرة إذا وصفت كانت قريبة من المعرفة وفي المثالين الآتيين وصفت النكرة بجملة .

(٢) في ط : « فضلة » بالضاد ، وفي ب سواد لم تظهر من خلاله الكلمة .
ولعل الصواب « فصله » بالصاد كما في أ . والمعنى حينئذ : فصل هذه المسألة من قاعدة عدم المطابقة .

(٣) في ب لم تظهر هذه العبارة للسواد الذي عليها وفي ط : « وإيضاح » ولا معنى لها . والتصويب من ا .

(٤) سورة البقرة ٤١ .

(٥) ط : « بمثنى » بالباء . تحريف .

إلى المفسّر ، والنصب على إرادة « من » ؛ إذ لو ظهرت لم يكن إلاّ النصب .

(والمعرّف بأل يطابق) في الإفراد والتذكير ، وضدّهما حتماً نحو : زيد الأفضل ، والزّيدان الأفضلان ، والزّيدون الأفضلون ، وهند الفضلى ، والهندان الفضليان والهندات الفضليات أو الفُضّل .

(وفي المضاف لمعرفة الوجهان) المطابقة ، وعدمها وقد اجتمعا في قوله ﷺ : « ألا أخبِرُكم بأحبّكم إلي . وأقربكم مني مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً » .

(وأوجب ابن السرّاج الإفراد والتذكير) ومنع من مطابقة ما قبله . قال أبو حيّان : وردّ عليه بالسّماع والقياس ، قال تعالى : « ولتجدنّهم أحرصَ النّاسِ على حياة [(١)] » وقال : « جَعَلْنا في كلّ قَرْيَةٍ أكابِر مُجْرِميها [(٢)] » فأفرد « أحرص » وجمع « أكابر » .

وأمّا القياس فشَبهُهُ بذي الألف واللاّم أقوى من شبهه بالعاري من حيث اشتراكهما [(٣)] في أن كُلاًّ منهما معرفة ، فإجراؤه مجراه في المطابقة أولى من إجرائه مجرى العارِي ، فإذا لم يُعْط [(٤)] الاختصاص بجريانه مجراه ، فلا أقلّ من أن يشارك .

(وعلى الأول في الأفصح خلف) قال أبو بكر بن الأنباري : الإفراد والتذكير أفصح استغناء بتثنية ما أُضيف إليه ، وجمعه وتأنيثه عن تثنية أفعل ، وجمعه وتأنيثه ، قال : وهذا القول [(٥)] عن العرب .

وقال أبو منصور الجواليقيّ : الأفصح من الوجهين المطابقة .

---

(١) سورة البقرة ٩٦ . (٢) سورة الأنعام ١٢٣ .

(٣) ط : « اشتراكها » بدون تثنية . تحريف .

(٤) ط فقط : « فإذا لم يفد » .

(٥) ب ، ط : « وهذا القوي » صوابه من أ .

(ولا يجرّد) أفْعَل (من) معنى (التفضيل حينئذ ، ويكون بعض المضاف إليه) كما تقدّم .

(وقال الكوفيّة) : الإضافة فيه (على تقدير مِنْ ، فإن لم يقصد به التفضيل طابق) وجوباً [١] كالمعرّف بـ « أل » لتساويهما في التّعريف ، وعدم اعتبار معنى : مِنْ ، ولا يلزم كونه بعض ما أضيف إليه .

قال ابن مالك في شرح الكافية : فلو قيل يوسف أحسن إخوته امتنع عند إرادة معنى المجرّد ، وجاز عند إرادة معنى المعرف بـ « أل » لما ذكرت لك ، ولما قرّر في باب الإضافة من أن « أيّا » بمعنى بعض إن أضيف إلى معرفة ، ومعنى « كلّ » إن أضيف إلى نكرة ، وأفعل التفضيل مثلها في ذلك .

وفي شرح التسهيل لأبي حيان : إذا كان أفعل جارياً على من أطلق له التفضيل ، فلا ينوي معه « مِنْ » ، وإذا أوّل بما لا تفضيل فيه لزمت المطابقة في الحالين ، ولا يلزم أن يكون فيهما بعض المضاف إليه . مثال الأول : « يوسف أحسن إخوته » أي أحسنهم ، أو الأحسن من بينهم . فهذا على الإخلاء من معنى « مِنْ » وإضافته إلى ما ليس بعضاً منه ، لأن إخوة يوسف لا يندرج فيهم يوسف .

ومثال الثاني : زيد أعلم المدينة ، تريد عالم المدينة ، قال : وهذا النّوع ذهب إليه المتأخّرون ، واستدلّوا على وقوعه بقوله تعالى : « هو أعْلَمُ بِكم [٢] » « وهو أهْوَنُ عليه [٣] » قالوا : التقدير هو عالم بكم ، إذْ لا مشارك له في علمه . وهو هيّن عليه ، إذ لا تفاوت في نسب المقدروات إلى قدرته .

---

(١) كلمة : « وجوباً » سقطت من أ .

(٢) سورة النجم ٣٢ . (٣) سورة الرّوم ٢٧ .

(وفي قياس ذلك خلف) : فقال المبرّد : هو مقيس مطّرد ، وقال ابن مالك في التسهيل : الأصحّ قصره على السّماع ، قال أبو حيان : لقلة ما ورد من ذلك [٢/١٠٤] (ولا يخلو) أفعل التفضيل (المجرَّد) من أل والإضافة المقرون بـ « من » (من مشاركة المفضل) في المعنى (غالباً ولو تقديراً) قال أبو حيّان : فإذا قيل : سيبويه أنحى من الكسائيّ ، فالكسائي مشارك لسيبويه في النحو ، وإن كان سيبويه قد زاد عليه في النحو .

والمراد بقولنا : « ولو تقديراً » مشاركته بوجهٍ ما كقولهم في البغيضين : هذا أحبّ إلي من هذا ، وفي (١) الشرّيرين : هذا خيرٌ من هذا ، وفي الصّعبين : هذا أهون من هذا ، وفي القبيحين : هذا أحسن من هذا . وفي التنزيل : « قال رَبِّ السِّجن أحَبُّ إليّ مما يدعونني إليه (٢) » . وتأويل ذلك : هذا أقلّ بغضاً ، وأقلّ شراً ، وأهون صعوبةً ، وأقل قُبْحاً .

ومن غير الغالب قوله : العسل أحلى من الخل ، والصّيف أحرّ من الشتاء .

(وتحذف من والمفضول (٣) لقرينة) كقوله تعالى : « فإنه يعلم السرّ وأخفى (٤) » .

(ويكثر) الحذف (لكون أفعل خبراً) لمبتدأ أو ناسخ نحو : « ذلكم أَقْسَطُ عند الله وأقْوَمُ للشّهادة وأدْنى ألاّ ترتابوا»(٥) . « والله أعْلَمُ بما وَضَعَتْ » (٦) . « وما تُخْفِي صدُورهم أكْبر (٧) » . « والباقياتُ الصّالحات خَيْرٌ عند ربّك ثواباً وخَيْرٌ أملاً (٨) » . « تَجِدوه عند الله هو خَيْراً وأعْظم أجراً (٩) » .

---

(١) من قوله : « وفي الشريرين » إلى قوله : « أقل بغضاً » سقط من أ .
(٢) سورة يوسف ٣٣ .
(٣) ط : « من المفضول » بسقوط واو العطف . تحريف .
(٤) سورة طه ٧ .
(٥) سورة البقرة ٢٨٢ .
(٦) سورة آل عمران ٣٦ .
(٧) سورة آل عمران ١١٨ .
(٨) سورة الكهف ٤٦ .
(٩) سورة المزمل ٢٠ .

وقال الشاعر :

١٥٠٣ ــ ٭ ولكنّهم كانُوا على الموْت أصْبَرا [١] ٭

(أو صفة) نحو : مررت برجل أفضَل .

(ومنعه الرمّانيّ معها) وقال : لا يجوز الحذف إلاّ في الخبر .

(وثالثها) : الحذف مع الصّفة (قبيح وجوّزه البصريّة مع) أفعل ، إذا كان في موضع (فاعل أو اسم إنّ) نحو : جاءني أفضل ، وإنّ أكبر [٢] . ومنعه الكوفيّون .

(وفي تقديمها) أي مِنْ ، ومجرورها على أفعل أقوال : أحدها الجواز : (ثانيها) : المنع (ثالثها) وهو (الأصح : يجب [٣] إن وُصِلَتْ باستفهام) نحو : « مِمّن أنت خَيْرٌ » ، ومن أيّ الناس زيد أفضل » ، « ومِمّن كان زيد أفضل » « ومِمّن ظننت زيداً أفضل » ، « ومَنْ وجْهٌ من وجهك أجمل » ، (وإلاّ) بأن كانت في الخبر (منع اختياراً) وجاز في الضّرورة كقوله :

١٥٠٤ ــ فقالت لنا أهْلاً وسَهْلاً وزَوّدَتْ
جَنَى النّحْل ، أو ما زَوّدَتْ منه أطْيَبُ [٤]

---

(١) للنابغة الجعديّ الصحابيّ . وصدره :

٭ سَقَيْناهُمُ كأساً سقَوْنا بمثلها ٭

أنظر حاشية يس ١ : ٢٤٩ .

وفي الدرر ٢ : ١٣٧ : « سقوناهم » بالواو . تحريف .

(٢) ط : « أكبر الله » بزيادة لفظ الجلالة ، وب : « كبر » بدون همزة . تحريف . والصواب من ا

(٣) ط : « بحيث » مكان : « يجب » . تحريف .

(٤) للفرزدق . ديوانه ٣٢ . وروايته :

« أو ما زوّدت هو أطيب » .

=

(وتُفْصَل) مِنْ مع مجرورها[١] مِنْ أفعل (بمعمول) له كقوله تعالى: « النَّبِيُّ أَوْلَى بالمؤمنين مِنْ أَنْفُسِهِم [٢] » .

(وقَلّ) الفصل بينها وبينه (بغيره) أي بغير المعمول كقوله :

١٥٠٥ ــ ولَفُوك أطْيَبُ لَوْ بَذَلْتِ لَنا   من ماء مَوْهَبَةٍ على خمر [٣]

وقوله :

١٥٠٦ ــ لم ألْق أخْبَثَ يا فرزدَقُ مِنكُم   ليلاً، وأخْبَث بالنّهار نهــارًا [٤]

(ويُعدّى أفعل كالتعجب) أي بالحروف التي يعدّى بها .

قال ابن مالك فيقال : زيد أرغب في الخير من عمرو ، وأجمع للمال من زيد ، وأرأف بنا من غيره .

[آخَر]

مسألة : (خرج [٥] عن الأصل آخَر) وهو وصف على « أفعل » (مطابق) وما هو له (مطلقاً) في الإفراد والتذكير ، والتنكير ، وأضدادها نحو : مررت بزيد ، ورجل

= وفي ط فقط : « بل » مكان : « أو » .

من شواهد : ابن يعيش ٢ : ٦٠ ، والعينيّ ٤ : ٤٣ ، والأشموني ٣ : ٥٢ .

(١) ط : « وتفصل من مجردها » . تحريف .

(٢) سورة الأحزاب ٦ .

(٣) قائله مجهول .

من شواهد العينيّ ٤ : ٥٤ ، والأشموني ٣ : ٤٦ ، واللسان : « وهب » :

والموهبة : غدير ماء في الجبل ، يستنقع فيه الماء وجمعه : مواهب :

(٤) لجرير . ديوانه ٢٣٢ .

(٥) ط فقط : « أخرج » بالهمزة .

آخر ، ورجلين آخرين ، أو رجالا آخرين ، وكان مقتضى جعله من باب أَفْعَل التفضيل أن يلازمه في التنكير لفظ الإفراد والتّذكير ، وألاّ يؤنّث ، ولا يُثَنّى ، ولا يجمع إلا معرّفاً ، كما كان أفعل التفضيل فمنع هذا المقتضى ، وكان بذلك معدولاً عمّا هو به أولى ، فلذلك منع من الصرف (ولم تدخله من) لأنه لا دلالة فيه على تَفْضيل لنفسِهِ ولا بتأويل (والصّحيح) أنه (يستعمل في غير الآخر) .

(أمّا أوّل الوصف فكغيره) من سائر أفعل التفضيل ، فيفرد مجرّداً ، ومضافاً لنكرة ، ويطابق معرفاً بـ « أل » ، ويضاف لمعرفة ، قال تعالى: « إنَّ أوّلَ بيت وُضعَ [(١)] » . « وأنا أوّلُ المؤمنين »[(٢)] .

(ويقع بعد عام مضافاً) هو (إليه وتابعاً) له (ومنصوباً ظرفاً) . .

قال في البسيط : تقول العرب على ما قاله اللّحياني [(٣)] : مضى عامُ الأوّلِ [(٤)] بما فيه ، والعامُ الأوّلُ ، وعامُ أوّلٍ بما فيه ، وعامُ أوّل [(٥)] بما فيه ، وعامٌ أوّلُ ، وعامُ أوّلٌ [(٦)] ، فتضيف العام إلى أوّل ، فتصرف ولا تصرف ، وترفعه على النعت ، فتصرف ولا تصرف ، لأنّ أول يكون معرفة ونكرة و (يكون) ظرفاً واسماً ، تقول [(٧)] : ابدأ بهذا أوّلُ ، فتبنيه على الضمّ والحمد لله أوّلاً وآخراً يعرب ، وتصرف

---

(١) سورة آل عمران ٩٦ . (٢) سورة الأعراف ١٤٣ .

(٣) ب ، ط : « اللحماني » بالميم . تحريف صوابه في ا وقد سبق ذكره ٣ : ٢٢٢ .

(٤) على إضافة الشيء إلى نفسه .

(٥) ومن إضافة الشيء إلى نفسه أيضاً كما جاء في اللسان : « وأل » منسوباً إلى اللحيانيّ .

(٦) النص المنسوب إلى اللحياني كما في اللسان : « وأل » .

« وحكى اللّحيانيّ : أتيتك عامَ الأوّلِ ، والعامَ الأوّلَ ، ومضى عامُ الأوّلِ على إضافة الشيء إلى نفسه والعامُ الأوّلُ ، وعامٌ أوّلٌ مصروف ، وعامُ أوّلَ ، وهو من إضافة الشيء إلى نفسه » .

(٧) ط : « فقول » بالفاء . تحريف .

نكرة ، وفعلت ذلك عاماً أوَّلَ [١] ، وعامَ أوّلِ ، وأوَّلَ [٢] .

واحترز بأوَّلَ الوصفِ [٣] عن الإسم ، وهو المجرّد عن الوصفيّة ، فإنه مصروف نحو : ما له أولٌ ، ولا آخرٌ . قال أبو حيّان : وفي[١٠٥/٢] محفوظي أنّ مؤنث هذا: أوَّلَةٌ [٤] .

---

(١) في النسخ الثلاث : « أول » غير مصروفة ، والسياق يقتضي أن يكون : « أوّلاً » إذا استعمل إسماً غير صفة كما جاء في اللسان « وأل » وإذا لم يجعله صفة صرفته تقول : لقيته عاماً أوّلاً .

(٢) عام أوّلِ على الإضافة ، والمنع من الصّرف .

(٣) « الوصف » صفة [« أوّل » .

(٤) حكى ثعلب : هن الأوّلات دخولاً ، والآخرات خروجاً واحدتها : الأولة والآخرة : اللسان : « وأل » .

أسماء الأفعال

أي هذا مبحثها : (هي أسماء قامت مقامها ، أي مقام الأفعال في العمل غير متصرّفة) لا تصرّف الأفعال ، إذ لا تختلف أبنيتها لاختلاف الزّمان ، ولا تصرف للأسماء إذ لا يسند إليها ، فتكون مبتدأة أو فاعلة ، ولا يخبر عنها فتكون مَفْعُولاً بها أو مجرورة .

وبهذا القيد خرجت الصفات والمصادر ، فإنها وإن قامت مقام الأفعال في العمل إلاّ أنها تتصرّف تصرّف الأسماء ، فتقع مبتدأة ، وفاعلاً ومفعولاً ، وأمّا قول زهير :

١٥٠٧ — * دُعِيَتْ نَزَالِ ولُجَّ في الذُّعْرِ[(١)] *

فمن الإسناد اللّفظيّ .

وقولي في صدر الحد : هي أسماء أحسن من قول « التسهيل » : هي ألفاظ إلى آخره ، لأنه يدخل فيه إنّ وأخواتها ، فإنها ألفاظ قامت مقام أفعال ، فعملت غير متصرفة تصرّفها ، ولا تصرف الأسماء ، وهي حروف ، لا أسماء أفعال ولذا احتاج

---

(١) لزهير . وصدره :

* ولنعم حشو الدّرع أنت إذا *

شرح ديوان زهير ٨٩ .

من شواهد : سيبويه ٢ : ٣٧ . وابن الشجريّ ٢ : ١١١ ، وابن يعيش ٤ : ٥٠ والخزانة ٣ : ٦١ ، ٥٥٢ .

إلى إخراجها ، فزاد في الكافية قوله : « ولا فضلة » وقال في شرحها : إنه أخرج الحروف ، لأن الحرف أبداً فضلة في الكلام .

(وحكمها غالباً في التعدّي واللّزوم وغيرهما) كإظهار فاعلها ، وإضماره (حكم مُوافِقِها معنى) فـ « رُوَيْد » متعدٍّ ، لأن فعله أمْهِل ، فيقال : رُوَيْد زيداً ، وصَهْ لازم لأن فعله : اسكت وفاعل كليهما مضمر وجوباً كفعليهما ، ومظهر في : هيهات زيد ، كما تقول بَعُدَ زيد .

واحترز بغالباً من آمين ، فإنه بمعنى : استجب ، وهو متعدٍّ ، ولم يُحفَظ لها مفعُول ، وكذا « إيهِ » بمعنى : زدني (لكن) يخالفه في أنها (لا يبرز معها ضمير) بل يستكنّ فيها مطلقاً بخلاف الفعل ، فتقول : صه للواحد ، والاثنين ، والجمع ، وللمذكر والمؤنث بلفظ واحد .

(ولا يتقدّم معمولها) عليها ، فلا يجوز أن يقال : زيداً عليك ، ولازيداً رُوَيْد ، لأنّها فرع في العمل عن الفعْل فضعفت .

(ولا تضمر) أي لا تعمل مضمرةً بأن تحذف ، ويبقى معمولها (في الأصحّ فيهما) ، وجوَّز الكسائي أن يتصرّف فيها بتقدّم معمولها عليها إجراءً لها مجرى أصولها ، وجعل منه قوله تعالى : « كِتابَ اللهِ عليكم [1] » وقول الشاعر :

١٥٠٨ — * يا أيُّها المائحُ دَلْوِي دُونَكا [2] *

---

(١) سورة النساء ٢٤ .

(٢) لراجز جاهليّ من بني أسيد بن عمرو بن تميم وقد قيل : لجارية من بني مازن . وتمامه :

* إني رأيت الناس يحمدونكا *

من شواهد : ابن يعيش ١ : ١١٧ والخزانة ٣ : ١٥ .

والمغنى ٢ : ٢٥٩ ، ١٦٢ وأوضح المسالك رقم ٤٦٣ وشذور الذهب ٤٠٧ ، والتصريح ٢ : ٢٠٠ والأشموني ٣ : ٢٠٦ ، واللسان : « ميح » .

وجوّز ابن مالك إعمالها مضمرة ، وخرج عليه هذا البيت ، فجعل « دلوي » مفعولاً بـ« دونك » ، مضمراً لدلالة ما بعده عليه .

(وزعمها الكوفية أفعالاً) لدلالتها على الحدث والزّمان .

(و) زعمها (ابن صابر [1] قسماً رابعاً) زائداً على أقسام الكلمة الثلاثة (سماه الخالفة) .

(ثم) على الأوّل ، وهو قول جمهور البصريّين باسميتها اختلف في مسمّاها .

(قيل : مدلولها لفظ الفعل ، لا حدث ولا زمان) بل تدلّ على ما يدل على الحدث والزّمان .

(وقال) بل (تفيدهما) قال في البسيط : ودلالتها على الزّمان بالوضع لا بالطبع ، وعلى هذا ، فهي اسم لمعنى الفعْل . قيل [2] ، وهو ظاهر كلام سيبويه والجماعة . (وقيل) هي (أسماء للمصادر) ، ثم (دخلها معنى الفعل) وهو معنى الطلب في الأمر ، أو معنى (الوقوع) بالمشاهدة ، ودلالة الحال في غير الأمر (فتبعه الزّمان) .

(وما نُوِّن منها) لزوماً نحو : واهاً ، وإيهاً وَوَيْهاً ، أو جوازاً كصهٍ ، ومهٍ ، وإيهٍ ، فهو (نكرة) بمعنى أنه إذا وجد دلّ على تنكير الحدث المفهوم من اسم الفعل .

(وغيرُهُ) : أي ما لم يُنوَّن ، إمّا جوازاً كما ذكر ، أو لزوماً كآمين ، وبَلْه (معرفةٌ) .

(وقيل : كلّها معارف) لا نكرة فيها ، ثم اختلف في تعريفها من أي قبيل هو ؟ فقيل من قبيل تعريف الأشخاص ، بمعنى أنّ كل لفظ من هذه الأسماء وضع لكل لفظ من هذه الأفعال .

---

(١) أحمد بن صابر : أبو جعفر النحوي ، وانظر : البغية ١ : ٣١١ .

(٢) من قوله : « هل » إلى قوله : « في غير الأمر » سقط من أ .

(وقيل) هي (أعلام أجناس ، وأكثرها أوامر كصه) بمعنى : اسكت ، ويقال : صاه (ومه وإيها) وكلاهما بمعنى : انكفف ، كذا في التسهيل [١] خلاف قول كثيرين أنّ « مه » بمعنى : اكفف ، لأنّ اكفف متعدٍّ و « مه » لا يتعدّى .

(وها) بمعنى : خذ ، وفيها لغتان : القصر والمدّ وتستعمل مجرّدة ، فيقال للواحد المذكّر وغيره : ها ، وهاءَ ، ومتلوّها بكاف الخطاب بحسب المخاطب ، فيقال : هاكَ ، وهاكِ ، وهاكُما وهاكُم ، وهاكُنّ [٢] ، ومقتصراً على تصرّف الهمزة ، فيقال : هاءَ وهاؤما ، وهاؤمُ ، وهاءُون ، وهذه أفصح اللغات فيها ، وبها ورَد القرآن [٣] .

(ورُويْد ، وتَيْد) وكلاهما بمعنى : أمهل .

وقد يردان مصدرين معربين نحو : رُوَيدك ، وتَيْدك ، ورُوَيْد زيد .

(وهيت) بفتح الهاء ، وكسرها ، وضمّها (وَهِيّه) بفتح الهاء وكسرها مع تشديد الياء فيهما ، وكلاهما بمعنى أسرع ، وقد قرىء قوله تعالى : « قالت هيت لك [٤] » بالأوجه الثلاثة .

(وإيه) بمعنى حَدِّثْ . (وآمين) بالمدّ والقصر بمعنى : اسْتَجِبْ .

(وقد تدلُّ على) حدث (ماض : كهيهات) بمعنى : بَعُد ، وقد حكى فيها الصّنعاني ستًّا [١٠٦/٢] وثلاثين لغة : هَيْهات ، وأيْهات ، وهَيْهانِ ، وأيْهان ،

---

(١) انظر التسهيل ٢١١ .

(٢) في ا ، ب تكرار للصيغ مرة أخرى بعد كلمة : « هاكنّ » حيث جاء بعدها : « أوهاك ، وهاكم ، وهاكنّ » .

(٣) في قوله تعالى : « هاؤم اقرءوا كتابيه » سورة الحاقة ١٩ .

(٤) سورة يوسف ٢٣ .

وهيهاه وأيهاه [١] . كل واحدة من هذه الستة مضمومة الآخر ، ومفتوحته ، ومكسورته ، وكل واحدة منها منوَّنة وغير منوَّنة ، وحكى غيره : أَيْهاكَ ، وأَيْهَا ، وإيها وهَيْهَاتا بالألف وإيهاء بالمد ، فزادت على الأربعين .

(وشتّان) بمعنى : اقترن (وسَرْعان ، ووَشْكان) مثلّثاً أولهما بمعنى : سَرُعَ .

(و) على حَدَثٍ (حاضر كأَوّهْ) بمعنى : أتوجّع . وفيها لغات : أشهرها : فتح الواو المشدّدة ، وسكون الهاء ، ومنها كسر الهاء ، وكسر الواو فيهما ، وأَوْهِ بسكون الواو ، وكسر الهاء .

(وأُفّ) بمعنى : أتضجّر ، وفيها نحو أربعين لغة (وإخّ ، وكَخّ) بكسر الهمزة والكاف ، وتشديد الخاء ساكنة ومكسورة بمعنى : أتَكَرَّهُ .

(وواهاً ووَى [٢]) بمعنى : أعجب .

(و) قد (تضمن نَفْياً) كقولهم : هَمْهَامِ بمعنى : فَنِيَ [٣] (ولو بلا) النافية كقولهم : لا لعاله : لا إقالة [٤] .

(ونهياً) كقولهم : وراءك [٥] بمعنى : تأخّر ، لأنه بمعنى : لا تتقدم واستفهاماً

---

(١) أ ، ب : « هايهات وأيهات » .
وط : « هايهان ، وأيهان » .
كله تحريف صوابه من شرح المفصّل ٤ : ٦٧ ، ٦٨ والأشموني ٣ : ١٩٩ .

(٢) أ ط : « ويء » بالهمزة . تحريف .

(٣) في القاموس : إذا قيل : أبقي شيء ؟ قلت : همهامِ مبنيّة ، أي لم يبق شيء .

(٤) في شرح شذور الذهب ٩٤ : « دخول « لا » على اسم الفعل بمنزلة قولهم للعاثر إذا دعوا عليه بأن لا ينتعش أي لا يرتفع : لالعاً » .

(٥) « دراك » بالدال . تحريف .

كقولهم : مَهْيَمْ : أي أحدث لك شيء ، وقيل : معناه ما وراءك[١] .

(وتعجُّباً) كقولهم : بُطْآن هذا الأمر بمعنى : بَطؤ ، وفيه[٢] معنى التعجّب ، وقوله :

١٥٠٩ – بأبي أنتِ وفُوكِ الأشنَبُ كأنّما ذُرَّ عليه الزَّرْنَبُ[٣]

(وغيرها) كالاستعظام في قولهم : بَخٍ بَخٍ .

والتندّم في قوله :

١٥١٠ – سالتاني الطّلاقَ أنْ رأتاني قلّ مالي ، قد جِئْتُماني بنُكْرِ

وَيْ كَأنْ مَنْ يَكُنْ له نَشَب يُحْـ ـبَبْ ومن يَفْتَقِر يعشْ عَيْشَ ضُرِّ[٤]

و (منها ما أصله : ظرْف أو) جار (ومجرور) . قال ابن مالك في شرح الكافية : وهذا النوع لا يستعمل إلاّ متصلا بضمير مخاطب . (كمكانَكَ) بمعنى : أثْبُتْ (وعندك ، ولَدَيْك ، ودُونَك) بالثلاثة بمعنى : خُذْ (ووراءك) بمعنى : تأخّر (وأمامك) بمعنى : تقدّم (وإلَيْك) بمعنى : تَنَحّ (وعليك) بمعنى : الزم .

(١) ط : ما وراؤك » . تحريف .

(٢) وفي التسهيل : « والأبطأ : بطآن » وفي نسخة أخرى : ويبطؤَ بُطان .
أنظر : هامش التسهيل ٢١٢ .

(٣) قائله مجهول .
من شواهد المغني ٢ : ٣٩ ، والعيني ٤ : ٣١٠ والتصريح ٢ : ١٩٧ ، والأشموني ٣ : ١٩٨ ، واللسان : « زرنب » .

(٤) لزيد بن عمرو بن نفيل القرشيّ .
من شواهد : سيبويه ١ : ٢٩٠ ، ٢ : ١٧٠ ، والمغني ٢ : ٣٩ ، والخزانة ٣ : ٩٥ ، والأشموني ٣ : ٩٩ .

(ولاتقاس) هذه في الأصحّ ، بل يقتصر فيها على السمّاع .

وأجاز الكسائيّ أن يوقع كل ظرف ومجرور موقع فعل قياساً على ما سمع . ورُدَّ بأن ذلك إخراج لفظ عن أصله ، وقيل : إن الكسائي يشرط كونه على أكثر من حرفين بخلاف نحو : بك ، ولك .

(ومحَلّ الضّمير) المتّصل بهذه الكلمات فيه أقوال : أحدها : رَفْعٌ ، وعليه الفراء . ثانيها : نصبٌ ، وعليه الكسائيّ .

(ثالثها) وهو (الأصحّ) ومَذْهَبُ البَصْرِيّين (جَرٌّ) لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء « عليَّ عَبْدِ الله زَيْداً » بجرِّ عبد الله ، فتبيّن بذلك أنَّ الضمير مجرور الموضع ، لا مرفوعه ، ولا منصوبه .

قال ابن مالك في شرح الكافية : ومع ذلك فمع كُلٍّ واحد من هذه الأسماء ضمير مستتر مرفوع الموضع بمقتضى الفاعليّة ، فلك أن تقول في التوكيد : عَليكم كُلِّكم زيداً بالجر ، توكيداً للموجود المجرور وبالرفع توكيداً للمستكن المرفوع .

(وقال ابن بابشاذ) : الكاف المتّصلة بهذه الظروف (حرف خطاب) لا ضمير ، فلا مَحَلّ لها من الإعراب .

(ومنها) ما هو (مركّبٌ مَزْجاً كحَيَّهَلْ) اسم مركب مِنْ حَيَّ [(١)] بمعنى : أقْبَل ، وهلاّ بمعنى : قِرّ [(٢)] وتقدّم ، فلما ركب حذف ألفها .

وكثر استعمالها لاستحثاث العاقل تغليباً لحيّ ، وقد يستحث بها غيره تغليباً لهلاّ ، وتستعمل بمعنى قدّم نحو : حَيّهل الثريد ، وبمعنى : عَجِّل متعدٍّ بالباء نحو : حَيّهل

---

(١) ط : « مزجيّ » مكان : « من حيّ » تحريف صوابه من أ ، ب .

(٢) قال أبو عبيد : يقال للخيل : هلاّ أي قرّي وارحبي أي توسّعي . اللسان : (هلا) .

بكذا ، و بـ « إلى » نحو : حَيَّهَل إلى كذا ، وبمعنى : أقبل ، فيتعدّى بـ « على » نحو : حيّهل على كذا ، وفيها لغات [١] .

(وهَلُمَّ الحجازيّة) نقل بعضهم الإجماع على تركيبها ، وفي كيفيته خلاف .

قال البصريّون : مركبة من « ها » التنبيه ومن « لُمْ » التي هي فعل أمر من قولهم : لمّ الله شعثه ، أي : جمعه ، كأنه مِثل : اجمع نفسَك إلينا ، فحذف ألفها تخفيفاً ، ونظراً إلى أنّ أصل لام لم : السكون .

وقال الخليل : ركّبا قبل الإدغام ، فحذفت الهمزة للدّرج ، إذ كانت همزة وصل ، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللاّم وأدغمت .

وقال الفرّاء : مركبة من « هل » التي للزّجر ، و « أم » بمعنى : اقْصِد ، خفّفت الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها ، وصرفت ، فصار : هَلُمَّ .

قال ابن مالك : في شرح الكافية : وقول البَصْريّين أقرب إلى الصواب . قال في البسيط : ويدلّ على صحته أنهم نطقوا به فقالوا : هَالُمَّ .

ويأتي هَلُمّ بمعنى : أحْضِر ، فيتعدّى ، ومنه [١٠٧/٢] « هَلُمَّ شُهَدَاءكم [٢] » أي : أحضروهم ، وهلُمّ الثريد : أي أحضره .

وبمعنى : أقبل فيتعدّى بإلى نحو : « هَلُمّ إلينا [٣] » وقد تُعدّى باللاّم نحو : هلم للثريد هذه لغة الحجاز مِنْ جَعَلها اسم فعل .

وأما بنو تميم فهي عندهم فِعْل ، تتصل بها الضمائر ، فيقولون : هَلُمِّي ،

(١) ذكر ابن مالك في التسهيل هذه اللغات وهي : حَيَّهَلْ ، حَيَّهَلَ – حَيَّهلاً – حيّهل أنظر ص ٢١١ .

(٢) سورة الأنعام ١٥٠ . (٣) سورة الأحزاب ١٨ .

وهَلُمّا ، وهَلُمّوا ، وهَلْمُمْنَ . أما قول الناس (هَلُمَّ جرّا) فتوقف الشيخ جمال الدين (بن هشام في عربيته) قال في رسالة له [(١)] :

(١) في أ بياض بعد قوله : « في رسالة له » .
وفي ب بياض مشار إليه : بـ « كذا » :
وفي ط ليس هناك إشارة لهذا البياض ، والكلام متصل بعضه ببعض مع نقصه :
أما قول ابن هشام في رسالته حول : « هلم جرا » فقد سجّله السيوطيّ في كتابه : الأشباه والنظائر ٣ : ٢٠٠ وقد تناول شرح هذه الكلمة ، وسجّل آراء العلماء حولها ، ومناقشته لهم : واستغرق بحثه في رسالته ست صفحات . ولعل السّيوطيّ استغنى بذكرها في الأشباه عن ذكرها في الهمع ، واكتفى بالإشارة إليها .

أسماءُ الأصوات

مسألة : (أسماء الأصوات ما وُضعَ لزجْرٍ) لما لا يعقل (كهلا) بوزن : ألاَ لزجر الخيل عن البُطْء [١] .

(أو دُعاء) لما لا يعقل (كأوْ) بلفظ أوْ [٢] العاطفة لدعاء الفرس .

(أو حكاية صوت) لحيوان ، أو اصطكاك أجرام (كغاقِ) بغين معجمة وكسر القاف لحكاية صوت الغراب (وطاقِ) بطاء مهملة ، وكسر القاف لحكاية صوت الضّرْب .

(وفيه) أي في هذا النوع أيضاً ، كما في أسماء الأفعال (المركّب) المزْجى (كخاقِ باقِ) بإعجام الخاء ، وكسر القافين لحكاية صوْت الجماع (وقاشِ ماشِ) بكسر الشينين المعجمتين لحكاية صوت القماش .

---

(١) في النسخ الثلاث عن : « البطي » صوابه في حاشية الصبان ٣ : ٢٠٨ .
قال الصبان : قوله : كهلا : في القاموس: « هلا وهال زجران للخيل أي اقربي » . أ هـ والكلمتان منوّنتان بالقلم في نسخة العلامة أبي العزّ العجميّ المصحّحة بخطه ، لكن في الهمع : هلا بوزن : ألا لزجر الخيل عن البطء .
وقد رجعت إلى القاموس للتحقق من قول الصبان فلم أجد إلا هالٌ فقط منوّنة حيث قال : « وهالٌ » زجر للخيل .
أما هلا فلم ترد منوّنة في القاموس ، ولعلها وردت منوّنة في نسخة أبي العز المشار إليه آنفاً . أنظر القاموس : هلا .

(٢) وقيل : بمدّ الهمزة ، وضمّ الواو . انظر الصبان ٣ : ٢٠٩ .

قال ابن قاسم : وحصر أسماء الأصوات وضبطها من علم اللغة ، وحظّ النّحويّ أن يتكلّم على بنائها ، وقد تقدّم في باب المعرب والمبنيّ أنها كُلّها مبنية ؛ لشبهها بالحروف المهملة في أنّها لا عاملة ولا معمولة . (وشذّ إعراب بعضها لوقوعه موقع مُتَمكّنٍ) كقوله :

١٥١١ــ * إذ لِمّتي مِثْلُ جَنَاحِ غاقٍ [١] *

أعرب « غاق » لوقوعه موقع غراب .

(وتنكيرها بالتنوين) كما في أسماء الأفعال . وأصل بنائها على السكون ، كقَبْ [٢] وسع ، وحج [٣] ، ووحْ [٤] ، وحَلْ [٥] . (وما سكن وسطه من ثلاثي كسر) على أصل التقاء الساكنين ، كغَاقٍ ، وطَاقٍ ، وهاب [٦] ، وهجْ [٧] ، وعاج ، وجاه ، وحوْب ، وعوّهٍ ، وقوْس ، وهيجْ ، وعيْطٍ ، وطيْخٍ [٨] .

---

(١) لرؤبة بن العجّاج . وصدره :

* ولو ترى إذ جيتي من طاق *

أنظر ملحق ديوان رؤبة ١٨٠ .

من شواهد : ابن يعيش ٤ : ٨٥ ، والتصريح ٢ : ٢٠٢ ، والأشموني ٣ : ٢١١

(٢) قبْ : لوقع السيف : التسهيل ٢١٤ .

(٣) سع وحج للضأن : التسهيل ٢١٤ .

(٤) وحْ للبقر : التسهيل ٢١٤ .

وفي ط : « وخْ » بالخاء . تحريف صوابه من أ ، ب ، والتسهيل .

(٥) للناقة كما في التسهيل ٢١٤ .

(٦) زجر للإبل كما في التسهيل ٢١٤ .

(٧) في النسخ الثلاث : « وهاج » ولعلها محرّفة من وهَجْ زجر للغنم أو من جاه للسبع .

(٨) عاج للناقة و « جاه » للبعير ، و « حوْب » للإبل ، و « عوة » للجحش ، و « قوس » للكلب ، =

(وعبّر بمض [١]) بالميم ، والضاد المعجمة (عن صوت) يخرج من بين الشفتين (مغن عن لا ، مُبنى) لسدّ مسد الصوت ، وكان من حقّه الإعراب ، ومن بنائه قول الرّاجز :

١٥١٢ — سألْتُ هَلْ وصْلٌ فقالت مِضٍّ وحرّكت لي رأسهَا بالنّغْضِ [١]

= و « هيْج » للناقة ، و « عيْط » للمتلاعبين ، و « طيخ » للضاحك .

أنظر في هذا : التسهيل ٢١٣ ، والأشموني ٣ : ٢٠٩ ، ٢١٠ .

(١) ط : « بمضى » مكان : « مض » . تحريف .

(٢) قائله مجهول .

ورواية اللسان : « مضض » .

* سألتها الوصل فقالت مِضٍّ *

والنغض : تحريك الرأس .

الظّرف والمجرُور

أي هـذا مبحثهما (إذا اعتَمدا كالوصف) على نفي أو استفهام ، أو موصوف ، أو موصول ، أو صاحب خبر أو حال . (رفَعَا ما بعدهما فاعلاً) نحو : ما في الدار أحدٌ ، وأفي الدار زيدٌ ، ومررت برجل معه صقرٌ ، وجاء الذي في الدار أبوه . وزيد عندك أخوه ، ومررت بزيد عليه جُبّة .

(ثم قال الأكثرون بوجوبه) ، لأن الأصل عدم التقديم والتأخير .

(و) قال (قوم هو راجح ، ويجوز) مع ذلك (كونه مبتدأ) مؤخّراً ، والظّرف خبر مقدّم ، واختاره ابن مالك . (و) قال (قوم : الرّاجح فيه الابتدائيّة) . ويجوز كونه فاعلاً (وأوجبها) أي الابتدائيّة (السّهيليّ) فهذه أربعة مذاهب .

(واختلفوا على الأوّل : هل العامل) للرّفع على الفاعليّة (الفعل المحذوف) الذي هو متعلّقهما المقدّر باستقر. (أو) العامل (هما نيابة عنه) لقُرْبهما منه باعتمادهما على قولين .

قال في المغني : والمختار الثاني بدليل امتناع تقديم الحال في نحو : زيد في الدار جالساً ، ولو كان العامل الفعل لم يمتنع .

واختار ابن مالك الأول ؛ لأن الأصل في العمل الفعل ؛ ولتعادل المرجّحين في الإمامة أرسلت الخلاف من غير ترجيح .

(فإن لم يعتمدا) على شيء مما ذكر نحو : في الدار ، أو عندك زيد (فالابتدائيّة [١]

(١) أي إعراب الجملة على الابتداء والخبر على أن يكون الظرف ، والجار والمجرور خبران مقدّمان .

واجبة خلافاً للأخفش والكوفيّة) في إجازتهم الوجهين لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط .

[مسألة]

يجب تعليقهما ، أي الظّرف والمجرور حيث وقعا (بفعل أو شبهه) وقد اجتمعا في قوله تعالى : « صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم [١] » أو ما فيه رائحته كقوله :

١٥١٣ — * أنا أبو المِنْهال بَعْضَ الأحيان [٢] *

وقوله :

١٥١٤ — * أنا ابنُ ماويّة إذْ جَدَّ النّقُرْ [٣] *

فيتعلّق « بعض » و « إذ » بالإسمين العلمين ، لما فيهما من معنى قولك : الشجاع أو الجواد .

وتقول : فلان حاتم في قومه ، فتعلّق الظرف لما في حاتم من معنى الجود (ولو مقدّراً) كقوله تعالى : « وإلى ثَمودَ أخَاهُمْ صَالحاً [٤] » فإنه متعلق « بأرسلنا »

(١) سورة الفاتحة ٧ .

(٢) لم يعرف قائله ولا تتمته كما نصّ على ذلك الدرر ٢ : ١٤١ . وانظر المغني ٢ : ٧٥ .

(٣) اختلف في نسبته ، فسيبويه ذكر أنه لبعض السّعديّين ، وابن السّيد ذكر أنه لعبد الله بن ماويّة الطائي . وتمامه :

* وجاءت الخيل أثابيّ ذُمرْ *

من شواهد : سيبويه ٢ : ٢٨٤ ، والإنصاف ٢ : ٧٣٢ ، وأوضح المسالك رقم ٥٥٥ والمغني ٢ : ٧٥ ، والعيني ٤ : ٥٥٩ ؛ والتصريح ٢ : ٣٤١ ، واللسان : « نقر » .

(٤) سورة الأعراف ٧٣ .

مقدراً ، ولم يتقدّم ذكر الإرسال ، ولكن ذكر النبيّ والمُرْسل [١] إليهم يدلّ عليه .

(وفي أحرف المعاني) هل يتعلّقان بها أقوال : أحدها – وهو المشهور – المنع مطلقاً .

ثانيها : الجواز مطلقاً .

(ثالثها : يتعلق به إنْ ناب عن فعل حذف) ويكون ذلك على سبيل النّيابة ، لا الأصالة .

وإن لم يكن كذلك فلا ، وعليه الفارسيّ وابن جني ، قالا في [١٠٨/٢] نحو يا لَزيد : إنّ اللام متعلّقة بـ « يا » .

وقال المجوّزون مطلقاً في قول كعب :

١٥١٥ ــ وما سعادُ غداةَ البَيْن إذ رَحلوا إلاّ أغَنُّ غَضيضُ الطّرف مكحولُ

غداة البين ظرف للنّفي ، أي انتفى كونها في هذا الوقت إلا كأغن .

(ولا يتعلّق) من حروف الجر (زائد) كالباء ، و « مِنْ » في : « كَفَى بالله شَهيداً » [٢] « هل من خَالِقٍ غير الله [٣] » ، وذلك لأنّ معنى التعلّق : الارتباط المعنوي . والأصل أنّ أفعالاً قصرت عن الوصول إلى الأسماء ، فأعِينَت على ذلك بحروف الجرّ . والزائد إنما دخل في الكلام تقوية وتوكيداً ولم يدخل للربط (إلاّ اللام المقوّيّة) فإنها تتعلّق بالعامل المقوّى نحو : « مصدقاً لما معهم [٤] » ، « فعّال لما يريد [٥] » . « إن كنتم للرُّؤيا تَعبرُون [٦] » ، لأن التّحقيق أنها ليست بزائدة محضة ، لما تخيّل في

(١) ط : « والرسل إليهم » . تحريف .

(٢) سورة الفتح ٢٨ . (٣) سورة فاطر ٣ .

(٤) سورة البقرة ٨٩ ، « ومصدقاً بالنصب قراءة لبعض السلف » . أنظر شذور الذهب ٢٥٣

(٥) سورة هود ١٠٧ . (٦) سورة يوسف ٤٣ :

العامل من الضّعف الذي نزّل منزلة القاصر ، ولا معدية محضة ، لاطّراد صحة إسقاطها ، فلها منزلة بين منزلتين .

(وقول الحَوْفيّ) في إعرابه [١] : (إن الباء في)« أليس الله (بأحْكَمِ الحاكمين» [٢] متعلّق وَهْمٌ) أي غلط نشأ عن ذهول .

(ولا) تتعلق (لعلّ) الجارة في لغة عقيل ، لأنها بمنزلة الحرف الزائد ، ألا ترى أن مجرورها في موضوع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبريّة في قوله :

١٥١٦ — * لعلّ أبي المِغْوار مِنْكَ قَرِيبُ [٣] *

(و) لا (لولا) إذا جرّت الضمير لأنها أيضاً بمنزلة لَعلّ في أنّ ما بعدها مرفوع المحلّ بالابتداء .

(و) لا (حروف الاستثناء) خلا وعدا ، وحاشا إذا خَفَضْنَ ، لأنّهن لتنحية الفعل عما دخلن عليه كما أن إلاّ كذلك ، وذلك عكس معنى التّعدية التي هي إيصال معنى الفعل إلى الاسم .

(قال الأخفش وابن عصفور و) لا (الكاف) التي للتّشبيه ، قالا [٤] : إنه إذا قيل : زيد كعمرو ، فإن كان المعلّق استقرّ ، فالكاف لا تدلّ عليه بخلاف « في » من نحو : زيد في الدار . وإن كان فعلاً مناسباً للكاف ، وهو « أشبه » فهو متعدٍّ بنفسه لا بالحرف .

قال في المغني : والحقّ أن جميع الحروف الجارّة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدلّ على الاستقرار .

---

(١) المسمّى : « البرهان في علوم القرآن » .

انظر ما كتب عنه في كتاب : « القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية للمحقق» ص٢٨٣ .

(٢) سورة التّين ٨ .

(٣) سبق ذكره رقم ١١٢١ .

(٤) « قالا » سقطت من أ .

(ويجب حذفه) أي ما يتعلّقان به (إذا وقعا صلة) نحو : « وله مَنْ في السموات والأرض ومَنْ عِنْده لا يستكبرون [١] » (أو صفة) نحو : أو كصيّبٍ من السّماء [٢] » (أو خبراً) نحو : زيد عندك أو في الدار . (أو حالاً) نحو : « فخرَج على قومه في زِينته [٣] » . (أو مثلاً) كقولهم للمعرّس : بالرفاء والبنين ، أي أعرست .

(وجوّز ابن جنيّ إظهار) المتعلّق في (الخبر) واستدل بقوله :

١٥١٧ — * فأنتَ لدى بَحْبُوحَةِ الهُونِ كائِنُ [٤] *

(و) جوزه (ابن يعيش إن لم يحذف ، وينقل إليه ضميره)[٥] نحو: زيد مستقرّ عندك ، فإن حذف ونقل ضميره إلى الظرف لم يجز إظهاره ، لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً .

(وأنكر الكوفيّة وابن طاهر ، وابن خروف التّقدير) للمتعلّق (فيه) أي في الخبر (ثم عندهم) أي الكوفيّة (ينصبه) أمر معنويّ وهو (الخلاف) أي كونهما : مُخالِفَيْن للمبتدأ .

(وعندهما) ينصبه (المبتدأ) وزعما أنه يرفع الخبر إذا كان عينه نحو : زيد أخوك وينصبه إذا كان غيره .

(ويقدّر الكون المطلق) نحو : زيد في الدار فيقدر : كائن أو مستقر ، ومضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال نحو : الصوم اليوم أو غداً ، أو كان ، أو استقرّ ، أو وصفهما إن أريد المعنى ، نبّه عليه ابن هشام [٦] ، وقال : إنهم أغفلوه (إلاّ لدليل)

---

(١) سورة الأنبياء ١٩ .
(٢) سورة البقرة ١٩ .
(٣) سورة القصص ٧٩.
(٤) سبق ذكره رقم ٣٢١ .
(٥) ط : « وينقل إليه ضمير من دون الهاء العائدة » . تحريف :
(٦) انظر في هذا الموضع : التوضيح والتصريح ١ : ١٦٦ .

فيقدّر الكون الخاص : « الحُرُّ بالحُرِّ[١] . الآية ، فيقدر فيها : يُقتَلَ » .

(و) يقدّر (مقدّماً) كسائر العوامل من معمولاتها (إلاّ لمانع) كما في نحو : إن في الدار زيداً ، فيقدّر مؤخراً حتماً ، لأن إنّ لا يليها مرفوعها ويرجّح ذلك في نحو : في الدار زيد ، لأن الأصل تأخير الخبر .

(والمختار وفاقاً لأهل البيان تقديره في البسملة فعلاً مؤخّراً مناسباً لما جعلت هي مبدأ له) فيقدّر في أول القراءة : بسم الله أقرأ وفي الأكل : باسم الله آكل ، وفي السفر : باسم الله أرتحل ، وعليه قوله ﷺ في ذكر النوم « باسمك ربّي وضعت جنبي ، وباسمك أرفعه » .

وذهب البصريّون : إلى أنه يقدّر فيها في كل موضع ابتداء : كائن باسم الله فيكون خبر المبتدأ إمّا مقدّر . وذهب الكوفيّون : إلى أنّه يقدر : ابتدىء باسم الله .

---

(١) سورة البقرة ١٧٨ .

التَنازع في العَمَل

أي هذا مبحثه . (إذا تعلّق عاملان فأكثر) كثلاثة وأربعة (من الفعل وشبهه) كالوصف واسم الفعل ، اتّحد النوع أو اختلف بخلاف الحروف كإن وأخواتها (باسم) بأن طلبا فيه رفعاً أو نصباً أو جرّاً بحرف [١٠٩/٢] .

أو أحدهما رفعاً ، والآخر خلافه (عمل فيه أحدهما) السّابق أو الثاني باتّفاق الفريقين .

(وقال الفرّاء : كلاهما) يعملان فيه (إن اتّفقا) في الإعراب المطلوب نحو : قام وقعد زيد ، فجعله مرفوعاً بالفعلين كما يسند للمبتدأ خبر إنّ . وكما يُرْفع «منطلقان» في : زيد وعمرو منطلقان بالمعطوف ، والمعطوف عليه معاً ، لأنهما يقتضيانه .

والجمهور منعوا ذلك حذراً من اجتماع مؤثرين على أثر واحد وذلك مفقود في الخبرين عن مبتدا كما هو واضح[1] في مسألة : زيد وعمرو منطلقان ، لأن الاثنين فيهما ، كل واحد منهما جزء علة ، فالعلّة مجموعهما بخلاف مسألة الفعلين ، إذ لا يصحّ إسناد كلّ منهما وحده إلى زيد ، ولا يصحّ إسناد كلّ من زيد ، وعمرو وحده إلى منطلقان .

(و) على الأوّل (الأقرب) من العاملين أو العوامل (أحقّ) بالعمل في الاسم من الأسبق (عند البصريّة) لقربه ، ولسلامته من الفصل بين العامل ومعموله .

والأسبق عند الكوفيّة أحقّ لسبقه ، ولسلامته من تقديم مضمره على مفسّره .

---

(١) ط : «وفي» بالواو . تحريف .

(فإن ألغي الثاني) من الإعمال في الاسم بأن أعمل فيه الأول حال كون الثاني (رافعاً) سواء كان الأول رافعاً أيضاً أم لا ؟ (أضمر فيه) أي الثّاني ، إذ لا يجوز حذف مرفوع الفعل ضميراً (مطابقاً) للاسم في الإفراد والتذكير ، وفروعهما لأنه مفسّره ، والمطابقة بين المفسّر والمفسَّر ملتزمة نحو : قام وقعد زيد . قام وقعدا الزيدان. قام وقعدوا الزيدون . قامت وقعدت هند . ضربت وضربني زيداً ، ضربت وضرباني الزّيدين . ضربت وضربوني الزيدين ، ضربت وضربتْني هنداً .

(ما لم تؤدّ) المطابقة (إلى مخالفة مخبر عنه فالإظهار) حينئذ واجب لتعذّر الإضمار بلزوم مخالفة المخبر عنه إن طوبق المفسَّر ، والمفسّر [1] إن طوبق المخبر عنه ، وكل منهما ممنوع نحو : ظننت وظنّاني قائماً الزيدين قائمين ، يظهر ثاني ظنّاني لأنه لو أضمر

(١) أي : ومخالفة المفسّر ، وقد أشار ابن مالك إلى هذا بقوله :

وأظهر إن يكن ضمير خبراً لغير ما يطابق المفسّرا

ومثل ابن هشام لهذه المسألة بقوله :

« أظنّ ويظنّاني أخا الزيدين أخوين » وذلك لأن الأصل قبل الإعمال : أظن ويظنّني الزيدين أخوين بالتثنية فيهما . فـ« أظن » يطلب « الزيدين أخوين » مفعولين ، و « يظنني » يطلب : « الزيدين » فاعلاً ، « وأخوين مفعولاً » ثانياً فأعملنا الأول وهو : « أظن » فنصبنا الاسمين وهما : « الزيدين أخوين » وأضمرنا في الثاني وهو « يظنني » ضمير « الزيدين » وهو الألف في « يظناني » فاستوفى فاعله ومفعوله الأول ، وبقي علينا المفعول الثاني لـ« يظنّاني » يحتاج إلى إضماره وهو خبر في الأصل عن ياء المتكلم المتصلة به التي هي الآن المفعول الأول بعد دخول : «يظن». والياء مخالفة لأخوين الذي هو مفسّر للضمير الذي يأتي به ، فإن الياء مفرد ، والأخوين تثنية فدار الأمر بين إضماره مثنّى ليوافق المفسّر وهو : « الأخوين » ، وفي كل منهما محذور لا محيص عنه ، فوجب العدول إلى الإظهار فقلنا : « أخا » فوافق المخبر عنه وهو الياء في الإفراد ، ولم يضره مخالفته لأخوين ، لأنه أي : « أخا » إسم ظاهر لا يحتاج إلى ما يفسّره .

أنظر : التصريح ١ : ٣٢٢ ، ٣٢٣ .

مفرداً فقيل : « إياه » طابق الياء المخبر عنه لا قائمين المفسر أو مثنّى ، فقيل : « إياهما» فبالعكس [١]

وقد خرّجت المسألة بالإظهار عن باب التنازع ، لأن كلاً من العاملين عمل في ظاهــر .

(وجوّز الكوفية) مع الإظهار وجهين آخرين [٢] : (حَذْفُه) لدلالة معمول الآخر عليه ، كما جاز مثل ذلك في الابتداء نحو :

١٥١٨ — نَحْنُ بما عِنْدنا وأنت بِمَا عِنْدك راضٍ ، والرأي مُخْتلف [٣]

أي : راضون .

(وإضماره مؤخراً) عن معمول الآخر (مطابقاً للمخبر عنه) نحو : ظننت وظنّاني الزيدين قائمين إياه فيدل عليه المثنى ، لأنه يتضمّن المفرد .

(و) جوّز (قوم) من البصريين وجهاً آخر (إضماره مقدماً) في محلّه مطابقاً للمخبر عنه نحو : ظننت وظنني إيّاه الزيدين قائمين .

(وكذا) إذا كان الثاني (غير رافع) يضمر فيه إذا أعمل الأول (اختياراً في الأصح) نحو : قام أو ضربني وضربته زيد ، وقام أو ضربني وضربتهما الزّيدان .

---

(١) أي مطابقة المفسِّر وهو : « قائمين » لا المفسَّر وهو الياء المخبر عنه .

(٢) « وجهين آخرين » سقطت من أ .

(٣) نسب إلى قيس بن الخطيم ، وفي هامش ديوانه ١١٥ ذكر محقق الديوان أن ناسخ الأصل كتب شرحاً في الهامش يفيد أنه نسب لقيس أبياتاً سبعة وهي ليست له . ومنها هذا الشاهد ، وقد نفاها أيضاً الأغاني ٣ : ١٩ ، ٢٠ طبع دار الكتب من شواهد سيبويه ١ : ٣٨ ، وابن الشجريّ ١ : ٣١٠ ، والمغنى ٢ : ١٦٤ ، والعينيّ ١ : ٥٥٧ ، والخزانة ٢ : ١٨٩ ، ١٩٠ .
والأشموني ٣ : ١٥٢ ، واللسان : « فجر » .

وقيل : يجوز حذفه كقوله :

١٥١٩ — بعكاظ يُعْشِ الناظريـــ ـــن إذا هُمُ لَمحوا شُعُاعَهُ[١]

أي : لمحوه.وأجيب بأنه ضرورة .

(أو) ألغي (الأوّل) [٢] من العمل في الاسم بأن أعمل فيه الثاني (أضمر) في الأول المرفوع كقوله :

١٥٢٠ — خالفَاني ولم أُخالِف خليـــليَّ ولا خَيْر في خلاف الخليـــلِ [٣]

وقولـــه :

١٥٢١ — * جَفَوْني ولم أَجْفُ الأخِلاّء إنّني [٤] *

وقولـــه :

١٥٢٢ — * هَوِيْنَنِي ، وَهَوِيْتُ الخُرَّدَ العُرُبا [٥] *

(وقال الكسائيّ ، وهشام والسّهيليّ، وابن مضاء يحذف) بناء على رأيهم من إجازة

---

(١) لعاتكة بنت عبد المطلب .
من شواهد ، وشذور الذهب ٣٧٣ والمغني ٢ : ١٥٩ والعيني ٣ : ١١ ، والتصريح ١ : ٣٢٠ وابن عقيل ١ : ١٨٤ والأشموني ٢ : ١٠٦ .

(٢) ط فقط بعد قوله : « ألغي الأول » جملة زائدة وهي : « حال كون الأول رافعاً » .

(٣) قائله مجهول . أنظر الدرر ٢ : ١٤٣ .

(٤) سبق ذكره رقم ١٨٠ .

(٥) قائله مجهول ، وتتمته غير معروفة .
أنظر الدرر ٢ : ١٤٣ .

حذف الفاعل ، وحسّنَهُ هنا الفرار من الإضمار قبل الذّكر الذي هو خارج عن الأصول .

(و) قال (أبو ذَرّ : الأحسن إعمال الأوّل حينئذ) فراراً من حذف الفاعل ، ومن الإضمار قبل الذكر .

(و) قال (الفراء) فيما نقله عنه الجمهور : (لا تصحّ المسألة إلاّ به) فاوجب إعمال الأول حينئذ .

(وعنه) قول آخر محكيٌّ في « البسيط » : (أنه يقتصر) في مقابل ذلك (على السّماع) ولا يكون قياساً .

(و) حكى (عنه) قول آخر ، حكاه ابن مالك : أنه يجوز إعمال الثاني قياساً ، ويضمر في الأوّل (بشرط تأخّر الضمير) نحو : ضربني وضربت زيداً هو .

قال البهاء بن النحاس : ولم أقف على هذا النقل عن الفراء من غير [١١٠/٢] ابن مالك .

(ويحذف الضمير غير المرفوع) فلا يضمر في الأوّل ، لكونه فضلة لم يحتج فيه إلى الإضمار قبل الذّكر ، قال تعالى : « آتُوني أُفْرِغ عليه قِطْراً » (١) وقال : « هَاؤُمُ اقْرءُوا كِتابيَهْ » (٢) وهو مما تنازع فيه الفعل واسمه (ما لم يلبس) حذفه ، فيجب إضماره كقولك : مال عني (٣) ، وملت إلى زيد ؛ إذ لو حذف عنّي لتوهّم أن المراد مال إلي ، وكذا رغب فيّ ، ورَغِبْتُ عن زيد .

(وجوّز قوم إظهاره اختياراً) وإن لم يلبس ، وعليه ابن مالك : كما في إلغاء الثاني ، ودفع بالفرق بين الإضمار قبل الذكر وبعده .

---

(١) سورة الكهف ٩٦ .
(٢) سورة الحاقة ١٩.
(٣) ط فقط : « على » باللاّم .

ولا خلاف في جوازه ضرورة كقوله :

١٥٢٣ — * إذا كُنْتَ تُرْضِيه ويُرْضِيك صاحِبُ [١] *

(فإن كان) العامل من باب (ظَنّ أضمر قبل الذّكر) نحو : ظناني إيّاه ، وظننت الزّيدين قائمين (أو) أضمر (مؤخراً) نحو : ظناني وظننت الزيدين قائمين إيــــــاه .

(أو حذف) أصْلاً (أو أتى به اسماً ظاهراً) حذراً من عدم مطابقة المخبر عنه أو المفسّر [٢] نحو : ظناني قائماً وظننت الزيدين قائمين وبه تخرج المسألة من باب التنازع كما سبق . هذه (أقوال) تقدم نظيرها في إلغاء الثاني ، والجمهور على أخيرها [٣] .

(والمختار) أنه (إن وجدت قرينة حذف) لجواز حذف أحد مفعولي ظنّ لدليل (وإلاّ) بأن لم تكن قرينة (جيء به اسماً ظاهراً) كما قال الجمهور حذراً من المخالفة المذكورة .

(ومنع ابن الطّراوة الإضمار في) باب (ظنّ مطلقاً) في هذه المسألة وغيرها ، فلم يجز ما أدّى إليه من مسائل التنازع ، واستبشع من النحويين إجازة ذلك ، لأنه ليس للمضمر مفسّر يعود عليه ، ألا ترى أنك إذا قلت [٤] : ظننته وظننت زيداً قائماً لم تكن الهاء عائدة على قائم ، إذ يصير المعنى : وظنّني ذلك القائم المذكور ، وليس هو إياه ، لأنّ القائم هو زيد .

---

(١) قائله مجهول . وتمامه :

* جهاراً فكن في الغيب أحفظ للودّ *

من شواهد : المغني ٢ : ٢١ ، وشذور الذهب ٣٧٢ والعينيّ ٣ : ٢١ ، والتصريح ١ : ٣٢٢ ، والأشموني ٢ : ١٠٥ .

(٢) ط فقط : « والمفسر » بالواو .

(٣) ط فقط : « آخرها » .

(٤) « إذا قلت » سقطت من أ .

وأجيب بأنه يعود على قائم من حيث اللفظ ، لا المعنى ، وذلك شائع في لسان العرب ، كما قالوا : عندي درهم ونصفه ، أي نصف درهم آخر ، فأعاد ذكره على درهم المذكور من حيث اللفظ فقط .

(وتوقّف أبو حيّان) فقال : الذي ينبغي الرّجوعُ إلى السّماع ، فإن استعملته العرب في « ظنّ » في هذا الباب اتبع وإلاّ توقف في إجازته ، لأن عود الضمير على شيء لفظاً لا معنى قليل ، وخلاف الأصل ، فلا يجعل أصلاً يقاس عليه .

(والأصحّ) أنه (لا تنازع في نحو : ما قام وقعد إلاّ زيد) وقول الشاعر :

١٥٢٤ ــ ما صاب قلبي وأضْناه وتيّمه إلا كواعِبُ من ذهل بن شيبانا [(١)]

وقولـــه :

١٥٢٥ ــ ما جادَ رأياً ، ولا أجدى مُحاولةً
إلا امرؤ لم يُضِعْ دُنْيـــا ولا دِينَــا [(٢)] *

بل هو من باب الحذف العام لدلالة القرائن [(٣)] اللفظيّة ، والتقدير : « أحدٌ » ، حذفي ، واكتفى بقصده ، ودلالة النفي وللاستثناء على حد : « وما مِنّا إلا له مَقام مَعْلومٌ » [(٤)] .

وقيل : إنه من باب التنازع ، وليس كالآية المذكورة ، لأن المحذوف فيها مبتدأ

---

(١) قائله مجهول .
من شواهد : التصريح ١ : ٣١٩ .
(٢) قائله مجهول .
انظر الدرر ٢ : ١٤٤ .
(٣) ط : « القرائن » . تحريف .
(٤) سورة الصافات ١٦٤ .

وهو جائز الحذف بخلافه في المثال والبيتين ، فإنه فاعل ، ولا يجوز حذفه ، فتعيّن أن يكون من التنازع .

(و) الأصحّ أيضاً : أنه لا تنازع في قول امرىء القيس :

١٥٢٦ — فلو أن ما أسعى لأدنى مَعيشة (كفانِي ولم أطلب قليلٌ من المال)[١]

خلافاً لمن جعله من باب التنازع ، واستَدلّ به على حذف المنصوب من الثاني الملغى ، أي اطْلبهُ ، بل هو فعل لازم لا مفعول له ، أي : كفاني قليل ، ولم أسع بدليل قوله في صدره : « فلو أن ما أسعى » .

(ومنعه) أي التّنازع (الجمهور في العامل المؤخر) وشرطوا تقدّم العاملين ، وتأخر ما يطلبانه عنهما ، فلو قلت : « ضربت زيداً وضربني » أو « أيَّ رجل قد ضربت أو شتمت » لم يكن من الباب .

وجوّزه الفارسيّ في تأخّر أحد العاملين . وبعض المقاربة في تأخرهما ، واستغرب أبو حيّان القولين .

(و) منعه الجمهور في العامل (غير المتصرّف) كنعم وبئس ، قال في البسيط : فلو قلت : نِعْم في الحضر ، وبئس في السفر الرجل زيد ، على إعمال الثاني لكنت قد أضمرت في الأول ، ولم تفسّر وهو لازم التفسير إذا أضمر ، ولو أضمرت لم يكن متنازعاً ، لأنه استوفى جميع ماله على النحو المطلوب ، وكذلك يلزم في الثاني .

---

(١) لامرىء القيس . ديوانه ٣٩ .

من شواهد سيبويه ١ : ٤١ ، والخصائص ٢ : ٣٨٧ ، وابن يعيش ١ : ٧٨ ، والخزانة ١ : ١٥٨ ، وشذور الذهب ٢٠٢ والمغنى ١ : ٢٠٥ ، ٢ : ١١١ والعينيّ ٣ : ٣٥ والأشموني ٢ : ٩٨ / ٤ : ٤٠ .

وفي أ فقط : « ولم أطلب قليلاً » بالنصب .

قال أبو حيّان : وكذا « حبّذا » لا يكون فيها التنازع بالاتفاق لعدم الفصل لأنه صار كالمركب مع الإشارة .

قال : وكذا فعل التعجّب في ظاهر مذهب سيبويه، لما يلزم فيه من الفصل بينه وبين معمول على إعمال الأول .

(وقيل : [٢ / ١١١] يجوز في التعجب مطلقاً) ويقتصر الفصل لامتزاج الجملتين بحرف العطف ، واتّحاد ما يقتضي العاملان ، وعليه المبرد ، ورجّحه الرّضيّ .

(وقيل) : يجوز فيه (بشرط إعمال الثاني) ليزول ما ذكر من الفصل المحذور ، وعليه ابن مالك نحو : ما أحسن وأجمل زيداً أو أحسن به ، وأعقل بزيد .

وردّه أبو حيّان بأنه حينئذ ليس من باب التنازع ، إذ شرطه جواز إعمال أيهما شئت في المتنازع فيه ، قال : فإن ورد بذلك سماعٌ جاز .

(و) منعه (ابن مالك) ووافقه البهاء ابن النحّاس وابن أبي الربيع (في) العامل المكرر المعنى لغرض (التأكيد) نحو :

١٥٢٧ — * أتاكَ أتاكَ اللاّحِقُون (١) *

١٥٢٨ — * فَهَيْهَاتِ هَيْهَاتَ العقيقُ وأهْلُهُ (٢) *

---

(١) قطعة من بيت ورد على النحو التالي :

فأين إلى أين النجاة ببغلتي أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

وقائله مجهول .

وهو من شواهد : ابن الشجرى ١ : ٢٤٣ ، والخزانة ٢ : ٣٥٣ ، والعينيّ ٣ : ٩ والتّصريح ١ : ٣١٨ ، والأشموني ٢ : ٩٨ .

(٢) لجرير ديوانه ٤٧٩ . وتمامه :

* وهيهات خلّ بالعقيق نواصله * =

لأن الثاني في حكم السّاقط ، فلا يعتدّ به .

قال أبو حيّان : ولم يصرح بالمنع في ذلك أحد سواهم ، بل صرّح الفارسيّ في المثال الثاني بأنه من التنازع والإضمار في أحدهما .

(و) منعه (الجرميّ فيما تعدّد مفعوله) إلى اثنين أو ثلاثة ، وخصّه بالمتعدّي إلى واحد ، قال : لأنه لم يسمع من العرب في ذوات الثّلاثة ، وباب [١] التنازع خارج عن القياس فيقتصر فيه على المسموع ، والجمهور [٢] قالوا : سمع في الاثنين ، حكى سيبويه : متى رأيت أو قلت زيداً منطلقاً ، ويقاس عليه الثّلاثة ، كما جاز توالي المبتدآت وإن لم يسمع ، لأنه قياس أصولهم ، فيقال في إعمال الأول : أعلمني ، وأعلمته إياه زيد[٣] عمراً قائماً ، وفي إعمال الثاني : أعلمني وأعلمته زيداً عمراً قائماً إياه إياه .

هذا [٤] (وجوّز بَعضُهم في لعلّ وعسى) قال في الارتشاف تقول : لعلّ وعسى زيدٌ أن يخرج على إعمال الثاني ، ولو أعمل الأول لقال : لعل وعسى زيداً خارج .

(و) جوزه (السّيرافيّ في مصدرين) نحو قولهم :

١٥٢٩ ــ أرواحٌ مُوَدِّعٌ أم بُكُــــورُ أنت ، فانظر لأيِّ ذَاك تَصِــير [٥]

= من شواهد : الخصائص ٣:٤٢ ، وابن يعيش ٤ : ٣٥ وشذور الذهب ٤٠٢ ، والعينيّ ٣ : ٧/ ٤ : ٣١١ والتصريح ١ : ٢/٣١٨ : ١٩٩ .

(١) « الثلاثة وباب » سقط من أ .

(٢) كلمة « والجمهور » سقطت من أ .

(٣) ط فقط : « زيداً » بالنصب . تحريف .

(٤) ط : « هنا » ولعلها محرّفة من « هذا » ومن قوله : « هذا » إلى قوله : « ومنعه ابن خروف » سقط من أ ، ب . وهذا الساقط يبلغ ١٦ سطراً أي ان النص المنقول من « الارتشاف » سقط من هاتين النسختين .

(٥) سبق ذكره رقم ٣٤٤ .

(ومنعه الجمهور) قال في « النهاية » : فإذا قلت : سرني إلزامك وزيارتك زيداً وجب نصب زيداً بالتالي ، ولا يجوز بالأول للفصل بين المصدر ومعموله .

(وقال أبو حيّان) في « الارتشاف » : (ينبغي أن يجوز فيما بمعنى الأمر أو) بمعنى (الخبر) بإعمال أيهما شئت .

(ويقع) التنازع (في كل معمول إلا المفعول له ، والتمييز ، وكذا الحال) لأنها لا تضمر (خلافاً لابن معط) .

قال في الارتشاف : فإنه جوّز التنازع فيها ، ولكن يقول في مثل : إن تزرني ألقك راكباً على إعمال الأول : إن تزرني أزرك في هذه الحال راكباً ، على معنى : إن تَزُرني راكباً أَلْقك في هذه الحال . ولا يجوز الكناية بضمير عنها ، والأجود إعادة لفظ الحال كالأول . انتهى .

(و) منعه (ابن خروف) وابن مالك (في سَبَبيّ مرفوع) قالا فلا تنازع في نحو : زيد منطلق مسرع أخوه . وقول كُثَيِّر :

١٥٣٠ — * وعزّةُ مَمْطولٌ معنّىً غَرِيمُها * (١)

لأنّك لو قدرته لأسندت أحد العاملين إلى السّببيّ ، وأسندت الآخر إلى ضميره، فيلزم عدم ارتباطه بالمبتدأ ، لأنه لم يرفع ضميره ولا ما لابس ضميره (٢) وذلك ممنوع ،

---

(١) صدره:

* قضى كل ذي دين فوفّى غريمه *

من شواهد : ابن يعيش ١ : ٨ ، وشذور الذهب ٣٧٠ والعيني ٣ : ٣ ، والتصريح ١ : ٣١٨ والأشموني ٢ : ١٠١ .

(٢) «ولا ما لابس ضميره» سقطت من ط .

فيحمل البيت على أن المتأخر مبتدأ مخبر عنه بالعاملين [١] المتقدِّمين ، وفي كلٍّ منهما ضميرهما ، وما بعدهما خبر عن الأول .

بخلاف السَّبَبِيِّ المنصوب ، فيكون في التنازع نحو : زيد أكرم وأفضل إياه ، لأنه يحذف ولا يضمر .

قال أبو حيّان : وما قالاه لم يذكره معظم النحويين .

ومنعه قوم (في المضمر) [٢] قال في الارتشاف : وأجازه أكثرهم .

---

(١) أ ، ب « بالفاعلين » صوابه في ط :
وانظر الأشموني ٢ : ١٠١ حيث يقول في البيت : محمول على أن السببيّ مبتدأ ، والعاملان قبله خبران عنه .

(٢) ط : « وبعضهم » مكان : « ومنعه قوم » .

الاشْتِغَال

أي هذا مبحثه .

(هو أن يتقدّم اسم ، وينصب ضميره أو ملابسه) كالمضاف إلى ضميره والمشتمل صلته على ضميره [١] نحو : زيدٌ ضربته ، وزيدٌ ضربت أخاه ، وهند أكرمت الذي يحبهـا .

بخلاف ما لو تأخّر الاسم بعد الضّمير نحو : ضربته زيداً على البدل ، أو زيدٌ [٢] على الابتداء فليس من الباب .

وفاعل ينصب قولي (عامل جائز العمل فيما قبله) لو لم يشتغل بما بعده كالفعل ، واسمي الفاعل والمفعول بخلاف فعل التعجّب ، وأفعل التفضيل ، والصفة المشبهة . واسم الفعل ، وكذا المصدر وفيه خلاف يأتي إذ ما لا يصحّ أن يعمل في شيء لا يصحّ أن يفسر عاملاً فيه ..

ومن صور ما لا يجوز [٣] أن يعمل فيما قبله مفاهيم قولي (غير صلة) نحو : زيدٌ أنا الضاربه [٤] .

---

(١) ط : « وصلته المشتمل » وسقوط : « على ضميره » تحريف صوابه من أ ، ب .

(٢) ط : « أو زيداً » بالنصب . تحريف .

(٣) أ : « ما يجوز » مكان : « لا يجوز » . تحريف .

(٤) مثل لها في التصريح ١ : ٣٠٢ بقوله : « زيد الذي ضربته » ، وذلك لأن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول .

(ولا شبهها) وهو الصفة والمضاف إلى فعل تشبيهاً بها في تتميم ما قبلها بها نحو : ما رجل تحبه يهان ، وزيد يوم تراه تفرح [(١)] .

(ولا مسند لضمير السّابق المتصل) نحو : « أزيدٌ ظنه ناجياً » بمعنى ظن نفسه ، لما فيه من تفسير الفاعل العمدة بالمفعول[١١٢/٢] الذي حقه أن يكون فضله ، فإن انفصل الضمير نحو : زيداً لم يظنه ناجياً إلاّ هو جاز ، لأن المنفصل كالأجنبيّ فأشبه نحو: زيداً لم يظنه ناجياً إلاّ عمرو .

(ولا تالي استثناء) نحو : ما زيد إلا يضربه عمرو .

(أو) تالي (معلّق) أي حرف من أدوات التعليق نحو: زيد كيف وجدته ، وزيد ما أضربه وعمرو [(٢)] لأضربنه ، وزيد إني أكرمه ، والدرهم لمعطيك عمرو .

(أو) تالي (حرف ناسخ) نحو : زيد ليتني أكرمه .

(أو) تالي (كم) الخبرية نحو : زيد كم لقيته ، إجراء لها مجرى كم الاستفهامية .

(أو) تالي (واو الحال) نحو : جاء زيد وعمرو يضربه بشر فراراً من تقدير المضارع بعدها .

(وفي الشرط) نحو : زيد إن زرته يكرمك . (والجواب) نحو : زيد إن يقم كرمــــه .

(وتالي لا) النافية من المعلقات نحو : زيد لا أضربه ، وزيد والله لا أضربه .

---

(١) هذا مثال المضاف إلى جملة فعليّة ، والمضاف إليه « يوم » وهو شبيه بالصلة في تتميم ما قبله والمضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف ، وما لا يعمل لا يفسّر عاملاً . أنظر التصريح ١ : ٣٠٢ .

(٢) ط : « وزيد ما أضربه عمرو ولا ضربنه » سقوط الواو قبل عمرو . تحريف لأن كلاً منهما جملة مستقلة .

(أو) تالي حرف تنفيس نحو : زيد سأضربه أو سوف أضربه (خِلافٌ مبنيّ على تقدّم معمولها) فمن أجازه فيها جوّز الاشتغال والنصب في الاسم السابق ومن منعه فيها منعه ، وأوجب الرّفع .

والأصح في الشرط ، والجواب المنع ؛ وفي لا التفصيل وهو المنع في جواب القسم دون غيره . (و) في التنفيس الجواز .

وفي تالي [١] (إذا الفجائية) نحو : خرجت فإذا زيد يضربه عمرو . (وليتما) نحو : ليتما زيد أضربه (خلاف إيلائُها الفعل) فمن جوّزه جوز الاشتغال والنصب ، ومن لا [٢] ، وهو الأصح عند ابن مالك فيهما فلا ، ومن فصّل في إذا بيّن اقترانها بقد وعدمه فصّل هنا .

(والأصحّ منعه في مفصول) من الفعل (بأجنبيّ) نحو : زيد أنت تضربه ، وهند عمرو يضربها ، فلا ينصب ، إذ المفصول لا يعمل فلا يفسّر ، وجوّزه الكسائي قياساً على اسم الفاعل ، أجازوا « زيداً أنت ضارب » .

وفرّق المانعون بأن اسم الفاعل لا يعمل حتّى يعتمد فصار : أنت ضارب بمنزلة ضربت ، فكأنه لم يفصل بين العامل والمعمول بشيء : بخلاف الفعل .

(و) الأصح منعه (في تالي أداة تخضيض أو عرض أو تمنٍّ بألا) نحو : زيد هلاّ ضربته ، وعمرٌ ألا تكرمه ، والعون على الخير ألاَ أجده ، بناء على أن الثلاثة لها الصدر إجراءً لها مجرى الاستفهام فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ؛ لأن معنى هلاّ فعلت : لِمَ لَمْ تفعل ؟ ومعنى : ألا تفعل : أتفعل ؟ مع أن هلاّ وألاَ مركبان من هل ، والهمزة ولا .

---

(١) ط : « الجواز في تالي » بسقوط الواو قبل « في » . تحريف ، لأنه بدء كلام مستأنف .

(٢) أي ومن لم يجوّزه .

وجوّزه قومٌ مع اختيار الرفع ، حكاه « في البسيط » . وجوّزه آخرون مع اختيار النصب وعليه الجُزُولي .

(ومنعه قوم [١] في ليس) بناء على منع تقديم خبرها لعدم تصرّفها ، ونصّ سيبويه على جوازه بناءً على الجواز نحو : أزيداً لست مثله .

(و) في (كان) نقله في الارتشاف عن المازنيّ وبعض الكوفيين [٢] .

(و) منعه (قومٌ في الجمع المكسّر) من أسماء الفاعلين والمفعولين ، قالوا : لأن عمله ملفق ضعيف والاشتغال كذلك باب ملفق فيضعف عن الدخول فيه ، لأنه لا يقوى على أن يفسّر .

ونصّ سيبويه على جوازه نحو : زيداً [٣] أنتم ضُرابه . قال أبو حيّان : والأحوط ألا يجوز إلاّ بسماع .

قال : أمّا الجمع السالم فالقياس الجواز فيه نحو : زيداً أنتم ضاربوه ، وزيداً أنتن ضارباته [٤] ، والفرق بينه وبين المكسّر أن التكسير يبعد عن شبه الفعل ، ويلحق بالأسماء المحضة .

(وفي المصدر) أقوال :

أحدها : يجوز دخوله في باب الاشتغال مطلقاً سواء كان بمعنى الأمر والاستفهام

---

(١) أ فقط : « ومنعه المازنيّ » مكان : « ومنعه قوم » .

(٢) « وفي كان نقله في الارتشاف عن المازنيّ وبعض الكوفيين » سقط من أ ، ومكان هذه العبارة : « ومنعه المازني في كان » .

(٣) من قوله : « زيداً أنتم ضرابه » إلى قوله : « زيداً أنتم ضاربوه » سقط من أ بسبب انتقال النظر .

(٤) أ : « زيد أنت ضاربانه » . تحريف . ط : « زيد أنتما ضاربانه » تحريف أيضاً صوابه من ب .
لأن الجمع السالم يصدق على جمعي المذكر والمؤنث .

نحو : أما زيداً فضرباً إياه ، وأزيداً ضرباً أخاه ؛ أم مُنْحلاً بحرف مصدري والفعل نحو : زيداً ضَرْبهُ [(١)] قائماً ، فيُضَمَّن فعلاً يفسّره المصدر .

(ثانيها) : لا يجوز مطلقاً ؛ لأنه لا يتقدّم عليه معموله .

(ثالثها) : التفصيل (إن كان بدلاً من فعله) وهو الأمر والاستفهام (جاز) وإن لم يجز تقدّم معموله ، لأنه معاقب للفعل ، وقد تُفسّر أشياء ولا تعمل (أو مُنْحَلاً) بحرف مصدريّ والفعل (فلا يجوز ثَمّ) .

إذا صحّ [(٢)] الاشتغال يجب نصب الاسم السّابق (إن تلا ما يختصّ بالفعل) كظرف الزمان المستقبل ، وأدوات الشرط الجازمة ، والتخصيص ولو الشرطية لوجوب إضمار الفعل بعدها نحو : إذا زيداً تلقاه فأكرمه ، وإن زيداً رأيته فأكرمه ، وهلاّ زيداً ضربته ، ولو زيداً رأيته . (أو تلا استفهاماً بغير الهمزة) كهل مرادك نلته ؟ ومتى أمة الله تمضي بها [(٣)] ؟ لوجوب إيلائها الفعل إذا وقع في حيّزها . قال سيبويه : إذا اجتمع بعد الاستفهام الاسم والفعل قدّم الفعل ، فإن قلت : أيّهم زيد ضربت ؟ قبيحٌ [(٤)] .

ويختار نصب الاسم السّابق أي يرجّح على رفعه بالابتداء الجائز أيضاً (إنْ وليه فعل طلب) وهو الأمر والنهي ، والدّعاء نحو : زيداً اضربه ، وزيداً ليَضربه عمرو [(٥)] [٢ / ١١٣] وزيداً لا تضربه ، وزيداً أصلح الله شأنه . وسواء في ذلك الأمر المراد بما

(١) ط : « اضربنه » مكان : « ضرْبه » . تحريف . صوابه من أ ، ب . والمراد من كونه منحلا بحرف مصدريّ أن يحل محله فعل مع « أن » أو « ما » .

(٢) من قوله : « إذا صح الاشتغال » إلى قوله : « لوجوب إضمار الفعل » سقط من ط في هذا الموضع ثم أعاد ما سقط في موضع غير موضعه فاضطرب الأسلوب ، وصوابه من أ ، ب .

(٣) ب ، ط : « تضربها » والأنسب ما جاء في أ . ويمثل التصريح بقوله : « مَن أمة الله ضربها » ولا غبار عليه .

(٤) « قبيح » سقطت من ط .

(٥) « وزيد ليضربه عمرو » سقطت من أ .

قبله العموم أو الخصوص (خلافاً لابن بابشاذي) الأمر (المراد) بما قبله (العموم) حيث قال : يختار فيه الرفع لشبهه بالشرط لما دخله من العموم والإبهام نحو : « واللّذان يأتيانِها منكُم فآذُوهُما »[١] ، « والسّارِقُ والسّارِقةُ فاقْطَعوا أيْدِيَهُما »[٢] .

والجمهور تأوّلوا الآيتين على الإضمار ، وأن الكلام في ذلك جملتان ، والتقدير : وفيما فرض عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما .

وخرج بقولي : فعل طلب — اسم فعله نحو : زيد سماعه[٣] فلا نصب فيه كما تقدم (أو) وليه (مصدر له) أي الطلب نحو : زيداً ضرباً له ، والله حمداً له . (أو ولى همزة استفهام) سواء كان الفعل الذي ولى الهمزة من باب الظنّ نحو : أعبد الله ظننته قائماً أم غيره نحو : أزيداً ضربته ، كان الاستفهام عن الفعل كما مثّل أم عن الاسم نحو : أزيداً ضربته أم عمراً .

(خلافاً للفرّاء في باب ظنّ) حيث[٤] أوجب فيه الرفع . قال : لأنّ من عادة العرب إلغاؤها ، إذا لم يكن فيها الهاء (و) خلافاً (لابن الطراوة في الاستفهام الواقع على الاسم) حيث أوجب فيه الرفع بخلاف الاستفهام الواقع على الفعل ، وهي[٥] بين اسمين[٦] ، فتوهموا ذلك فيها ، وفيها الهاء . (و) خلافاً (للأخفش في إلحاق سائر الأدوات) بالهمزة في تجويز الرفع أيضاً .

---

(١) سورة النساء ١٦ . (٢) سورة المائدة ٣٨ .

(٣) ب : « مناعه » بالنون ، ط : « متاعه » بالتاء ومن أسماء أفعال الأمر أن تكون على صيغة : فعال مثل : نَزال بمعنى : انزل ، وضراب بمعنى : اضربْ .

(٤) من قوله : « حيث أوجب فيه الرفع » إلى قوله : « فيها وفيها الهاء » سقط من أ .
هذا وفي أ « ولمنعه ذلك » بعد قوله : « في باب ظنّ » مكان العبارة السّاقطة وهي لم تذكر في ب ، ط .

(٥) كلمة : « وهي » سقطت من أ .

(٦) مثل : محمدٌ ظننت مجتهدٌ ، لأن ظن وأخواتها عملها قليل إذا توسطت .

ووجه تخصيصها بذلك عند الجمهور أنّها الأصل ، ولها مزيّة على سائر أدواته ، فإن تأخر الهمز عن الاسم نحو : زيدٌ أضربته لم يجز النصب لما تقدّم .

(و) خلافاً للأخفش أيضاً (في المفعول) من همز الاستفهام (بغير ظرف) حيث جوّز نصبه نحو : أأنت زيداً تضربه ، وسيبويه على المنع لبعده من الفعل فإن كان الفصل بظرف أو مجرور جاز مع اختياره اتّفاقاً لاتساعهم فيهما نحو : أكلّ يوم زيداً تضربه ؟ وأفي الدار زيداً ضربته ؟

قال أبو حيّان : وكذا الفصل بالعاطف نحو : أو زيداً ضربته .

(أو) ولي (حرف نفي لا يختصّ نحو : ما زيداً ضربته ، ولا زيداً قتلته قياساً على همزة الاستفهام .

(وقيل : الرّفع فيه أرجح) من النصب ، وعليه أبو بكر بن طاهر ، ونسب لظاهر كلام سيبويه .

(وثالثها) : هما (سواء) وعليه ابن الباذش .

وخرج بحرف النفي فعله ، وهو ليس ، فإنّ تاليها يجب رفعه اسماً لها ، وبقولنا : لا يختص ؛ المُختص ، وهو لم ، ولما ، ولن ، ويصير الفصل فيه [1] كالاستفهام نحو : ما أنت زيد ضربته . ذكره أبو حيّان .

(أو) ولي (حيث) نحو حيث زيداً تلقاه يكرمك .

ووجه اختياره النصب أنها في معنى حروف المجازاة .

(أو) ولي (عاطفاً على) جملة (فعلية) سواء كان الفعل متعديّاً متصرّفاً تاماً أم ضدّ ذلك نحو : لقيت زيداً زيداً وعمراً كلمته ، ولست أخاك وزيداً أعينك عليه ،

---

(١) ط : « الفعل » بالعين مكان : « الفصل » بالصاد . تحريف .

وكنت أخاك وعمراً كنت له أخاً ، وإنما رجّح النصب للمشاكلة .

(أو أوهم الرّفع وصفاً مُخِلاً) فيتلخّصُ بالنصب من إيهام غيْرِ الصواب نحو : « إنّا كلّ شيء خلقناه بِقَدَرٍ »[(١)] إذ رفع « كُلّ » يوهم كون « خلقناه » صفة مخصّصة ، فلا يدلّ على عموم خلق الأشياء بقدر [(٢)] .

(أو أُجيب به استفهامٌ منصوب) نحو : زيداً ضربته جواباً لمن قال : أيهم ضربت ؟ (أو مضاف إليه) نحو : ثوب زيد لبسته جواب من قال : ثوب أيهم لبست ؟

(قيل : أو وليه لم ، أو لن ، أو لا) نحو : زيداً لم أضربه ، وبشراً لن أكرمه . وزيداً لا أضربه .

قال ابن السيّد : (أو تقدّمه) ما هو فاعل في المعنى ، بأن كان الاسمُ المتقدّم على المشتغل عنه ، وفاعلُ لمشغول داليّنِ على شيء واحد نحو : أنا زيداً ضربته وأنت عمراً كلمته [(٣)] .

قاله الكسائي : والأصح في الصّور الأربع اختيار الرفع .

(ويستويان) أي النصب والرفع (في المعطوف على جملة ذات وجهين) أي اسمية المصدر ، فُعليّة العجز ، لتعادل التشاكل نحو : زيد ضربته وعمرو أكرمته . وهند

---

(١) سورة القمر ٤٩ .

(٢) لأن التخصيص بالصفة يفهم أن ما لا يكون موصوفاً بها لا يكون بقدر ، والصفة هي المخلوقية المنسوبة له ، فالمخلوقية لا تكون منسوبة له لا تكون بقدر ، فيوهم أن ثمّ مخلوقاً لغيره تعالى ، وهو مذهب المعتزلة .

انظر تحقيق ذلك في التصريح ويس ١ : ٣٠٢ .

(٣) ب ، ط : « أنا زيد » ضربته وأنت عمرو كلمته برفع زيد وعمرو . تحريف : صوابه من أ . لأنه يتكلم عن المواضع التي يرجّح فيها النصب .

ضربتها وزيداً كلمته في دارها ، فالنصب عطفاً على العجز . والرفع عطفاً على الصّدر .

(فإن خلا) المعطوف (من عائد لها) أي : لمبتدأ الجملة المعطوف عليها (فثالثها الأصح) ؛ وعليه الجمهور (إن كان) العطف (بالفاء صحت المسألة) لحصول الربط[1] بما فيها من السبب ، وإن كان بغيرها فلا ، وأولها يجوز مطلقاً نحو : هند ضربتها ، وعمرو[2] أكرمته ، وثانيها : لا يجوز مطلقاً ؛ لأن المعطوف على الخبر خبر ، فيشترط له وجود الرّابط ..

(والرابع) يجوز إن كان العطف بالفاء كقول الجمهور (أو الواو) لما فيها من معنى الجمع .

(ويرجّح الرّفع بالابتداء فيما عدا ذلك) نحو : زيد رأيته ، وإن زيد لقيته .

[مسألة] :

(ملابسة [٢ / ١١٤] الضمير بنعت) نحو : هند أكرمت رجلاً يحبها (أو) عطف (بيان) نحو : زيد ضربت عمراً أخاه . (أو) عطف (نسق بالواو غير معاد معه) العامل نحو : زيد ضربت عمراً أخاه .

---

(١) ط : « لحصول الشرطية » . تحريف صوابه من أ ، ب .

(٢) في النسخ الثلاث : « وعمراً أكرمته » ولعلّ الصواب : « وعمرو » بالرفع ، لأنه في هذه الحالة معطوف على الصدر ، فهو من قبيل عطف جملة اسميّة على اسميّة ، ولا مانع من ذلك .
أمّا النصب فلا يجوز كما أشار إليه معلّلاً بعد ذلك . وعدم الجواز عند الأخفش والسيرافيّ فقط كما قال الخضري في حاشيته ١ : ١٧٦ : فإن خلت « أي الجملة الثانية من ضمير الإسم الأول » امتنع النصب بالعطف على الصغرى عند الأخفش والسيرافيّ لأن المعطوف على الخبر خبر ولا رابط فيه .
وجوّزه الناظم وجماعة للتوسّع في الثواني .

(قيل: أو ثُمَّ أو أو) نحو: زيد رأيت عمراً ثم أخاه أو[1] أخاه (كهي بدونه) بخلاف العطف بغير الثلاثة ، وكذا بغير الواو على الأصحّ لاختصاصها بمعنى الجمع ، وبخلاف البدل ، لأنه على تكرار العامل فتخلو الجملة الواقعة خبراً من الربط ، وبخلاف ما إذا أعيد العامل .

(والنصب هنا) أي في باب الاشتغال (قال الجمهور بفعل واجب الإضمار من لفظ الظاهر) إن أمكن كما في الأمثلة السابقة (أو معناه) إن لم يمكن نحو : إن زيداً مررت به فأحسن إليه ، فيقدر إن جاوزت زيداً مررت به (مقدّماً) على الاسم (خلافاً للبيانيّين) في قولهم بتقديره مؤخراً .

(و) قال (الكسائي) النصب (بالظاهر) أي الفعل المؤخر على كونه ملغىً (غير عامل في الضمير) بأن يلغى .

ورُدَّ بأن الضّمير قد لا يتعدّى إليه الفعل إلاّ بحرف جرّ ، فكيف يلغى ؟ وينصب الظّاهر ، وهو لا يتعدَّى إليه أيضاً إلا بحرف جرّ نحو : « وزيداً غضِبْتُ عليه » ، وأيضاً فلا يمكن الإلغاء في السبب ، لأنه مطلوب الفعل في الحقيقة . نحو : زيداً ضربت غلام رجل يحبه .

(و) قال (الفرّاء) الفعل (عامل فيهما) أي في الاسم والضمير معاً ، ورُدَّ بلزوم تعدّي الفعل المتعدّي إلى واحد إلى اثنين والمتعدّي إلى اثنين إلى ثلاثة ، وهو خرم للقواعـــد .

(وجوّزه قوم) في المشتغل عنه بمجرور نحو : زيد مررت به (جرّ السّابق بما جر الضمير) فيقال : بزيدٍ مررت به ، وقرىء : « وللظّالمين أعدَّ لهم عذاباً أليماً »[2] .

---

(١) ط فقط : « أو أو أخاه » بتكرار « أو » . تحريف .

(٢) سورة الإنسان ٣١ .

والجمهور على المنع ؛ لأن الجار مُنَزَّلٌ من الفعل منزلة الجزء منه ، لأنه يصل به إلى معموله ، كما يصل بهمزة النقل ، فكما لا يجوز إضمار بعض اللفظة ، وإبقاء بعضها لا لا يجوز هذا ، والقراءة مؤوّلة على تعلق اللام بأعد « الظاهر » ، « ولهم » بدلٌ منه .

(ويجوز رفعه) أي المشتغل عنه مطلقاً (بإضمار كان ، أو فعل للمجهول خلافاً لابن العريف [1] لا بمطاوعٍ خلافاً لابن مالك) حيث قال : إذا كان للفعل المشتغل مُطاوِعٌ جاز أن يضمر ، ويرفع به السابق كقول لبيد :

١٥٣١ — * فإن أنت لم يَنفعْكَ عِلْمُكَ فانْتَسِبْ * [2]

قال : فأنتَ فاعل لم ينفع مضمراً ، وجاز إضماره ؛ لأنه مطاوع : « ينفع » ، والمطاوع يستلزم المطاوع ، ويدلّ عليه .

قال أبو حيّان : وهذا منعه أصحابنا ، وأوّلوا البيت على أنه مما وضع فيه ضمير الرفع موضع ضمير النصب ، أو رُفع بإضمار فعل يفسّره المعنى ، وليس من باب الاشتغال .

(واختلف : هل شرط الاشتغال أن ينتصب الضمير والسابق من جهة واحدة) .؟

فقيل : نعم ، وعليه الفارسيّ ، والسّهيليّ والشّلَوْبين في أحد قوليه ، فإن كان نصب الضمير على المفعوليّة شرط نصب السابق عليها ، أو الظرفيّة ، فكذلك ولا يجوز نصب الضمير على المفعولية مثلاً ، والسابق على المفعول له ، أو الظرف فلا يقال : زيداً قمت إجلالاً له ، أو زيداً جلست مجلسه .

وقيل : لا يشترط ذلك ، وعليه سيبويه ، والأخفش والشّلوبين في آخر قوله . قال

---

(١) ابن العريف : هو الحسين بن الوليد بن نصر أبو القاسم بن العريف النحويّ .
له : كتاب في النحو اعترض فيه على أبي جعفر أحمد بن محمد النحاس في مسائل ذكرها في كتابه : الكافي ، مات بطليطلة ٣٩٠ .

(٢) سبق ذكره رقم ١٥٩ .

سيبويه : أعبد الله كنت مثله ، أي أأشبهت عبد الله ، فانتصب السابق مفعولاً ، والمتأخر خبر « لكان » .

[خاتمـة]

(الاشتغال في الرفع) بأن يكون في الاسم على الابتدائية أو على إضمار فعل (كالنّصب ، فيجب الابتداء في زيد قام) لعدم تقدّم ما يطلب [١] لنصب لزوماً أو اختياراً (خلافاً لابن العريف) أبي القاسم حسين بن الوليد حيث جوز فيه الفاعلية بإضمار فعل يفسّره الظاهر .

قال أبو حيّان : وهي نزعة كوفية أي لبنائه على جواز تقدم الفاعل على الفعل .

(ويرجّح الابتداء في) نحو (خرجت فإذا زيد قد ضربه عمرو) لرجحان مرفوع الاسم بعد « إذا » ، وجواز وقوع الفعل مع قد [٢] بعدها بقلة .

(وتجب الفاعليّة في) نحو (إنْ زيد قام) لما تقدّم من اختصاص أدوات الشرط بالفعل (خلافاً للأخفش) في قوله : بجواز الابتداء أيضاً مع رجحان الفاعليّة عنده .

(وترجّح) الفاعليّة (في) نحو : (أزيد قام خلافاً للجَرْمي) [٣] في قوله [٤] بجواز الابتداء فيه .

(ويستويان) أي الابتداء والفاعليّة (في أزيد قام وعمرو قعد) ، لأن الجملة الأولى ذات وجهين ، فالابتداء عطفاً على الصدر ، والفاعلية عطفاً على العجز .

---

(١) ب ، ط : « ما يطلب الفعل » والأوضح ما جاء في أ .
(٢) « قد » سقطت من أ .
(٣) من قوله : خلافاً للجرميّ إلى قوله : « أزيد قام وعمرو قعد » سقط من أ بسبب انتقال النظر » .
(٤) ب : « برجحان » مكان : « بجواز » .

(وجوز قومٌ : نصب) نحو : (أزيد ذهب به على إسناد ذهب[١] للمصدر)، أي إلى ضميره ، وهو الذهاب ، وكأنه قيل : أذهب هو ، أي [٢ / ١١٥ أ] الذهاب بزيد ، فيكون « به » [٢] في موضع نصب .

وضعّفه ابن مالك بأنه مبنيّ على الإسناد إلى المصدر الذي تضمّنه الفعل ، ولا يتضمّن الفعل إلاّ مصدراً غير مختصّ ، والإسناد إليه منطوقاً به غير مُفِيدٍ [٣] ، فكيف إذا لم يكن منطوقاً به ، وسيبويه والجمهور على منع النصب .

(وشرط المشغول عنه قبول الإضمار فلا يصحّ) الاشتغال (عن حال ، وتمييز ومصدر مؤكد ، ومجرور بما لا يجر المضمر) كحتّى ، والكاف ، جزم بذلك أبو حيّان في شرح التسهيل .

قال بخلاف الظّرف ، والمفعول له . والمجرور والمفعول معه ، فيجوز الاشتغال عنها نحو : يوم الجمعة لقاؤك فيه [٤] والله [٥] أطعمت له ، والخشبة [٦] استوى الماء وإياها . قال : وأمّا المصدر فإن اتسع[٧] فيه جاز الاشتغال عنه نحو : الضّرب الشديد

---

(١) ط : « ذهب إلى للمصدر » بزيادة : « إلى » تحريف .

(٢) ب : « فيكون الثاني » مكان : « فيكون به » .

(٣) أ ، ط : « غير مقيد » بالقاف . تحريف صوابه من ب .

(٤) « لقاؤك فيه » سقطت من أ ، ب .

(٥) « والله » سقطت من أ ، ب ، وفي أ فقط « أطعمته » . تحريف .

(٦) من قوله : « والخشبة » إلى آخر الباب سقط من أ .

(٧) مكان : « اتسع » بياض في ب .

ضربته زيداً ، وكذا المفعول المطلق لأنه مفعول ، وإن كان مفعولاً له بُني [1] على الإضمار إن جوزناه جاز وإلاَّ فلا .

* * *

(١) كلمة : « بني » سقطت من ط .

الكِتَابُ الخامِسُ
في التوابع وَعوارض التركيب

الكتاب الخامس في التوابع وعوارض التركيب

حدّ ابن مالك في التّسهيل التّابع فقال : هو ما ليس خبراً من مُشَارِكٍ ما قَبْلَه في إعرابه وعامله مطلقاً (١) ، مخرجاً بالقيد الأخير المفعول الثاني ، والحال ، والتمييز .

قال أبو حيّان : ولم يحدّه جمهور النحاة لأنه محصور بالعدّ ، فلا يحتاج إلى حدّ . فلذلك قلت :

(التّوابع : نعت ، وعطف بيان ، وتوكيد ، وبدل ، وعطف نسق) لأنه (٢) إمّا أن يكون بواسطة حرف ، فالنّسق أولاً ، وهو على نيّة تكرار العامل فالبدل، أوْلاً ، وهو بألفاظ محصورة ، فالتأكيد أوْلاَ وهو جامد فالبيان ، أو مشتقّ فالنّعت (٣) .

(وإذا اجتمعت رتبت كذلك) بأن يُقدّم النعت ، لأنه كجزء من متبوعه ، ثم البيان ، لأنه جارٍ مجراه ، ثم التأكيد ، لأنه شبيه بالبيان في جريانه مجرى النّعت ، ثم البدل ، لأنه تابع كلا تابع لكونه مستقلاً ، ثم النّسق لأنه تابع بواسطة ولهذا ناسب ذكرها في الوضع على هذا التّرتيب ؛ بخلاف ابتداء التسهيل بالتوكيد .

فيقال : جاء أخوك الكريم محمد نفسه رجل صالح ، ورجل آخر وكذا لو كان

---

(١) انظر التسهيل ١٦٣ .

(٢) دليل انحصار التوابع في خمسة .

(٣) يوضّح عبارة السيوطيّ ما جاء في التصريح : ٢ : ١٠٨ حيث يقول : « ودليل الحصر في الخمسة أن التابع إما أن يتبع بواسطة حرف أولا ، الأول : عطف النسق ، والثاني إما أن يكون على نية تكرار العامل أولا ، الأول : البدل ، والثاني : إما أن يكون بألفاظ مخصوصة أوْ لا ، الأول : النعت ، والثاني : عطف البيان .

التأكيد بالتكرّر نحو : جاء زيد العاقل زيد ، قال :

١٥٣٢ — * وَيْلٌ له وَيْلٌ طَوِيلُ[١] *

(وقدّم قوم التأكيد على النعت) فيقال : قام زيدٌ نفسُه الكاتبُ ، وردّ بأن التأكيد لا يكون إلا بعد تمام البيان ، ولا يحصل ذلك إلاّ بالنعت .

(وينبغي تقديم) عطف (البيان) ؛ لأنه أشدّ في التّبيين من النعت[٢] . إذ لا يكون لغيره ، والنعت يكون مدحاً وذمّاً ، وتأكيداً .

(وتتبع) كلها (المتبوع في الإعراب ، ثم قال المبرّد ، وابن السّراج ، وابن كيسان : العامل في الثلاثة الأوّل) : النعت ، والبيان ، والتأكيد (عامله) أي المتبوع يَنْصَبُّ عليها انصبابةً واحدةً (وعُزِي للجمهور) .

(وقال الخليل وسيبويه والأخفش والجَرْمي): العامل فيها (التبعيّة) ثم اختلف: (فقيل) : المراد التبعيّة من حيث المعنى ، أي اتحاد معنى الكلام اتفق الإعراب أو اختلف .

(وقيل) : المراد الاتحاد (من حيث الإعراب ، ولو اختلفت جهته .

(وقيل) : اتحاد الإعراب (بشرط اتحادها) أي : جهته بأن تكون العوامل من جنس واحد . ولا تكون مختلفة .

(والأكثر) على (أن العامل في البدل مقدَّر بلفظ الأول) فهو من جملة ثانية ، لا من الأولى لظهوره في بعض المواضع كقوله تعالى : « لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ

---

(١) لم يعلم قائله ولا تتمته .
أنظر : الدرر ٢ : ١٤٧ .

(٢) « من النعت » سقط من أ .

مِنْهم » (١) ، « ومن النَّخْلِ من طَلْعها » (٢) . « من المشركين من الّذين فرّقوا دينهم » (٣) ،« لمن يَكْفُر بالرَّحمن لِبُيُوتِهم » (٤) .

(وقيل : هو) : العامل (نيابة عنه) أي عن المقدّر ، حكاه أبو حيّان عن ابن عصفور قال : لمّا حذفت العرب عامل البدل عوّضت منه العامل في المبدل منه فتولّى من العمل ما كان يتولّاه ذلك المحذوف ، كما أنهم لمّا عوّضوا(٥) الظرف والمجرور في نحو : زيد عندك قائماً وفي (٦) الدار جالساً من مستقر المحذوف تولّيا من العمل ما له ، فنصبا الحال ، ورفعا الضّمير .

(وقيل) هو العامل (أصالة من غير نيّة تكرار عامل ، وعليه المبرّد وابن مالك ،

(و) الأكثر على أن العامل (في النّسق الأولُ بواسطة الحرف وقيل) : العامل فيه (مقدّر) بعد الحرف ، (وقيل) العامل فيه (الحرف) نفسه وثمرة الخلاف [عدم جواز] (٧) الوقف على المتبوع [دون التابع عند من قال العامل فيه هو الأول](٨) .

(ولو قيل : العامل في الكل المتبوع لكان له شواهد) تؤيده ، منها قولهم : إن المبتدأ عامل في الخبر والمضاف عامل في المضاف إليه ، ولم أر أحداً قال بذلك هنا .

---

(١) سورة الأعراف ٧٥ . (٢) سورة الأنعام ٩٩ .

(٣) سورة الروم ٣١ ، ٣٢ : (٤) سورة الزخرف ٣٣ .

(٥) ط : « لما عرفوا » مكان : « لما عوضوا » تحريف .

(٦) ط فقط : « زيد عندك قائماً في الدار جالساً » بدون واو عاطفة تفصل بين الجملتين . تحريف ، صوابه من أ ، ب .

(٧) ، (٨) ط فقط : « وثمرة الخلاف في الوقف على المتبوع » . وقد سقطت هذه العبارة من أ ، ب . ولا معنى لعبارة ط في هذا التركيب ، وما بين المعقوفين رقم (٧) ، ورقم (٨) زيادة من كلام الدماميني حيث قال الصبان ٣ : ٥٨ ما نصه :

قال الدماميني : « فائدة الخلاف عدم جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل فيه هو الأول » .

(ويجوز فصلها) أي التّوابع (من المتبوع بغير مُباين محض) كمعمول الوصف نحو : [٢ / ١١٦] « ذلك حشرٌ عَلَيْنا يَسِيرٌ (١) » .

والموصوف نحو : « سبحانَ اللهِ عمّا يصفون عالِمِ الغيب (٢) » .

والعامل فيه نحو : أزيداً ضربت القائم .

والمفسّر نحو : « إنْ امرُؤٌ هَلَكَ ليس له ولد » (٣) .

والمبتدأ الذي خبره في متعلّق الموصوف نحو : « أَفِي اللهِ شكٌّ فاطرِ السموات والأرض » (٤) .

والخبر نحو : زيد قائم العاقل .

وجواب القسم نحو : « بلى وربّي لتأتينّكم عالِمِ الغيب » (٥) .

والاعتراض نحو : « وإنه لقسمٌ لو تعلمونَ عظيم » (٦) .

والاستثناء نحو : ما جاءني أحدٌ إلا زيداً خيرٌ منك .

ومن الفصل بين التأكيد والمؤكّد : « ولا يَحْزَنَّ ويَرْضَيْنَ بما آتَيْتَهُن كُلُّهُنَّ » .(٧)

ومن العطف والمعطوف « وامْسَحوا بِرءُوسِكم وأرجلكم » (٨) بين « الأيدي » والأرجل ، وحسن ذلك أنّ المجموع عمل واحد ، وقصد الإعلام بترتيبه .

وبين البدل والمبدل منه : « قُمِ اللّيل إلا قليلاً نِصْفَه » (٩) .

---

(١) سورة قٓ ٤٤ .

(٢) سورةالمؤمنون ٩١ ، ٩٢ .

(٣) سورة النساء ١٧٦ .

(٤) سورة إبراهيم ١٠ .

(٥) سورة سبأ ٣ .

(٦) سورة الواقعة ٧٦ .

(٧) سورة الأحزاب ٥١ .

(٨) سورة المائدة ٦ .

(٩) سورة المزمّل ٢ ، ٣ .

ولا يجوز الفصل بمباينٍ مَحْض، أي أجنبيّ بالكليّة من التّابع والمتبوع فلا يقال : مررت برجل — على فرس — عاقل — أبلق ، وشذّ قوله :

١٥٣٣ — * قالَتْ لقوم في الكنيفِ تروّحُوا
عَشيّة بتنا عند مـا وانَ رُزَّح [1] *

(لا نَعْتَ) مَنْعوت (مبهم ونحوه) مما لا يستغني عن الصّفة ، أي لا يجوز الفصلُ فيه ، فلا يقال في « ضرب هذا الرجل زيداً » [2] . « وطلعت الشّعري العبور » : ضرب هذا — زيداً — [3] الرَّجُلُ ، والشعري طلعت العبور .

قال في شرح الكافية : ومنه المعطوفُ المتمّمُ وما لا يستغنى عنه من الصفات نحو : إن امْرأ يُنْصَح ولا يَقْبل خاسِرٌ ، فلا يجوز الفصل بـ « خاسر » بين « ينصح » ومعطوفه ؛ لأنهما جزءا صفة لا يستغنى بأحدهما عن الآخر .

وكذا كلّ نعت ملازم التبعيّة كأبْيَض يَقَق ونحوه .

ومنه توابع التوكيد « أجمع » وما بعده ، لا يفصل بينها وبين كل .

(ولا التأكيد) أي لا يفصل بينه وبين المؤكد (بإما على الأصح) فلا يقال :

---

(١) لعروة بن الورد العبسيّ المعروف بعروة الصعاليك . ديوانه ٢٣ .
والكنيف : الحظيرة من الشجر ، وما وان : قرية في أرض اليمامة .

(٢) ط : « زيد » بالرفع . تحريف .
وأسماء الإشارة — كما قال الأشموني — تنعت وينعت بها مثل مررت بزيد هذا ، وبهذا العالم ، ونعته مصحوب « أل » خاصة ، فان كان جامداً محضاً نحو : بهذا الرجل فهو عطف بيان على الأصح .
انظر الأشموني ٣ : ٧٢ .

(٣) ط : « زيد » بالرفع . تحريف .

مررت بقومك – إما – أجمعين ، وإما بَعْضِهم ولا مررت بهم إما كُلِّهم ، وإما بَعْضِهم ، وأجازه الكسائي والفراء .

(ولا يقدّم معمولها) أي التّوابع على المتبوع ، لأن المعمول لا يحل إلاّ [1] في موضع يَحلُّ فيه العامل ، ومعلوم أن التابع لا يتقدّم على المتبوع .

(خلافاً للكوفية) في تجويزهم ذلك ، فيقال : هذا طعَامَك رجل يأكل .

ووافقهم الزّمخشريّ في قوله تعالى : « وقُلْ لهم في أنفُسِهم قولاً بليغاً » [2] ، فجعل « في أنفسهم » متعلّقاً بـ « بليغاً ».

---

(١) « الاّ » سقطت من أ.

(٢) سورة النساء ٦٣ .

النَّعْتُ

أي ، هذا مبحثه . قال أبو حيّان : والتّعبير به اصطلاح الكوفيّين . وربّما قاله البصريّون ، والأكثر عندهم الوصف والصفة .

(تابِعٌ مكمِّلٌ لمتبوعه لدلالته على معنى فيه أو في متعلِّق به) .

فخرج بالمكمِّل : البدل والنسق [١] . وبما بعده : المشار بأول قِسْمَيْه إلى الجاري عليه ، وبالثاني إلى المسند إلى سببه [٢] : التوكيدُ والبيانُ [٣] .

(ويرد مدْحاً) نحو : « الحمدُ لله رَبِّ العالمين » [٤] الآيات . (وذمّاً) نحو : « أعوذُ بالله من الشَّيْطان الرجيم » . (وتَرحُّماً) نحو : « لطَفَ اللهُ بعباده الضعفاء » . (وتوضيحاً) أي إزالة للاشتراك العارض في المعرفة نحو : مررت بزيد الكاتب . (وتخصيصاً) في الفكرة نحو : « فتَحْريرُ رقبَةٍ مُؤْمِنَةٍ » [٥] . (وتوكيداً) نحو : « لا تتّخِذوا إلهين اثنين » [٦] (وغير ذلك) كالتعميم نحو : « إن الله يَحْشُر النّاس الأوَّلين والآخرين » ومقابله نحو : « الصلاة الوسطى » . والتّفْصيل نحو : « مررت برجلين عربيّ وعجميّ » .

---

(١) لأنهما لا يكملان متبوعهما حيث لم يوضعا لقصد الإيضاح والتخصيص . يقول التصريح ٢ : ١٠٨ ومجيء البدل للإيضاح في بعض الصّور عرضيّ .

(٢) ط فقط : « إلى سببيه » .

(٣) لأنهما لا يدلاّن على معنى في المنعوت أو في متعلّقه .

(٤) سورة الفاتحة ١ .

(٥) سورة النساء ٩٢ .

(٦) سورة النحل ٥١ .

(ويوافق متبوعه تعريفاً وتنكيراً) سواء [١] كان معناه له أو لما بعده فهو كما قال ابن مالك : أوْلى من التّعبير بمنْعُوته ، لأنه إنما يصدق حقيقة على الأوّل [٢] ، ولأنه يشمل المقطوع ، ولا تجب الموافقة فيه ، ولا يطلق عليه تابع [٣] .

وإنما وجبت الموافقة في ذلك حذراً من التّدافع بين ما هو [٤] في المعنى واحد ، لأن في التعريف إيضاحاً ، وفي التنكير إبهاماً والنّعت والمنعوت في المعنى واحد فتدافعا . (وشرط الجمهور ألا يكون أعرف) من متبوعه ، بل دونه أو مساوياً له نحو : « رأيت زيداً الفاضل ، والرَّجُلَ الصّالح » . نعم يجوز كونه أخصّ نحو : « رجل فصيح ولحّان » ، و « غلام يافع ومراهق » .

وقال الفرّاء : يوصف الأعم بالأخص نحو : مررت بالرجل [٥] أخيك .

وابن خروف توصف كلّ معرفة بكلّ معرفة ، كما توصف كلّ نكرة بكلّ نكرة من غير ملاحظة تخصيص ولا تعميم . قال : وما ذهب إليه الجمهور دعوى بلا دليـــل .

(وجوّز الكوفية التخالف في المدح والذم) ومثّلوا بقوله تعالى : « وَيلٌ لكُلِ هُمزَةٍ لُمزةٍ الّذي جمع » [٦] ، فجعلوا « الذي » صفة لِهُمَزَة .

(و) جوز (الأخفش [١١٧/٢] وصف النكرة بالمعرفة إذا خُصِّصَتْ) قبل ذلك

---

(١) « سواء » سقطت من أ ، ب .

(٢) وهو المتبوع ، وقول ابن مالك المشار إليه – هو : « ويوافق المتبوع في التعريف والتنكير » التسهيل ١٦٧ .

(٣) أ ، ب : « تابعاً » بالنصب .

(٤) في ط : « بين ما هما في المعنى واحد » تحريف صوابه في ب ، وقد سقطت العبارةِ من أ .

(٥) ط : « مررت برجل أخيك » بتنكير : « رجل » . تحريف .

(٦) سورة الهمزة ١ ، ٢ .

بالوصف، وجعل منه قوله تعالى: « فآخران يَقُومان مقامَهُمَا من الّذين اسْتَحَقّ عليهمُ الأوْلَيَانِ »[١] قال: « الأوليان » صفة « لآخران »، لأنه لما وُصفِ تَخَصّص.

(و) جوّز (قوم عكسه) أي وصف المعرفة بالنكرة (مطلقاً) ومثل بقوله:

١٥٣٤ — * ولِلْمُغنِّي رَسولِ الزُّور قَوّادِي[٢] *

قال: « قواد » صفة المغني[٣].

(وَ) جوز أبو الحسين (ابن الطراوة) وصف المعرفة بالنكرة (إذا كان الوصف خاصّاً بالموصوف) لا يوصف به غيره كقوله:

١٥٣٥ — * في أنيابها السُّمُّ ناقِعُ[٤] *

قال: « ناقع » صفة للسّمّ.

وأجيب بالمنع في الجميع بإعرابها إبْدالاً.

(وهو) أي النعت (في الإفراد والتذكير وفروعهما) أي التّثنية والجمع والتأنيث.

---

(١) سورة المائدة ١٠٧. وفي أ: « عليهما » مكان « عليهم ». تحريف.

(٢) للأحوص. وصدره:

* لابن اللّعينِ الذي يخبا الدّخانُ له *

في قصة ذكرها الكامل للمبرد ٢ : ٢٦٢، وانظر الديوان ٤١.

وفي أ، ط: « والمعنى » بالعين. تحريف.

(٣) أ، ط « صفة المعنى » بالعين. تحريف كما سبق.

(٤) من قصيدة للنابغة الذبيانيّ يعتذر فيها للنعمان والبيت بتمامه:

فبت كأني ساورتني ضئيلة ... من الرقش في أنيابها السم ناقع

ديوانه ٨٠.

من شواهد: سيبويه ١ : ٢٦١، والعينيّ ٤ : ٧٣، والأشموني ٣ : ٦٠.

(كما مرّ في) مبحث إعمال (الصّفة) المشبّهة .

فإن رفع ضمير المنعوت بأن كان معناه له نحو : مررت برجلين قارئين ، أو لسببيّة ، ولم يرْفَع الظّاهر نحو : مررت بامرأة حسنة الوجه ، وبرجال حسانِ الوجوهِ وجبت المطابقة في ذلك .

أو رفَعَهُ (١) فكالمسند إلى الفعل يجب إفرادُه في الأصحّ ، وتأنيثه حيث الظاهر حقيقيّ ، ورجّح حيث هو مجازيّ ، على التفصيل الآتي في التأنيث .

(ويكون) النّعتُ (جملةً كالصّلة) فلا تكون إلاّ خبريّة ونحو :

١٥٣٦ — * جاءوا بمذْقٍ هل رأيْتَ الذّئْبَ قَطْ (٢) *

مؤوّل على حذف الوصف ، أي مقولٌ فيه : « هل رأيت »، ومنه قول أبي الدّرداء : « وجدت النّاسَ أخْبر تَقْلَهْ » (٣) ، أي مقولاً فيهم .

ويجب معها العائد كعائد الموصول . (و) لكن (حذف عائدها) هنا (كثير) وفي الخبر قليل ، وفي الصلة أكثر (٤) ...

(١) أي الظاهر .

(٢) قيل : إنه للعجّاج . وقيل : لغيره . وصدره :

* حتّى إذا جنّ الظلام واختلط *

من شواهد : المحتسب ٢ : ١٦٥ ، وابن الشجريّ ٢ : ١٤٩ ، وابن يعيش ٣ : ٥٣ ، والخزانة ١ : ٢٧٥ : والمغني ١ : ١٩٩ ، ٢ : ١٤٦ والتصريح ٢ : ١١٢.

(٣) انظر الدرر ٢ : ١٤٩ .

(٤) بعد كلمة : « أكثر » بياض في النسخ الثلاث مشار إليه بـ « كذا » في ب .
وفي ط علق مصحح الهمع في طبعته الوحيدة فقال في الهامش ما نصه : « هكذا وجد بياض في عدة نسخ منها نسخة بخط المؤلف بمكتبة المرحوم الشيخ إبراهيم السقا، ووجد بهامش بعض النسخ :=

[مسألة]

(لا ينعت الضّمير ولا) ينعت (به) مطلقاً ، أما الأول ، فلأنه إشارة بحرف واحد ، أو حرفين إلى ظاهر تقدّم ذكره .

= « تنبيه » هكذا نصه : « اعلم أن هنا سقطاً متناً وشرحاً أكثر من صفحة وقد كتبت من بعض المتون مجرّداً ريثما نسخة أخرى من الشرح » . وهذا نصّ المتن : « ويكون جملة كالصلة ، وحذف عائدها كثير وفي نيابة « أل » عنه خلف ، ولا تدخلها الواو خلافاً للزمخشريّ .

وإنما يتبع به نكرة . قيل : أو ذو أل الجنسيّة ، ومفرداً مشتقّاً ، أو جارياً مجراه باطّراد كأسماء النسب والإشارة ، والموصول المبدوء بهمز وذو الطائية ، ورجل بمعنى : كامل ، ومضافاً لصدْق ، وسوء بمعنى صالح ، وطالح ، وأيّ وجدّ ، وحقّ ، وذي الخيريّة مضافات كـ « كل » .

وغير مطرد كثيراً كالعدد ، ومصدر الثلاثيّ بتقدير مضاف . وقال الكوفية بتأويله بمشتق وقليلاً كمصدر غيره ، وكالمقدار ، وجنس ما صنع منه ، وأعيان مؤولة .

وسمع : بما شئت من كذا لنكرة ، والأصحّ أن « ما » فيه شرطيّة جوابها محذوف . والتزام يونس — رفع متلوّ النكرة مضافاً رافعاً لأجنبيّ مستقبلاً ، ونصبه حالاً . وعيسى : رفع العلاج مطلقاً ، ونصب غيره حالاً ، وإتباعه مستقبلاً .

والفراء : نصب العلاج حالاً ، وإتباع غيره . وجوّز سيبويه : الكل مطلقاً .

واتفقوا على اتباع المنون ، وجرى المنسوب كالمشتق دون ما عداه إلا شذوذاً » .

على آن الذي سجّلته من هامش ط خليط من نصين ، ذكر أحدهما في « التسهيل » والثاني في « كتاب سيبويه » .

أما التسهيل فيقول : « وقد ترد الطلبيّة محكيّة بقول محذوف واقع نعتا أو شبهه وحكم عائد المنعوت بها حكم عائد الواقعة صلة أو خبراً لكن الحذف من الخبر قليل ، ومن الصفة كثير ، ومن الصلة أكثر » إلى أن يقول : « والمفرد مشتقّ لفاعل أو مفعول ، أو جار مجراه أبداً أو في حال دون حال » . إلى أن يقول : « والجاري في حال دون حال مطّرد وغير مطرد ، فالمطّرد أسماء الإشارة غير المكانية ، وذو الموصولة وفروعها وأخواتها المبدوءة بهمزة وصل » .

وتعبير المتن : « وأيّ وجدّ . إلى قوله : مضافات كـ « كل » يوضّحه التسهيل بقوله : « وأيّ مضافاً إلى نكرة تماثل المنعوت معنى ، وكلّ ، وجدٌ وحقٌ مضافات إلى إسم جنس مكمّل معناه للمنعوت » .

=

والإشارة لا تنعت بل المشار إليه الظاهر المتقدِّم ، ولأن النعت في الأصل إيضاح أو تخصيص ، ولا إضمار إلاّ بعد معرفة لا إلْباس فيها .

وأما الثّاني ، فلأنّه ليس بمشتقّ ولا مؤوّل به، فلا يتصوّر[1] فيه إضمار يعود على منعوته ، ولأنه أعرف المعارف . وتقدّم اشتراط ألا يكون النعت أعرف .

(وجوّز الكسائيّ نَعْتَ) مضمر (الغائب) إذا كان (لمدح أو ذمّ أو ترحم) كذا نقله عنه الناس ، كما قال أبو حيّان ، واحتجّ بقوله تعالى : « قُلْ إن ربِّي يَقْذف بالحقّ علاّمُ الغيوب »[2] وقولهم : « مررت به المسكين » ، وقولهم : « اللّهم صَلّ عليه الرؤوفِ الرَّحيم » .

- وأمّا نص الكتاب : « فالعمل الذي لم يقع والعمل الواقع الثابت في هذا الباب سواء ، وهو القياس وقول العرب .

فإن زعموا أن ناساً من العرب ينصبون هذا فهم ينصبون : « به داءٌ مخالطه » وهو صفة للأول : وتقول : هذا غلام لك ذاهباً ، ولو قال : مررت برجل قائماً جاز ، فالنصب على هذا وإنما ذكرنا هذا لأن ناساً من النحويين يفرّقون بين التنوين وغير التنوين . ويفرّقون إذا لم ينوّنوا بين العمل الثابت الذي ليس فيه علاج يرونه نحو : الآخذ ، واللازم ، والمخالط ، وما أشبهه ، وبين ما كان علاجاً يرونه نحو : الضارب ، والكاسر فيجعلون هذا رفعاً على كل حال . ويجعلون اللازم وما أشبهه نصباً إذا كان واقعاً .

ويجرّونه على الأول إذا كان غير واقع .

وبعضهم يجعله نصباً إذا كان واقعاً ، ويجعله على كل حالٍ رفعاً إذا كان غير واقع . وهذا قول يونس ، والأول قول عيسى » انظر : التسهيل ١٦٨ ، والكتاب ١ : ٢٢٨ ولعل غموض المتن قد وضح بعد نقل هذين النصّين .

(١) أ : « فلا يصحّ يتصوّر » .

(٢) سورة سبأ ٤٨ . وفي « علاّم » الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أو خبر ثان ، أو بدل من الضمير في : « يقذف » أو صفة على الموضع .

وفيها أيضاً النصب على أنها صفة لاسم إنّ أو على إضمار : أعني . انظر العكبريّ ٢ : ١٩٨ .

وقولـــه :

١٥٣٧ ــ * فلا تَلُمْهُ أن ينَامَ البائِسا (١) *

وغيره خرّج ذلك على البدل ، قال ابن مالك ، وفيه تكلّف .

(وقيل) : إنه أجازه (إذا تقدَّم المظهر) كذا نقله (٢) عنه النحاس والفرّاء .

(وكذا كل متوغّل في البناء) لا يُنْعت ولا يُنْعت به كأسماء الشّرط ،والاستفهام، وكم الخبرية ، وما التعجبيّة ، والآن ، وقبل ، وبعد .

(غير ما مرّ) أنه ينعت أو ينعت به منها .

وكذلك « ما » و « من » النكرتان ، وذو الطائية ، والموصول المقرون بأل (والمصدر الذي (للطلب) نحو : ضرباً زيداً ، وسقياً لك لا ينعت ، لأنه بدل من الفعل ، ولا ينعت به ، لأنه طلب .

(قال [١١٨/٢] الكوفية ، والزّجّاج ، والسّهيليّ : ومنه) : أي مما لا ينعت ولا ينعت به (الإشارة) . أمّا الثاني (٣) ، فلأنه جامد ولا يتصوّر فيه الإضمار . وأمّا الأول (٤) ، فلأنّ غالب ما يقع بعده جامد قال السّهيليّ : فالأولى جعله بياناً ، وإن سمّاه سيبويه صفةً فتسامح ، كما سمّى بذلك التوكيد ، والبيان في غير موضع .

واختاره ابن مالك ، وأكثر البصريين على أنه ينعت وينعت به نحو : « بل فعله

(١) تقدّم ذكره رقم ١٨٢ .
(٢) أي عن الكسائيّ .
(٣) والمراد بالثاني : ما لا ينعت به .
(٤) والمراد بالأول : ممّا لا ينعت .

كَبِيرُهم هذا »[١] . « أرأيْتَك هذا الّذي كرَّمْتَ عليَّ »[٢] .

(و) لكن (لا ينعت عند المجوّز له إلا بذي أل) .

أمّا غير المضاف من المعارف فواضح أنّه لا ينعت به . وأمّا المضاف فلأن النعت مع منعوته كاسم واحد ، واسم الإشارة لا يضاف ، فكذا منعوته ، ولوحظ في ذي أل معنى الاشتقاق ، على أن معنى قولك هذا الرجل : هذا الحاضر المشار إليه .

(فإن كان) الواقع بعده (مشتقّاً ضعف) .

(وينعت فقط) أي ولا يُنْعت به (العلَم) لأنه ليس بمشتق وصفاً ولا تأويلاً .
(والأجناس) ما دامت على موضوعها كرجل ، وسبع .

(وعكْسُه) أي ينعت به ولا ينعت (أي) كما سبق (وما مرّ) من كُلّ ، وجدٌ ، وحَــقٌ[٣] .

(ومنه ما لا يقع إلاّ تابعاً : كخالدة تالدة ، وحسَن بسَنْ ، وشيطان ليطان ، أي كالاسم الثاني من المذكورات . قال أبو حيّان : وهي محفوظة لا يقاس عليها قلت : ألف فيها ابن فارس كتاباً .

(قيل : ومنه الموصول) ، لأنه كجزء كلمة ، إذ لا يتمّ إلا بصلته ، وجزء الكلمة لا ينعت .

والأصحّ أن المقرون بأل منه يوصف كما يوصف به ، ويصغّر ، ويثنّى ، ويجمع ، وكذا « ما » و « من » تقول : جاءني من في الدار العاقِلُ ، ونظرت إلى ما اشتريت الحَسنِ .

---

(١) سورة الأنبياء ٦٣ . (٢) سورة الإسراء ٦٢ .
(٣) من النصّ الساقط من الهمع وكتب النص من أحد المتون في الهامش ، وقد علقت عليه آنفاً .

(قيل : ومنه الوصف) قال ابن جني : من خواصّ الوصف ألاّ يقبل الوصف [١] ، لأنه بمنزلة الفعل والجملة ، وإن كثرت الصفات فهي للأوّل .

وقال غيره : لأنه من تمام الأول ، فكأنه بعضه .

ورُدَّ بأن المضاف والمضاف إليه كذلك ، ولا خلاف في وصفهما .

والأصَحّ أنه قد يوصف مطلقاً ، لأنه اسم ، وكل اسم في الحقيقة قابل للوصف ، فلا يُرَدُّ بشَبَهٍ ضعيف . وقد أجاز سيبويه : يا زيد الطويل ذو الجُمّة على جعل : « ذي الجُمّة » نعتاً « للطويل » ، وجعل « صائماً » من قوله :

١٥٣٨ — * لدى فرسٍ مُسْتَقْبِلِ الرّيح صائمِ [٢] *

صفة لمستقبل وهو عامل .

(وثالثها : يوصف إن دلّ على جموده دليل) قاله السّهيليّ : كأن يكون خبراً لمبتدأ ، أو بدلاً من اسم جامد ، بخلاف ما إذا كان نعتاً فيقوى فيه معنى الفعل حينئذ بالاعتماد ، فلا ينعت .

(ورابعها) : يوصف (إن لم يعمل) عمل الفعل لبعده حينئذ عن الفعل بخلاف ما إذا عمل .

[مسألة]

(يفرّق نعت غير الواحد) أي المثنى والجمع (بالواو إن اختلف) نحو :

---

(١) في أ : « الا ّ يقبل الوصف ، والأصح أنه يوصف لأنه بمنزلة الفعل » بزيادة : « والأصح أنه يوصف » . تحريف .

(٢) لجرير . ديوانه ٥٥٤ . وصدره :

* ظللنا بمستَنّ الحرور كأننا *

من شواهد : سيبويه ١ : ٢١١ .

مررت برجلين [١] كريم وبخيل (وإلاّ) بأن اتفق (جمع) بينهما في اللفظ نحو : مررت برجلين كريمين .

(وغلب التّذكير والعقل وجوباً عند الشّمول) نحو : مررت بزيد وهند الصالحين وبرجل وامرأة عاقلين ، واشتريت عبدين وفرسين مُخْتَارَيْن .

(واختياراً عند التفصيل) نحو : مررت بإنسانين صالح ، وصالح ، ويجوز : وصالحة ، وانتفعت بعبيد وأفراس سابقين ، وسابقين ، ويجوز : وسابقات .

(فإن تعدّد العامل وجب القطع إلى الرّفع) بإضمار مبتدأ .

(وكذا النّصب بفعل لائق واجب الإضمار في غير تخصيص) سواء اختلف العمل نحو : مررت بزيد ، ولقيت عمراً الكريمان ، أو الكريمين ، أم اتّحد واختلف جنس الكلام في المعنى نحو : قام زيد ، وهل خرج عمر والعاقلان . أو اتّفق ، واختلف جنس العامل كأن يكونا مرفوعين ، هذا على الفاعلية ، وهذا على الابتداء ، أو منصوبين ، هذا على المفعولية ، وهذا على الظرفيّة أو مجرورين ، هذا بحرف ، وهذا بإضافة نحو : هذا زيد ، وقام عمر والظّريفان ، أو الظريفين .

(وجوّز قوم) منهم الأخفش (الإتباع إذا اتّحد العمل ، لا جنس العامل ، وتقارَب المعنى) وهو القسم الأخير مما ذكر .

(و) جوّز (الكسائيّ) والفرّاء الإتباع (إذا تقارب المعنى) أي معنى العاملين (وإن اختلفا) في العمل نحو : رأيت زيداً ومررت بعمر والظريفين ، لأن المرور في معنى الرؤية ، ومررت برجل معه رجلٌ قائِمين ، لأنه قد مرّ بهما جميعاً ، لكن الكسائيّ يتبع الثاني والفرّاء يتبع الأول .

(١) ط : « مررت برجل كريم وبخيل » . تحريف .

وقولي : في غير تخصيص راجع إلى وجوب إضمار الفعل ، فإن نعت التخصيص يجوز فيه إظهاره نحو : أعني .

(فإن اتحدا) أي العاملان جنساً وعملاً (جاز) الإتباع (عند الجمهور) سواء اتفقا لفظاً ومعنى نحو : قام [١١٩/٢] زيد ، وقام بكر العاقلان ، أو اختلفا فيهما نحو : أقبل زيد وأدبر عمر والعاقلان ، أو اتفقا لفظاً فقط نحو : وَجَد [١] زيد على عمرو ، ووجَدَ بكر الضالة العاقلان ، أو معنى فقط نحو : ذهب زيد ، وانطلق خالد العاقلان .

وذهب ابن السّراج إلى وجوب القطع في الجميع إلاّ أنه فصّل في الأولى ، فقال : إن قَدَّرْتَ الثاني عاملاً فالقطع ، أو توكيداً والعامل هو الأول جاز الإتباع ووافقه المبرّد في الثانية والثالثة .

قال أبو حيّان : ومقتضى مذهب سيبويه: أنه لا يجوز الإتباع لما انجرّ من جهتين كاختلاف الحرف والإضافة نحو : مررت بزيدٍ ، وهذا غُلامُ بَكْرٍ الفاضلين ، وكاختلاف الحرفين نحو : مررت بزيد ، ودخلت إلى عمرو الظريفين ، وكاختلاف معنى الحرفين نحو : مررت بزيد ، واستعنت بعمرو الفاضلين ، أو الإضافتين نحو : هذه دار زيد ، وهذا أخو عمرو الفاضلين .

(وإن كان العامل واحداً جازا) أي الاتباع والقطع (إن لم يختلف العمل) نحو : قام زيد وعمرو العاقلان بخلاف ما إذا اختلف ، فيتعيّن القطع سواء اختلفت النسبة إليهما من حيث المعنى نحو : ضرب زيد عمراً العاقلان أم اتّحدَتْ .

وقال الفراء وابن سَعْدان [٢] : يجوز الإتباع في الأخيرة ، ثم قال الفراء : يجب

---

(١) وجَد عليه في الغضب مَوْجدةً ووجداناً بكسر الواو . ووجد ضالّته وجْداناً بكسر الواو أيضاً .

(٢) ابن سعدان هو : محمد بن سعدان الضرير الكوفيّ النحويّ المقرىء ، مات ٢٣١ .
وصنف كتاباً في النحو ، وكتاباً في القراءات :

اتباع المرفوع تغليباً له ـ وقال ابن سعدان : يجوز إتباع كلّ منهما نحو : خاصم زيد عمراً الكريمان والكريمين ؛ لأنّ كلاّ منهما مخاصِمٌ ومُخَاصَمٌ ، فهو فاعل ومفعـــول .

قال أبو حيّان : ورُدّ بأنه لا يجوز : ضارب زيد هنداً العاقلة بالرفع على الإتباع إجماعاً ، فكما لا يجوز في نعت الاسم إذا أفرد الحمل على المعنى لا يجوز إذا ضممته إلى غـــيره .

(ويجوزان) أي الإتباع والقطع (في نعت غير مبهم إن لم يكن ملتزماً ولا مؤكداً . قال يونس : ولا ترحّماً) نحو : الحمد لله الحميد ، أي هو . « وامرأته حمالَةَ الحطب » (١) أي أذم . « والمُقِيمِين الصَّلاةَ » (٢) . أي أمدح . و « اللهم ألطف بعبدك المسكين » ، أي أتَرَحَمُ على رأي الجمهور : بخلاف نعت المبهم نحو : مررت بهذا العالم ، أو النعت الملتزم نحو : نظرت إلى الشِّعري العبور ، أو المؤكد نحو : « لا تتَّخِذوا إلـهَيْن اثْنَيْن » (٣) فلا يجوز فيها القطع :

(فإن كان) النعت (لنكرة شُرِط) في جواز القطع (تقدُّمُ) نعتٍ (آخر اختياراً) لقول أبي الدرداء : « نزلنا على خالٍ لنا ذو مال وذو هيئة » ، فإن لم يتقدم آخر لم يجز القطع إلاّ في الشعر .

(لا لكونه لغير مدح أو ذم أو ترحم) اي لا يشترط ذلك (في الأصحّ) .

وقال يونس : لا يجوز القطع في الثلاثة ، ووافقه الخليل في المدح والذمّ . أمّا نعت المعرفة فلا يشترط ذلك فيه باتّفاق إلاّ ما تقدّم عن يونس في الترّحم .

(وإن كثرت نعوت معلوم) لا يحتاج إليها في التمييز (أو منزّل منزلته) تعظيماً أو

---

(١) سورة المسد ٤ . (٢) سورة النساء ١٦٢ .

(٣) سورة النحل ٥١ .

غيره (أُتْبِعَت) كلها (أو قطعت أو) قطع (بعضها) وأتبع بعض (بشرط تقديم المُتْبَعِ في الأصحّ) ، لأنه الثابت عن العرب لئلا يفصل بين النعت والمنعوت .

وقيل : لا يشترط ، بل يجوز الإتباع بعد القطع ، لأنه عارِضٌ لفظيّ ، فلا حكم له ، وقد قال تعالى : « والمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ ، والمُؤْتُون الزكاة » (١) . وقالت الخرنق :

١٥٣٩ — لا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الذين هُمُ ... سَمُّ العُدَاةِ ، وآفةُ الجُزْرِ *
النّازِلين بكل مُعْتَرَكٍ ... والطَّيِّبُون معَاقِدَ الأُزْرِ (٢)

روى برفعهما ، ونصبهما ، ونصب الأول ، ورفع الثاني ، وعكسه وهو مما نزّل فيه المنعوت منزلة المعلوم تعظيماً ، وأجيب بأن الرفع فيه على رواية نصب الأول ، وفي الآية على الابتداء .

أما إذا احتاج المنعوت إلى إتباع الجميع أو بعضها في البيان ، فإنه يجب إتباعه ويقدّم في الثانية على المقطوع ، وإتباعه أيضاً أجود .

(ويجوز تعاطفها) أي النُّعوت (٣) ، أي عطف بعضها على بعض متبعة كانت أو مقطوعة . قال أبو حيان : وتختص بالواو نحو : « سَبِّح اسْمَ رَبِّك الأعلى الذي خلق فسوّى ، والذي قدَّر فهدى ، والذي أخرج المَرْعَى »(٤) . قال : ولا يجوز بالفاء إلاّ إن دلت على أحداث واقع بعضها على إثر بعض نحو : مررت برجل قائم إلى زيد فَضارِبهُ فقاتِلُه ، قال :

---

(١) سورة النساء ١٦٢ .

(٢) من شواهد : سيبويه ١ : ١٠٤ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ في ٢٨٨ . والمحتسب ٢ : ١٩٨ ، وابن الشجريّ ١ : ٣٤٥ ، والخزانة ١ : ٣٠١ ، والعينيّ ٣ : ٤/٦٠٢ : ٧٢ ، والتصريح ٢ : ١١٦ ، ٢٠٤ والأشموني ٣ : ٦٨ ، ٢١٤ .

(٣) ط : « المنعوت » بالميم . تحريف .

(٤) سورة الأعلى ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ .

١٥٤٠ — * يا وَيْحَ زَيَّابَةَ للحارث الصـ ـابح فالغانِـم ، فالآئــبِ * [(١)]

أي الذي صبّح العدُو فغنم ، فآب .

قال السّهيليّ : والعطف بثم في مثل هذا بعيد جوازه ، وقال ابن خروف : إذا كانت [١٢٠/٢] مجتمعةً في حالة واحدة لم يكن العطف إلاّ بالواو ، وإلا جاز بجميع حروف العطف إلاّ حتّى وأمْ .

وإنما يجوز العطف (لاختلاف المعاني) ، لأنه حينئذ ينزّل اختلاف الصفات منزلة اختلاف الذوات ، فيصحّ العطف ، فإن اتفقت فلا ، لأنه يؤدي إلى عطف الشيء على نفسه .

(وإنما تحسن لتباعدها) نحو : « هو الأوَّلُ والآخِرُ والظَّاهِرُ والبَاطِنُ » [(٢)] بخلاف ما إذا تقاربت نحو : « هو الله الخالِقُ البارِىءُ المصوّر » [(٣)] .

(ويلي) النعت (« أما » أوْ « لا ») لإفادة شكّ ، أو تنويع ، أو نحوهما (فيجب تكرارهما) مقرونين (بالواو) نحو : مررت برجل إما صالح وإما طالح : « وظل من يَحْمُوم لا باردٍ ولا كريمٍ » [(٤)] .

(وقيل : لا يجب تكرار لا) لأنها ليست في جواب .

---

(١) لابن زيابة ، واسمه : سهل بن ذهل .
وقيل : اسمه عمرو بن الحارث .
وفي أ : « ريابة » بالراء . تحريف .
وفي ب : « ربى » . وفي ط : « ذيابة » بالذال كله تحريف . صوابه من الخزانة ٢ : ٣٣١ .
من شواهد : ابن الشجرى ٢ : ٢١ ، والخزانة ٢ : ٣٣١ / ٤ : ٣٩٧ ، والمغني ١ : ١٤٠ .

(٢) سورة الحديد ٣ . (٣) سورة الحشر ٢٤ .

(٤) سورة الواقعة ٤٤ .

(وإذا وصف بمفرد وظرف) أو مجرور (وجملة فالأولى ترتيبها هكذا) كقوله تعالى : « وقال رجلٌ مؤمن من آل فِرْعونَ يَكْتُمُ إيمانَهُ » (١) ، وعِلّة ذلك أن الأصل الوصف بالاسم فالقياس تقديمه ، وإنما تقدّم الظرف ونحوه على الجملة ، لأنه من قبيل المفرد .

(وأوجبه ابن عصفور اختياراً) وقال : لا يخالف في ذلك إلا في ضرورة أو ندور ، ورُدَّ بقوله تعالى : « كتابٌ أنزَلْناهُ إليك مُبَارَكٌ » (٢) وقوله : « فسوف يأتي اللهُ بقَوْمٍ يحبّهم ويُحِبّونه أذلةٍ على المؤمنين أعزَّة على الكافرين » (٣) .

(وقدّم ابن جني الصفة غير (٤) الرافعة عليها) أي على الرافعة ، لأن الرافعة شبيهة بالجملة ، فيقال : مررت برجل قائم عاقل أبوه ، وعلى هذا يليها الظرف .

(وقدّم بعضهم) وهو صاحب « البديع » الجملة (الفعلية على الاسمية) قال : لأن الوصف بتلك أقوى منه بهذه . قال : وأكثر ما يوصف من الأفعال بالماضي .

[مسألة]

(لا يقدَّم النّعت) على منعوته (خلافاً لبعضهم) وهو صاحب البديع (في) إجازته تقديم النعت (غير مفرد) أي مثنى أو جمع (إذا تقدَّم أحَدُ متبوعيه) فيقال : قام زيد العاقلان وعمرو كقوله :

١٥٤١ — * أبَى ذَاكَ عَمِّي الأكْرمانِ وخَالِيا * (٥)

---

(١) سورة غافر ٢٨ ؛

(٢) سورة صٓ ٢٩ .

(٣) سورة المائدة ٥٤ .

(٤) كلمة : « غير » سقطت من ط .

(٥) قائله مجهول . وصدره :

* ولست مقرًّا للرجال ظلامة *

من شواهد : المغني ٢ : ١٦٢ والعينيّ ٤ : ٧٣ ، والأشموني ٣ : ٥٨ .

(ويحذف المنعوت لقرينة) كتقدّم ذكره نحو : « اثتني بماء ولو بارداً » .

واختصاص النعت به كمررت بكاتب وحائض ، وراكب صاهلاً .

ومصاحبة ما يعينه نحو : « وألَنّا له الحديد أن اعْمل سابغات » (١) أي « دروعاً » .

وقصد العموم نحو : « ولا رَطْب ولا يابس » (٢) .

وإجراؤُه (٣) مجرى الأسماء ، كمررت بالفقيه أو القاضي .

وإشعاره بالتعليل نحو : أكرم العالم ، وأهن الفاسق .

وكونه لمكان أو زمان نحو : جلست قريباً منك ، وصحبتك طويلاً .

(ويُقَام نعْتُه مقامه إن لم يكن ظرفاً أو جملة) بأن كان مفرداً كما مثلنا ، لتصحّ مباشرته ، لِما كان المنعوت يُباشِره (أو كان همّاً) أي ظرفاً أو جملة (والمنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن) نحو : « وإنّ من أهل الكتاب إلاّ لَيُؤْمِنَنّ به » (٤) أي : وإن أحدٌ ، « ومِنّا دُونَ ذلك » (٥) . أي قوم دون . وقالوا : منا ظعن ومنّا أقام أي: إنسان . وقال :

١٥٤٢ — * وما الدّهْرُ إلا تارتان فمِنْهُمـــا

أَمُوتُ وأخرى أبتغي العيْش أكْدَح (٦) *

---

(١) سورة سبأ ١١ .

(٢) سورة الأنعام ٥٩ .

(٣) ط : « وأجرياه » . تحريف .

(٤) سورة النساء ١٥٩ .

(٥) سورة الجنّ ١١ .

(٦) لابن مقبل . ديوانه ٢٤ .

من شواهد : سيبويه ١ : ٣٧٦ ، والحيوان ٣ : ٤٨ والمحتسب ١ : ١١٢ ، والخزانة ٢ : ٣٠٨ ، وحماسة البحتري ١٢٣ .

أي تارة .

(قال ابن مالك : أو في) كقوله :

١٥٤٣ — * لو قُلْتَ ما في قَوْمِها لم تِيثَمِ
يَفْضُلُها في حَسَبٍ ومِيسَمِ[١] *

أي « أحد » يفضلها .

وغيره لم يذكر ذلك ، بل جعله ابن عصفور من الضرائر .

(وإلاّ) بأن لم يكن قرينة أو كان النعت ظرفاً أو جملة ، والمنعوت غير بعض مما قبله أو بعض بلا تقدم « مِنْ » أو « في » على رأي ابن مالك (فضرورة) حذفه كقوله :

١٥٤٤ — * وقُصْرَى شَنَجِ الأَنْساء نَبَّاحٍ من الشُّعبِ[٢] *
أي ثور شنج الأنساء ، وقد يوصف به الفرس والغزال .

وقولك : وما من البصرة إلاّ يسير إلى الكوفة ، أي رجل .

(١) قيل : إنه لحكيم بن معيّة الرّبعيّ . وقيل : لحميد الأرقط . من شواهد : سيبويه ١ : ٣٥٧ ، والخصائص ٢ : ٣٧٠ ، وابن يعيش ٣ : ٥٩ ، ٦١ ، والخزانة ٢ : ٣١١ ، والعيني ٤ : ٧١ ، والتصريح ٢ : ١١٨ . والأشموني ٣ : ٧٠

(٢) لأبي دؤاد الإياديّ .
من شواهد : المقرّب ١ : ٢٢٨ ، واللسان : « شنج » .
وهذا الشاهد كتب محرّفاً في النسخ الثلاث :
ففي أ ، ب : « شيخ الإنشا نباح من الشعث » .
وفي ط : « وقصري شبح الانشا نباح من الشعب » .
ولم يستطع أن يصوبه مصحح نسخة الهمع في طبعتها الأولى وقال في هامشه : « هكذا بالنسخ التي بأيدينا فليحرّر » . وتصويب الشاهد من اللسان ، والمقرب :

وقولـــه :

١٥٤٥ — * تَرْمِي بكَفَّيْ كان من أرمَى البشر [١] *

وقولـــه :

١٥٤٦ — * واللهِ ما زَيْدٌ بنامَ صاحِبُهُ [٢] *

أي : « رجل نام » ، و « بكَفَّيّ رجلٍ كان » .

(ويقلّ حذف النّعت) مع العِلْم به ، لأنه جيء به في الأصل لفائدة إزالـــة الاشتراك ، أو العموم فحذْفُه عكس المقصود .

ومما ورد منه : « وكذّب به قَوْمُك » [٣] . أي المعاندون . « إنه ليس من أهلك » [٤]

---

(١) قائله مجهول . وقبله :

ما لك عندي غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر

وفي شواهد الكشاف ٨٤ ، وتفسير الكشاف ٢ : ٦١٦ : « حادث » مكان : ترمى :
من شواهد : مجالس ثعلب٢ : ٤٤٥ ، والمقتضب ٢ : ١٣٩ .
والخصائص ٢ : ٣٦٧ ، والمحتسب ٢ : ٢٢٧ ، وابن يعيش ٣ : ٥٩ ، ٦٢ ، والمقرّب ١ : ٢٢٧ والخزانة ٢ : ٣١٣ ، والمغني ١ : ١٣٨ والعيني ٤ : ٦٦ ، والتصريح ٢ : ١١٩ ، والأشموني ٣ : ٧١ .

(٢) سبق ذكره رقم ٥ :
وفي النسخ الثلاث : « والله ما زيد » والرواية المشهورة هي : « والله ما لعلي » .

(٣) سورة الأنعام ٦٦ . (٤) سورة هود ٤٦ .

أي النّاجين . « الآن جئت بالحق »[1] أي : الواضح . « تدمّر كُلّ شيء »[2] أي : سلّطت عليه .

١٥٤٧ – * فلم أُعطَ شيئاً ولم أُمْنَعِ [3] *

أي : طائلاً [١٢١/٢]

---

(١) سورة البقرة ٧١ :

(٢) سورة الأحقاف ٢٥ :

(٣) من أبيات قالها العبّاس بن مرداس : وصدره :

* وقد كنت في الحرب ذا تُدْرأ *

و « ذا تدرأ » أي ذا قوّة على دفع الأعداء . هذا وفي ط : كتب الشاهد على النحو التالي :

* فلم أعط شيئاً ولم أمنع طائلاً * وهو تحريف :

من شواهد : المغني ٢ : ١٦٦ ، والعينيّ ٤ : ٦٩ ، والتصريح ٢ : ١١٩ ، والأشموني ٣ : ٧١ :

عَطفُ البَيان

أي : هذا مبحثه . قال أبو حيّان : وسمّى به ، لأنه تكرار الأوّل لزيادة بيان ، فكأنك رددته على نفسه ، بخلاف النعت ، والتأكيد ، والبدل .

وقيل : لأن أصله العطف ، فأصل جاء أخوك زيد ، وهو زيد : حذف الحرف والضمير ، وأقيم زيد مقامه ، ولذلك لا يكون في غير الأسماء الظاهرة ، ذكره صاحب البسيط .

والكوفيّون يسمونه : الترّجمة .

(هو الجاري مجرى النّعت) في تكميل متبوعه (توضيحاً ، وتخصيصاً قيل : وتوكيداً) . فالأوّل في المعارف نحو : جاء أخوك زيد . والثاني في النكرات نحو : « من شجرة مباركةٍ زيتونة » [1] . والثالث في المكرّر بلفظه نحو :

١٥٤٨ — * لقائِلٌ يا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْراً [2] *

قال ابن مالك : والأولى عندي جعله توكيداً لفظيّاً ، لأنّ عطف البيان حقّه أن يكون للأوّل به زيادة وضوح ، وتكرير اللفظ لا يتوصّل به إلى ذلك .

وفارَق بما ذكرناه سائر التوابع إلاّ النّعت .

(لكن يجب جموده) ولو تأويلاً ، وبذلك يقارن النعت .

(١) سورة النور ٣٥ .

(٢) سبق ذكره رقم ٩٥٧ .

والمراد بالجامد تأويلاً : العلَمُ الذي كان أصله صفة فغلبَت .

(لا كونه أخصّ من المتبوع أو غير أخصّ) منه ، أي لا يجب واحدٌ منهما (في الأصَحّ) . قال في شرح الكافية : واشتَرط الجرجاني والزمخشريّ زيادة تخصيصه ، وليس بصحيح ، لأنه في الجامد بمنزلة النّعت في المشتقّ ، ولا يشترط زيادة تخصص النّعت فكذا عطف البيان ، بل الأولى بهما العكس ؛ لأنّهما مكمّلان ، وقد جعل سيبويه : « ذا الجُمّة » من : « يا هذا ذا الجُمَة » — عطف بيان مع أن « هذا » أخصّ (١) . انتهى .

وقال في شرح التّسهيل : « زعم أكثر المتأخرين أنّ متبوع عطف البيان لا يفوقه في الاختصاص بل يساويه ، أو يكون أعمّ منه . والصّحيح جواز الثلاثة ، لأنه بمنزلة النعت ، وهو يكون في الاختصاص فائقاً ، ومَفُوقاً ، ومساوياً فليكن العطف كذلك . انتهى .

فذكر في كل من الكتابين (٢) مسألة ، وتحصّل من ذلك في المسألتين ثلاثة أقوال .

وقال أبو حيّان : شرط ابن عصفور أن يكون عطف البيان أعرف من متبوعه ، وعلّله بأن الابتداء بالأخصّ يوجب الاكتفاء به ، وعدم الحاجة إلى الإتيان بما هو دونه .

(ويوافقه) أي متبوعه (في الإفراد والتذكير ، والتنكير) ، وفروعهما : أي : التثنية ، والجمع ، والتأنيث ، والتعريف ، كالنّعت .

(ومنع البصريّة جريانه على النّكرة) وقالوا : لا يجري إلاّ في المعارف كذا نقله عنهم الشّلوبين . قال ابن مالك : ولم أجد هذا النقل عنهم إلاّ من جهته.

وذهب الكوفيّون ، والفارسيّ ، والزمخشريّ : إلى جواز تنكيرهما ، ومثّلوا

---

(١) لأن الإشارة أوضح من المضاف إلى ذي الأداة .

(٢) وهما : شرح الكافية ، وشرح التسهيل .

بقوله تعالى : « من ماءٍ صديد »[١] وقوله : « أو كفارةٌ طعامُ مساكين »[٢] « من شجرة مباركةٍ زيتونةٍ »[٣] . وهو الصحيح .

واحتج المانعون بأن الغرض في عطف البيان تبيينُ الاسم المتبوع وإيضاحُه ، والنكرة لا يصحّ أن يبيّن بها غَيْرُها ، لأنها مجهولة ، ولا يبيّن مجهولٌ بمجهولٍ .

وأجيب بأنها إذا كانت أخص مما جرت عليه أفادَتْهُ تبييناً ، وإن لم تصيّره معرفة . وهذا القدر كافٍ في تسميته عطف البيان . قاله ابن عصفور ، وهو مبنيّ على اشتراط كونه أخصّ .

(وجوز الزمخشري تخالفهما) فأعرب قوله تعالى : « مَقَامُ إِبْرَاهِيم »[٤] عطف بيان ، وهو معرفة جارٍ على « آيات بيّنات » ، وهي نكرة .

قال أبو حيّان : وهو مخالف لإجماع البصريّين ، والكوفيين فلا يلتفت إليه .

(وخصّه بَعضُهم بالعلم) بأن يجري على الاسم كنيته[٥] ، وعليهما[٦] اللقب ، ولا يجري في سائر المعارف ، نقله صاحب « البسيط » .

(ولا يكون مضمراً وِفاقاً[٧] ، ولا تابعاً له) أي لمضمر (على الصّحيح) لأنه في الجوامد نظير النّعت في المشتق .

وجوّز بعضهم جريانه على المضمر ، فإنه قال في « قاموا إلاّ زيداً » : إنّ زيداً بيان للمضمر في قاموا .

---

(١) سورة إبراهيم ١٦ .

(٢) سورة المائدة ٩٥ في قراءة من نوّن : « كفّارة » انظر : الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١٠٩ ط أولى .

(٣) سورة النور ٣٥ .

(٤) سورة آل عمران ٩٧ .

(٥) « كنيته » بدون ضمير . تحريف .

(٦) أي على الاسم والكنية .

(٧) « وفاقاً » سقطت من أ .

وقال الزّمخشريّ في قوله تعالى : « أن اعبُدوا اللهَ »[١] ، إنه بيان للهاء[٢] من « أمرتني به ».

(ولا) يكون (جملة ولا تابعاً لها) كذا نقله ابن هشام في المغني جازماً به ، وسواء الاسمية والفعليّة .

(و) كل ما كان عطف بيان (يصلُح) أن يكون (بدلاً) بخلاف العكس ، لأن البدل لا يشترط فيه التّوافق في التعريف والتنكير ، ولا الإفراد وفرعيه . (إلاّ إذا أفرد) عن الإضافة مقروناً بأل أو « لا »[٣] . (تابعاً لمنادى) منصوب أو مضموم كقولـــه :

١٥٤٩ ــ * فيا أخوَينا عبدَ شمسٍ ونوفلا[٤] *

وقولك : يا أخانا الحارِث . يا غلامُ بِشْر ، يا أخانا زيداً بالنصب فإنه يتعيّن في هذه الأمثلة كونه عطف بيان ، ولا يجوز إعرابه بدلاً لأنه في نية تقدير حرف النداء ، فيلزم ضمّه ، ونحو : يا زيد الرجل إذ على البدلية يلزم دخول « يا » على المعرف بأل ، وذلك ممنوع .

(أو جُرّ [١٢٢/٢] متبوعه بما لا تصلح إضافته إليه) بأن كان صفة مقترنة بـ «أل» والتّابع خال منها نحو :

---

(١) سورة المائدة ١١٧ .

(٢) ط : « بيان لما » مكان : « للهاء » . تحريف .

(٣) أولا : أي إذا لم يكن كذلك بأن كان تابعاً لمنادى . الخ .

(٤) لطالب بن أبي طالب القرشيّ . وتمامه :

* أعيذكما بالله أن تحدثا حربا *

من شواهد : العينيّ ٤ : ١١٩ ، والتصريح ٢ : ١٣٢ والأشموني ٣ : ٨٧ .

١٥٥٠ – * أنا ابن التّارِكِ البكْريّ بشْرٍ [١] *

فإنه لا تجوز هنا البدليّة لئلاّ يلزم إضافة المعرّف بـ « أل » إلى الخالي منها بخلاف ما إذا صلح نحو :أنا الضّارب[٢] الرّجل غـُلامِ القوم .

أو أفعل [٣] تفضيل مضافاً إلى عام متبع بقسميه ، والمفضّل أحدهما نحو : زيد أفضل الناسِ ، الرجالِ والنساءِ ، إذْ على البدليّة يكون التقدير : زيد أفضل الرجال والنساء، وذلك لا يسوغ .

أو « أي » ، أو « كِلا » مـُفصَّلاً ما بعده نحو : أيّ الرجلين زيدٍ وعمروٍ أفضل [٤] ، وكِلا أخويك زيد وعمرو قال ذلك [٥] .

---

(١) للمرار بن سعيد الفقعسيّ . وتمامه :

* عليه الطير ترقبه وقوعا *

من شواهد : سيبويه ١ : ٩٣ ، وابن يعيش ٣ : ٧٢ ، والمقرب ١ : ٢٤٨ والخزانة ٢ : ١٩٣ ، ٣٦٤ ، ٣٨٣ وشذور الذهب ٣٨٣ والعينيّ ٤ : ١٢١ ، والتصريح ٢ : ١٣٣ والأشموني ٣ : ٨٧ .

(٢) ط : « أنا لضارب » بدون : « أل » . تحريف .

(٣) أي من المسائل التي لا يجوز فيها البدليّة .

(٤) لأنه « لو نوى إحلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محلّ الرجلين لزم إضافة : « أي » إلى المعرفة المفردة ، وهي لا تضاف إليها إلاّ إذا كان بينهما جمع مقدّر نحو : أي زيد أحسن ؟ . أي أجزائه أحسن ؟ أو عطف على أيّ » مثلها مثل :

* أيّ وأيك فارس الأحزاب * .

انظر : التصريح ٢ : ١٣٣ .

(٥) لأنه لو نوى إحلال زيد مع ما عطف عليه وهو : « عمرو » محل أخويك لزم إضافة : « كلا » إلى مفرّق ، وهي إنما تضاف إلى مثنّى غير مفرّق . انظر التصريح ٢ : ١٣٣ :

[تنبيهات] :

الأول : عدّ أبو حيّان في الارتشاف الصور المستثناة إحدى عشرة شملت العبارة منها سبعة .

والثامنة : أن يفتقر الكلام إلى رابط ولا رابط إلاّ التابع نحو : هند ضربت الرجل أخاها ، إذ على البدليّة يلزم خلوّ الجملة الأولى عن رابط ، لأن البدل في التقدير من جملة أخرى (١) .

والتاسعة والعاشرة : أن يتبع موصوف أيّ في النداء بمضاف أو منوّن نحو : يأيها الرجل غلامُ زيد ، ويأيها الرجل زيدٌ ، إذ على البدليّة يلزم وصف أي بما ليس فيه أل ..

والحادية عشرة : أن يتبع المنادى المضموم بإشارة نحو : يا زيد هذا ؛ إذ على البدليّة يلزم نداء اسم الإشارة من غير وصف . وكل ذلك ممنوع .

الثاني : استشكل ابن هشام في حواشي التسهيل ما علّل به الصُّور (٢) المذكورة بأنهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل (٣) وقد جوزوا في : « إنك أنت » كون « أنت » توكيداً ، وكونه بدلاً مع أنه لا يجوز : « إنّ أنت » .

---

(١) فـ « أخاها » يتعيّن كونه عطف بيان على الرجل ، ولا يجوز أن يكون بدلاً منه ، لأنه لا يصحّ الاستغناء عنه لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبراً لـ« هند » ،والرابط هنا هو الضمير المضاف إليه الأخ الذي هو تابع للرجل ، فلو أسقط لم يصح الكلام فوجب أن يعرب « أخاها » بياناً لا بدلاً ، لأن البدل على نية ، تكرار العامل ، فكأنه من جملة أخرى فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط . أنظر التصريح ٢ : ١٣٢ .

(٢) ط : « الصورة » بتاء التأنيث . تحريف .

(٣) التعليل مبنيّ على أن البدل لا بد من صحة حلوله محلّ الأول . وضّح بعضهم هذا التعليل بأنهم يغتفرون في الثواني الخ . أنظر حاشية الخضري ٢ : ٦٠ .

الثالث : قال أبو حيّان : ما عدا هذه المواضع يجيء عطف البيان فيه مشتركاً ، فتارة مع النعت نحو : جاء زيد أبو عمرو ، وتارة مع البدل نحو : جاء أبو محمد زيد ، وتارة مع التأكيد نحو : رأيت زيداً زيداً .

وفي شرح الكافية : عطف البيان يجري مجرى النعت في تكميل متبوعه ويفارقه في أن تكميله شرح وتبيين لا بدلالة على معنى في المتبوع ، أو سببيّة .

ومجرى التوكيد في تقوية دلالته . ويفارقه في أنه لا يرفع توهّم مجاز .

ومجرى البدل في صلاحيته للاستقلال ، ويفارقه في أنه غير منويّ الاطّراح . انتهى .

(قيل : ويتعيّن للبدلية إذا كان) التابع (بلفظ الأوّل) نحو : « وترى كُلَّ أُمَّةٍ جاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعى إلى كِتابِها »[1] . قاله ابن الطراوة ، وتبعه ابن مالك ، لأن الشيء لا يبين نفسه .

قال ابن هشام : وفيه نظر ، لأن اللفظ المكرّر إذا اتصل به ما لم يتصل بالأول اتّجه كونه بياناً لما فيه من زيادة الفائدة نحو :

١٥٥١ — * يا زَيْدَ زَيْدَ اليَعْملاتِ[2] *

١٥٥٢ — * يا تَيْمَ تَيْمَ عَـــدِيٍّ[3] *

---

(١) سورة الجاثية ٢٨ .

(٢) قطعة من بيت لعبد الله بن رواحة . تمامه :

* . . . . الذّبّل تطاول الليل عليك فانزل *

واليعملات جمع يعملة ، وهي الناقة القوية .

من شواهد : سيبويه ١ : ٣١٥ ، والمنصف ٣ : ١٦ وابن يعيش ٢ : ١٠ ، والخزانة ١ : ٣٦٢ . والمغني ٢ : ٨٦ ، ١٦٤٠ والأشموني ٣ : ١٥٣ .

(٣) لجرير . ديوانه ٢٨٥ وتمامه :

* . . . . لا أبالكم لا يلقينكم في سَوْءَةٍ عمرُ *

من شواهد : سيبويه ١ : ٢٦ ، ٣١٤ ، والخصائص ١ : ٣٤٥ ، وابن الشجرى ٢ : ٨٣ ، وابن يعيش ٢ : ١٠ ، ١٠٥ / والخزانة ١ : ٣٥٩ / ٢ : ١١٦ / ٤ / ٢٧٣ ، والمغني ٢ : ٨٦ ، والعينيّ ٤ : ٢٤٠ . والأشموني ٣ : ١٥٣ .

التَوكِيد

أي : هذا مبحثه . وهو مصدر وكّد . والتأكيد مصدر أكّد ، لغتان . قال ابن مالك : وهو تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره .

وهو قسمان : فالأول : معنويّ بألفاظ محصورة ، فلا يحتاج إلى حدّ (فمنه لدفع توهّم المجاز) من حذف مضاف أو غيره ، أو السّهو أو النّسيان (النَّفسُ والعينُ) بمعنى الذّات (مضافين لضمير المؤكد المطابق) له في الإفراد والتذكير وفروعهما نحو : جاء زيد نَفْسُهُ ، وهند نَفْسُها والزيدان أو الهندان أنْفُسُهما ، والزيدون أنْفُسُهم ، والهندات أنفُسُهنّ .

(فإن أكّدا مثنًّى فجمعهما أفصح من الإفراد) كما تقدّم ، ويجوز الزّيدان نَفْسُهُما بالإفراد . (وجوّز ابن مالك وولده تثنيتهما) فيقال: نفساهما (ومنع) ذلك (أبو حيّان) وقال : إنه غلط لم يقل به أحد من النّحويين وإنما منع أو قلّ لكراهة اجتماع تَثْنِيَتَيْنِ فيما هو كالكلمة الواحدة . واختير الجمع على الإفراد ، لأن التثنية جمع في المعنى .

(ولا يؤكدان غالباً ضمير رفع متّصلاً) مستتراً أو بارزاً (إلا بفاصل ما) نحو : قم أنت نفسك ، وقمت أنت نفسك ، وقاما هما نفسهما .

وعِلّته أن تركه يؤدي إلى اللّبس في بعض الصّور نحو : هند ذهبت نفسها أو عينها لاحتمال أن يظنّ أنها ماتت أو عميت .

واحترزت بقول : « غالباً » كما في « التسهيل » عما ذكره الأخفش من

أنه يجوز على ضعف : « قاموا أنفسهم » .

وأشرت « بفاصل ما » إلى أنه لا يشترط كونه ضميراً فيجوز : « هلم لكم أنفسكم » بلا خلاف اكتفاء بفضل « لكم » .

(ويجوز جرّهما) أي النفس والعين (بالباء الزائدة) نحو : جاء زيد بنفسه أو بعينه ، وجعل منه بعضهم : « يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ » [1] ولا يجوز ذلك في غيرهما من ألفاظ التأكيـــد .

(و) منه (للشمول) ورفع [2] توهّم إطلاق البعض على الكلّ (في المثنى كلا وكلتا ، وفي غيره) أي الجمع ومـــا في معناه : (كُلٌّ ، وجميع ، وعامّة) مضافة كلها (إلى الضّمير) المطابق للمؤكد .

(وأجمع ، وأكتع ، وأبصع ، وأبتع ، [١٢٣/٢] ومِنْ ثَمَّ) أي مِن هنا ، وهو كون هذه الألفاظ دالةً على الشمول ، أي من أجل ذلك (لم يؤكد بالأوَّلين) أي : كلا وكلتا (مـــا لا يصلح موضعه « واحد ») فلا يقال : اختصم الرجلان كلاهما ولا رأيت أحد الرجلين كليهما ، ولا المال بين الرجلين كليهما [3] لعدم الفائدة ، إذ لا يحتمل في ذلك أن يراد بالرجلين أحدهما حتى يحتاج إلى التأكيد لدفعه ، ولأنه لم يسمع من العرب قطّ .

ويدلّ له أنّهم لا يؤكدون فعل التعجّب بالمصدر ، لأنّ التأكيد لرفع توهم المجاز في الفعل ، وإثباته حاصل لكونه حقيقة ، إذ لا يتعجّب من وصف شيء إلا وذلك الوصف ثابت له ، فكما رَفضوا تأكيدَه بالمصدر رَفضوا تأكيد مَا ذكر لمّا كان المجاز لا يدخله .

---

(١) سورة البقرة ٢٢٨ .

(٢) ط : « ودفع » بالدّال .

(٣) ط : « كلها » . تحريف .

(خلافاً للجمهور) في تجويزهم ذلك ، قالوا : لأن العرب قد تؤكد حيث لا يراد رفع الاحتمال ، كما أتوا بأجمع وأكتع بعد كلّ ، ولا احتمال يرفع بهما لرفعه بكـــلّ .

والجواب كما قال أبو حيّان : أنّ المعنى إذا كان يفيده اللفظ حقيقة ، فلا حاجة للفظ آخر يؤكده إلا إذا قوي برواية عن العرب . وقد ذكرنا أن ذلك لم يسمع .

(و) من ثَمّ أيضاً (لا) يؤكّد (بالبواقي) أي : كلّ وما بعده (غير ذي أجزاء ولو حكماً) إذ ما لا يتجزأ لا يتوهّم فيه عدم الشمول حتى يرفع بالتوكيد بها ، فلا يقال : جاء زيد كله ، ويقال : قبضت المال كله ، وبعت العبد كله ، ورأيت زيداً كله ، لإمكان رؤية وبيع بعض زيد ، والعبد .

(وأنكر المبرّد : عامّة) وقال : إنما هي [1] بمعنى أكثر ، ولم يذكر أكثر النحاة « جميعاً » قال ابن مالك : سهواً أو جهلاً ، وقال : قد نبّه سيبويه على أنها بمنزلة «كل» معنىً واستعمالاً ، ولم يذكر له شاهداً ، وقد وجدت له شاهداً ، وهو قول امرأة من العرب ترقص ابنها ·

١٥٥٣ — * فِدَاكَ حَــيٌّ خَوْلانْ جَمِيعُهُم وهَمْـــــــدانْ
وكُــلُّ آلِ قَحْطَـــانْ والأكرمَون عَدْنَانْ [2] *

انتهى .

قال أبو حيّان : وممّن نقلها عن سيبويه صاحب « الإفصاح » .

(وجوّز الكوفيّة والزمخشريّ الاستغناء بنيّة الإضافة في كلّ) عن التّصريح بها ،

---

(١) ط فقط : « إنما هو » .

(٢) من شواهد : العينيّ ٤ : ٩١ ، وأوضح المسالك رقم ٤٠١ ، والتصريح ٢ : ١٢٣ .

ومثلوا بقوله تعالى : « إنا كلاً فيها » (١) أي : كلنا .

وخرّجه غيرهم على أنه حال (٢) أو بدل من الضّمير (٣) .

وعلّل ابن مالك المنع بأن ألفاظ التوكيد ضربان : مصرّح بإضافته إلى ضمير المؤكّد ، وهو النفس والعين ، وكلّ ، وجميع ، وعامّة . ومنويّ فيه تلك ، وهو أجمع وأخواته ، وقد أجمعنا على أن المنويّ الإضافة لا يستعمل مضافاً صريحاً ، وعلى أن غير « كل » من الصريح الإضافة لا يستعمل مَنويَّها فتجويز ذلك في « كُلّ » مستلزم عدم النظير في الضّربين .

(و) جوز (ابن مالك إضافتها) أي كُلّ (إلى ظاهرِ مِثْلِ المؤكَّد) واستدلّ بقولـــه :

١٥٥٤ — * يا أشْبَهَ النَّاسِ كُلُّ النـــاسِ بالقمر (٤) *

وقولـــه :

١٥٥٥ — * وأبْعَدُ النّـــاسِ كُلُّ النّاسِ من عـــارِ (٥) *

(١) سورة غافر ٤٨ وفي أ ، ط : « إنا كلٌّ » برفع « كلّ » تحريف من ناحية القراءة المرادة ، لأن قراءة الرفع مشهورة ، وهي القراءة التي يضمها المصحف ، ولكن الاستشهاد بهذه الآية إنما هو على قراءة النصب وذكر : « كل » مرفوعة . تحريف صوابه من ب .

(٢) أي من الضمير المرفوع في « فيها » .

(٣) وهو اسم إنّ . وانظر في هذا الموضع الأشموني ٣ : ٧٥ ، والتصريح ٢ : ١٢٢ .

(٤) لكثيّر . وصدره :

* كم ذكرتك لو أجزى بذكركمُ *

انظر : المغني ١ : ١٦٤ والعينيّ ٤ : ٨٨ ، والأشموني ٣ : ٧٥ ونسبه السّيوطيّ من شرح شواهد المغني ص ٥١٨ رقم ٣٠٦ لعمر بن أبي ربيعة .

(٥) للفرزدق ديوانه ٤١٢ . وصدره :

* أنت الجواد الذي ترجى نوافلهُ *

قال أبو حيّان : ولا حجة في ذلك ، لأنه فيه نعت لا توكيد ، أي الناس الكاملين في الحسن والفضل ، كما قال ابن مالك في قولك : مررت بالرجل كُلِّ الرّجل أنه نعت بمعنى الكامل .

(ويَتبعُ كلَّها جَمْعاءُ ، وكُلَّهُمَ أجمعون) نحو : فسجد الملائكةُ كُلُّهم أجمعون » [1] (وكلهن جُمَع ، وكذا البواقي) أي كتعاء ، وأكتعون وكتع ، وكذا في أبصع وأبتع .

(ويجب ترتيبها إذا اجتمعت) بأن يقال : كله أجمع أكتع ، أبصع ، أبتع . وكذا الفـــروع .

وتقدّم (النفس على العين) وهما[2] على « كل » (في الأصحّ) لأنها توابع ، وقيل: لا يجب الترتيب بل يَحْسُن .

(وثالثها : لا يجب فيما بعد أجمع) لاستوائها ، ويجب فيها مع أجمع وما قبله ، وهو رأي ابن عصفور . (والجمهور) على أنه (لا يؤكّد بها) أي بأكتع وما بعده (دونه) أي دون أجمع ، لأنها توابع ، وجوّزه الكوفيّون وابن كيسان ، واستدلّوا بقوله :

١٥٥٦ — * تحمِلُني الذَّلْفاءُ حَوْلاً أكتعا [3] *

وقولـــه :

١٥٥٧ — * وسائِرُهُ بادٍ إلى الشَّمْسِ أكْتَعُ [4] *

---

(١) سورة الحجر ٣٠ (٢) أي النفس والعين .

(٣) قائله مجهول . وصدره :

* يا ليتني كنت صبيّاً مرضعا *

أنظر ، المقرب ١ : ٢٤٠ ، والخزانة ٢ : ٣٥٧ .

(٤) قائله مجهول . وصدره :

* ترى الثَّوْرَ فيها مدخِلَ الظّلِّ رأسَهُ *

وفي سيبويه ١ : ٩٢ : « أجمع » مكان : « أكتع » وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .

وقولـــه :

١٥٥٨ – * تَوَلَّوا بالدَّوابِرِ واتَّقَوْنـا بنُعْمان بن زُرْعَةَ أَكْتَعِينا [١] *

والأوّلون ، قالوا : هو ضرورة ، وفيه نظر ، لإمكان الإتيان بَدَلَهُ بلفظ : « أجمـــع » .

(و) الجمهور على أنه (لا) يؤكّد (به) أي بأجمع (دون كل اختياراً) .

(والمختار وفاقاً لأبي حيّان جوازه) ، لكثرة وروده في القرآن والكلام الفصيح كقوله تعالى : « لأغْوِينّهم أجمعين » [٢] . « وإنّ جهنّم لموعِدُهُم أجمعين » [٣] . « لأملأنّ جهنّم من الجِنّة والنّاس أجمعين» [٤] ، وفي الصحيح : « فله سلبه أجمع » ، « فصلوا جُلوساً أجمعين » .

قال أبو حيّان : ولا يقال دليل المنع وجوب تقديم « كُلّ » عند الاجتماع ، لأن النفس [١٢٤/٢] يجب تقديمها على العين إذا اجتمعا . ويجوّز التأكيد بالعين عـــلى الانفـــراد .

(وهي) أي أجمع وأخواته (متعارف) بالاتّفاق ، ولهذا جرَتْ على المعرفة .

ثمّ اختلف في سبب تعريفها (فقيل) : هو (بنيّة الإضافة) إلى الضمير إذ أصل رأيت النساء جُمَع : جميعهن ، فحذف الضمير للعلم به ، وعزى إلى سيبويه ، واختاره السّهيلي وابن مالك .

(وقيل : بالعلميّة) لأنها أعلام للتوكيد، عُلّقت على معنى الإحاطة [٥] بما يتبعه

---

(١) نسب إلى أعشى ربيعة . وانظر الدرر ٢ : ١٥٧ .
(٢) سورة الحجر ٣٩ .
(٣) سورة الحجر ٤٣ .
(٤) سورة هود ١١٩ .
(٥) أ فقط « على معنى التوكيد للإحاطة » .

كأسامة ونحوه من أعلام الأجناس ، وهذا قول صاحب البديع وغيره ، واختاره ابن الحاجب ، وصحّحه أبو حيّان ، قال : ويؤيده أنه لم يصرف ، وليس بصفة ولا شبهها . وما منع – وليس كذلك – وهو معرفة ، فالمانع فيه هو تعريف العلميّة ، فإنه جمع بالواو والنون ولا يجمع من المعارف بهما إلاّ العلَم خاصّة .

(ومن ثَمَّ) أي من هنا وهو كونها معارف ، أي من أجل ذلك (لم تصرف) ، أمّا على العلميّة فواضح إذ معها في « أجمع » الوزن ، وفي « جُمَعَ » العدل عن: « فعلاوات » الذي يستحقّه فعلاء مؤنث أفعل المجموع بالواو والنون . وأمّا على نيّة الإضافة فلَشَبَهِ هذا التعريف بالعلميّة من حيثُ إنه لا أداة له [(١)] لفظاً كمَنْع صرف « سحر » المعيَّن للعدْل ، وشِبْه العلميَّة إذ لا أداة لتعريفه لفظاً ، وإن كان على نيّة أل [(٢)] .

(و) من ثَمّ أيضاً (لم تنصب حالاً على الأصحّ) . وقيل : نعم . حكى الفرّاء : أعجبني القصر أجمعَ والدار جمعاءَ .

وقيل : يجوز نصب أجمع وجمعاء دون أجمعين ، وجُمَع . واستدلّ ابن مالك لجوازه بحديث الصحيحين : « فصلُّوا جُلوساً أجمعين » ، ثم أكتع مأخوذ من تكتّع الجِلْد أي تقبّض ، والتقبّض فيه معنى التجمّع .

وأبصع ، وهو بالصاد المهملة على المشهور من قولهم : « إلى متى تكرع ، ولا تبصع » ، أي لا تروى ، وفيه معنى الغاية . والبتع طول العنق .

---

(١) أ : « لا أداة لفظاً » بسقوط « له » .
ط : « لأداة لفظاً » . وهذا تحريف . والصواب من ب والمراد بقوله : « لا أداة له لفظاً » أنه كالعلم يعرّف بغير أداة ظاهرة .

(٢) وذلك لأن : « سحر » معدولة عن : « السحر » المقرون بـ « أل » فعدل عن اللفظ بـ « أل » ، وقصد به التعريف فمنع الصرف . أنظر في هذا الموضع التصريح ٢ : ٢٢٣ .

وقد جاء أجمع لغير التوكيد ، قالوا : جاءوا بأجمعهم .

وجمعاء بمعنى مجتمعة فلا تفيده كحديث .. كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء »[١] ، أي مجتمعة الخلق . «ولا يتّحدُ توكيدُ مُتَعاطِفَيْن ما لم يتّحد عاملهما معنىً)فلا يقال : مات زيد وعاش عمرو كلاهما .

فإن اتحدا معنىً جاز ، وإن اختلفا لفظاً جزم به ابن مالك تبعاً للأخفش نحو : انطلق زيد ، وذهب بكرٌ كِلاهما .

قال أبو حيّان : ويحتاج ذلك إلى سَماع من العرب حتى يصير قانوناً يبنى عليه ، والذي تقتضيه القواعد المنع ، لأنه لا يجتمع عاملان على معمول واحد ، فلا يجتمعان على تابعه .

(ولا تؤكّد نكرة) مطلقاً عند أكثر البصريّين بشيء من ألفاظ التوكيد لأنها معارف ، فلا تَتْبَعَ نكرة ، وأجازه بعضهم مطلقاً سواء كانت محدودة أم لا ؟ نقله ابن مالك في شرح التّسهيل خلاف دعواه في شرح الكافية نفى الخلاف في منع غير المحدودة .

(وثالثها) : وهو رأي الأخفش والكوفيين (يجوز) توكيدها (إن كانت محدودة) أي مؤقتة وإلاّ فلا . قال ابن مالك : وهذا القول أولى بالصواب لصحة السماع بذلك ، ولأنّ فيه فائدة ، لأن من قال : صمت شهراً قد يريد جميع الشهر . وقد يريد أكثره ففي قوله احتمال يرفعه التوكيد ، ومن الوارد فيه قوله :

١٥٥٩ — * قد صَرَّت البكْرَةُ يوماً أجْمعَا [٢] *

---

(١) ط فقط : « كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء » . وقد سقطت : « بهيمة » الثانية من أ ، ب .

(٢) قائله مجهول . وصدره كما في العيني :

* إنا إذا خطافنا تَقَعْقَعا *

وقولـــه :

١٥٦٠ ــ * تَحْمِلُني الذَّلْفاءُ حولاً أكتعا * [١]

وقولـــه :

١٥٦١ ــ * أوفتْ به حوْلاً وحوْلاً أجمعا * [٢]

وقول عائشة رضي الله عنها : « ما رأيت رسول الله ﷺ صام شهراً كله إلاّ رمضـــان » .

أمّا غير المحدود فلا فائدة فيه ، فلا يقال : اعتكفت وقتاً كله ، ولا رأيت شيئاً نفســـه .

والمانعون مطلقاً أجابوا بأنّ ما ورد من ذلك محمول على البدل أو النّعت أو الضّرورة .

(وفي توكيد محذوف خلاف) فأجازه الخليل وسيبويه والمازنيّ وابن طاهر ، وابن خروف فيقال في « الذي ضربته نَفْسَهَ زيد »:« الذي ضربت نَفْسَه زيد » ، « ومررت بزيد وأتاني أخوه [٣] أنفسهما » ومنعه الأخفش والفارسيّ ، وابن جنيّ ، وثعلب ، وصحّحه ابن مالك وأبو حيّان ، لأن التوكيد بابه الإطناب ، والحذف للاختصار فتدافعا، ولأنه لا دليل على المحذوف .

ورُدّ الأول بأن ذلك تأكيد التكرار دون غيره [٤] ، والثاني بأنّ التوكيد يدلّ على المحذوف .

= من شواهد: ابن يعيش ٣ ، ٨ ، ٤٥ ، والمقرّب ١ : ٢٤٠ والخزانة ١ : ٢/٨٧:٣٥٧ ، والعينيّ ٤ : ٩٥ والأشموني ٣ : ٧٨ .

(١) سبق ذكره رقم ١٥٥٦ .

(٢) قبله كما في الدرر ٢ : ١٥٨ :

إنّ تميماً لم يراضع شبعا ولم تلده أمّه مقنّعا .

(٣) ط : « أخواه » بالتثنية . تحريف . (٤) ط : « غير » بدون « هاء » . تحريف .

قال أبو حيّان : والذي نختاره عدم الجواز ، لأن إجازة مثل ذلك يحتاج إلى سماع من العـــرب .

(ولا يجوز تعاطفهما) أي عطف بعض ألفاظ التوكيد على بعض ، فلا يقال : قام زيد نفسه ، وعينه ، ولا جاء القوم كلهم وأجمعون لاتحادهما في المعنى . (خلافاً لابن الطّراوة) في إجازته ذلك .

وينبغي أن يكون مبنيّاً في « كلّ » و« أجمعين » على ما ذهب إليه المبرد والفراء من اختلاف [١٢٥/٢] معناهما بإفادة أجمعين اجتماعهم في وقت الفعل بخلاف كُلّ ، وهو مردود بقوله : « لأغْوِينّهم أجمعين »[1] مع أن إغواءهم لم يجتمع في وقت .

[تنبيـــه]

خالف التوكيد النعت في أنّه بألفاظ مخصوصة ، ووجوب ترتيبها إذا اجتمعت ، وأنه لا يجري على النكرة على رأي الجمهور ، ولا على محذوف على الأصحّ عند المتأخرين ، ولا على توكيد ، ولا يعطف ، وفي أنه لا يقطع لا إلى رفع ، ولا إلى نَصْب .

[التوكيد اللفظي]

(الثاني) : من قسمي التوكيد (لفظيّ) وهو (بإعادة اللفظ) الأول (أو مرادفه) وهو أحسن في الضّمير المتصل . والحرف[2] ، (مفرداً) كان (أو مركّباً) مضافاً أو جملة ، أو كلاماً ، نكرة ، أو معرفة ، ظاهراً أو مضمراً ، اسماً أو فعلاً أو حرفاً ، (ولو ثلاثاً) نحو : « دُكّتِ الأرْضُ دكّاً دكّاً ، وجاءَ ربُّكَ والملَكُ صَفّاً صَفّاً »[3] وقوله :

---

(١) سورة الحجر ٣٩ .

(٢) كلمة : « والحرف » سقطت من أ ، ب .

(٣) سورة الفجر ٢١ ، ٢٢ .

١٥٦٢ – * أنْتَ بالخير حقَيقٌ قَمِن[(١)] *

وقولـه :

١٥٦٣ – * أجَلْ جَيْرِ إن كانت أُبيحَتْ دعَاثِرُهْ[(٢)] *

وقولـه :

١٥٦٤ –

* تَيَمّمْتُ هَمْدانَ الّذينَ هُمُ هُمُ[(٣)] *

وقولـه :

١٥٦٥ – * أخـاك أخَاك إنّ مَن لا أخا لـه[(٤)] *

وقولـه :

١٥٦٦ – * فأيْنَ إلى أيْنَ النّجاةُ ببغلـتي

أتاكَ أتاكَ اللاّحِقون احْبِس احْبِس[(٥)] *

---

(١) قائله مجهول :

من شواهد : الأشموني ٣ : ٨١ .

(٢) لمضرّس بن ربعي . وصدره : * وقلن على الفردوس أول مشرب *

من شواهد : ابن يعيش ٨ : ١٢٢ ، والخزانة ٤ : ٢٣٥ ، والعيني ٤ : ٩٨ .

(٣) لعليّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه : وتمامه :

* إذا ناب أمر جنّتي وسهامي *

انظر الدر ٢ : ١٥٨ .

(٤) سبق ذكره رقم ٦٥٢ .

(٥) قائله مجهول .

من شواهد : ابن الشجريّ ١ : ٢٤٣ ، والخزانة ٢ : ٣٥٣ والعيني ٣ : ٩ ، والتصريح ١ : ٣١٨ ، والأشموني ٢ : ٩٨ .

وقولـه :

١٥٦٧ — * فحتّـام حتّام العناءُ المُطـوّلُ (١) *

وقولـه :

١٥٦٨ — * لا لا أبُوحُ بحب بَثْنَةَ إنّهـا أخَذَتْ عليّ مواثقاً وعُهُـودا (٢) *

وقولـه :

١٥٦٩ — * أيَا مَنْ لَسْتُ أقْـلاهُ ولا في البُعْد أنْسـاهُ *
لك اللهُ عـلى ذاك لك اللهُ ، لكَ اللهُ (٣) *

وقولـه :

١٥٧٠ — * قُـمْ قائِماً قُمْ قائِمـاً إنّك لاَ ترجِعُ إلاّ سالِمَا (٤) *

ولا يَضُرُّ نوع اختلاف في اللفظ نحو : « فمهّل الكافرين أمْهِلْهُم » (٥) .

---

(١) للكميت بن زيد .
وسبق ذكره رقم ١٠١٤ .

(٢) لجميل بن معمر .
من شواهد : الخزانة ٢ : ٣٥٣ ، والعينيّ ٤ : ١١٤ ، والتصريح ٢ : ١٢٩ والأشموني ٣ : ٨٤ ، وحاشية يس ٢ : ١٣٠ .

(٣) هزج قائله مجهول .
من شواهد : الأشموني ٣ : ٨٠ ، والعينيّ ٤ : ٩٧ .

(٤) قائله مجهول . وفي هامش المقتضب ٤ : ٣١٢ لامرأة ترقص ابنها وروايته :
قم قائمـاً قم قائمـاً لاقيت عبـداً نائمـاً .
وفي ط فقط : زيادة « قم قائما » مرة ثالثة . تحريف.من شواهد : ابن الشجريّ ١ : ١٦٤ ، ٣٤٧ ، والعينيّ ٣ : ١٨٤ ، والخصائص ٣ : ١٠٣ .

(٥) سورة الطارق ١٧ .

(فإن كان المؤكد ضميراً متّصلاً أو حرفاً غير جواب) عاملاً [١] أو غيره (لم يَعُدْ اختياراً إلاّ مع ما دخل عليه) لكونه كالجُزْء منه [٢] نحو : قُمْتُ قُمْتُ [٣] . رأيتُكَ رأيتُكَ ، مررتُ بهِ بهِ . إنّ زيداً إنّ زيداً قائم وقوله :

١٥٧١ - * لَيْتني لَيْتَني تَوقَّيْتُ مذ أيْـــــ
فَعْتُ طَـوْعَ الهوَى ، وكنتُ مُنِيبـــا [٤] *

(أو) مفصولاً (بفاصلٍ ما) ولو حرف عطف ووقف [٥] نحو : « أَيَعِدُكُم أنّكم إذَا مِتُّم وكُنتم تُراباً وعِظَاماً أنكم مُخْرَجُون » [٦] وقوله :

١٥٧٢ - * حتى تَراها وكأنّ وَكَأنْ [٧] *

وقولـــه :

---

(١) كلمة : « عاملاً » سقطت من أ .

(٢) « لكو نه كالجزء منه » سقط من أ .

(٣) في هامش أ تعليق نصه : « وقال شيخنا المنزلي والتاء في قمت الثانية ونحوها ليس لها محل من الإعراب .

(٤) قائله مجهول .
أنظر الدرر ٢ : ١٦٠ .

(٥) أ ، ط : « وقفاً » بالنصب ، والصواب من ب والأسلوب .

(٦) سورة المؤمنون ٣٥ .

(٧) قيل إنه لخطام المجاشعي ، وقيل للأغلب العجليّ . وتمامه :

* أعناقها مشدّداتٌ بقرَنْ *

من شواهد العيني ٤ : ١٠٠ ، والتصريح ١ : ٣١٧ / ٢ : ١٣٠ والأشموني ٣ : ٨٣ .

١٥٧٣ — * لَيْتَ شِعْرِي هل ثُمَّ هلْ آتينَّهُم [١] *

وقولـه :

١٥٧٤ — * لا يُنْسِكَ الأسَى تأسِّياً فما ما من حمام أَحدٌ مُعْتَصِما [٢] *

ولا تجوز إعادته وحده دون فصل إلاّ في ضرورة كقوله :

١٥٧٥ — * ولاَ لِلِمابِهِم أبداً دَواءُ [٣] *

وقولـه :

١٥٧٦ — * إنّ إنّ الكريم يَحْلُم ما لَمْ يَرَيْنَ مَنْ أجارَهُ قد أُضيما [٤] *

(خلافاً للزمخشريّ) في تجويزه ذلك اختياراً ، فيقال : إنّ إن زيداً قائم .

أمّا أحرف الجواب فتعاد وحدها نحو : لا لا ، نَعَم نَعَم .

(والأجود مع الظاهر المجرور) إذا أكّدَ (إعادة الجارّ) مع لفظه أو ضميره نحو :

---

(١) للكميت من معروف . وتمامه :

* أو يحُولَنّ دون ذاك حِمامُ *

من شواهد : المغني ٢ : ٢٩ والعيني ٤ : ١٠٩ ، والأشموني ٣ : ٨٣ .

(٢) سبق ذكره رقم ٤٢٢ .

(٣) لمسلم بن معبد الوالبي . وصدره :

* فلا والله لا يلفى لما بي *

من شواهد : الخصائص ٢ : ٢٨٢ ، والمحتسب ٢ : ٢٥٦ ، وابن يعيش ٧ : ١٨ / ٨ ، ٤٣ / ٩ : ٢٥ والمقرب ١ : ٢٣٩ ، والخزانة ١ : ٣٦٤ / ٢ : ٣٥٢ / ٤ : ٢٧٣ ، والمغني ١ : ١٥٥ ، ١٥٧ / ٢ : ٣٠ ، والعيني ٤ : ١٠٢ والتصريح ٢ : ١٣٠ ، ٢٣٠ ، والأشموني ٣ : ٨٣ :

(٤) قائله مجهول .

من شواهد : العينيّ ٤ : ١٠٧ ، والتصريح ٢ : ١٣٠ والأشموني ٣ : ٨٢ .

مررت بزيد بزيد ، وبه . قال تعالى : « وأمّا الّذين سُعِدوا ففي الجنّة خالدين فيها »[١] « ففي رَحْمة اللهِ هم فيها خالِدون » [٢] .

(و) الأجودُ (مع الجملة) إذا أُكّدت (الفصْل) بينها وبين المعادة (بثُمّ) نحو : « أوْلى لك فأولى ، ثُمّ أولى لك فأولى » [٣] . « وما أدراك ما يومُ الدّين ، ثم ما أدراك ما يومُ الدّين [٤] » . وهذا (إذ لا لبس) يحصل ، فإن حصل لم يؤت بها نحو : ضربت زيداً . ضربت زيداً إذ لو جيء بها لتوهّم أنهما [٥] ضربان .

(ويؤكد بالمضمر المرفوع المنفصل كل) ضمير (متصل) مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً مع مطابقته له[٦] في التكلّم والإفراد والتذكير ، وأضدادها نحو : قمت انا ، واكرمتي آنا ، ومررت بلك أنت ، وأكرمته هو ، وهكذا .

(وجوّز بعضهم تأكيد) الضّمير (المنفصل بالإشارة) ، وجعل منه قوله تعالى : « ثم أنتم هؤلاء » [٧] .

* * *

(١) سورة هود ١٠٨ .
(٢) سورة آل عمران ١٠٧ .
(٣) سورة القيامة ٣٤ ، ٣٥ .
(٤) سورة الانفطار ١٧ ، ١٨ .
(٥) ط : « أنها » تحريف . صوابه من أ ، ب .
(٦) ط : « مطابقته البدل له » بزيادة : « البدل » . تحريف . مصدره انتقال النظر .
(٧) سورة البقرة ٨٥ .

البـــدل

أي هذا مبحثه ، والتّعبير به اصطلاح البصريّين والكوفيّين (١) .

قال الأخفش : يسمّونه التّبيين ، وقال ابن كيسان : التكرير .

(هو التّابع المقصود بحكم بلا واسطة) فخرج بالمقصود ما عدا النسق وهو (٢) بما بعده ، (وهو) أقسام :

(بدل كلّ من كلّ) : بأن اتّحدا معنى ، وقد يقال : بدل شيء من شيء لوجوده فيما لا يطلق عليه « كُلّ » نحو : « صراط العزيزِ الحميدِ الله » (٣) .

(و) بدل (بعض) إنْ دَلَّ على بعض ما دلّ عليه الأول نحو : مررت بقومك ناسٍ منهم :

(و) بدل[١٢٦/٢] (اشتمال) : إن دلّ على معنى في الأول أو استلزامه فيه : كعجبت من زيد عِلْمِه أو قراءتِه . « يسألونك عن الشّهرِ الحرامِ قتالٍ فيه » (٤) . « أصحابُ الأخدودِ النّار »(٥) ، (ورجعهما السّهيليّ إلى الأول) أي إلى بدل الشّيء من الشّيء ، قال : لأنَّ العرب تتكلّم بالعام ، وتريد به الخاص ، وتحذف المضاف وتنويه ، فقولك : أكلت الرغيف ثلثه ، إنما تريد : أكلت بعض الرغيف ، ثم بيّنت ذلك البعض ، وأعجبتني الجارية حسنُها ، إنما تريد أعجبني وَصفُها ، فحذفته ، ثم بينته بقولك : حسنها .

(١) ط : « والكوفيون » . تحريف .

(٢) أي النسق .

(٣) سورة إبراهيم ١ ، ٢ في قراءة الجر .

(٤) سورة البقرة ٢١٧ .

(٥) سورة البروج ٤ ، ٥

(وشَرْطهما صِحّة الاستغناء بالمبدل منه) وعدم اختلال الكلام لو حذف البدل ، أو أظهر فيه العامل ، فلا يجوز : قطعت زيداً أنْفَه [١] ، ولا لقيت كل أصحابك أكْثَرِهم ، ولا أسرجت القوم دابّتهم ، ولا مررت بزيد أبيه .

(وكذا عَوْدُ ضمير فيهما) على المبدل [٢] منه ملفوظاً أو مقدّراً شرط (على الصّحيح) ليُحصل [٣] الربط . نحو « ثم عَمُوا وصَمُّوا كثيرٌ منهم [٤] » . «ولله على الناس حجّ البيتِ مَنْ استطاع » [٥] أي منهم . « أصْحابُ الأخْدودِ النّارِ » [٦] . أي فيه .

ولم يشترط ذلك في بدل الكُلّ ، لأنه نفس المبدل منه في المعنى ، كما أنّ جملة الخبر التي هي نفْس المبتدأ في المعنى لا تحتاج إلى ذلك .

ومن النّحويين من لا يلتزم في هذين البدلين أيضاً ضميراً ، وقد صحّحه ابن مالك في شرح الكافية ، قال : ولكن وجوده أكثر من عدمه .

(وفي المشتمل) في بدل الاشتمال (هل هو الأول) على الثاني (أو الثاني) على الأول (أو العامل ؟ خلاف) .

قال الفارسي والرُمّاني في أحد قوليهما ، وخطّاب : الأوّلُ ، وصحّحه ابن مالك فلا يَجُوز : سرّني زيد دارُه ولا أعجبني زيدٌ فَرَسُه . ولا رأيت زيداً فرَسَه .

ويجوز : سرني زيدُ ثَوبُه ، لأن الثوب متضمّنه جسده .

---

(١) لأنه يقال : قطعت زيداً على معنى : قطع أنفه .

(٢) ط : « على البدل منه » مكان : « على المبدل منه » تحريف .

(٣) ط فقط : « فيحصل » والتعبير باللام أحسن .

(٤) سورة المائدة ٧١ .

(٥) سورة آل عمران ٩٧

(٦) سورة البروج ٤ ، ٥ .

وقال الفارسِيّ والرّمّانيّ في أحد قوليهما : الثاني نحو : سُلِب زيدٌ ثَوْبُه، فإن الثوب يشتمل على زيد .

قال الأوّلون : إن ظهر معنى اشتمال الثّاني على الأول في : سُلب زيد ثوبه لم يطّرد في : أعجبني زيد علمه وكلامه وفصاحته ، وكرهت زيداً ضَجَرَهُ وسُلِب زيدُ فَرَسُه ونحوها ، فإن الثّاني فيها غير مشتمل على الأول .

وقال المبرِّد والسِّيرافي وابن جنِيٍّ ، وابن الباذش ، وابن أبي العافية وابن الأبرش[١] هو : « العامل » بمعنى « أن الفعل يستدعيهما » ، أحدهما على سبيل الحقيقة والقصد، والآخر على سبيل المجاز والتّبع ، فنحو : سُلِب زيدٌ ثُوبه، وأعجبني زيدٌ عِلمُه . « يَسْأَلُونَك عن الشّهرِ الحرام قتال فيه » [٢] ، الإسناد فيه حقيقة إلى الثّاني ، مجاز [٣] في الأول : إذ المسلوب هو الثّوب ، والمُعجَبَ هو العِلْم ، لا زيد ، والمسئول عنه القتالُ ، لا الشهر .

وقيل : بمعنى أنه اشتمل على التابع والمتبوع معاً ، إذ الإعجاب في : « أعجبتني الجارية حسنها » مشتمل على الجارية ، وعلى حسنها ، والوضوح في : « كان زيد عذره واضحاً » مشتمل على زيد وعذره . والكثرة في : « كان زيد ماله كثيراً » مشتملة على زيد وماله . فالمراد بالعامل ما تمّ به المتعلّق فعلاً كان أو اسماً ، مقدماً أو مؤخراً .

(و) القسم الرّابع : (بدل البَدَاء) [٤] ويسمّى بدل الإضراب أيضاً (وهو ما لا تناسبَ بينه وبين الأول) بموافقة ، ولا خبريّة ، ولا تلازم بل هما متباينان لفظاً ومعنىً نحو : مررت برجلٍ امرأةٍ ، أخْبَرْتَ أولاً أنك مررت برجل ، ثم بدا لك

---

(١) خلف بن يوسف بن فرتون أبو القاسم بن الأبرش الاندلسيّ الشنتريتيّ النحوي .
مات بقرطبة سنة ٥٣٢ .

(٢) سورة البقرة ٢١٧ . (٣) ط : « مجازاً » بالنصب .

(٤) سمّي بذلك ، لأن المتكلّم بدا له ذكره بعد ذكر الأوّل . قصداً .

أن تُخْبِر أنك مررت بامرأة من غير إبطال الأول ، فصار كأنهما إخباران مُصرَّح بهمـــا .

وهذا البدل أثبته سيبويه وغيره ، ومثّل له ابن مالك وغيره بحديث أحمد وغيره : « إن الرجل ليُصلّي الصّلاة وما كتب (١) له نصفُها ثُلُثُها » . أخبر أنه قد يصلّيها وما كتب له نصفها ، ثم أضرب عنه ، وأخبر أنه قد يصليها وما كتب له ثلثها وهكذا .

(و) الخامس بدل (الغلط : وهو ما ذكر فيه الأول من غير قصد) ، بل سبق اللّسان إليه ، وبهذا يُفارِق بدل البدَاء ، وإن كان مثله في اللفظ .

وهذا القسم أثبته سيبويه وغيره ، ومثله بقولك : « مررت برجل حمار » أردت أن تخبر بحمار ، فسبق لسانك إلى رجل ، ثم أبدلت منه الحمار .

(وأنكرهما) : أي بدلُ البدَاء والغَلط (قَوم) وقالوا في الأول إنه مِمّا حذف فيه حرف العطف ، وفي الثاني أنه لم يوجد .

قال المبرّد على سعة حفظه : بدل الغلط لا يكون مثله في كلام الله ، ولا في شعر ، ولا في كلام مستقيم ..

وقال خطاب : لا يوجد في كلام العرب ، لا نثرها ولا نظمها ، وقد عُنيت بطلب ذلك في الكلام والشعر فلم أجده ، وطالب (٢) غيري به ، فلم يعرفه .

وادّعى أبو محمد بن السيد أنه وجد في قول ذي الرّمّة :

١٥٧٧ – لَمْيَاءُ في شَفَتَيْها حُوَّةٌ لَعَسٌ
وفي اللّثاثِ وفي أنيابهــا شَنَبُ [١٢٧/٢] (٣)

(١) ط : « وما كنبت » بالتاء. (٢) ط : « وطنبت غيرى به » .

(٣) لذي الرمّة . ديوانه ٩ .

من شواهد : الخصائص ٣ : ٢٩١ ، والمقرب ١ : ٢٤٤ والعينيّ ٤ : ٢٠٢ ، والأشموني ٣ : ١٢٧ .

قال : « فلَعَسٌ بدل غلط ، لأن الحوَّة السّوادُ بعينه ، واللعس سواد مُشْرب بحمـــرة » .

ورُدّ بأنه من باب التّقديم والتأخير ، وتقديره : في شفتيها حوّة ، وفي اللّثات لَعَسٌ ، وفي أنيابها شَنَبُ .

وجوّز بعض القدماء وقوع الغلط في غير الشعر ، ومنعه في الشعر (لوقوعه غالباً عن تَروٍّ) فلا يقدّر فيه الغلط ، وهذا نقيض القاعدة المشهورة أنه يغتفر في الشعر ما لا يغتفر في غيره .

(والمختار خلافاً للجمهور إثبات بدل الكلّ من البعض) لوروده في الفصيح نحو قوله تعالى : « يدخلُون الجَنّة ، ولا يُظْلَمون شيئاً جنّاتِ عَدنٍ » (١) . فجنّات أعربت بدلاً من الجنّة ، وهو بدل كُلّ من بَعْض ، وفائدته تقرير أنها جنات كثيرة لا جنّة واحدة ، وقول الشاعر :

١٥٧٨ — * رحمَ اللهُ أَعْظُماً دَفَنُوهـــا
بِسِجستَان طَلْحَةِ الطَّلَحـــاتِ (٢) *

« فطلحة » بدل من « أعظم » وهي بعضه ، وقوله :

١٥٧٩ — * كأني غداةَ البَيْن يوم تَرحّلـــوا (٣) *

« فيوم » بدل من « غداة » ، وهي بعضه .

---

(١) سورة مريم ٦٠ ، ٦١ .

(٢) لابن قيس الرقيات . ديوانه ٢٠ .
من شواهد : المقتضب ٢ : ١٨٨ ، وابن يعيش ١ : ٤٧ ، والخزانة ٣ : ٣٩٢ .

(٣) من معلّقة امرىء القيس . وتمامه :
* لدى سمرات الحيّ ناقف حنظلِ *

(و) الجمهور : (لا تجب موافقة البدل) لمتبوعه (في التعريف والإظهار وضدهما) فتبدل النّكرة من المعرفة والمضمر من المظهر ، والمفرد من غيره ، وبالعكوس كقوله تعالى : « إلى صراطٍ مستقيمٍ صراطِ اللهِ » (١) . « لنَسْفعاً بالنّاصية نَاصيةٍ » (٢) ، وقول الشاعر :

١٥٨٠ — * ولا تَلُمْه أن ينَامَ البَائِسَا (٣) *

وقولك : رأيت زيداً أباه .

(لكن إنما يبدل الظّاهر من ضمير الحاضر) مخاطباً أو متكلّماً . (إن أفاد إحاطة) نحو : « تكون لنا عيداً لأوّلِنا وآخِرِنا » (٤) . و « أكرمتكم أكابركم وأصاغركم » . (أو بعضاً) نحو :

١٥٨١ — * أوْعَدَنِي بالسِّجْنِ والأدَاهِمِ
رِجْلِي فَرِجْلِي شَثْنَةُ المَنَـاسِمِ (٥) *

(أو اشتمالاً) نحو :

١٥٨٢ — * وما ألْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعا (٦) *

---

(١) سورة الشورى ٥٢ ، ٥٣ .
(٢) سورة العلق ١٥ ، ١٦ .
(٣) سبق ذكره رقم ١٨٢ .
(٤) سورة المائدة ١١٤.
(٥) العديل بن الفرخ :
من شواهد : ابن يعيش ٣ : ٧٠ ، والخزانة ٢ : ٣٦٦ وشذور الذهب ٣٨٩ والعينيّ ٤ : ١٩٠ . والتصريح ٢ : ١٦٠ ، والأشموني ٣ : ١٢٩ ، واللسان : « وعد » .
(٦) لعدي بن زيد العباديّ . ديوانه ٣٥ . وصدره :
* ذريني إن أمرك لن يطاعا *
وفي ط : « حملي » ، بتقديم الميم على اللام : تحريف .
من شواهد : سيبويه ١ : ٧٨ ، وابن يعيش ٣ : ٦٥ ، ٦٠ ، والخزانة ٢ : ٣٦٨ ، وشذور الذهب ٣٩٠ . والعيني ٤ : ١٩٢ .

وإلاّ فلا يبدل منه ، لأنه إنما جيء به للبيان ، وضمير المتكلم والمخاطب لا يحتاج إليه ، لأنّه في غاية الوضوح .

وقيل : يجوز مطلقاً ، وعليه الأخفش والكوفيّون قياساً على الغائب ، لأنه لا لُبْس فيه أيضاً ، ولذا لم ينعت ، ولو كان البدل لإزالة لَبْس لامتنع في الغائب كما امتنع أن ينعت ، وقد ورد . قال تعالى : « ليَجْمعنَّكم إلى يوم القيامة لا رَيْب فيه الّذين خَسِروا » (١) « فالذين » بدل من ضمير الخطاب . وأجيب بأنه مستأنف .

(وثالثها) : وهو رأي قطرب (يجوز في الاستثناء) نحو : ما ضربتكم (٢) إلاّ زيداً ، قال تعالى : « لِئلاّ يكونَ للنّاس عليكم حُجّةٌ إلاّ الّذِين ظَلَمُوا » (٣) أي إلاّ على الّذين ظلموا .

(ومنع أهل الكوفة وبغداد بدل النّكرة من المعرفة ما لم تُوصَف) ووافقهم السّهيليّ وابن أبي الرّبيع نحو قوله تعالى : « عن الشّهْر الحرام قتالٍ فيه (٤) » لأنها إذا لم تُوصَف لم تُفِد ، إذْ لا فائدة في قولِك : مررت بزيدٍ برجلٍ .

(زاد أهل بغداد أو يكون من لفظ الأوّل) كما تقدّم في « ناصية » (٥) .

والجمهور : أطلقوا الجواز لورودها غير موصوفة . وليست من لفظ الأوّل كقولـــه :

١٥٨٣ — * فَصَدُوا من خيارِهن لِقاحاً يتقاذَفْنَ كالغُصون غِزَارُ (٦) *

(١) سورة الأنعام ١٢ .
(٢) ط : « ما ضربتم إلاّ زيداً » . تحريف .
(٣) سورة البقرة ١٥٠ .
(٤) سورة البقرة ٢١٧ .
(٥) من قوله تعالى : « لنسفعاً بالناصية ناصية » سورة العلق ١٦ .
(٦) لأبي دواد الإياديّ :
وفي ط : « عزاز » بزايين وعين . وفي ب ، ا : بزايين . تحريف . صوابه من الدرر ٢ : ١٦٥ .

فغزار بدل من الضّمير في يتقاذفن . وقوله :

١٥٨٤ - * فإلى ابْنِ أُمَّ أُناسٍ أَرْحَلُ نَاقَتِي
عَمرٍو فَتَبْلِغُ حاجَتِي أو تُزْحِفُ
مَلِكٍ إذا نزل الوفودُ بِبَابِه
عَرَفُوا مَوارِدِ مُزْبِدٍ لا يُنْزَفُ (١) *

فملك بدل من عمرو،

وأجيب عما ذكر من عدم الفائدة بأنّه علم من طريقة العرب أنهم يُسَمّون المذكر بالمؤنث وعكسه ، ففائدة الإبدال رفع الإلباس نحو : « مررت بهند رجل ، وبجعفر امرأة » .

(و) منع (أبو حيّان وقوم بدل المضمر من مثله) أي من مُضْمر (بدل بعض أو اشتمال) نحو : « ثلث التفاحة أكلتها إياه » ، وحُسْنُ الجارية أعجبتني هُوَ ، وأجازه آخرون .

قال أبو حيّان : ومنشأ الخلاف : هل البدل من جملة أخرى ، أو العامل فيه عامل المتبوع فعلى الأولى يمنع لئلا يبقى المبتدأ بلا رابط ، لأن الضمير يعود على المضاف إليه ، وعلى الثاني يجوز ، قال : إلاّ إنّه يحتاج إلى سماع .

(قال الكوفيّة أو كُلّ) أيّ : لا يبدل المضمر من مضمر بدل كلّ إذا كان

(١) البيتان لبشر بن أبي خازم الأسديّ ، وهما في ديوانه ١٥٥ وروايته : « إياس » بالياء مكان : « أناس » بالنّون و « غرفوا » بالغين المعجمة مكان : « عرفوا » بالعين المهملة كما روى ذلك سيبويه ١ : ٢٢٢ . وفي الديوان كذلك « ستنجح » مكان « فتبلغ » . وفي ط : « أو ترجف » بالراء والجيم . تحريف . وفي الدرر ٢ : ١٦٥ قائلهما مجهول . وفي سيبويه نسبا لبعض العرب الموثوق بهم . ولم ينسب الشاهد في معجم الشواهد ١ : ٢٣٨ . من شواهد : الخزانة ١ : ٧٢ ، والتصريح ٢ : ٣٢ .

(منصوباً) بل يحمل على التأكيد نحو : رأيتك إيّاك [١٢٨/٢] .

والبصريّون قالوا : هو بدل كما أن المرفوع بدل بإجماع نحو : « قمت أنت » وصحّح الأوّل ابن مالك ، والثاني أبو حيّان .

(و) منع (ابن مالك) إبدال (المضمر من الظاهر بدل كُلّ) قال : لأنه لم يسمع من العرب لا نثراً ، ولا نظماً ، ولو سمع لكان توكيداً ، لا بدلاً .

وأجازه الأصحاب نحو : رأيت زيداً إيّاه .

(وفي) جواز بدل (البعض والاشتمال خلف) ، قيل يجوز نحو : « ثلث التفاحة أكلت التفاحة إياه » ، و « حسن الجارية أعجبني الجارية هو » .

وقيل يمنع .

قال أبو حيّان : وهو كالخلاف في إبدالهما مُضْمراً من مُضْمَرٍ ، ومقتضاه ترجيح المنع على رأيه .

(والمُبْدَلُ من) اسم (شرط أو) اسم (استفهام يقترن بأداته) نحو : « ما تقرأ إنْ نحواً وإن فقهاً اقْرَأْه » وكيف زيدٌ أصحيح أم سقيم ؟

فإن دخلت الأداة على المبدل منه لم تدخل على البدل نحو : هل أحد جاءك زيدٌ أو عمروٌ ؟ ، وإن تضرب أحداً رجلاً أو امرأة أضْرِبْهُ .

(ويبدل الفعل من الفعل بدل كلّ) بلا خلاف نحو : « ومن يَفْعَلْ ذلك يلق آثاماً يُضَاعَفْ له العذاب » (١) .

وقولــــه :

---

(١) سورة الفرقان ٦٨ ، ٦٩ .

١٥٨٥ — * متى تَأتِنا تُلْمِمْ بنا فِي دِيَارِنا
تَجِدْ حَطَبــاً جَزْلاً وناراً تأجّجَــــا [(١)] *

(لا) بدل (بعض) بلا خلاف ، لأن الفعل لا يتبعّض .

(وفي) جواز بدل (الاشتمال) فيه (خلف) قيل : لا ، لأن الفعل لا يشتمل على الفِعل ، وقيل : نعم ، وجعل منه الآية السابقة .

قال صاحب البسيط : وأما بدل الغلط فجوّزه فيه سيبويه وجماعة ، والقياس يقتضيــه .

(و) تبدل (الجملة من الجملة) نحو : « أمدّكم بما تعلمون ، أمدّكم بأنْعامٍ وبنين » [(٢)] . « إني جَزَيْتُهم اليوم بما صَبَرُوا إنّهم هم الفائزون » [(٣)] بكسر إنّ .

(قال ابن جنّي والزّمخشريّ وابن مالك و) تبدل الجملة (من المفرد) نحو قوله :

١٥٨٦ — * إلى الله أشْكُو بالمَدِينة حاجَةً
وبالشّامِ أخــرى كَيْفَ يَلْتقِيانِ [(٤)] *

فكيف يلتقيان بدل من حاجة وأخرى ، كأنه قال : أشكو هاتين الحاجتين لتعذُّر التقائهمـــا .

(١) لعبد الله بن الحر الجعفي .
من شواهد : سيبويه ١ : ٤٤٦ ، وابن يعيش ٧ : ٥٣ / ١٠ : ٢٠ ، والخزانة ٣ : ٦٦٠ ، والأشموني ٣ : ١٣١ ، وحاشية يس ٢ : ١٦٢ .
(٢) سورة الشعراء ١٣٢ ، ١٣٣ .
(٣) سورة المؤمنون ١١١ . وذلك على قراءة كسر إنّ الثانية ؛ أنظر العكبري ٢ : ١٥٢ .
(٤) نسب للفرزدق .
من شواهد : الخزانة ١ : ٣٢٨ ، والمغني ١ : ١٧٤ / ٢ : ٧٠ والعينيّ ٤ : ٢٠١ وأوضح المسالك رقم ٤٢٩ ، والتصريح ٢ : ١٦٢ ، والأشموني ٣ : ١٣٢ .

قال ابن مالك : ومنه « ما يُقالَ لك إلا ما قَدْ قِيل للرُّسُلِ مِنْ قَبْلِك إن رَّبك » (١) الآية . وإنّ وما بعدها بدل من « ما » وصلتها . والجمهور لم يذكروا ذلك .

قال أبو حيّان : وليس « كيف يلتقيان » بدلاً بل استئنافاً للاستبعاد ، وكذا « إن ربك » لئلا يؤدي إلى إسناد الفعل إلى الجملة وهو ممنوع .

(ولا يتقدّم بدل الكُلّ) على المُبدَل منه ، لأنه لا يُدْرى أيهما هو المعتمد عليه ، بخلاف بدل البعض ، فيقدّم ، لكن الأحسن إضافته نحو : أكلت ثلث الرغيف .

(وفي) جواز (حذف المبدل منه) وإبقاء البدل (رأيان) .

قيل : يجوز ، وعليه الأخفش وابن مالك نحو : أحسن إلى الذي وصفت زيداً أي وصفته ، وجعل منه : « ولا تَقُولوا لِما تَصِفُ ألْسِنَتُكم الكذِبَ » (٢) ، وقيل : لا ، وعليه السّيرافيّ وغيره ، لأن البدل للإسهاب ، والحذف ينافيه .

(ويجوز القطع) على إضمار مبتدأ كالإتباع (فيما) أي بَدَل (فُصّل به جَمْعٌ أو عَدَدٌ) نحو : مررت برجالٍ طويل ، وقصير ورَبْعَةٍ ، « وبني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله » الحديث .

(وكذا غيره) أي غير التفصيل يجوز فيه القطع أيضاً نحو : مررت بزيد أخوك ، نصّ عليه سيبويه والأخفش وقيل : يقبح في غير التفصيل (ما لم يطل الكلام) فيحسن نحو « بشر من ذلكم النار » (٣) .

(١) سورة فصلت ٤٣ .
(٢) سورة النحل ١١٦ .
(٣) سورة الحج ٧٢ .

حُروفُ العَطف

أي هذا مبحث الحرُوف العاطفة ، وتسمّى المعطوفات [١] بها عند البصريين شركةً ، وعند الكوفيّين وهو المُتَدَاولُ نَسَقاً بفتح السين : اسم مصدر نَسَقْتُ الكلام أنْسِقُهُ نَسْقاً بالتسكين [٢] أي عَطفتُ [٣] بَعْضَهُ على بعض .

قال أبو حيّان : ولِكوْنِه بأدوات محصورة لا يحتاج إلى حدِّه ، ومَنْ حدَّهُ ـ كابن مالك ـ بكونه تابعاً بأحد حروف العطف لم يُصِبْ مع ما فيه من الدوْر ، ولتوقّف معرفة المعطوف على حرفه ، ومعرفة الحرف على العطف .

(حرف الواو)

(الواو) وهي (لمطلق الجمع) أي الاجتماع في الفِعْل من غير تقييد بحصوله من كِلَيْهما في زمان ، أو سَبْقِ أحدهما ، فقولك : جاء زيد وعمرو يحتمل على السّواء أنهما جاءا معاً ، أو زيداً أولاً أو آخراً . ومن ورودها في المصاحب : « فأنْجيناهُ وأصحابَ السّفينة » [٤] . وفي السابق : « ولقد أرسلْنا نُوحاً وإبْراهيم » [٥] . وفي المتأخر « كذلك يُوحِي إلَيْكَ [١٢٩/٢] وإلى الذين مِنْ قَبْلِكَ » [٦] واستُدِل لذلك بأن التثنية مختصرة من العطف بالواو ، فكما تحتمل ثلاثة معانٍ [٧] ، ولا دلالة في لفظها على تقديم

(١) ط : « المعطوف بها » . تحريف .

(٢) « بالتسكين » سقطت من ط .

(٣) ط فقط : « وهو من عطف » مكان : « أي عطفت » .

(٤) سورة العنكبوت ١٥ .

(٥) سورة الحديد ٢٦ .

(٦) سورة الشّورى ٣ .

(٧) ب فقط : « ثلاثة معاً » .

ولا تأخير ، فكذلك العطف بها وباستعمالها حيث لا ترتيب في نحو : اشترك زيد وعمرو وبصحّة نحو : قام زيد وعمرو بعده ، أو قبله ، أو معه .

والتّعبير بما سبق أحسن كما قاله ابن هشام من قول بعضهم : « للجمع المطلق » لتقييد الجمع بقيد الإطلاق ، وإنما هي للجمع لا بقيد .

(وقال قُطْرُب والرَّبَعِيّ ، وهشام ، وثعلب و) غلامه أبو عمر (الزّاهد و) أبو جعفر أحمد بن جعفر (الدِّيَنورِيّ) [١] : هي (للتّرتيب) قالوا : لأن التّرتيب في اللفظ يَسْتَدْعِي سَبَباً والتّرتيب في الوجود صالح له ، فوجب الحملُ عليه ، ونقل هذا القول عن المذكورين في شرح أبي حيان ردّ به على ادّعاء السّيرافي وغيره إجماع البصريّين والكوفيّين على أنها لا تُفِيدُه ، ونَقَلَهُ ابن هشام عن الفرّاء أيضاً ، والرضِيّ عن الكسائِيّ وابن درستويه .

ورُد بلزوم التناقض في قوله تعالى : « وادْخُلوا الباب سُجّداً وقولوا حِطّة »[٢] مع قوله في موضع آخر : « وقُولوا حِطّة وادْخلُوا البابَ سجّداً [٣] » والقصة واحدة .

(و) قال (ابن كيسان) هي (للمعيّة حقيقةً) واستعمالها في غيرها مجاز . قال : لأنها لما احتملت الوجوه الثّلاثة ، ولم يكن فيها أكثر من جمع الأشياء كان أغلب أحوالها أن تكون للجمع في كل حال حتى يكون في الكلام ما يدلّ على التّفرّق .

(وعكَسَه الرَّضِيّ) فقال لقائلٍ أن يقول : استعمال الواو فيما لا ترتيب فيه مجاز وهي في أصل الوضع للترتيب . ولما الثّاني فيه قيل الأوّل [٤] ، والأصل في الاستعمال

---

(١) ختن ثعلب .

ومن مصنفاته : المهذب في النحو – ضمائر القرآن – توفي ٢٨٩ .

(٢) سورة البقرة ٥٨ . (٣) سورة الأعراف ١٦١ .

(٤) هكذا في النسخ الثلاث : « ولما » ولا معنى لها .

ولعلّ الصّواب : « وما الثاني فيه قبل الأول » أي أن الترتيب ليس الثاني فيه قبل الأول ، وبذلك يستقيم الأسلوب .

الحقيقة . (و) قال (ابن مالك : المعيّة) فيها (أرجح) من غيرها (والترتيب كثير ، وعكْسُه قليل) .

قال أبو حيّان : وهو قول مُخْتَرَعٌ مخالفٌ لمذهب الأكثرين وغيرهم .

(وتختص) بأحكام لا يشاركها فيها غيرها من حروف العطف فاختصّت (بعطف ما لا يستغنى عنه) نحو : اختصمَ زيدٌ وعمروٌ ، وهذان زيد وعمرو . وإن إخوتك زيداً وعمراً وبكراً نجباءُ ، والمال بين زيد وعمرو ، وأمّا قول امرىء القيس :

١٥٨٧ — . . . . * بين الدَّخُول فحَوْمل * (١)

فتقديره : بين نواحي الدّخول ، وأجاز الكسائي العطف في ذلك بالفاء ، وثُمّ ، وأو .

(و) اخْتُصَّتْ بعطف (الخاصّ على العام وعكسه) أي العام على الخاصّ نحو : « ومَلاَئِكتِهِ وَرُسُلِهِ وجبريلَ وميكالَ » (٢) . « ربِّ اغْفِرْ لي ولوالديّ ولمن دَخل بَيْتِي مُؤمِناً وللمُؤْمنين والمؤمنات » (٣) .

وقال ابن هشام : قد يشاركها في هذا الحكم « حتى » (٤) . قال الفارسِيّ وابن جنيّ ما جاء من ذلك لم يندرج تحت ما قبله ، بل أريد به غير ما عطف عليه ، لأن المعطوف غير المعطوف عليه .

---

(١) قطعة من بيت لامرىء القيس من معلّقته المشهورة :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى .....

(٢) سورة البقرة ٩٨ . (٣) سورة نوح ٢٨ .

(٤) ومثّل للعطف بـ« حتى » ابن هشام بقوله : « مات الناس حتى العلماء ، وقدم الحجاج حتى المشاة » لأنها عاطفة خاصاً على عام . انظر المغنى ٢ : ٣٢ .

(و) (١) اختُصَّت بعطف (المرادف) على مرادفه نحو : « إنّما أشْكو بَثّي وحُزْني إلى الله (٢) » . « صَلَواتٌ من ربِّهم ورَحْمَةٌ » (٣) . « لِيَلِي منكم ذوو (٤) الأحلام والنُّهَى » .

١٥٨٨ — * وألْفَى قَوْلَها كَذِباً ومَيْنا (٥) *

وقال ابن مالك : قد يشاركها في ذلك « أو » نحو : « ومن يَكْسِب خَطِيئةً أَوْ إثْماً » (٦) وسبقه إليه ثعلب فيما حكاه صاحب « المُحْكم » عنه في قوله : « عُذْراً أو نُذْراً » (٧) ، قال : العُذْر والنُّذْر واحد .

(و) اختصت بعطف (النعت) — على ما تقدَّم تفصيلُه في مبحث النعت — (في الأصح فيها) أي في المسائل الخمسة ، وقد ذكر في كُلٍّ ما يقابله .

(و) اختصت بعطف (ما حقّه التثّنية) أو الجمع كقول الفرزدق :

١٥٨٩ — * إن الرَّزِيّةَ لا رَزِيّةَ مِثْلُها فُقْدانُ مِثْلِ مُحمّدٍ ومُحَمّدِ (٨) *

وقول أبي نواس :

---

(١) من قوله : « واختصت بعطف المرادف » إلى قوله : « واختصت بعطف النعت » سقط من أ .

(٢) سورة يوسف ٨٦ . (٣) سورة البقرة ١٥٧ .

(٤) ط : « ذو الأحلام » تحريف . صوابه من ب وفي النسخ الثلاث : ليليني تحريف . أنظر صحيح مسلم : كتاب الصلاة ١٣٢ — ١٣٣ ، والنسائي : كتاب الصلاة ٥٤ .

(٥) لعديّ بن زيد . وصدره :

* فقدّمت الأديم لراهشيه *

أنظر : ديوانه ١٨٣ ، والمغنى ٢ : ٣٢ ، وشرح شواهده ص ٧٧٦ رقم ٥٦٧ .

(٦) سورة النّساء ١١٢ . (٧) سورة المرسلات ٦ .

(٨) للفرزدق . ديوانه ١٩٠ . وانظر شواهد المغني ص ٧٧٥ رقم ٥٦٥ .

١٥٩٠ – * أقَمْنا بها يَوْماً ويوماً وثالِثا   ويوماً له يومُ التّرحل خـامِس [١] *

(و) اختصت بعطف (العقْد على النّيْف) نحو : أحد وعشرون .

(و) اختصت (باقترانها بإمّا) نحو : « إمّا شاكراً وإمّا كفوراً » [٢] » . (ولكن) نحو : « ولكن رَسُولَ الله » [٣] (« ولا » إن سبقت بنفي ولم تقصد المعيّة) نحو : ما قام زيد ولا عمرو ، ليفيد أن الفعل منفي عنهما في حالة الاجتماع والافتراق ، ومنه : « وما أموالُكم ولا أولادُكم بالّتي تقرِّبكم [٤] » ، إذ لو لم تدخل « لا » لاحتمل أنّ المراد نفي التّقريب عند الاجتماع دون الافتراق .

والعطف حينئذ من عطف المفردات ، وقيل : الجمل بإضمار العامل ، فإن لم يسبق بنفي ، أو قصد المعيّة لم تدخل ، فلا يقال : قام زيد ولا عمرو ، ولا ما اختَصَم زيدٌ ولا عمروٌ . وأمّا قوله تعالى : « وما يستوي الأعمى والبصيرُ ولا الظّلماتُ ولا النُّور » [٥] . الآية . فلا الثانية زائدة لأمْن اللبْس .

(وغير ذلك) [١٣٠/٢] اختصت به كعطف المفرد السّببيّ على الأجنبيّ عند الاحتياج إلى الرّبط نحو : مررت برَجُلٍ قائم زيدٌ وأخوهُ .

وعطف الجِوار إنْ قيل به في النّسق [٦] .

وعطف المقدّم على متبوعه للضّرورة نحو :

---

(١) ديوانه ٣٦١ ، وأمالي الزجاجيّ ١٤٧ ، وابن الشجريّ ١ : ١١ وفي النسخ الثلاث ، والدرر ٢ : ١٦٨ : « ويومٌ » بالرّفع .

(٢) سورة الإنسان ٣ .

(٣) سورة الأحزاب ٤٠ .

(٤) سورة سبأ ٣٧ .

(٥) سورة فاطر ١٩ ، ٢٠ .

(٦) وذلك في قراءة مَنْ جرّ « الأرجل » على المجاورة في قوله تعالى : « وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم » . المائدة ٦ .

١٥٩١ — * عَلَيْكَ ورَحْمَةَ اللهِ السَّلامُ [١] *

ونحوهما مما هو مفرَّق [٢] في محالّه .

(قال ابن مالك : وعطف عاملٍ حُذِف ، وبقى معمُولُه على) عامل (ظاهر يجمعهما معنى) واحداً (نحو) قوله تعالى: « تبوَّءو الدّارَ والايمانَ [٣] » أصله: واعتقدوا الإيمان أو اكتسبوا [٤] فاستغنى بمفعوله عنه لأن فيه وفي تبوّءوا » معنى لازموا ، وأَلِفُوا، وقول الشاعر :

١٥٩٢ — * عَلَفْتُها تِبْناً وماءً بارِدًا [٥] *

أي : وسقيتها ، والجامع الطُّعْمُ .

١٥٩٣ — * وزجّجْنَ الحواجِبَ والعُيُونَا [٦] *

أي : وكحّلْن ، والجامع التّحسين .

---

(١) سبق ذكره رقم ٦٦٦ .

(٢) ط : « مفترق » . تحريف . (٣) سورة الحشر ٩ .

(٤) ب ، ط : « إذ التبوؤ » . وبعدها بياض مشار إليه بـ « كذا » في ب وفي ط رقم (١) أشار إليه في الهامش بقوله : « هكذا بياض في الأصل » .
وليس في أ بياض أو إشارة إليه . وقد وضعت فيه كلمة : « أو اكتسبوا » مكان : « إذ التبوؤ » وبذلك استقام الأسلوب .
ولعل كلمة « إذ التبوؤ » أصلها : « أو اكتسبوا » فحرفت إلى : « إذ التبوؤ » . وترك في هاتين النسختين بياض لعدم تناسب « إذ التبوؤ » مع ما بعدها .

(٥) قائله مجهول . وتمامه :

* حتى شتت همالة عيناها *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٢٥٨ ، والشذور ٢٤٠ والأشموني ٢ : ١٤٠ .

(٦) سبق ذكره رقم ٨٨٠ .

(وجعله الجمهور من عطف الجمل بإضمار فعل) مناسب كما تقدّم لتعذّر العطـف .

(و) جعله (قوم) من عطف (المفرد بتضمين) الفعل (الأوّل معنى : يتسلّط) به عليه ، فيقدَّر «آثروا الدّار والإيمان» ، ونحوه .

قال أبو حيّان : فركّب ابنُ مالك من المذهبين مذهباً ثالثاً .

(وقـال أبو حيّان) في الارتشاف : الذي اختاره التفصيل ، وذلك أنه (إن صحَّ نسبة) العامل الأول (الظّاهر لما يليه حقيقـة فالإضمار متعيّن في الثاني ، لأنه أكثر من التضمين نحو : «يجدع الله أنفه وعَيْنيه» [١] أي ويفقأ عينيه . فنسبة الجدع إلى الأنف حقيقة . (وإلا) أي وإن لم يصح نسبته إليه حقيقة (فالتّضمين) متعيّن في الثاني ، لتعذُّر الإضمار نحو : علَفتُ الدَّابة تبناً وماء . أي أطعمتها أو غذوتها .

(والأكثر) على (أنّه) أي التّضمين (ينقاس) وضابطه : أن يكون الأوّل والثّاني يجتمعان في معنى عام [٢] لهما. ومنع بعضهم قياسه .

(قيل وتكون) الواو (للتقسيم) نحو : الكلمة اسم ، وفعل ، وحرف .

١٥٩٤ — * كما النّاسِ مجرومٌ عليه وجَارِمُ [٣] *

---

(١) في النسخ الثلاث وردت العبارة هكذا على أنها دعائية وليست قطعة من بيت شعريّ .
وقد ذكر صاحب الدرر ٢ : ١٦٩ أنها شاهد شعري للزبرقان بن بدر أو لخالد بن الصليفان ، وأن هذه العبارة قطعة من بيت جاء على النحو التالي :
تراه كأن الله يجدع أنفه وعينيه إن مولاه ثاب له وفْرُ
وعبارة الهمع مختلفة في ترتيبها عن ترتيبها في البيت .
(٢) كلمة : «عام» سقطت من ط .
(٣) سبق ذكره رقم ١١٥٩ .

ذكره ابن مالك في « التُّحْفة » وغيره . قال ابن هشام : والصّواب أنها على معناها الأصليّ ؛ إذ الأنواع مجتمعة في الدّخول تحت الجنس .

(قال الزّمخشريّ والقزوينِي : والإباحة والتخيير) نحو : جالس الحسن أو ابن سيرين ، أي أحدهما .

قال الزّمخشري : ولهذا قيل : « تلك عَشَرةٌ كاملِة » [١] بعد ذكر ثلاثة ، وسبعة لئلا يتوهّم إرادة التخيير . قال ابن هشام : والمعروف من كلام النحويين خلافه .

(و) قال (الخارْزَنْجِي) [٢] : و (التّعليل) وحمل عليه الواوات الداخلة على الأفعال المنصوبة في قوله تعالى : « أو يُوبِقْهُنّ بما كسَبُوا ويعفُ عن كثير ويعلم الّذين » [٣] . « أمْ حَسِبتم أن تدخلوا الجنّةَ ولمّا يَعْلَم الله الذين جاهدوا منكم ويَعْلَم الصّابرين » [٤] . « يا ليتنا نُرَدّ ولا نُكَذّبَ » [٥] .

قال ابن هشام : والصَّواب الواو فيهن للمعيّة .

(و) قال (الكوفيون والأخفش) : وتكون (زائدة) نحو : « حتى إذا جاؤوها وفُتِحت أبوابُها وقال لهم خزَنَتُها [٦] » . « فلما أسْلَما وتلّه لِلْجبين ونادَيْناه »[٧] إحدى الواوين في الآيتين زائدة ، إمّا الأولى أو الثانية .

---

(١) سورة البقرة ١٩٦ .

(٢) أحمد محمد البستيّ يعرف بالخارزنجيّ ، أبو حامد صنف تكملة كتاب : « العين » ـ شرح أبيات أدب الكاتب ـ كتاب التفضلة ـ توفي ٣٤٨ .

(٣) سورة الشورى ٣٤ ، ٣٥ .

وفي أ ، ط : « ويعفو » بالواو وهو مع صحته مخالط لخط المصحف الذي اتفقت معه نسخة ب .

(٤) سورة آل عمران ١٤٢ . (٥) سورة الشورى ٣٤ .

(٦) سورة الزمر ٧٣ . (٧) سورة الصافات ١٠٣ ، ١٠٤ .

وغيرهم قال : لا تزاد ، وهي فيهما عاطفة ، والجواب محذوف ، أو حاليّة في الأولى، أي جاؤوها وقد فتحت أبوابها من قَبْلُ إكراماً لهم عن أن يقفوا حتّى تُفْتح لهـــم .

وأثبت الحريري [١] وابن خالويه (واو الثّمانية) وقالا : لأن العرب إذا عدُّوا قالوا : ستة ، سبعة ، وثمانية إيذاناً بأن السبعة عدد تام وما بعده عدد مستأنف ، واستدلُّوا بقوله تعالى : « سَيقُولون ثلاثةٌ رابِعُهم كلْبُهم » إلى قوله : « وثامِنُهم»[٢] وقوله [٣] في آية الجنة : « وفُتِحتْ أبوابها » [٤] لأن أبوابها ثمانية بخلاف آية جهنّم ، لأن أبوابها سبعة . وقوله: « والنّاهُون عن المُنْكَرِ » [٥] فإنه الوصف الثّامن . وقوله: « وأبكاراً » [٦] .

ولم يذكر هذه الواو أحد من أئمة العربيّة ، ووجهت في الآية الأولى : بأنها لعطف جملة على جملة أي هم سبعة وثامنهم [٧] ، وفي الثانية زائدة أو عاطفة ، أو حالية كما تقدّم ، وفي الثالثة عاطفة لأن الأمر والنّهي صفتان متقابلتان بخلاف بقيّة الصفات ، وكذا في الرابعة لعطف صفتين متقابلتين ؛ إذ لا تجتمع الثيوبة والبكَارة .

(وتأتي) الواو (للتذكُّرِ والإنكار) كقول من أراد أن يقول : يقوم زيد ، نفس « زيد » ، فأراد مدّ الصوت ليتذكّر إذ لم يُرِدْ قطع الكلام — يقومو . وقولُك

(١) القاسم بن عليّ بن محمد بن عثمان البصريّ ، أبو محمّد الحريريّ صاحب المقامات المشهورة . ودرّة الغواص توفي ٥١٦ .

(٢) سورة الكهف ٢٢ .

(٣) كلمة : « وقوله » سقطت من ط .

(٤) سورة الزمر ٧٣ .

(٥) سورة التوبة ١١٢ .

(٦) سورة التحريم ٥ .

(٧) ط : « وثمامتهم » . تحريف واضح .

آلرَّجُلوه [١] بعد قول قائل : قام الرجل . قال ابن هشام: والصواب ألاّ يعَدّان لأنهما إشباع للحركة بدليل آلرجلاه في النصب والرَّجليه في الجر .

[حرف الفاء]

(الفاء للترتيب) مع التشريك ، وهو معنوي : كقام زيد فعمرو ، وذِكْريٌّ : وهو عطف مفصّل على مُجْمَلٍ نحو: «فأزَلَّهما [١٣١/٢] الشّيطان عنها فأخرَجَهُما»[٢] « فقد سألوا موسى أكبَرَ من ذلك فقالوا » [٣] ، « ونادَى نوحٌ ربَّهُ فقال [٤] » .

(وأنكره) أي التّرتيب (الفرّاء مطلقاً) واحتجّ بقوله تعالى : « أهلكناها فجاءَها بأسُنا » [٥] . ومجيء البأس سابق للإهلاك . وأجيب بأنّ المعنى : أردنا إهلاكها . أو بأنها للتّرتيب الذّكريّ .

(و) أنكره (الجَرْمِي في الأماكن والمطر) بدليل قوله :

١٦٩٥ — * بين الدّخول فحَومل [٦] *

وقولهم : « مُطِرْنا مكانَ كذا فكان كذا » ، وإن كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد .

(وللتعقيب في كل شيء بِحَسَبه) نحو : جاء زيد فعمرو ، أي عقبه بلا مهملة

(١) هذا مثال الواو التي للإنكار .
وفي النسخ الثلاث تحريف ففي أ « الرجولة » وفي ب : « الرجل » . وفي ط : « الرجول » .
وصواب التحريف من المغني ٢ : ٣٨ . وقد نقل السّيوطي هذا النص عنه .
(٢) سورة البقرة ٣٦ .
(٣) سورة النساء ١٥٣ .
(٤) سورة هود ٤٥ .
(٥) سورة الأعراف ٤ .
(٦) سبق ذكره رقم ١٥٨٧ .

« تروَّج فلانٌ فَوُلِد لَه » إذا لم يكن بينهما إلا مدَّة الحَمْل ، ومنه قوله تعالى : « أنزل من السماء ماء فتُصْبِحُ الأرض مُخضرّةً » [(١)] .

(وللسببيّة غالباً) في عطف (جملة أو صفة) نحو : « فوكزَهُ موسى فقضَى عليه » [(٢)] ، « فتلقّى آدمُ من ربه كلماتٍ فتَاب عليه » [(٣)] ، « لآكِلُون من شجَرٍ من زقّوم فمالِئُون منها البُطون فشارِبُون عليه من الحميم » [(٤)] . وقد تَخْلو عنه [(٥)] نحو « فرَاغ إلى أهْلِه فجاء بِعِجْلٍ سَمِين ، فقرَّبهُ إليهم » [(٦)] . « فالزَّاجرات زَجْراً . فالتّاليات ذكراً » [(٧)] .

(وتختصّ) الفاء (بعطف مفصَّل على مُجْمل) كالأمثلة السابقة في التّرتيب الذّكريّ .

(و) بعطف (جملة شرطها العائد ، خلت منه) [(٨)] صفةً أو صلةً ، أو خبراً لما فيها من الرّبط نحو : «الذي يطيرُ ، فيَغْضَبُ زيدٌ الذباب » [(٩)] . مررت برجل يَبْكي

---

(١) سورة الحجّ ٦٣ .
(٢) سورة القصص ١٥ .
(٣) سورة البقرة ٣٧ .
(٤) سورة الواقعة ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ .
(٥) أي تكون لمجرّد التّرتيب فقط كما يقول المغني ١ : ١٤٠ .
(٦) سورة الذّاريات ٢٦ ، ٢٧ .
(٧) سورة الصّافات ٢ ، ٣ .
(٨) ط فقط : « وخلت » بالواو .
(٩) هذا مثال الصلة التي خلت من عائد يربطها بالموصول ويمثل له التصريح ٢ : ١٣٩ بقوله : « اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك » .
ف« اللذان » مبتدأ ، وجملة يقومان صلته ، وجملة : يغضب زيد معطوفة على جملة الصلة .
وكان القياس ألاّ يصح العطف لخلوّها من ضمير يعود على الموصول ، لأنها رفعت الظاهر ، وهو زيد ، ولكنها عطفت بالفاء ، صحّ ذلك ، لأن ما في الفاء من معنى السبب أغنى عن الضمير ، لأن الفاء تجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لإشعارها بالسببيّة ، فكأنك قلت : اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك . وأخواك خبر « اللذان » .

فَيَضْحَكُ عمرو، خالد يقوم فيقعد عمرو ».

(قيل : وترد للغاية) بمعنى إلى ، وجعل منه قوله :

١٥٩٦ — * بين الدّخول فحومل (١) *

على تقدير ما بين « الدخول » إلى « حومل » فحذف ما دون « بين » كما عَكَسَ ذلك مَنْ قال :

١٥٩٧ — * يا أحْسَنَ النّاسِ ما قَرْناً إلى قَدَم (٢) *

أي ما بين قَرْنٍ (٣) فحذف « بين » [وأقام « قرناً » مقامها] (٤) والفاء نائبة عن « إلى » قال ابن هشام : وهذا غريب . قال : ويستأنس له بمجيء عكسه في قوله :

١٥٩٨ — * وأنْتِ التي حبّبْتِ شَغْباً إلى بَدَا
إليّ وأوطاني بلادٌ سِواهُما (٥) *

إذ المعنى : شغباً فبدا ، وهما موضعان . قال : ويدلّ على إرادة التّرتيب قوله بعده :

١٥٩٩ — * حَلَلْتِ بهذا حَلّةً ثم حَلّةً
بهذا فطاب الواديانِ كِلاهُما *

(١) سبق ذكره رقم ١٥٨٧ .

(٢) قائله مجهول . من شواهد المغني ١ : ١٤٠ ، وإيضاح الوقف والابتداء ١ : ٣٥٤ . وتمامه : * ولا حبال محب واصلٍ تصلُ .

(٣) في النسخ الثلاث : « رأى ما بين قرنا » ينصب « قرناً » تحريف . صوابه من المغني ١ : ١٤٠ .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من المغني ١ : ١٤٠ ، لأن هذه العبارة سقطت من النسخ الثلاث .

(٥) هذا الشاهد والشاهد الذي يليه لكثير عزة . وقد نسبا لجميل أيضاً وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي ص ٤٦٤ رقم ١٢٥٧ .

قال : وهذا معنىً غريب ، لأني لم أرَ من ذَكَره [١] .

(قيل : والاستئناف) نحو :

١٦٠٠ — * ألم تَسْأل الرَّبْعَ القَواء فينطِقُ [٢] *

أي فهو ينطق ، لأنها لو كانت عاطفةً جزم ما بعدها، أو سببيَّةً نُصِب ، ومنه قوله تعالى : « أن يَقُولَ له كُنْ فَيَكونُ » [٣] بالرفع ، وقول الشاعر :

١٦٠١ — * يُرِيدُ أن يُعْرِبَه فيُعْجِمُهْ [٤] *

قال ابن هشام : والتّحقيق أنّها في ذلك كله للعطف ، وأن المعتمد بالعطف الجملة لا الفِعْل .

(قيل) : وترد (زائدة) دخولُها كخرُوجِها كقوله :

١٦٠٢ — يَمُوتُ أناسٌ أو يَشِيبَ فتَاهُمُ
ويَحْدُثُ ناسٌ والصَّغيرُ فيَكْبُرُ [٥]

وقولــه :

١٦٠٣ — أَراني إذَا ما بِتُّ بِتُّ على هَوىً فثمَّ إذا أصبحتُ أصْبَحتُ غادِيا [٦]

---

(١) أنظر المغني ١ : ١٤٠ .
(٢) سبق ذكره رقم ١٠٢٤ .
(٣) سورة يسٓ ٨٢ .
(٤) للحطيئة . ورواية الديوان ٢٣٩ :

زلت به إلى الحضيض قدمُهْ
والشعر لا يسطيعهُ من يظلمهُ
يريد أن يعربه فيعجمُهُ .

(٥) قائله مجهول . وانظر الدرر ٢ : ١٧٢ .
(٦) هو لزهير كما جاء في الدرر ٢ : ١٧٢ . وشرح شواهد المغني للسيوطيّ ص ٢٨٤ .
وقد أنكر السيّوطي في شرحه لشواهد المغني نسبة هذا الشاهد لزهير : وانظر الخزانة ٣ : ٥٨٨ .

[حرف ثُمّ]

(ثُمَّ) : ويقال : فُمّ بالفاء بدلاً من الثاء ، كما قالوا في جدث : جدف . (و) يقال (ثُمّتْ) بتاء ساكنة ومفتوحة قال :

١٦٠٤ — * صاحبتُه ثُمّت فارقتُه [١] *

(للتشريك) في الحكم (والترتيب خلافاً لِقُطْرُب) في قوله : إنّها لا تفيده ، واحتجّ بقوله تعالى : « خَلَقَكُمْ من نَفْسٍ واحدةٍ ثم جَعَل منها زَوْجَها » [٢] وقوله : « وبدأ خَلْق الإنسانِ من طِين ثم جعلَ نَسْلَهُ من سُلالَةٍ من ماءٍ مَهِينٍ ثُمَّ سوّاهُ ونَفَخ فيه من رُوحِهِ » [٣] .

« ذلكم وصّاكم به لعلّكُم تتّقُون ثمّ آتينا مُوسَى الكتاب [٤] » ، وقول الشاعـــر :

١٦٠٥ — إنَّ مَنْ سادَ ثُمّ سادَ أبُـوه ثُمَّ قد ساد وقَبْلَ ذلِك جَدُّه [٥] *

وأجيب بأنها في الجميع لترتيب الأخبار لا الحكم [٦] (والمهلة) [٧] .

(خلافاً للفرّاء) في قوله : إنها بمعنى الفاء .

---

(١) شطر بيت لا أدري قائله ولا تتمته . وقد أغفله صاحب الدرر فلم يرد في كتابه .

(٢) سورة الزمر ٦ . (٣) سورة السّجدة ٧ ، ٨ ، ٩ .

(٤) سورة الإنعام ١٥٣ ، ١٥٤ .

(٥) لأبي نواس . ديوانه ٢٢٢ . وروايته :

قل لمن ساد ثم ساد أبوه قبله ثم قبل ذلك جدّه

وانظر المغني ١ : ١٠٧ .

(٦) أي لا لترتيب الحكم ، وأنه يقال : « بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب » أي ثم أخبرك أن الذي صنعته أمس أعجب .

(٧) حيث يزعم أنها قد تتخلّف . وثم في هذه الحالة واقعة موقع الفاء .

(وقد تقع موقع الفاء) في إفادة الترتيب بلا مهلة (وعكسه) أي تقع الفاء موقع « ثُمّ » في إفادته بمهلة ، فالأوّل كقوله :

١٦٠٦ ـ كهزِّ الرُّدَيْنيِّ تحت العَجَـاجِ
جَرَى في الأنابيب ثُمَّ اضْطَرَبْ [١]

إذ الهزّ معَ جرْيٍ في أنابيب الرّمح يعقبه اضطرابه بلا تراخ .

والثاني كقوله تعالى : « ثم خلَقْنا النُّطفة علَقةً فخلقنا العلَقة مُضْغةً فخلقنا المُضْغَة عِظاماً فكَسَوْنا العِظام لَحْماً » [٢] ، فالفاء في الثلاثة بمعنى ثمّ .

(قال الكوفيّة : و) تقعُ (زائدةً) [١٣٢/٢] كقوله تعالى : « حتّى إذا ضاقت عليهم الأرضُ بما رَحُبت » إلى قوله : « ثم تابَ عليهم » [٣] وأُجيب بأن الجواب فيها مقــدّر .

(و) قال (الفرّاء) : تقع (للاستئناف) نحو : أعطيتك ألفاً ثم أعطيتك قبل ذلك مالاً فيكون [٤] ...

[حرف أم]

(أم) وأنكرها أبو عبيدة مَعْمر بن المثنّى ، وتبعه محمد بن مسعود الغزْني[٥] ، صاحب

(١) من بائية أبي داود الإياديّ . انظر ديوان حميد بن ثور الهلاليّ ٤٣ . وفيه البائيّة .

(٢) سورة المؤمنون ١٤ .

(٣) سورة التوبة ١١٨ .

(٤) ما بعد : « فيكون » بياض مشار إليه في هامش ط : « هكذا بياض في الأصل » وليس في أ ، ب إشارة إلى هذا البياض .

(٥) في النسخ الثلاث : « الغزّي » ، والصواب : الغزنيّ وفي ط : « الغزي بن صاحب البديع بزيادة ابن » تحريف . والصواب من البغية .

البديع ، فقال : ليست بحرف عطف ، بل بمعنى همزة الاستفهام ، ولهذا يقع بعدها جملة يستفهم عنها ، كما تقع بعد الهمزة نحو : أضربت زيداً أم قتلْتَهُ ؟ . أبكرٌ في الدار أم خالِدٌ ؟ أي أخالدٌ فيها ؟

قال : ولتساوي الجملتين بعدها في الاستفهام حسن وقوعها بعد « سواء » ، لكن لما كانت تتوسّط بين محتمل [١] الوجود لشيئين أحدهما بالاستفهام كتوسُّط « أو » بين اسمين مُحْتَمَلَيْ [٢] الوجود قيل إنّها حرفُ عطف .

(وزعم ابن كَيْسان أنّ أصلها : أو) أبدلت واوُها ميماً فتحوّلت إلى معنىً يزيد على معنى أو .

وقال أبو حيّان : وهي دعوى بلا دليل، ولو كان كذلك لاتّفقت أحكامهما [٣] وهما مختلفان من أوْجُه .

منها : أنّ السؤال بأو قبله بأم [٤] وأنه يقدّر [٥] مع « أو » بأحد [٦] ، ومع أم « بأيّ » [٧] .

وأن جواب « أو » بنعَمْ أوْ لا . وجواب « أم » بالتعيين بالاسم أو الفعل .

---

(١) ط فقط : « بين محتملي » . (٢) ب فقط : « محتمل » .

(٣) أ ، ط : « أحكامها » .

(٤) أي أن الاستفهام مع « أو » سابق على الاستفهام مع أم المعادلة ، لأن الطلب بالتعيين إنما يكون بعد معرفة الأحديّة ، وحكم الأحديّة » .

انظر : الأشباه والنظائر ٢ : ٢١٥ .

(٥) أ : « يقدم » مكان : « يقدّر » . تحريف .

(٦) ومن ثم يقول الخضريّ ٢ : ٦٣ : إنه لا يجوز العطف بعد همزة التسوية بأو لعدم انسلاخها عن الأحد كأم ولذا لحن في المغني قول الفقهاء : « سواء كان كذا أو كذا وصوابه أم » .

(٧) أي أم مع الهمزة المعادلة تقدّر بأيّ كما يقول ابن مالك .

* وأم بها أعطف إثر همز التسوية   أو همزة عن لفظ أي مغنيه *

وأن الأحسن مع أوْ تقديم الفعل ، ومع « أم » تقديم الاسم .

وأنّ «أو» لا يلزم معادلتها للاستفهام بخلاف أم .

وأنك إذا استفهمت باسم وعطفت عليه كان « بأو » دون « أم » .

وأنّ العطف بعد أفعل التفضيل « بأم » دُون « أو » .

وكذا ما لم يحسن السكوت عليه .

(وهي قسمان : متّصلة) تقع بعد همزة التّسوية أو) همزة يطلب بها وبأم (التّعيين) ولذا تسمّى معادلة لمعادلتها للهمزة في إفادة التّسوية أو الاستفهام ، ويجمعهما أن يقال : هي التي لا يستغني ما بعدها عما قبلها ، ولا يقع إلا فيما يستعمل في لفظ الاستفهام سواء أريد معناه أم لا ؟ .

(وتختصّ الأولى) أي التي تقع بعد همزة التسوية (بأنها لا تقع إلاّ بين جملتين) شرطهما أن يكونا (في تأويل المفردينْ) وسواء الاسميّتان والفعليّتان ، والأغلب فيهما المضيّ ، والمختلفتان[1] كقوله تعالى : « سَواءٌ عَلَيْنا أجَزِعْنا أم صَبَرْنا »[2] ، وقوله : « سواءٌ عَلَيكم أدَعَوْتمُوهم أم أنتم صامِتون »[3] ، وقول الشاعر :

١٦٠٧ — * ولَسْتُ أُبالِي بعد فَقْدِيَ مالِكاً

أمَوْتِيَ نــاءٍ أم هو الآن واقِـــعُ[4] *

بخلاف الأخرى فتقع بين مفردين وهو الغالب فيها نحو:

« أأنتم أشَدُّ خَلْقاً أم السّماءُ »[5] . وجملتين ليستا في تأويلهما كقوله :

---

(١) ط فقط : « والمختلفان » .

(٢) سورة إبراهيم ٢١ .

(٣) سورة الأعراف ١٩٣ .

(٤) قائله مجهول .

من شواهد أوضح المسالك رقم ٤١٧ .

(٥) سورة النازعات ٢٧ .

١٦٠٨ — * فَقُلْتُ أَهِيَ سَرَتْ أَمْ عادني حلُمُ[١] *

وقولــه :

١٦٠٩ — * لَعَمْرُكَ ما أدْري وإنْ كنت دَارِيا
شُعَيْثُ بن سَهْمٍ أم شُعَيْثُ بن مِنْقَرِ[٢] *

وتختصّ الأولى أيضاً بأنها لا تستحق جواباً ، لأنّ المعنى معها ليس على الاستفهام ، فإن الكلام معها قابل للتصديق والتّكذيب ، لأنه خبر بخلاف الأخرى .

(ويؤخّر المنفي فيهما) ، أي الأولى والأخرى ، فيقال : « سواءٌ عليَّ أجاء أم لم يجيء » ؟ . « أقام زيد أم لم يقم » ؟ ولا يجوز سواء علي لم يجيء أم جاء ، ولا ألم يقم أم قام ، فإن كان ما قبلها وما بعدها مثبتاً قدّم ما شئت منهما .

(وفصل الثانية من معطوفها أكثر لا واجب ولا ممنوع في الأصح) مثال الفصل : « أذلِكَ خَيْرٌ أم جَنَّةُ الخلد »[٣] . والوصل : « أقريبٌ أم بعيدٌ ما تُوعَدونَ »[٤] ؟ والتأخير : أعندك زيد أم عمرو ؟ ألقيت زيداً أم عمراً ؟

وقيل : لا يجوز إلا الفَصْل ، وقيل : لا يجوز إلا ضَمّ أحدهما إلى الآخر مقدّمَيْن أو مؤخّرَيْن .

(وقد تُحذف الهمزةُ) وتُنْوَى كقوله :

١٦١٠ — لَعَمْرُكَ ما أدْرِي وإن كنتُ دارِيـاً
بِسَبْع رمَيْـن الجمر أم بِثَمـانِ[٥]

---

(١) سبق ذكره رقم ١٤٦ .

(٢) من شواهد : سيبويه ١ : ٤٨٥ وقد نسبه للأسود بن يعفر ، والخزانة ٤ : ٤٥٠ .

(٣) سورة الفرقان ١٥ . (٤) سورة الأنبياء ١٠٩ .

(٥) لعمر بن أبي ربيعة . ديوانه ٣١٩ .

أي : أبسبع .

وقرىء : « سَوَاءٌ عَلَيْهِم أَنذَرْتَهُم أم لم تُنْذِرهم » (١) بهمزة واحدة .

(و) قد تحذف (أم والمعطوف بها) كقوله :

١٦١١ – دعاني إليها القلبُ إنّي لأمْرِه
سميعٌ فما أدري أرُشْدٌ طِلاَبُها (٢)

أي أم غي ؟

(و) قد يحذف (هو) أي المعطوف بها (دونها بتعويض لا) نحو : أزيد عندك أم لا ؟ . أزيد يقوم أم لا ؟

(قيل : و) يحذف (دونه) أي دون تعويض ، وجعل منه قوله تعالى : « أفلا تبصرون أم (٣) » ، أي أم تبصرون ، ثم ابتدأ « أَنَا خَيْرٌ » (٤) قال ابن هشام : وهذا باطل ، إذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفة ، وإنما المعطوف جملة : « أنا خير » . ووجه المعادلة [١٣٣/٢] أن الأصل أم ينصرون ، ثم أقيمت الاسميّة مقام الفِعليّة ، والسبب مقام المُسبَّب لأنهم إذ قالوا له : « أنت خير » كانوا عنده بُصراء .

قال الزمخشري : (و) يحذف (المعطوف عليه) وجعل منه : « أم كنتم شُهَدَاء » (٥)

---

(١) سورة البقرة ٦ . وانظر القراءات الواردة في هذه الآية في كتاب : « الحجة » لابن خالويه ٤٢ .

(٢) لأبي ذؤيب الهذليّ . وروايته في ديوان الهذليين ١ : ٧١ : « عصاني » مكان : « دعاني » . وفي أمالي المرتضى ١ : ٢١٧ :

عصيت إليها القلب إني لأمرها مطيعٌ . . . . . . : . . . .

(٣) سورة الزخرف ٥١ ، ٥٢ .

(٤) سورة الزخرف ٥٢ . (٥) سورة البقرة ١٣٣ .

أي : « أتدَّعُون على الأنبياء اليهودية أم كنتم شهداء » .

ووافقه الواحدي [١] وقدرَ : أبلغكم ما تنسبون إلى يعقوب من إيصائه بَنيهِ باليهوديّة أم كنتم .

(و) الثاني من قِسْمي أم (منقطعة) سميِّت بذلك ، لأن الجملة بعدها مستقلّة ، وهي التي تقع (بعد غير همزة الاستفهام) وذلك إما خبر محض نحو : « تَنْزِيل الكتابِ لا رَيْب فيه من رَبّ العالمين » [٢] .

أو همزة لغير استفهام نحو : « ألهم أرْجُلٌ يَمشُون بها أم لهم أيدٍ » [٣] ، لأن الهمزة هنا للإنكار ، فهي بمعنى النّفي .

أو الاستفهام بغير الهمزة نحو : « هل يَسْتوي الأعْمَى والبصيرُ أمْ هل تستوي الظّلماتُ والنُّور » [٤] .

واختلف في معناها : (فقال البصريون : هي بمعنى بل) أي للإضراب (والهمزة مطلقاً) .

(و) قال (الكسائيّ وهشام) : هي (كبل وتاليها) أي ما بعدها (كمتلوّها) أي كما قبلها ، فإذا قلت : قام زيد أم عمرو ، فالمعنى : بل قام عمرو . وإذا قلت : هل قام زيد أم عمرو ؟ فالمعنى : بل هل قام عمرو .

ورُدَّ بقوله تعالى : « وما خلَقنا السّماء والأرْضَ وما بينهما بَاطِلاً » إلى قوله :

---

(١) علي بن أحمد بن محمّد بن عليّ الإمام أبو الحسن الواحديّ صنف : البسيط – والوسيط – والوجيز في التفسير – أسباب النزول – شرح ديوان المتنبيّ – الإغراب في علم الإعراب . توفي ٤٦٨ .

(٢) سورة السجدة ٢ ، وبعدها وهو موضع الشاهد قوله تعالى : «أم يقولون افتراه» آية ٣ .

(٣) سورة الأعراف ١٩٥ .

(٤) سورة الرّعد ١٦ .

« أمْ نَجْعلَ الذين آمنوا » [١] الآية فـ « أم » لم يتقدّمها استفهام وقد استؤنف بأم السّؤال على جهة الإنكار ، والرّدّ ، ولا يمكن أن يكون ما بعدها موجباً ، فليس مثل مـــا قبلهـــا .

(و) قال (الفرّاء) : هي كبل إذا وقعت (بعد استفهام) كقوله :

١٦١٢ ــ فوالله ما أدري أسَلْمَى تغوّلَتْ
أم النّوْمُ أم كُلٌّ إليّ حَبِيب [٢]

أي : بل كلّ .

ورُدّ بأن المعنى على الاستفهام ، أي بل أكُلٌّ إليّ حبيب ، لأنها لما تمثلت لعينه لم يَدْر أذلك في النوم أم صارت من الغُول ، لأنّ العرب تزعم أنها تبدو متزيّنة لتفتن ثم لما جوّز أن تكون تغولت داخله الشك فقال : بل أكل إليّ حبيب أي الغُول وسلمى ، كُلٌّ منهما إليّ حبيب .

(و) قال (قوم) : تكون كبل إذا وقعت بعد الاستفهام (والخبر) .

وقال (أبو عبيدة) : هي (كالهمزة مطلقاً) قال : ومنه قوله تعالى : « أم تُريدُون أنْ تَسْألوا رسُولَكم » [٣] . (و) قال (الهروي) [٤] في « الأزهية » هي كالهمزة (إن لم يتقدّم) عليها (استفهام) .

---

(١) سورة ص ٢٧ ، ٢٨ .

(٢) قائله مجهول .
أنظر : ايضاح الوقف والابتداء ٢ : ٨٨٥ ، واللسان : « غول » .

(٣) سورة البقرة ١٠٨ .

(٤) هو عليّ بن محمد أبو الحسن الهرويّ . كان عالماً بالنحو إماماً في الأدب ، جيّد القياس ، صحيح القراءة .
له : كتاب الذخائر في النحو . وكتاب الأزهية : شرح فيه العوامل والحروف . وهذا الكتاب من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧١ .

ورُدَّ القولان بأنها لو كانت بمعنى الهمزة لوقعت في أول الكلام وذلك لا يجوز فيها ، ولورودها للاستفهام [١] بعده في قوله :

١٦١٣ — هَلْ ما عَلِمْتَ وما استُودِعْتَ مَكْتومُ
أم حَبْلُها إذ نَأتْكَ اليوم مَصْــــرومُ [٢]

فإنه استأنف السؤال بأم عما بعدها مع تقدّم الاستفهام ، لأن المعنى : بل أحبلها ؟ لقوله بعده :

١٦١٤ — أم هَل كبيرٌ بكى لم يَقْضِ عبرَته
إثْر الأحِبَّة يَوْم البين مَشْكُــــومُ [٣]

(وتدخل) ام هذه (على هل) كما تقدّم (و) على (سائر أسماء الاستفهام في الأصحّ) نحو : « أمّاذا كنتم تعملون » [٤] .

ولا تدخل على حرفه ، وهو الهمزة ، وبذلك استدلّ على أنها بمعنى : بل والهمزة وإلاّ لدخلت عليها كما يدخل عليها بل في قولك : أقام زيد بل أقام عمرو .

ولا بدع في دخولها على هل ، وإن كانت للاستفهام فقد دخلت عليها الهمزة في قوله :

١٦١٥ — * أهَلْ رأوْنا بسَفْح القاع ذي الأكَمِ [٥] *

وذهب الصّفار : إلى منع دخول « أم » على «هل» وغيرها ، لأنه جمع بين أداتيْ

---

(١) كلمة : « للاستفهام » سقطت من أ .

(٢) لعلقمة الفحل . ديوانه ١٧ .
من شواهد : سيبويه ١ : ٤٨٧ ، والخزانة ٤ : ٥١٦ .

(٣) سبق ذكره رقم ١٣٦١ .

(٤) سورة النمل ٨٤ .

(٥) سبق ذكره رقم ١٣٦٢ .

معنى ، وقال : لا يحفظ منه إلاّ قوله :

١٦١٦ — * أم هَل كبيرٌ بكى [(١)] *

وقولــه :

١٦١٧ — * أم هل لامَنِي فِيك لائِمُ [(٢)] *

وقولــه :

١٦١٨ — * وما أنْتَ أمْ مَا ذِكْرُها رَبَعيّةً [(٣)] *

وقوله تعالى : « أمّن هذا الّذي هو جُنْدٌ لكم » [(٤)] . « أمّن يرزقكم » [(٥)] .

قال أبو حيّان : وهذا منه دليل على الجسَارة ، وعَدَمِ حفظ كتاب الله .

قال : وقد دخلت على كيف في قوله :

---

(١) سبق ذكره رقم ١٦١٤ .

(٢) قطعة من بيت للجحاف بن حكيم السّلمي . والبيت بتمامه :

أبا مالك هل لمتني إذ حضضتني على القتل أو هل لامني فيك لائمُ

ورواية سيبويه ١ : ٤٨٦ : « لك » مكان : « فيك » .

(٣) لعلقمة الفحل . وتمامه :

* يخط لها من ثرمداء قليبُ *

ديوانه ١٢ .

وثرمداء : قرية . وربعيّة : من الرّبائع ، وهي أربعة أحياء من تميم .

(٤) سورة الملك ٢٠ .

(٥) هذه الآية من سورة « المُلْك » ٢١ . وذكرها السيّوطي محرّفة كما هي ليثبت قول أبي حيّان أن الصفّار غير حافظ لكتاب الله . وصواب الآية هو : « أمَّنْ هذا الذي يرزقكم » .

١٦١٩ – * أم كيف يَنْفَع ما تُعطى العَلوقُ بِه[1] *

وعلى « أين » في قوله :

١٦٢٠ – * فأصبح لا يَدْري أيَقْعُد فيكُمُ
على حَسَكَ الشّحْناء أم أَيْن يَذْهبُ[2] *

(لا مفرد) أي لا تدخل عليه (خلافاً لابن مالك) في قوله بذلك ، وأنه منه قولهم : « إنها لإبل أم شاء » لقول بعضهم : « إنَّ هناك لإبلاً أم شاءً » بالنصب . قال : فهذا عطف صريح يقوّي عدم الإضمار في المرفوع .

قال أبو حيّان وابن هشام : وقد خرق إجماع النحويين في ذلك ، فإنهم اتفقوا على تقدير مبتدأ : أي بل : أهي شاء . وأما رواية النصب إن صحّت ، فالأولى أن [١٣٤/٢] يُقَدَّر فيها ناصب أي أم أرى شاء .

(قال أبو زيد)[3] الأنصاريّ : (وترد) أم (زائدة) واستدّل بقوله :

١٦٢١ – * يا ليْت شِعري ولا مَنْجا من الهَرَم
أم هل على العيش بعد الشّيْب من نَدَمِ[4] *

---

(١) لأفنون التغلبيّ واسمه : ظالم . وقيل : اسمه صريم بن معشر شاعر جاهليّ . وتمامه :

* رئمان أنف إذا ما ضُنّ باللّبن *

وانظر المغني ١ : ٤٤ ، والخزانة ٤ : ٤٥٥ .

(٢) قائله مجهول . أنظر الدرر ٢ : ١٨٠ .

(٣) سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير ... أبو زيد الأنصاريّ . من تصانيفه : لغات القرآن – اللامات – الجمع والتثنية – قراءة أبي عمرو – النوادر – فعلت وأفعلت – المصادر .

(٤) لساعدة بن جؤية .

من شواهد الأشموني ٣ : ١٠٥ .

[حرف أو]

أو (قال المتقدّمون : هي لإحدى الشيئين أو الأشياء) .

قال ابن هشام : وهو التحقيق ، والمعاني التي ذكرها غيرهم مستفادة من غيرها .

(و) قال (المتأخّرون) هي مع ذلك (للشّك) من المتكلّم نحو : « لَبِثْنَا يوماً أو بعْضَ يوم » (١) .

(والإبهام) بالموحّدة على السّامع نحو : « وإنا أو إيّاكم لعلَى هُدى أو في ضَلالٍ مبين » (٢) .

(والتّخيير والإباحة) ، والفرق بينهما أن الثّاني يجوز فيه الجميع نحو : اقرأ فقهاً أو نحواً ، بخلاف الأوّل نحو : انكح هنداً أو أختها .

قال ابن مالك وأكثر (٣) .

[ورود أو للإباحة في التشبيه نحو : « فهي كالحجارة أو أشدّ قسوة » (٤) . والتّقدير نحو : « فكان قاب قوسين أو أدنى (٥) » ، فلم يخصها بالمسبوقة بالطلب] .

(والتفصيل) بعد الإجمال نحو : « قالوا كونوا هُوداً أو نصارى تَهْتَدُوا » (٦) ، « قالوا ساحِرٌ أو مَجْنُون » (٧) أي قال بعضهم : كذا ، وبعضهم : كذا .

---

(١) سورة الكهف ١٩ . (٢) سورة سبأ ٢٤ .

(٣) بعد قوله : « أو أكثر » بياض بالنسخ الثلاث . وقد عثرت على تتمة قول ابن مالك في المغني ١ : ٦٠ ووضعت هذا القول بين معقوفين .

(٤) سورة البقرة ٧٤ . (٥) سورة النجم ٩ .

(٦) سورة البقرة ١٣٥ . (٧) سورة الذاريات : ٣٩ .

والإضراب كبل . (قال قوم) : تأتي له (مطلقاً) كقوله تعالى : « وأرسَلْناه إلى مائة ألف أو يزيدون » (١) أي بل يزيدون ، وقول جرير :

١٦٢٢ — * ماذا ترى في عيالٍ قد بَرِمْتُ بهم
لم أُحْصِ عِدَّتَهُم إلا بعدَّاد (٢) *
كانوا ثمانين أو زادوا ثمانيةً
لولا رجاؤُك قد قَتَلْتُ أوْلادِي

(و) قال (سيبويه) : إذا وقعت (بعد نفي أو نهي أو) بعد (إعادة العامل) نحو : « ما قام زيد أو ما قام عمرو » ، أو لا « تضرب زيداً أو لا تضرب عمراً » .

(قال الكوفيّة والأخفش والجَرمي والأزهري (٣) ، وابن مالك ، وبمعنى (الواو) أي لمطلق الجمع نحو :

١٦٢٣ — * لِنَفْسي تُقَاها أو عليها فُجُورها (٤) *

أي : وعليها .

١٦٢٤ — * جاء الخِلافة أو كانَتْ له قَدَراً (٥) *

---

(١) سورة الصافات ١٤٧ .

(٢) ديوان جرير ١٥٦ .

وفي ط فقط : « ماذا ترى بعيال » بالباء .

(٣) محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة بن نوح الأزهريّ . من تصانيفه : التهذيب في اللغة — التقريب في التفسير — الأدوات . توفي ٣٧٠ .

(٤) لتوبة بن الحمير . من قصيدة مشهورة . وصدره :

* وقد زعمت ليلى بأني فاجرٌ *

أنظر : أمالي المرتضى ٢ : ٥٧ ، وأمالي القالي ١ : ٨٨ .

(٥) لجرير . ديوانه ٢٧٥ . وتمامه :

أي وكانت .

قال ابن مالك : ومن أحسن شواهده حديث : « أسكن حِراً (١) فما عليك إلا نَبِيٌّ ، أو صديق أو شهيد » . وحديث « ما أخطأك شرفٌ أو مَخِيلة » .

وغيرُهم تأول البيتين : الأول على أن أو (٢) فيه للإبهام . وأنها في الثاني للشكّ .

وقال ابن هشام : الذي رأيته في ديوان جرير : إذ كانت . وقال أبو حيان : إنها الرواية المشهورة .

(زاد ابن مالك) في الكافية وشرحها : (والتقسيم) نحو : الكلمة : اسم أو فعل ، أو حرف ، ولم يذكره في التسهيل ولا شرحه ، بل قال : تأتي للتفريق المجرّد من الشك ، والإبهام ، والتخيير قال : وهذا أولى من التعبير بالتقسيم ، لأن استعمال الوار فيه أجود قال : ومن مجيئه بأو قوله :

١٦٢٥ — فقالوا : لنا ثِنْتان لا بُدَّ منهمـــا
صدُورُ رمــاحٍ أُشْرِعت أو سَلاسِلُ (٣)

قال ابن هشام : ومجيء الواو في التقسيم أكثر لا يقتضي أن « أو » لا تأتي له.

= • كما أتى ربَّهُ موسى على قدر •

ويعلّق ابن هشام في المغني على بيت جرير بقوله : « والذي رأيته في ديوان جرير : « إذ كانت » وعلى ذلك فلا يعتبر بيته شاهداً » . المغني ١ : ٦١ .

(١) في النسخ الثلاث : « حرا » بالقصر . وقد قال الخطابي : « كثير من المحدّثين يغلطون فيه فيفتحون حاءه ويقصرونه ويميلونه ، ولا تجوز إمالته » .

وقال سيبويه : « منهم من يصرفه ، ومنهم من لا يصرفه يجعله اسما للبقعة » اللسان : « حرى » .

(٢) ط : « على أن الواو » . تحريف .

(٣) لجعفر بن عليه الحارثي . انظر المغني ١ : ٦٣ .

(و) قال (الحريريّ) : والتقريب نحو : ما أدري أَسَلَّمَ أَوْ ودَّع ، وأذَّن أو أقـــام .

قال ابن هشام : وهو بيّن الفساد ، لأن التقريب إنما استفيد من إثبات اشتباه السّلام بالتوديع فهي للشّك .

(و) قال (ابن الشّجريّ : والشّرط) نحو : لأضربنه عاش أو مات ، أي إن عاش بعد الضرب وإن مات منه ، ولآتينّك أعطيتني أَوْ أحرمتني [١] . قال ابن هشام : والحق أنها للعطف على بابها ، ولكن لما عطفت على ما فيه معنى الشرط دخل فيـــه المعطوف .

(و) قال (قوم) من الكوفيين : (والتبعيض) نحو : « وقالوا كونُوا هُوداً أو نصارى » [٢] .

قال ابن هشام : والذي يظهر أنه أراد معنى التفصيل ، فإنّ كُلّ واحد مما قَبْلَ أو التفضيلية [٣] وما بعدها بعض ، لما تقدم عليهما [٤] من المجمل ، ولم يرد أنها ذكرت لتفيد [٥] مجرّد معنى التبعيض [٦] .

---

(١) في النسخ الثلاث : « أو أحرمتني » بالهمزة والمشهور : حرمتني . ويقول القاموس : « حرم » : « وأحرمه : لغيّه » .

(٢) سورة البقرة ١٣٥ .

(٣) من قوله : « التفصيلية » إلى قوله : التبعيض سقط من أ .

وفي ب : « كل واحد التنصيل بها » . تحريف .

وفي ط : « للفصل » مكان : « التفصيلية » تحريف صوابه من المغني ١ : ٦٥ .

(٤) في ب ، ط : « عليها » تحريف . صوابه من المغني .

(٥) ط : « لتقييد » تحريف صوابه من ب والمغنى ١ : ٦٥ .

(٦) انظر هذا النص في المغني ١ : ٦٥ .

(ولا تأتي بعد همزة التسوية) لأنها لأحد الشيئين أو الأشياء . والتّسوية تقتضي شيئين فصاعداً ، فلا يقال : سواء كان كذا أو كذا .

قال ابن هشام : وقد أولع بها الفقهاء وهو لحن ، والصواب : الإتيان بأم .

وفي الصّحاح : تقول : سواء عليّ أقمت أو قعدت ، وهو سهو .

وفي الكامل إن ابنمُحَيْصِن قرأ : « أو لم تُنْذِرهم »[1] وهو من الشذوذ بمكان .

قال : أمّا همزة الاستفهام فيعطف بعدها بأو نحو : أزيد عندك أو عمرو) .

انتهـــى .

وفي البديع قال سيبويه : إذا كان بعد « سواء » همزة الاستفهام فلا بد من «أم» اسمين كانا أو فعلين ، تقول : سواء على أزيدٌ في الدار أم عمروٌ ، وسواء عليّ أقمت أم قعدت ؟

وإذا كان بعدها فعلان[2] بغير ألف الاستفهام عطف [١٣٥/٢] الثاني[3] بأو تقول : سواء علي قمت أو قعدت .

وإن كانا اسمين بلا ألف عطف الثاني بالواو تقول : سواء على زيد وعمرو .

وإن كان بعدها مصدران كان الثاني بالواو وأو[4] حملا عليهما[5] .

قال السّيرافي : فإذا قلت : سواءٌ علي قمت أو قعدت فتقديره : إن قمت أو

---

(١) سورة البقرة ٦ .

(٢) ط : « فلان » مكان : « فعلان » . تحريف .

(٣) كلمة : « الثاني » سقطت من أ .

(٤) كلمة « وأو » سقطت من أ ، ط .

(٥) في النسخ الثلاث : « عليها » بدون تثنية . ولعل الصواب : « عليهما » أي على الاسم حيث يعطف بـ « أو » . والفعل مشتقّ من المصدر أو أصل الاشتقاق على خلاف بين النحاة .

قعدت فهما على سواء ، فعلى هذا سواء خبر مبتدأ محذوف أي الأمران سواء ، والجملة دالّة على جواب الشرط المقدّر .

قال ابن الدّمَامِينيّ : وبذلك تبين صحة قول الفقهاء [١] ، وكأن ابن هشام توهّم أن الهمزة لازمة بعد كلمة سواء في أول جملتيها ، وليس كذلك .

[حرف إمّا]

(إمّا) بالكسر (المسبوقة بمثلها لمعاني « أو » الخمسة) : الأول : الشّكّ نحو : جاء إما زيد وإما عمرو ، والإبهام نحو : « وآخرون مُرْجَوْن لأمر الله إمّا يُعذّبُهم وإمّا يَتُوبُ عليهم » [٢] .. والتخيير نحو : « إما أن تُعذّب وإما أن تَتّخِذ فيهم حسناً » [٣] . والإباحة نحو : اقرأ إمّا فقهاً ، وإما نحواً . والتفصيل : نحو : « إمّا شَاكِراً وإمّا كَفُوراً » [٤] . وعبّر عنه في التسهيل بالتفريق المجرّد ، كما عبر به في أو .

والفرق بينها وبين « أو » في المعاني الخمسة ؛ أنها لتكرّرها يدل الكلام معها من أول وهلة على ما أتى بها لأجله من شَكّ أو غيره بخلاف « أو » ، فإن الكلام معها أوّلاً دالّ على الجزم ، ثم يؤتى « بأو » دالّة على ما جيء بها لأجله ، ثم التحقيق أن « إمّا » لأحد الشيئين أو الأشياء وهذه المعاني تعرض في الكلام من جهة أخرى كما في أو .

(وأنكر قوم الإباحة) في « إمّا » مع إثباتهم ذلك لأو .

(و) أنكر (يونس وأبو عليّ) الفارسيّ (وابن كيسان وابن مالك كونها عاطفة) كما أن الأولى غير عاطفة ، وقالوا : العطف بالواو التي قبلها ، وهي جائية لمعنى من المعاني المفادة بأو .

---

(١) أي القول الذي سبق ذكره وهو : « سواء كان كذا أو كذا » . انظر المغني ١ : ٤٢ .

(٢) سورة التوبة ١٠٦ .

(٣) سورة الكهف ٨٦ .

(٤) سورة الإنسان ٣ .

وقال ابن مالك : وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيهٌ بوقوع لا بعد الواو مسبوقة بمثلها في مثل : لا زيد ولا عمرو فيها [١] و «لا» هذه غير عاطفة[٢] بإجماع مع صلاحيتها للعطف قبل الواو فلتكن إمّا كذلك بل أولى .

(وادّعى ابن عصفور الإجماع عليه) أي على كونها غير عاطفة كالأولى تخلّصاً من دخول عاطف على عاطف ، قال : وإنما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه .

(وقيل) « إما » (عطفت الاسم على الاسم والواو) عطفت (إمّا على إمّا) .
قال ابن هشام : وعطف الحرف على الحرف غريب وقال الرّضي : غير موجود .

(وقد تفتح همزتها) والتزمه تميم وقيس وأسد كقوله :

١٦٢٦ – تُلَقِّحُها أمّا شَمالٌ عَرِيَّـــةٌ
وأمّا صباً جنْح العشيّ هَبُـــوبُ [٣] •

(و) قد (تبدل الميم الأولى ياء) مع كسر الهمزة وفتحها ، كقوله :

١٦٢٧ – • لا تُفسِدُوا آبَاً لكُمْ
إيمـــا لنا إيمالَكُـــم [٤] •

وقولـــه :

(١) ط : « وفيها » بالواو . تحريف .
(٢) من قوله : « بإجماع » إلى قوله : « غير عاطفة » سقط من أ .
(٣) نسبه أبو حيان لأبي القمقام .
وفي « تثقيف اللسان » ٢٣٥ : « تعاورها » مكان : « تلقحها » . « الظلام » مكان : « العشيّ » .
(٤) قائله مجهول .
من شواهد : المحتسب ١ : ٢٨٤ ، والخزانة ٤ : ٤٣٢ . والآبال : جمع آبل : والإبل : اسم جمع :

١٦٢٨ – * يا لَيْتَما أمُّنا شَالَت نَعامَتُها
إيْمـا إلى جَنّة إيما إلى نـار (١) *

(و) قد (تحذف الأولى) كقوله :

١٦٢٩ – * تُهاضُ بدارٍ قد تقادم عَهْدُهـا
وإمّا بأمواتٍ أَلمّ خَيَالُهـا (٢) *

ونقل النحّاس أنّ البصريين لا يجيزون فيها إلا التكرير ، وأن الفراء أجازه إجراءً لها مجرى أو في ذلك .

(أو) يحذف (الواو) من الثانية فتنوى (٣) كالبيت السابق .

(أو) يحذف (ما) من الأولى أو الثانية كقوله :

١٦٣٠ – وقد كَذَبَتْكَ نَفسُك فاكْذ بنْهَا
فإن جزَعاً ، وإن إجْمالَ صَبْـر (٤) *

(أو) تحذف (هي) بكمالها (مستغنىً عنها بـ « وإلاّ » أو بأوْ) ، كقوله :

١٦٣١ – * فإما أن تكونَ أخِي بصدْق فأعْرِفَ منك غَثِّي من سَمِيني
وإلاّ فاطّرحْني واتّخِذْني عدوّاً أتّقِيك وتَتّقِيني (٥) *

(١) لسعد بن فرط أحد بني جذيمة يهجو أمّه وكان عاقّاً لها .
من شواهد : المغني ١ : ٥٧ ، والأشموني ٣ : ١٠٩ .
(٢) قيل : لذي الرمّة وقيل للفرزدق ، وهو في ملحق ديوان ذي الرمة ٧٥٦ .
(٣) ط : « فتسوى » بالسين تحريف .
(٤) لدريد بن الصمة يرثي بها معاوية .
من شواهد : سيبويه ١ : ١٣٤ ، وروايته : « لقد » مكان : « وقد » . والمقتضب ٣ : ٢٨ .
(٥) للمثقّب العبديّ .
أنظر : المفضّليّات ٢٩٢ رقم ٧٦ .

وقولـــه :

١٦٣٢ ـ وقد شَفَّنِي ألاّ يَزال يَروعُنِي
خيَالُك إمّا طارقاً أو مُغاديا (١)

(وهي مركبة) من « إن » و « ما » الزائدة (على الأصح) وهو مذهب سيبويه وعليه بنى الاقتصار على « إن » وحذف « ما » . وقيل : بسيطة واختاره أبو حيان ، لأن الأصل البساطة لا التركيب [٢/١٣٦] .

[حرف بل]

(بل) للإضراب ، فإن كانت بعد أمر أو إيجاب نقلت حكم ما قبلها لتاليها المفرد، وصار ما قبلها مسكوتاً عنه لا يحكم له بشيء نحو : اضرب زيداً بل عمراً ، وجاء زيد بل عمرو .

أو نفي أو نهي (قَرَّرته) أي حكمه له (وجعلت ضِدَّه لتاليها) المفرد نحو : ما قام زيد بل عمرو ، ولا تضرب زيداً بل عمراً .

(وجوّز المبرّد النقل فيهما) أي النفي والنّهي أيضاً على تقدير : بل ما قام ويل لا تضرب . قال ابن مالك : وهو مخالف لاستعمال العرب كقوله :

١٦٣٣ ـ لو اعتَصَمْتَ بنا لم تَعْتَصِمْ بِعدىً
بل أولياءَ كُفَاةٍ غَيْرِ أوغادِ (٢)

---

(١) نسبه أبو حيّان للأخطل كما في الدرر ٢ : ١٨٦ .

(٢) قائله مجهول كما في الدرر ٢ : ١٨٦ .
وفي ط : « أو قاد »بالقاف . تحريف .
صوابه من أ ، ب ، والدرر .
وانظر العيني ٤ : ١٥٦ .

وقولـــه :

١٦٣٤ — وما انْتَميْتُ إلى خُور ولا كُشُفٍ
ولا لِئام غداةَ الرَّوْع أو زَاع
بل ضاربين حبيك البيض إن لَحِقُوا
شُمّ العرانين عند الموت لُذَّاع [١]

(ومنع الكوفية و) أبو جعفر (بن صابر العطف بها بعد غيرهما) .

قال هشام [٢] منهم : محال : ضربت عبد الله بل إيّاك [٣] . قال أبو حيّان : وهذا من الكوفيين مع كونهم أوسع من البصريين في اتباع شواذ العرب دليل على أنه لم يسمع العطف بها في الإيجاب أو على قِلّته [٤] .

ولا يعطف بها بعد الاستفهام وفاقاً .

(فإن تلاها جملة فللإبطال) للمعنى الأول ، وإثباته لما بعد نحو : « أم يقولون به جِنَّة بل جاءَهم بالحق » [٥] (أو الانتقال) من غرضٍ إلى آخر بدون إبطال نحو : « ولدينا كِتابٌ ينطِقُ بالحق وهم لا يُظْلَمون بل قلُوبُهم في غَمْرةٍ » [٦] .

---

(١) لضرار بن الخطاب من قصيدة قالها بعد « أحُد » .
وفي ط فقط : « لثام » بالثاء مكان : « لئام » و « بحسك » بالسين مكان : « حبيك » كلاهما تحريف . والحبيك : القويّ . والعرانين : جمع عرنين وهو الأنف . انظر العيني ٤ : ١٥٧ ، والدرر ٢ : ١٨٦ .

(٢) أ : « ابن هشام » . تحريف .

(٣) المثال الذي ذكره هشام كما نصّ عليه المغني ١ : ١٠٣ . هو : « قال هشام : محال ضربت زيداً بل إياك » .

(٤) أي أو دليل على قلّته .
وفي ط فقط : « لو » مكان : « أو » صوابه من أ ، ب .

(٥) سورة المؤمنون ٧٠ . (٦) سورة المؤمنون ٦٢ ، ٦٣ .

(وليست) حينئذ (عاطفة على الصحيح) بل حرف ابتداء .

(وتُزَاد قبلها لا) لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب كقوله :

١٦٣٥ — وَجهُكَ البدرُ لا بل الشّمْسُ لَوْ لَمْ
يُقْضَ للشّمْسِ كَسْفةٌ وأُفـــولُ (١)

ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النّفي والنّهي .

(ومنعها) أي زيادة « لا » (ابن درستويه بعد النفي زاد ابن عصفور) :

وبعد (النهي) أيضاً قال : لأنه لم يسمع ، ورُدَّ بقوله :

١٦٣٦ — وما هَجَرْتُكَ لا بل زادَني شغَفاً
هَجْرٌ وبُعْدٌ تراخى لا إلى أجَلِ (٢)

وقولـــه :

١٦٣٧ — لا تَملَّنَّ طاعةَ الله لاَ بَـــلْ
طاعةَ الله ما حَيِيتَ اسْتَدِيمـــا (٣)

قال أبو حيان : ويقال في لا بل : « نابن »، و « لابن » ، و « نابل » بإبدال اللامين

(١) قائله مجهول .
وفي النسخ الثلاث : « وأفول » . وفي المغني ١ : ١٠٣ ، والأشموني ٣ : ١١٣ : « أو أفول »
وفي ط : « بل لا الشمس » . تحريف .

(٢) قائله مجهول .
من شواهد : الأشمونيّ ٣ : ١١٣ .
وفي ط : « وبعد تراخ » بخاء واحدة . تحريف :

(٣) قائله مجهول . انظر الدرر ٢ : ١٨٨ .

أو إحداهما نوناً .

(وتزاد « لا » ضرورة) .

(حرف حتى)

(حتّى) هي (كالواو) لمطلق الجمع .

(وقيل) : هي (للترتيب) قال ابن مالك : وهي دعوى بلا دليل . ففي الحديث : « كلُّ شيء بقضاء وقَدَر حتّى العجْز والكَيْس » وليس في القضاء ترتيب ، وإنّما الترتيب في ظهور المَقْضيّات ، وقال الشاعر :

١٦٣٨ — * لِقَوْمي حتّى الأقْدمون تمالَئُوا [١] *

فعطف الأقدمون وهم سابقون .

(و) تفارق الواو في أحكام :

(لا يَعطُف) إلاّ ماكان (بعضاً) من المعطوف عليه (أو كبعض) منه (غاية له في رفعه أو خفضه) نحو : « مات الناس حتّى الأنبياء » . « وقدم الحُجّاجُ حتّى المشاة » ، وقوله :

١٦٣٩ — قهرنَاكُمُ حتّى الكماةُ فأنْتُمُ
تهَابُوننا حتّى بَنِينا الأصَاغِرا [٢]

(١) قائله مجهول . وتمامه :

* على كل أمر يورث المجْد والحمدا *

من شواهد : الأشموني ٣ : ٩٨ ، وروايته :

« رجالي » مكان : « لقومي » .

(٢) قائله مجهول .

من شواهد المغني ١ : ١١٣ ، والأشموني ٣ : ٩٧ .

وقولـــه :

١٦٤٠ ــ * ألْقى الصَّحِيفَةَ كي يُخَفِّفَ رَحْلَه
والزَّاد حتى نَعْله أَلْقاهَـــا [١] *

فالنّعل ليست بعض الصحيفة ، والزاد ، ولكن كبعضه ، لأن المعنى ألقى ما يُثْقِلُـــه .

قال ابن هشام : والضّابط أنها تدخل حيث يصح الاستثناء وتمتنع حيث يمتنع ، ولهذا لا يجوز : « ضربت الرجلين حتى أفضلهما » . « ولا صمت الأيام حتى يوماً » .

(وكذا) لا تعطف إلا مـــا كان (مفرداً على الصحيح) لأن الجزئية لا تتأتّى إلاّ في المفردات ، وقال ابن السيِّد : يعطف بها الجمل كقوله :

١٦٤١ ــ * سريْتُ بهم حتّى تكِلُّ مطيُّهُمْ [٢] *

برفع « تَكِلُّ » عطفاً على سَرَيْت .

ونقل في البسيط عن الأخفش أنها تعطف الفعل إذا كانت سبباً كالفاء نحو : ما تأتينا حتى تُحدِّثُنا .

(قال) ابن هشام (الخضراوي : و) لا تعطف إلاّ ما كان (ظاهراً) كما لا تَجُرُّ إلا الظاهر ، قال في المغنى : ولم أره لغيره .

(ويعاد الجارُّ معها) إذا عطفت على مجرور فرقاً بينها وبين الجارّة نحو : مررت

---

(١) سبق ذكره رقم ١٠٦٤ .

(٢) لامرىء القيس . وتمامه .

* وحتى الجياد ما يُقدْن بأرسان *

من شواهد : سيبويه ١ : ٢/٤١٧ : ٢٠٣ . وانظر ديوانه ٨٦ .

بالقوم حتى بزيد ، ثم اختلف في هذه الإعادة .

(قال ابن عصفور) يعاد (رجحاناً) [١٣٧/٢] لا وجوباً . (و) قال ابن (الخبّاز) الموصلي شارح « ألفية » ابن معط . (و) أبو عبدالله (الجليس) [١] صاحب « ثمار الصناعة » : (وجوباً . و) قال (ابن مالك إن لم يتعيّن للعطف) وجب نحو : اعتكف في الشهر حتى في آخره وإن تعينت له (فلا لحصول الفرق نحو : عجبت من القوم حتى بنيهم ، وقوله :

١٦٤٢ – جُود يُمْنَاكَ فاضَ في الخلْق حتّى
بائسٍ دان بالإساءة دينا [٢]

قال ابن هشام : وهو حسن . وأمّا أبو حيان فردّه وقال : هي في المثال جارّة ، وفي البيت محتملة .

(والعطف بها قليل ومن ثَمّ) أي من أجل قِلّته . (أنكره الكوفيّة) فقالوا : لا يعطف بها البتة ، وحملوا نحو : جاء القوم حتى أبوك ، ورأيْتُهم حتى أباك ، ومررْتُ بهم حتى أبيك على أن حتى فيه ابتدائية ، وأنّ ما بعدها بإضمار عامل [٣] .

(حرف لا)

(لا يعطف بها بعد أمر) نحو : اضرب زيداً لا عمراً . (ودعاء) نحو : غفر الله لزيد لا لبكر . (وتحضيض) نحو : هلا تضرب زيداً لا عمراً ، (وإيجاب) نحو : « جاء

---

(١) هو الحسين بن هبة الله الدينوريّ المعروف بالجليس النحويّ . أبو عبد الله .
أكثر أبو حيان في « التذكرة » من النقل عنه . وله كتاب « ثمار الصناعة في النحو » .

(٢) قائله مجهول .
من شواهد المغني ١ : ١١٤ .

(٣) كلمة : « عامل » سقطت من أ .

زيد لا عمرو » ، « وزيد قائم لا عمرو ، أو لا قاعِدٌ » . ويقوم زيد لا عمرو .

(وقال سيبويه : ونِداء) نحو : يا بن أخي لا ابن عمي ، وأنكره ابن سعدان ، وقال : ليس هذا من كلامهم .

قال أبو حيّان : وهذه شهادة على نفي ، والظنّ بسيبويه[1] أنه لم يذكره في كتابه إلا وهو مسموع .

(و) قال (الفرّاء : واسم لعَلّ) [2] نحو : لعل عمراً لا زيداً منطلق ، كما يجوز ذلك في اسم إنّ .

(وشرط السّهيليّ) في « نتائج الفكر » (والأبِذيّ) في « شرح الجزُوليّة » (وأبو حيان) في « الارتشاف » (و) ابن (هشام) في « المغنى » (تعاند متعاطفيها) فلا يجوز : جاءني رجل لا زيد ، أولا عاقل لصدق اسم الرجل عليه بخلاف لا امرأة ، أو عالم لا جاهل ، أو عمرو لا زيد .

وعلّله الأبذّي بأن « لا » تدخل لتأكيد المنفي ، وليس في مفهوم الكلام الأول ما ينفي الفعل عن الثاني ، فإن أريد بذلك المعنى جيء بغير ، فيقال غير زيد ، وغير عاقل بخلاف الأمثلة الأخيرة ، فإن مفهوم الخطاب يقضي من قولك : جاء رجل ونحوه نفي المرأة ونحوها ، فدخلت « لا » للتصريح بما اقتضاه المفهوم .

وللسّبكيّ في هذه المسألة مؤلف مستقلّ يشتمل على نفائس لخصتها في « حاشية المغنى » .

(وضع قومٌ العطف بها على معموم ماض) فلم يجيزوا : « قام زيد لا عمرو » مع إجازتهم ذلك في المضارع ، قالوا : لأنها تكون نافية للماضي ، ونفي الماضي لا يجوز ،

---

(١) ب ، ط : « لسيبويه » باللام .

(٢) ط : « واسم فعلِ » بالفاء . تحريف .

وما جاء منه حفظ ، ولم يقس عليه ، وقيل : لأنّ العامل مقدّر بعد العاطف ، ولا يقال : لا قام عمرو إلاّ على الدعاء .

قال ابن هشام : وهو مردود . فإنه لو توقّفت صحة الغطف على تقدير العامل بعد الحرف لامتنع : ليس زيد قائماً ولا قاعداً .

ولا يعطف بها جملة لا محلّ لها في الأصحّ، وقد يحذف متبوعها . نحو : « أعطيتك[1] لا لتظلم » أي لتعدل لا لتظلم .

(حرف لكن)

(لكن) للاستدراك ، فإن وليها جملة فغير عاطفة ، بل حرف ابتداء سواء كانت بالواو نحو : « ولكن كانوا هُمُ الظَّالِمِين » [2] أو بدونها ، كقوله :

١٦٤٣ — * إنّ ابْنَ ورقاء لا تُخْشَى بوادِرُه
لَكِنْ وقائِعُهُ في الحرب تُنْتَظَرُ [3] *

(وقال ابن أبي الربيع) : هي عاطفة جملة على جملة (ما لم تقترن بالواو) أو وليها (مفرد فشرطها تقدّم نفي أو نَهْي) نحو : ما قام زيد لكن عمرو . لا تضرب زيداً لكن عمراً .

(قال الكوفيّة : أو إيجاب) كبل لأنها مثلها في المعنى نحو : قام زيد لكن عمرو .

والبصريون منعوه لأنه لم يسمع ، فيتعيّن كونها حرف ابتداء بعده الجملة ، فيقال : لكن عمرو لم يقم .

(١) « أعنتك » مكان : « أعطيتك » .

(٢) سورة الزخرف ٧٦ .

(٣) لزهير يمدح الحارث بن ورقاء .
من شواهد الأشموني ٣ : ١١٠ .

(و) الثاني (ألاّ تقترن بالواو) فإن اقترنت به فحرْف ابتداء لأن العاطف لا يدخل على عاطف نحو ما قام زيد ، ولكن عمرو .

(وقيل لا تكون) عاطفة (معه) أي مع المفرد (إلاّ بها) أي بالواو قاله ابن خروف .

(وزعم يونس العطف بالواو دونها) فلا تكون عاطفة عنده أصلاً ، لأنها لم تستعمل غير مسبوقة بواو ، وهو عنده عطف (مُفْرَد) على (مفرد) .

(و) زعم (ابن مالك) أن العطف بالواو دونها لكن (عطف جملة حذف بعضها) على جملة صرح بجميعها ، فالتقدير : ولكن قام عمرو [1] ، وعلّل ذلك بأن الواو لا تعطف [2] مفرداً على مفرد مُخالفٍ له في الإيجاب والسلب بخلاف الجملتين المتعاطفتين ، فيجوز تخالفهما فيه نحو : قام زيد ولم يقم عمرو .

(و) زعم (ابن عصفور : الواو زائدة لازمة) [١٣٨/٢] والعطف بلكن .

(و) زعم (ابن كيسان) أنها زائدة (غير لازمة) والعطف بلكن أيضاً .

[حرف ليس]

وأثبت الكوفية العطف بليس كـ « لا » ، فتكون حرفاً ، واحتجوا بقوله :

١٦٤٤ — أين المَفرُّ والإلَه الطّالِب والأشْرَمُ المغْلُوبُ ليس الغالِبُ [3]

---

(١) نقل السيّوطيّ هذا النّص من المغني ١ : ٢٢٦ ناقصاً ، وتمام الكلام : « فالتقدير في نحو : ما قام زيد ولكن عمرو » . ولكن قام عمرو .

(٢) ط : « بأن الواو تعطف » . بسقوط : « لا » النافية تحريف . صوابه من أ ، ب ، والمغني ٢ : ٢٢٦ .

(٣) لنفيل الحميريّ .
أنظر المغني ١ : ٢٢٨ .
والأشرم : المشقوق الأنف ، وهو لقب أبرهة .

أي لا الغالب ، وفي الصحيح من قول أبي بكر[١] : بأبي شبيهٌ بالنبيّ ليس بشبيه بعليّ . .

والبصريون أوّلوا ذلك بأن المرفوع بعدها اسمها ، والخبر ضمير متّصل محذوف تخفيفاً أي ليسه الغالب [٢] ، وفي ذلك نظر على أن حذف خبر باب كان ضرورة . (وبه نطق الشافعي) فإنه قال في « الأمّ » في أثناء مسألة : « لأن الطهارة على الظاهر ليس على الأجواف » أي : لا ، ولا يصح أن يكون اسمها ضميراً مستتراً لوجوب تأنيث الفعل حينئذ ، وقول الشافعي حجة في اللغة .

(حرف أي)

(و) أثبت الكوفيون أيضاً العطف (بأي) نحو : رأيت الغَضَنْفر أي الأسد ، وضربت بالعَضْب أي السّيفِ ، والصحيح أنها حرف تفسير يُتْبَع بعدها الأجلي للأخفى لأنا لم نر عاطفاً يصلح للسقوط دائماً ، ولا ملازماً لعطف الشيء على مرادفه ، وهذا القول نقله في التسهيل عن صاحب « المستوفى » . قال أبو حيان : ولا أدري من هو ؟ قال : والعجب نسبته هذا المذهب إلى كتاب مجهول ، وهو مذهب الكوفيين ، ووافقهم ابن صابر والسّكّاكيّ .

(هـــلاّ)

(و) اثبت الكوفيون عطف (هلا) قالوا : تقول العرب جاء زيد فهلاّ عمرو وضربت زيداً فهلاّ عمراً ، فمجيء الاسم موافقاً للأول في الإعراب دلّ على العطف ،

(١) من قوله : « أبي بكر » إلى قوله : « بأن المرفوع » سقط من أ

(٢) في النسخ الثلاث : « قلت » .

ولعلّ الصواب : « الغالب » لأن البصريين أوّلوا البيت ، وقد قال ابن مالك : « وهو في الأصل ضمير متّصل عائد على الأشرم أي ليس الغالب كما تقول : الصديق كانه زيد ثم حذف لاتصاله » أنظر المغني ١ : ٢٢٨ .

والصحيح أنها ليست من أدواته ، والرّفع والنّصب على الإضمار بدليل امتناع الجرّ في : ما مررت برجل فهلا امرأة .

(حرف إلاّ)

(و) أثبت الكوفيون عطف (إلاّ) وجعلوا منه قوله تعالى : « خالدين فيها ما دامت السّموات والأرض إلاّ ما شاءَ رَبُّك » (١) أي وما شاء ربك ، وردّ بقولهم : ما قام إلا زيــد . وليس شيء من أحرف العطف (٢) يلي العوامل .

(حرف أين)

(و) أثبتوا عطف (أين) قالوا : تقول العرب : هذا زيد فأين عمرو ، ولقيت زيداً فأين عمراً .

(حرفا : لولا ، ومتى)

(و) أثبت (الكسائي) العطف (بلولا ومتى) في قولك : مررت بزيد فلولا عمروٍ ، أو فمتى عمرو بالجر ، وأباه الفرّاء كالبصريين .

(حرف كيف)

(و) أثبت هشام العطف (بكيف بعد نفي) نحو : ما مررت بزيد فكيف عمروٍ .

وقال سيبويه : وهو رديء لا تتكلّم به العرب .

قال أبو حيّان : ودخول حرف العطف على هذه الأحرف دليل على أنها ليست حروف عطف .

---

(١) سورة هود ١٠٧ .

(٢) كلمة « العطف » مكانها بياض في أ .

ونسب ابن عصفور العطف بكيف للكوفيين . قال ابن بابشاذ : ولم يقل به منهم إلا هشام وحده .

قال في المغني : وقد قال به عيسى بن موهب ، واستدل بقوله :

١٦٤٥ — * إذا قَلَّ مالُ المرء لانَت قَنَاتُه
وهان على الأدْنى فكيف الأباعِدِ [(١)] *

قال : هذا خطأ لاقترانها بالفاء والجرّ بإضافة مبتدأ محذوف أي فكيف حالُ الأباعد على حد قراءة : « والله يريد الآخرةِ » [(٢)] أو بالعطف بالفاء ، وكيف مُقْحَمَةٌ لإفادة الألوية بالحكم .

(مسألة في عطف بعض الأسماء على بعض)

مسألـــة :

(يعطف بعض الأسماء على بعض) فيعطف الظاهر على ظاهر ، ومضمر متصل ، ومنفصل ، والمضمر المنفصل على مثله ومتصل وظاهر ، سواء صلح المعطوف لمباشرة العامل أم لا ؟ فيجوز قام زيد وأنا ، وقمت أنا وزيد ، ورب رجل وأخيه .

(ومنع الأبَذّي عطف) ضمير (منفصل على ظاهر).

قال أبو حيّان : وَوَهِمَ في ذلك ، وكلام العرب على جوازه ، ومنه : « ولقد وصّيْنا الّذين أُوتُوا الكِتاب من قَبْلِكم وإيّاكم » [(٣)] .

---

(١) قائله مجهول .
أنظر المغني ١ : ١٧٥ .

(٢) سورة الأنفال ٦٧ ، وهي قراءة ابن جماز راوي أبي جعفر أحد الثلاثة الزائدة على السبعة . انظر المغني وحاشية الأمير ١ : ١٧٥ .

(٣) سورة النساء ١٣١ .

(ولا يعطف على ضمير رفع متصل اختياراً إلاّ) بعد الفَصْل (بفاصلٍ ما) ضميراً منفصلاً أو غيره نحو : « كنتم أنتُم وآباؤكم »[١] . « يدخلونها ومَنْ صَلَح »[٢] . « ما أشْرَكْنا ولا آباؤنا[٣] » فصل في الأول بالضمير المذكور ، وفي الثاني بالمفعول وفي الثالث بلا ، وقوله :

١٦٤٦ — * لقد نلت عَبْد اللهِ وابْنُكَ غايَةً[٤] *

فصل بالنداء ، وقوله :

١٦٤٧ — * مُلِئْتَ رُعْباً وقومٌ كُنْت رَاجِيهم[٥] *

فَصَل بالتمييز .

قال أبو حيّان : ولا يكفي الفصْل بكاف : رُوَيْدَك بل لا بد من التأكيد نحو : رُوَيْدك أنت وزيداً .

ومن ترك الفصل ضرورة قوله :

١٦٤٨ — * ورجا الأخَيْطِلُ من سفَاهة رأيِه
ما لَمْ يكُنْ وأبٌ له لِينَالا[٦] *

(١) سورة الأنبياء ٥٤ . (٢) سورة الرعد ٢٣ .
(٣) سورة الأنعام ١٤٨ .
(٤) قائله مجهول . وتمامه :

* من المجد مَنْ يظفرْ بها نال سُؤدَدا *

أنظر الدرر ٢ : ١٩١ .
(٥) قائله مجهول . وتمامه :

* لما دَهِمتْك من قومي بآساد *

وفي ط : « وقوفاً » بالنصب . تحريف .
انظر الدرر ٢ : ١٩١ .
(٦) لجرير . ديوانه ٤٥١ .

(خلافاً للكوفية) في تجويزهم العطف عليه بلا فصل اختياراً . حكى : مررت برجل سواء والعدم ، وفي الصحيح : كنت [١٣٩/٢] وأبو بكر وعمر ، وفعلت وأبو بكر وعمر ، وانطلقت وأبو بكر وعمر .

أمّا ضمير النصب فيجوز العطف عليه بلا فَصْل اتفاقاً ، لأنه ليس كالجزء من الفعل بخلاف ضمير الرفع .

(ولا يجب عود الجار في العطف على ضميره) أي الجرّ لورود ذلك في الفصيح بغير عَوْد ، قال تعالى : « تساءَلون به والأرحام [١] » « وجعَلْنا لكم فيها معايِشَ ومَنْ لَسْتُم له برازقين [٢] » وسمع ما فيها غيره وفَرَسِه ، قال :

١٦٤٩ — * فما بك والأيّام من عَجَب [٣] *

وهذا رأي الكوفييّن ويونس ، والأخفش ، وصحّحه ابن مالك وأبو حيّان (خلافا لجمهور البصرية) في قولهم بوجوب إعادة الجارّ ، لأنه الأكثر نحو : « فقال لَها ولِلأرض [٤] » . « وعليها وعلى الفلك [٥] » . « يُنجِّيكُم مِنْها ومِنْ كُلّ كَرْب [٦] » . « نعبُدُ إلهَك وإلَه آبائِك [٧] » .

واحتجّوا بأن ضَميرَ الجرّ شبيهٌ بالتنوين ، ومعاقب له فلم يجز العطف عليه

(١) سورة النساء ١ في قراءة جرّ : « الأرحام » .

(٢) سورة الحجر ٢٠ أي لكم ولمن استم .

(٣) قطعة من بيت ورد على النحو التالي :

فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب

انظر : مفاتيح الغيب للرّازي ١ : ١٣١ . وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ورقة ٢١٦ . والإنصاف ١ : ٢٩٢ .

(٤) سورة فصلت ١١ .

(٥) سورة غافر ٨٠ .

(٦) سورة الأنعام ٦٤ .

(٧) سورة البقرة ١٣٣ .

كالتنوين ، وبأن حَق المتعاطِفَيْن أن يَصلُحا لحلول كُلٍّ منهما مَحل الآخر ، وضَمِير الجَرّ لا يصلح لحلوله مَحل المعطوف ، فامتنع العطف عليه .

قال ابن مالك : والجواب أن شبه الضمير بالتنوين لو مُنع من العطف عليه لمنع من توكيده ، والإبدال منه كالتنوين ، ولا يُمنعان بإجماع ، وأن الحلول لو كان شرطاً لم يجز : رُب رجلٍ وأخيه ولا كُلّ شاة وسخلتها بدرهم ولا :

١٦٥٠ — * الواهِبُ المائة الهجَان وعَبْدَها [١] *

ونحو ذلك مما لا يصلح فيه الحلُول .

(وثالثها):وهو رأي الجرْمي والزِّيادي (يجب) العَوْدُ (إنْ لم يُؤكّد) نحو : مررت بك وبزيد بخلاف ما إذا أُكِّدَ نحو : مررت بك أنت وزيد ، ومررت به نفسِه وزيد ، ومررت بهم كلهم وزيد .

(ويعطف) بالحرف (على) معمول (ومعمولي [٢] ومعمولات عامل) واحد (لا) معمولات عوامل (ثلاثة بإجماع) ، فيهما ، فيقال : ضرب زيد عمراً ، وبكر خالداً ، وظن زيد عمراً منطلقاً وبكر جعفراً مقيماً . وأعلم زيد عمراً بكراً مقيماً وعبدُ الله جعفراً عاصماً راحلاً .

ولا يقال : إن زيداً في البيت على فراش والقصر نَطع [٣] عمراً ، أي : وإنّ في القصر على نطعٍ عمراً بنيابة الواو عن « إن » ، و « في » ، و « على » .

ولا جاء من الدار إلى المسجد زيد ، والحانوت البيت عمروٌ بنيابتها عن « جاء » ، و « مِن » ، و « إلى » .

---

(١) سبق ذكره رقم ١٢٢٢ .

(٢) ط : « على معمول عاملين بدون واو العطف » ، تحريف .

(٣) النطع بالكسر والنتح ، وبالتحريك ، وكغيِّب : بساط الأديم : جمع : أنطاع ، ونطوع ؛

(وفي) العطف على معمولَيْ (عاملين) أقوال :

(منع سيبويه) العطف (مطلقاً) في المجرور وغيره ، وصحّحه ابن مالك ، فلا يقال : كان آكلاً طعاماً زيدٌ وتَمْراً عمروٌ . ولا في الدار زيد والحجرةِ عمرو ؛ لأنه بمنزلة تَعْديتَينْ بمُعَدٍّ واحد ، وذلك لا يجوز ؛ ولأنه لو جاز لجاز من أكثر من عاملين ، وذلك ممتنع بإجماع كما تقدم .

(وجوّزه شيخنا الكافيجي وشَرْذِمَةٌ) مطلقاً من المجرور وغيره ، قال : لأنّ جُزْئيّات الكلام إذا أفادت المعنى المقصود منها على وجه الاستقامة لا يُحتاج إلى النقل والسّماع ، وإلا لزم توقف تراكيب العلماء في تصانيفهم عليه .

وقد نقل ابن مالك وغيره الإجماع على الامتناع في غير المجرور .

ورد ابن الحاجب نقل الجواز عن قوم مطلقاً . وذكره الفارسيّ في بعض كتبه عن قوم من النّحويّين . ونسب إلى الأخفش .

(وثالثها) يجوز (إن كان أحدهما جاراً) حرفاً أو اسماً سواء تقدم المجرور المعطوف نحو : في الدار زيد والحِجرةِ عمرو أم تأخّر نحو : وعمرو الحجرة .

(ورابعها) يجوز (إن تقدم المجرور المعطوف) سواء تقدم في المعطوف عليه أم لا ؟ بخلاف ما إذا تأخّر ، وهو رأي الأخفش والكسائي ، والفراء ، والزجّاج وابن مضاء .

(وخامسها) يجوز (إن تقدّم) المجرور (في المتعاطفين) نحو : إن في الدار زيداً والحجرة عمراً . ولا يجوز إن لم يتقدّم فيهما ، وإن تقدّم في المعطوف نحو : إن زيداً في الدار والحجرة عمراً ، وهو رأي الأعلم ، قال : لأنه لم يسمع إلاّ مقدّماً فيهما ، ولتساوي الجملتين حينئذ ، ومنه قوله تعالى : « وفي خَلْقِكُم وما يَبُثّ

من دابّةٍ آياتٌ لقوم يوقنون واختلافِ اللّيل والنّهار » إلى قوله : « آيات لقوم يعقلون» [١] وقوله : « لِلّذين أحسنوا الحسنى وزيَادَة »[٢] . « والّذين كَسَبُوا السّيِّئات جزاءُ سيئة [٣] » وقول الشاعر :

١٦٥١ — * وللطّيْرِ مَجْرىً والجُنُوب مَصارعُ [٤] *

وأول ذلك من منع مطلقاً على حذف حرف الجر .

(وسادسها) : يجوز (في غير العوامل اللفظيّة) ويمتنع فيها . وغيرها : هي الإبتدائية ، فيجوز نحو : زيدٌ في الدار ، والقصرِ عمروٌ ، لأن الابتداء رافع لزيد ولعمرو أيضاً ، فكأن العطْفَ على معمول عامل واحد ، وهو رأي ابن طَلْحة .

(وسابعها) : يجوز في غير اللفظية (وفي) اللفظية (الزائدة) لأنه عارض ، والحكم للأول نحو : ليس زيد بقائم ولا خارجٍ أخوه ، وما شرب من عسل زيدٌ ، ولا لبنِ عمروٌ . وإنما امتنع في العوامل[١٤٠/٢] اللفظية المؤثّرة لفظاً ومعنى ، وهذا رأي ابن الطّراوة .

(ويجوز عَطْفُ الإسم على الفعل ، والماضي على المضارع ، والمفرد على الجملة وبالعكوس) أي الفعل على الإسم ، والمضارع على الماضي ، والجملة على المفرد (في الأصحّ إن اتّحدا) أي المعطوف والمعطوف عليه (بالتأويل) بأن كان الإسم يشبه الفعل ، والماضي مستقبل المعنى ، أو المضارع ماضي المعنى ، والجملة في تأويل المفرد

(١) سورة الجاثية ٤ ، ٥ .

(٢) سورة يونس ٢٦ . (٣) سورة يونس ٢٧ .

(٤) قائله قيس بن ذريح ، قال العيني : والأصحّ أن قائله هو البعيث وهو خداش بن بشر الدارميّ وصدره :

* ألا يا لقومي كلّ ما حُمّ واقع *

وفي الدرر ٢ : ١٩٢ قائله مجهول ، وتتمته أيضاً مجهولة . وانظر العيني ٣ : ٣٥٢ .

بأن يكون صفةً أو حالاً ، أو خبراً أو مفعولاً لظن نحو : « يُخْرِج الحي من المَيِّت ومُخْرِج المَيِّت من الحيّ [١] » . « إن المصَّدِّقِين والمُصَّدِّقات وأقْرَضوا الله [٢] » . « يَقْدُم قَوْمَهَ يَوْمَ القيامة فأوْرَدَهُم النار [٣] » . « إنْ شاء جَعَل لك خَيْراً من ذلك جنّاتٍ تجري من تحتها الأنهار ، ويَجْعلْ لك قُصوراً [٤] » . « أنزل من السّماء ماء فتُصْبحُ الأرض مُخْضَرة [٥] » . أي فأصبحت .

١٦٥٢ — * ولقد أمرُّ على اللئيم يَسُبُّني ... فمَضَيْتُ [٦] *

أي مررت .

« دعانا لِجنْبِه أوْ قاعِداً أو قائِماً [٧] » فـ « قاعداً » عطف على « بلجنبه » ، لأنه حال فهو في تأويل المفرد . « بيَــاتاً أو همُ قائلون [٨] » . عطف الجملة على المفرد، لأنّها حال أيضاً أي قائلين .

ومنع المازني والمبرّد والزجّاج عطف الاسم على الفعل وعكسه ، لأن العطف أخو التثنية فكما لا ينضمّ فيها فعل إلى اسم ، فكذا لا يعطف أحدهما على الآخر .

وقال السّهيليّ : يحسن عطف الاسم على الفعل ويقبح عكسه ، لأنه في الصورة الأولى عامل لاعتماده على ما قبله فأشبه الفِعل ، وفي الثانية لا يعمل ، فتمحض فيه معنى الإسم ولا يجوز التعاطف بين فعل وإسم لا يشبهه ، ولا فعلين اختلفا في الزّمان .

(و) يجوز عطف الجملة (الاسمية على الفعلية وبالعكس) نحو : قام زيد وعمرو أكرمته ، ومنعه ابن جني مطلقاً .

---

(١) سورة الأنعام ٩٥ .
(٢) سورة الحديد ١٨ .
(٣) سورة هود ٩٨ .
(٤) سورة الفرقان ١٠ .
(٥) سورة الحجّ ٦٣ .
(٦) سبق ذكره رقم ١٠ :
(٧) سورة يونس ١٢ .
(٨) سورة الأعراف ٤ .

(وثالثها) : يجوز بالواو فقط ، ولا يجوز بغيرها قاله الفارسيّ وبني عليه منع كون الفاء عاطفة في « خرجت فإذا الأسد حاضر » .

(وأمّا) عطف (الخبر على الإنشاء وعكسه فمنعه البيانيّون وابن مالك) في باب المفعول معه في شرح التسهيل وابن عصفور في شرح الإيضاح، ونقله عن الأكثرين .

(وجوّزه الصفّار وجماعة) واستدلوا بقوله تعالى :« وبشّر الذين آمنوا [1] ».

« وبَشّر المؤمنين [2] » وقول الشاعر :

١٦٥٣ — وإن شِفائي عَبْرَةٌ مُهْراقَةٌ فَهَل عند رَسْمٍ دارسٍ من مُعَوّل[3]

والمانعون أوّلوا ذلك بأن الأمرين في الآيتين معطوفان على « قل » مقدّرة قبل : « يأيها » ، أو على أمر محذوف تقديره في الأولى : « فأنذر » وفي الثانية « فأبشر » ، كما قال الزمخشريّ في : « واهجُرْني مَلِيّاً [4] » : إن التقدير فاحذرني ، واهجرني لدلالة « لأرْجُمنّك » على التهديد ، وإن الفاء في قوله : فهل — إلى آخره — لمجرد السّببيّة .

(جواز حذف المعطوف بالواو مع الواو)

[مسألة] : (يجوز حذف المعطوف بالواو معها) كقوله تعالى: « سَرَابِيل تَقِيكُم

(١) سورة البقرة ٢٥ وتمام الشاهد : « وعملوا الصالحات » وهي موضع الشاهد حيث عطف : « عملوا » على : « بشّر » .

(٢) سورة يونس ٨٧ . وتمام الشاهد : « وقال موسى » .

وهي موضع الشاهد حيث عطف : « وقال » على : « بشر » .

(٣) سبق ذكره رقم ١٣٦٠ . (٤) سورة مريم ٤٦ .

الحَرّ [١] » أي : والبرد . « بيدك الخير [٢] » أي والشّر ، « وتلك نِعْمَةٌ تَمُنُّها عليّ أن عَبّدت بني إسرائيل [٣] » أي : ولم تُعَبِّدْني .

(وكذا الواو) يجوز حذفها (دونه) أي دون المعطوف بها (في الأصحّ) كذلك كحديث : « تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بُرِّه من صاع تَمْره » ، وحكى : « أكلت سمكاً لحماً تمراً » وقال :

١٦٥٤ — كيف أصْبَحتَ كيف أمْسَيْتَ مِمّا يَغْرِسُ الوُد في فُؤاد الكريم [٤]

أي : وكيف .

ومنع ذلك ابن جِنِّيّ والسُّهيلِيّ ، وابن الضّائع ، لأن الحروف دالة على معاني في نفس المتكلم ، وإضمارها لا يفيد معناها ، وقياساً على حروف النفي والتّأكيد ، والتّمنّي والتّرجّي وغير ذلك إلاّ أن الإستفهام جاز إضماره ، لأن للمستفهم هيئة تخالف هيئة الخبر ، وأوّل المسْمُوعَ من ذلك على البدل .

(و) يجوز حذف (الفاء ومتبوعها) أي المعطوف عليه بها نحو : « فَمَنْ كان مِنْكُم مَرِيضاً أو على سَفَر فعِدةٌ [٥] » أي فأفطر .

(وأنكره ابن عصفور) وقال : إنما حذف المتبوع فقط .

(وقل في أو) أي حذفها أو متبوعها نحو : « صلّى رجل في إزار ورداء في إزار وقميص في إزار » وقباء أي : « أوفى » .

وقال الهُذليّ :

---

(١) سورة النحل ٨١ .
(٢) سورة آل عمران ٢٦ .
(٣) سورة الشعراء ٢٢ .
(٤) قائله مجهول .
من شواهد : الخصائص ١ : ٢٩٠ / ٢ : ٢٨٠ . والأشموني ٣ : ١١٦ .
(٥) سورة البقرة ١٨٤ .

١٦٥٥ — * فهَلْ لك أو من والدٍ لك قبلنا [١] *

أي : فهل لك من أخ أو والد .

(ويغني المعطوف بالواو عن المتبوع بعد حرف جواب) فيقال لمن قال : ألم تضرب زيداً ؟ بلى وعمراً ، ولمن قال : خرج زيد [٢] ؟ نعم وعمرو .

(وتقدم المعطوف) على المعطوف عليه (ضرورة) كقوله :

١٦٥٦ — * علَيْك ورحمة الله السّلام [٣] * [١٤١/٢]

(وجوّزه الكوفية) في الاختيار (إن كان بالواو) كما مثل (قيل : أو « الفاء » أو « ثم » ، أو « أو » ، أو « لا ») كقوله :

١٦٥٧ — * أأطلال دار بالنِّباع فحمّتِ سألْتَ فلما استعجَمت ثم صَمّتِ [٤] *

أي سألت فَحُمّت ، وقوله :

١٦٥٨ — * فلست بنازل إلاّ ألَمّتْ برَجْلِي أو خيَالتُها الكَذوبُ [٥] *

أي الكذوب أو خيالها .

---

(١) لأميّة بن أبي عائذ الهذليّ . وتمامه :

* يوشّح أولاد العشار ويفصلُ *

من شواهد : العيني ٤ : ١٨٢ ، والأشموني ٣ : ١١٨ . وفي الدرر ٢ : ١٩٣ « يوسّم » بالميم .

(٢) في النسخ الثلاث : « خرج زيد » بدون استفهام . والاستفهام هنا معيّن ، لأن الجواب : نعم ، ولعلّه مقدّر .

(٣) سبق ذكره رقم ٦٦٦ .

(٤) نسب لكثير عزة . وانظر معجم البلدان « نباع » .

(٥) يقول البغداديّ في الخزانة : « ورأيت الصّغانيّ نسبه في مادة « الخيال » من « العباب » إلى رجل من بني بحتر بن عوَد » . أنظر الخزانة ٢ : ٣٣٦ .

(و) إن (لم يؤد إلى وقوع العاطف صدراً أو)الى(مباشرته عاملاً غير متصرّف و) إن (لم يكن التابع مجروراً) بل مرفوعاً كما تقدّم أو منصوباً كقوله :

١٦٥٩ — لعن الإلهُ وزَوْجَها معَها هِندَ الهنُود طَويلَة البَظْرِ [١]

(ولا) كان (العامل لا يستغنى بواحد [٢]) ، فإن فقد شرط من هذه لم يجز في الاختيار عند الكوفيين ولا في الضّرورة عند البصريين ، فلا يقال : وعمروٌ زيد قائمان ، ولا إنّ وعمراً زيداً قائمان ، ولا مررت وعمرو بزيد ، ولا اختصم وعمروٌ زيدُ .

(وخالف ثعلب في الأخير) فلم يشترطه ، وجوّز التقديم وإن لم يستغن العامل بواحد .

(ويطابق الضّمير المتعاطفين بعد الواو) نحو : زيد وعمرو منطلقان ومررت بهما (ويفرد بعد غيرها غالباً) مراعىً فيه التأخير أو التّقديم نحو : « وإذَا رأَوْا تِجارة أو لَهْواً انْفَضُّوا إليها وتَركُوك قائِماً [٣] » . وندرت المطابقة في قوله تعالى : « إن يكن غَنِيّاً أو فقيراً فاللهُ أولى بهما [٤] » .

(وفي الفاء وثُمّ الوجهان) المطابقة ، وهي أحسن في الفاء ، والإفراد وهو أحسن في ثُمّ للتّراخي بين المعطوف والمعطوف عليه نحو : زيد فعمرو أو ثم عمرو قائمان أو قائم .

---

(١) لحسّان بن ثابت . ديوانه ١٣٦ .

(٢) أ : « وحده » . ب : « بواو » .

والصواب من ط بدليل قوله فيما بعد :

« وإن لم يستغن العامل بواحد » مع اتفاق النسخ عليه .

(٣) سورة الجمعة ١١ .

(٤) سورة النساء ١٣٥ وفي ط : « إن لم يكن » بزيادة « لم » . تحريف :

(وفصل الواو والفاء) من المعطوف بهما (ضرورة) كقوله :

١٦٦٠ — مُوَرِّثه مَالاً وفي الحَمْدِ رِفْعَةً   لما ضَاع فيها من قُروءِ نِسائِكا [١]

(و) فَصْل (غيرهما) من حروف العطف (سائغ بقسم أو ظرف) سواء كان المعطوف اسماً نحو : قام زيد ثم والله عمرو ، وما ضربت زيداً لكِنْ في الدار عمراً . أم فعلاً نحو : قام زيد ثم في الدار قعد أو ثُمّ أَوَ بلْ والله قعد . هكذا نقله أبو حيّان عن الأصحاب معترضاً به اطلاق ابن مالك جواز الفصل من غير استثناء الواو والفاء وتقييده بما إذا لم يكن فعلاً .

(ولا يتقدّم على الكلّ معمول معطوفها) فلا يقال في « زيد قائم وضارب عمراً : عمراً وضارب [٢] » .

(العطف على اللفظ وعلى المحل)

(مسألة) : (الأصل : العطف على اللفظ ، وشرطه إمكان توجّه العامل) إلى المعطوف ، فلا يجوز في نحو : ما جاءني من امرأة [٣] ولا زيدٌ إلاّ الرفع عطفاً على الموضع ، لأن « من » الزائدة لا تعمل في المعارف .

(ويجوز) العطف (على المحَلّ بهذا الشرط) أي : إمكان توجّه العامل أيضاً ، فلا يجوز : مررت بزيد وعمراً ، لأنه لا يجوز مررت زيداً وأجازه ابن جِنّيٍّ .

---

(١) للأعشى . ديوانه ١٣٤ .

وفي النسخ الثلاث : « يورثه » بالياء مكان : « مورثه » بالميم ، و « الحيّ » بالياء مكان : « الحمد » والصواب من الديوان .

(٢) ط : « وعمراً ضارب » تحريف . صوابه من أ ، ب .

(٣) « من امرأة » سقطت من أ .

(و) شرطه (أصالة الموضع) فلا يجوز : هذا الضارب زيداً وأخيه ، لأن الوصف المستوفى لشروط العمل ، الأصل إعماله لا إضافته [١] لالتحاقه بالفعل .

وأجازه البغداديون تمسكاً بقوله :

١٦٦١ — * . . . . مُنْضجٍ صفيفَ شِواءٍ أو قَدِيرٍ معجَّل [٢] *

(و) شرطه (وجود المجوِّز) أي الطّالب لذلك المحلّ (على الأصحّ) فيهما فلا يجوز : إن زيداً وعمرو قائمان ، لأن الطالب لرفع « عمرو » هو الابتداء وهو ضعيف ، وهو التجرُّد ، وقد زال بدخول « إنّ » ولا « إن زيداً قائم وعمرو » على العطف .

وقال الكوفيّون وبعض البصريين : لا يشترط المجوّز ، فجوزوا الصورتين . ومنَع الأولى من لم يشترطه من البصريين لتوارد عاملين وهو « إن » و « الابتداء » على معمول واحد وهو « الخبر » .

(و) يجوز العطف (على التوهّم) نحو : ليس زيد قائماً ولا قاعدٍ بالجر على توهم دخول الباء في الخبر .

(وشرطه) أي الجواز (صحة دخول العامل المتوهّم) (و) شرط (حسنه كثرته) أي كثرة دخوله هناك ، ولهذا حسن قول زهير :

١٦٦٢ — * بدا لي أني لست مُدْرِكَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً [٣] *

(١) أ : « إعماله بإضافته » . ب : « إعماله لإضافته » وكلاهما تحريف . صوّابه من ط .

(٢) من معلّقة امرىء القيس . وتمام صدره :

* فظل طهاة اللحم من بين ... *

(٣) نسب لزهير .

واستشهد به سيبويه في عدّة مواضع ١ : ٨٣ ، ١٥٤ ، ٢٩٠ ، ٤١٨، ٤٢٩ ، ٤٥٢ / ٢ : ٣٧٨ ، والخزانة ٣ : ٦٦٥ .

وقول الآخر :

١٦٦٣ — * ما الحازِمُ الشَّهْمُ مِقْداماً ولا بَطلٍ [1] *

ولم يَحْسُنْ قول الآخر [١٤٢/٢] .

١٦٦٤ — وما كنت ذا نَيْرَبٍ فيهمُ ولا مُنْمِشٍ فيهم مُنْمِلِ [2]

لقلة دخول الباء على خبر كان بخلاف خبر « ليس » و « ما » . والنيرب النَّميمة[3] والمنمل : كثيرها . والمُنْمِشُ : المفسد ذات البين .

(ووقع) العطف (على التَّوهّم في أنواع الإعراب) في الجرّ وقد تَقَدَّم والرفع ، حكى سيبويه : انهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان على توهّم أنه قال : « هم » والنصب قاله الزمخشري في قوله تعالى : « فبشّرْنَاها بإسْحاق ومِنْ ورَاء إسْحَاق يَعقَوبَ[4] » وقوله : « ودُّوا لو تُدْهِنُ فيُدْهِنُون[5] » على معنى : أن تدهن .

والجزم . قال الخليل وسيبويه في قوله : « فأصَّدَّق وأكنْ[6] » والفارسِيّ في

---

(١) قائله مجهول . وتمامه :

* إن لم يكن للهوى بالعقل غلاّبا *

من شواهد : المغني ٢ : ٩٦ .

(٢) قائله مجهول .

من شواهد : المغني ٢ : ٩٧ .

(٣) ط : « والنيرب والنميمة » بزيادة الواو بينهما تحريف .

(٤) سورة هود ٧١ . وفي ط : « فبشرناه » . تحريف .

(٥) سورة القلم ٩ ، وعلى النصب تكون القراءة : « فيدهنوا » وهو كذلك في بعض المصاحف . انظر العكبري ٢ : ٢٦٦ .

(٦) سورة المنافقون ١٠ .

قوله : « إنّهُ من يتّقِ ويَصْبِر [1] » جزماً على معنى : تشبيه مدخول الفاء بجواب الشرط .. ومَنْ الموصولة بالشّرطية[2] ، وإذا وقع ذلك في القرآن عبر عنه بالعطف على المعنى لا التّوهّم أدباً .

(١) سورة يوسف ٩٠ .

(٢) ب ، ط : « وتأتي من الموصولة » الخ بزيادة : « تأتي » والصواب من أ .

والمعنى أن مدخول الفاء شبيه بجواب الشرط ، ومَنْ الموصولة شبيهة بـ « من » الشرطيّة :

خاتمة
في تابع المنادى

(خاتمة) في توابع مخصوصة (تابع المنادَى المبنيّ إن كان مضافاً أو شبهه نُصِبَ مطلقاً) ، لأنّ الأصْل في تابعه النّصْب لكونه مَنْصوب المحلّ ، وتأكّد ذلك بالإضافة وشبهها كقوله :

١٦٦٥ — * أزَيْدُ أخا وَرْقاء إن كنت ثائِراً[1] *

وقوله :

١٦٦٦ — * يا زِبْرِقَانُ أخَابني خَلَفٍ[2] *

وهذا (ما) دام (لم تكن الإضافة غير محضة) فإن كانت (فيجوز رفعه) نحو : يا زَيدُ الحسنُ الوجه .

(وجوّز الكوفيّة و) أبو بكر (بن الأنباري (رفع النعت) المضاف إضافة) محضة ، لأن الأخفش حكى : يا زيدُ بنُ عمرو بالرفع .

وغيرهم قالوا : هو شاذّ ، قال ابن مالك : لاستلزامه تفضيل الفرع على أصله ،

(١) قائله مجهول ، وتتمته مجهولة .

انظر ابن يعيش ٢ : ١٥ والدرر ٢ : ١٩٦ .

(٢) للمخبّل السّعديّ . وتمامه :

* ما أنت ويب أبيك والفخر *

من شواهد : سيبويه ١ : ١٥١ ، والخزانة ٢ : ٥٣٥ . « وويب أبيك » كلمة تصغير وتحقير :

لأنّ المضاف لو كان منادى لم يجز فيه إلا النصب ، فلو جوّز رفع نعته مضافاً لزم إعطاء المضاف تابعاً تفضيلاً عليه مستقلاً .

(و) جوّز (الفرّاء) رفع (التوكيد والعطف) نسقاً قياساً في الثاني [١] وسماعاً في الأوّل حكى الأخفش : « يا تميم كُلّكم » بنصبه عند الجمهور ورفعه عند الأخفش . والجمهور أوّلوه على القطع مبتدأ أي : كلكم مَدْعُوّ .

(أو) كان (مفرداً جاز) أي الرفع حملاً على اللفظ ، والنصب على المحلّ نحو : يا رجل الطّويلُ والطّويلَ . ويا تميم أجمعون وأجمعين . يا زيد والغلامُ والغلامَ .

(وأوجب الكوفيّةُ نصب الثلاثة) أي النّعت ، والتوكيد ، والنسق . ورُدّ بالسّماع قال تعالى : « يا جبالُ أوِّبي معه والطيرُ [٢] » . قرىء في السبع بالنصب والرفع ، وقالت العرب :

١٦٦٧ — * ألا يا زيد والضحاكُ سيرا [٣] *

وبالرفع (و) أوجب (الأخفش نصب نعت العلم وتوكيده) اتباعاً على المحلّ كما يجب في « جاءت حذام العاقِلةُ » بالرفع حملاً عليه ، ولا يجوز الكسر إتباعاً

---

(١) ط « قياساً في الباب الثاني » بزيادة كلمة : « الباب » وهذا تحريف ، صوابه من أ ، ب .
والمقصود بالثاني : العطف ، وبالأوّل : التوكيد .

(٢) سورة سبأ ١٠ .

(٣) قائله مجهول . وتمامه .

* فقد جاوزتما خمر الطريق *

من شواهد ابن يعيش ١ : ١٢٩ .
وفي الدرر ٢ : ١٩٦ ذكر أن هذا الشاهد ليس شعراً بل هو نثر . ثم عاد وذكر في التنبيهات التي ختم بها الجزء الثاني ليصوب خطأه ، وذكر أن الشاهد هو شعر وليس بنثر :

للفظ قال : وما ورد من ذلك مضموماً فحركته حركة إتباع لا إعراب .

(و) أوجب أيضاً (رفعهما) أي النعت والتوكيد (في) حال تبعيّة (النّكرة) المقصودة ، لأن الضمة عنده في « يا رجل » ليست ضمّة بناء بل إعراب . وأصله : « يأيها الرجل » حذفت « أي » فبقي على إعرابه كما كان .

والجمهور قالوا : لمّا حُذِفت وحلّ محلها وصار هو المنادى حكم له بحكمه . فبُني كما بُنِيَتْ ، (نَعَمْ البدل والعطف) بالحرف عند الجمهور (كمستقل) فما كان منهما مضافاً أو شبهه نصب ، أو مفرداً ، أو نكرة مقصودة رفع كما لو دخلت عليه « يا » ، لأنّ البدل يقدَّر فيه مثل عامل المبدل منه ، والنّسق شبيه به بصحّة تقدير العامل قبله ، ولاستحسان ظهوره توكيداً كما يظهر مع البدل نحو : يا زيد رجلاً صالحاً [1] يا زيد بطّةُ . (إلاّ للمنسوق ذا أل [2] فالوجهان) : الرفع والنصب جائزان فيه لامتناع تقدير حرف النداء قبله فأشبه النعت .

(وفي الأرجح) منهما أقوال : أحدها : الرّفع وهو رأي الخليل وسيبويه والمازني لأنه أكثر ما سمع ، وللمشاكلة في الحركة .

ثانيها : النّصب وهو رأي أبي عمرو ، وعيسى بن عمر ، ويونس والجرمي ، لأن ما فيه أل ، لم يَلِ حرف النّداء ، فلم يجعل لفظه كلفظ ما ولي الحرف ، ولأن أكثر القُرّاء قرأوا به في « والطّير [3] » .

(ثالثها) : الأرجح (النصب إن كانت) أل فيه (للتّعريف) ، لأنه حينئذ

---

(١) هذا مثال الشبيه بالمضاف ، لأن السّيوطي جرى على مذهب ابن مالك الذي ينصّ على أن الشبيه بالمضاف هو ما اتصل به شيء من تمام معناه وقد يشمل الموصول بصلته ، والموصوف بصفته .
أنظر حاشية يس ٢ : ١٦٧ .

(٢) أ : « فإن كان المنسوق ذا أل » .

(٣) سورة سبأ ١٠ .

شبيهٌ بالمضاف . والرّفع إن لم تكن له ، بل للمح الصفة « كاليسع » لعدم شبهه حينئذ به ، وهذا رأي المبرّد .

(وجوّز المازنيّ والكوفيّة نصب العطف) بالحرف (المفرد) حملاً على المحلّ نحو : يا زيد وعمراً ، يا عبدَ الله وعمراً .

(ومنعه) أي [١٤٣/٢] النصب (الأخفش في العطف على نكرة) مقصودة وأوجب الرفع .

(وفي نعت المضموم المنوّن ضرورة المفرد الوجهان) الرّفع والنّصب .

(و) في نعت (المنصوب) المفرد المنوّن ضرورة (النصب) فقط ، لأن المنادى حينئذ معرب منصوب لفظاً ومحلاً .

(فإن نوّن مقصور(١)) نحو : يا فتىً للضرورة (بني) النعت (على ما نوّن) في المنادى ، فإن نوى الضّمَّ جاز الأمران أو النّصْب تعيّن .

(وتابع) المنادى (المعرب ينصب) سواء كان مفرداً أم مضافاً ، لأن رفعه إنما جاز إذا كان لفظ متبوعه شبيهاً بالمرفوع . (إلاّ البدل فكمستقل) فينصب إذا كان مضافاً ويرفع إذا كان مفرداً لما تقدّم . ولا يكون إلاّ صالحاً لمباشرة حرف النّداء (وكذا النّسق) كمستقل (في الأصحّ) .

ويقابله قول الكوفيّة والمازنيّ السّابق : أنه يجوز نصبه إذا كان مفرداً . قال أبو حيّان : بل هو هنا أولى منه هناك .

(ومنع الأكثر وصف النّكرة المقصودة) وحكى يونس : أنهم وصفوه بالمعرفة ، وأجروه مجرى العلم المفرد .

---

(١) أ : « نودي » مكان : « نوّن » .

(و) منع (الأصمعيّ) وصف المنادى (المبنيّ) لأنه شبيه بالمضمر ، والمضمر لا ينعت .

والجمهور على الجواز لكثرة وروده ، ولأن مشابهة المنادى للضمير عارضةٌ فكان القياس ألاّ تعتبر مطلقاً كما لا تعتبر مشابهة المصدر لفعل الأمر في نحو : ضَرْباً [(١)] زيداً ، لكن اعتبرت مُشابهته في النداء استحساناً ، فلا يراد على ذلك ، كما أن فَعال العلم لمّا بُنِي حملا على فَعال الأمر لم يتعدَ إلى سائر أحواله .

(و) منع (قوم) منهم الفرّاء ، والسِّيرافيّ وصف (المُرخَّم) قالوا لأنه لا يرخّم الاسم إلا وقد عُلِم ما حُذف منه ، ومَنْ يُعنى به فإنْ احتيج إلى النّعت فردُّ ما سقطَ منه أوْلى [(٢)] .

وأجازه الجمهور لوروده قال :

١٦٦٨ — * أحار بن عمرو كأني خَمِرْ [(٣)] *

وما ذكر من الدّليل ممنوع ، لأن الاسم يرخَّم إذا عُلِم ما حذف منه ، وإن لم يُعْلم مَن يعنى به .

(وثالثها) يمنع [(٤)] (إنْ أُتِمَ) ، لأنه لفظ يختصّ بالنّداء فأشبه نحو : فُلُ ، وفُسَق ، وفَساقِ بخلاف ما إذا انتظر فيجوز وصفه لأن المحذوف كالموجود .
(ورابعها) يجوز في الحالين لكنه (قبيح) وعليه ابن السّرّاج .

(و) منع (الأخفش عطف نكرة مقصودة أو إشارة) على المنادى فلا يقال :

---

(١) أ : « ضارباً » مكان : « ضرباً » . تحريف .
(٢) معنى ذلك : أن من احتاج إلى وصف المنادى المرخّم ، فردّ المحذوف منه أولى من هذا الوصف .
(٣) سبق ذكره رقم ١٣٩٢ .
(٤) كلمة : « يمنع » سقطت من أ .

يا زيدُ ورجُلُ ، ولا : وهذا . أما الأول فلأن « أل [١] » لا تحذف إلاّ إذا ولى الاسم حرف النداء . وأمّا الثاني فلأن المشار لا يكون منادىً إلاّ إذا وليه حرف النداء . وجوّزهما المبرد في المقتضب .

وقولي (كما لا يبدلان) : أي النكرة المقصودة والإشارة . (ولاذو أل) من المنادى .

(و) منع (المازنيّ عطف الأول [٢] العاري من أل) .

واعتقد قوم بناء النّعت إذا رفع) ، لأنهم رأوا حركتها [٣] كحركة المنادى . حكاه في « النّهاية » .

(وضمير المنادى) الواقع في (التّابع) يأتي (بلفظ غيبة) وهي الأصل (وكذا) بلفظ (خطاب) اعتباراً بما عرض له من الحضور بالمواجهة ، وقد اجتمعا في قوله :

١٦٦٩ – فيأيُّها المُهْدي الخنَا من كَلامِه كأنَّك تَضْغُو في إزارِكَ خِرْنِق [٤]

ويقال يا تميم كلهم وكلكم ، ويا زيد نفسه ونفسك (خلافاً للأخفش) في منعه أن يأتي بلفظ الخطاب .

(وتابع اسم لا) التي لنفي الجنس (يرفع وينصب مطلقاً) سواء كان هو والاسم مفرداً أم لا ؟ متّصلاً بالمتبوع أم منفصلاً ، نعتاً أم غيره من التّوابع : أما النّصب

(١) « أل » سقطت من أ ، ب .

(٢) ب ، ط : « عطف المطول » صوابه من أ . والمراد بالأول : النكرة المقصودة .

(٣) مقتضى الأسلوب أن يقال : « حركته » أي النعت . ولعله راعى أن النعت صفة فأعاد عليه ضمير المؤنث .

من شواهد : التصريح ٢ : ١٧٤ .

(٤) قائله مجهول .

ويضغو : يصوّت . وخرنق : ولد الثعلب .

فاتّباعاً لمحلّ اسم « لا » . وأمّا الرفع فلمحلّ « لا » مع اسمها ، فإنّه رفع بالابتداء .

وقال في شرح الكافية : على محلّ اسم « لا » ، فإن « لا » عامل ضعيف فلم ينسخ عمل الابتداء لفظاً وتقديراً . نحو [١] : لا رجلَ ظريفٌ أو ظريفاً في الدار — لا رجل فيها ظريفٌ أو ظريفاً — لا أحد رجلٌ أو رجلاً فيها — لا ماءَ ماءٌ بارداً . أو ماءٌ باردٌ [٢] .

١٦٧٠ — * فلا أب وابْناً مِثْل مَرْوان وابْنه [٣] *

لا رجُلَ وامرأةٌ في الدار — لا رجل قبيحاً أو قبيح فعله عندك — لا طالعاً جبلاً ظريفٌ أو ظريفاً حاضراً .

(إلا البدل . قيل : أو النّسق المعرفة فيجب رفعه) ولا يجوز [٤] نصبه ، لأنّ البدل في تقدير العامل [٥] ، ولا لا تدخل على المعارف نحو : لا أحدَ زيدٌ فيها ، وكذا النّسق عند من قال : إنه يحلّ مَحلّ المعطوف عليه نحو : لا غلام [٦] فيها ولا زيد . ومن لم يقل ذلك أجاز نصبه .

(و) إلاّ (التوكيد) اللفظي (والعطف) بالحرف (المكرر معه لا ، والنّعت المفرد لمبنيّ لم يُفصَل فيجوز فتحها أيضاً) كما يجوز رفعها ونصبها . مثال الأول :

---

(١) من قوله : « نحو » إلى قوله : « إلاّ البدل » سقط من أ.

(٢) « أو ماء بارد » سقط من ط .

(٣) نسب للفرزدق . وتمامه :

* إذا هو بالمجد ارتدى وتأزّرا *

من شواهد : سيبويه ١ : ٣٤٩ ، والخزانة ٢ : ١٠٢ والتصريح ١ : ٢٤٣ ، والأشموني ٢ : ١٣ :

(٤) أ : « ولا يجب » مكان : « ولا يجوز » .

(٥) أ : « في تقدير المعرفة » مكان : « في تقدير العامل » .

(٦) ط : « لا غلامي » بالإضافة .

لا ماء ماء بارداً بالأوجه الثلاثة ، والثالث : لا رجل [١٤٤/٢] ظريف فيها [١] .
والثاني [٢] لا حول ولا قوة إلا بالله .

١٦٧١ — * لا أمَّ لي إن كان ذاك ولا أب [٣] *

١٦٧٢ — * لا نسبَ اليوم ولا خُلَّةَ [٤] *

والفتح في الثلاثة (تركيباً) ، وجاز ، لأنها من تمامه .

(وقيل : إعراباً في النعت) حملاً على المحلّ ، وحذف تنوينه للمشاكلة .

(ولك في المعطوف عليه حينئذ) أي حين تكرار لا مع المعطوف (الرّفع) على الغاء « لا » الدّاخلة عليه ، وإعمالها عمل ليس (فيمتنع نصب المعطوف) لعدم نصب المعطوف عليه لفظاً ومحلاً ، ويجوز الفتح على التّركيب والرفع على إلغاء الثانية ، وعطف الاسم بعدها على ما قبلها أو إعمالها عمل ليس نحو :

١٦٧٣ — * فلا لَغْوٌ ولا تأثِيمَ فيها [٥] *

(١) أي النعت المفرد المبنيّ الذي لم يفصل .
(٢) أي العطف بالحرف المكرّر .
(٣) اختلف في نسبته كما في الدرر ٢ : ١٩٨ . وصدره :
* هذا وجدّكم الصغار بعينه *
من شواهد : سيبويه ١ : ٣٥٢ ، وابن يعيش ٢ : ١١٠ والأشموني ٢ : ٩ ، والتصريح ١ : ٢٤١ ،

(٤) لأنس بن عباس بن مرداس السّلميّ . وتمامه :
* اتّسع الخرق على الرّاقع *
من شواهد : ابن يعيش ٢ : ١٠١ ، ٩/١١٣ : ١٣٨ . والأشموني ٢ : ٩ ، والتصريح ١ : ٢٤١ .
(٥) لأميّة بن أبي الصّلت . وتمامه :
* ولا حينٌ ولا فيها مُلِيمُ *
وانظر تحقيقات العينيّ هامش الأشموني ٢ : ١٢ في تحريف النحاة في هذا البيت حيث ركّبوا صدر بيت على عجز بيت آخر .

و « لا بَيْعٌ فيه ولا خُلَّةٌ [١] » .

(ومنع قوم) من المغاربة (رفع نعت) اسم « لا » (المعرب [٢]) وأوجبوا ألاَّ يتبع إلاَّ على اللفظ .

(و) منع (قَوْمٌ رَفْعَ النَّعت المضاف أو شبهه [٣]) الجاري على المفرد وأوجبوا إتباعه على اللفظ .

(و) منع (يونس نصب العطف المكرّر بلا) وأوجب فتحه لاستقلاله ، فلا يجوز تنوينُه كما لا يجوز تنوين المنادى المفرد المعرفة . وأجيب بجعل « لا » زائدة مؤكدة .

(وتابع اسم إن المكسورة إن كان نسقاً جاز رفعه بعد استكمال الخبر) لا قبله كقوله :

١٦٧٤ — * فإنَّ لنا الأمَّ النَّجِيبَةَ والأبُ [٤] *

ويجوز نصبه وهو الأصل والوجه كقوله :

١٦٧٥ — إنَّ الرَّبيعَ الجَوْدَ والخَرِيفا يَدَا أبي العباس والصُّيُوفا [٥]

والرفع (على الابتداء) والخبر محذوف لدلالة خبر إنّ عليه (وقيل) عطفاً (على

---

(١) سورة البقرة ٢٥٤ .

(٢) في أ : « المعرف » بالفاء .

(٣) ط : « وشبهه » بالواو لا بـ « أو » .

(٤) قائله مجهول . وصدره :

* فمن يك لم يُنْجِبْ أبوه وأمُّهُ *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٤٠ .

(٥) نسبه صاحب الدرر ٢ : ٢٠٠ للعجّاج وهو خطأ ، والصّواب أنه لرؤبة بن العجاج كما في سيبويه ١ : ٢٨٥ وديوان رؤبة : ١٧٩ . وانظر أوضح المسالك رقم ١٣٩ .

موضع اسم إن) فإنه كان مرفوعاً على الابتداء . وقائل هذا لا يشترط في العطف على المحل وجُود المُحْرز [١] .

(وقيل) عطفاً على محلّ (إن واسمها) فإنه رفع على الابتداء فهو على هذين من عطف المفردات ، وعلى الأول من عطف الجمل .

(وجوّزه الكسائيّ) أي الرّفع (قبل) استكمال (الخبر مطلقاً) ظهر الإعراب فيه أم لم يظهر نحو : إن زيداً وعمرو قائمان ، وإن هذا وزيد قائمان .

(و) جوّزه (الفرّاء بشرط بناء الاسم) كقوله تعالى : « إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصّابئون [٢] » . الآية ، وقول الشاعر :

١٦٧٦ — * فإني وقيّارٌ بها لغريب [٣] *

قال ابن مالك : ويصلح أن يكون هذا وشبهه حجّة للكسائيّ .

ويقول : بناء الاسم في الآية والبيت وقع اتفاقاً ، ورفع المعطوف هو الحجّة : والأصل التّسوية بين المعرب والمبنيّ في إجراء التّوابع عليهما .

وسيبويه يحمل الآية والبيت على أن المعطوف فيهما منويّ التأخير . وأسهل منه تقدير خبر قبل العاطف مدلول عليه بخبر ما بعده ، وقد قرىء : « إن الله وملائِكتُه [٤] »

---

(١) في النسخ الثلاث : « وجود المجوّز » بالجيم والواو .
صوابه من المغني ٢ : ٩٥ .
والمراد بالمحرز : الطالب لذلك المحلّ .

(٢) سورة المائدة ٦٩ .

(٣) لضابىء بن الحارث البرْجميّ . وصدره :
* فمن يك أمسى بالمدينة رحلهُ *
من شواهد : سيبويه ١ : ٣٨ ، والمغني ٢ : ٩٥ ، والخزانة ٤ : ٣٢٣ .

(٤) سورة الأحزاب ٥٦ .

بالرفع ، وهو شاهد للكسائيّ .

(وقيل) إنما جوزه الفرّاء بشرط (خفاء إعرابه) أي الاسم لئلا يتنافر اللفظ كذا حكاه عنه أبو حيّان وغيره .

(وجوّزه الخليل إنْ أُفْرِدِ الخبر) نحو [1] : إنّ زيداً وعمرو قائم ، وقوله :

١٦٧٧ — * فإني وقيارٌ بها لغريب *

بخلاف ما إذا جمع [2] نحو : إن زيداً وعمراً قائمان .

(ومثلها) أي إنّ في جواز العطف على خبرها بالرّفع بالشّرط المذكور (أن المفتوحة ولكنّ) نحو : « أنّ الله بريءٌ من المشركين ورسُولُهُ [3] » .

١٦٧٨ — * ولكنّ عَمّي الطيّب الأصل والخالُ [4] *

وقيل : لا يجوز العطف بالرفع على اسمها لمخالفتها للمكسورة لما في « لكنّ » من معنى الاستدراك . ولكون أنّ لا تقع إلاّ معمولة فلا مساغ للابتداء فيها .

(وثالثها) وعليه ابن مالك (إن صَلُح الموضع للجملة) جاز العطف بالرّفع وإلاّ فلا . وصلاحيّتُهُ لها بأن يتقدّم عليها عِلْمٌ أو معناه كالآية المذكورة ونحو : علمت أنّ زيداً منطلق وعمرو (دون الباقي) أي ليت ، ولعل ، وكأنّ فلا يجوز العطف عليها

---

(١) من قوله : « نحو إن زيداً » إلى قوله : « قائمان » سقط من أ .

(٢) الجمع هنا مقابل للمفرد ، وليس المراد منه الجمع الاصطلاحيّ .

(٣) سورة التوبة ٣ .

(٤) قائله مجهول . وصدره :

* وما قَصُرَت بي في التسامي خؤولة *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٤١ .

بالرّفع لما فيها من المخالفة لذلك [١] بتغيير المعنى . (و) دون (غير النسق) من التّوابع ، فلا يجوز فيها إلاّ النّصْب (على الأصحّ فيهما) .

وأجازه الفرّاء في لَيْتَ وأخواتها بعد الخبر مطلقاً وقبله بالشرط المذكور عنه ، واحْتَجَّ بقوله :

١٦٧٩ — * يا ليتني وأنت يا لميس في بَلَدٍ ليس به أَنِيسُ [٢]

وأجيب بأن تقديره وأنت معي ، والجملة حاليّة .

وجوّز الجَرْميّ والزَّجاج . والفرَّاء أجازه أيضاً في سائر التوابع بعد الخبر مطلقاً ، وقبله بشرطه ، ووافقه الجَرْمي والزَّجاج في الصورة الأولى نحو : إنّ هذا زيدٌ العاقل . وإن هذا العاقل زيد . وإن هذا أخوك قائم ، وإن هذا نفسه قائم ، وسمع : إنهم أجمعون ذاهبون .

(وقيل) في (غير نسق إنَّ) المكسورة [١٤٥/٢] (ولكن) من توابعهما [٣] (الخلاف) المتقدّم في نسقها من الرّفْع بعد الخبر في قَوْلٍ [٤] وقبله مطلقاً في قول ، وشرط البناء في قول : ولا يجوز في تابع ما عداهما إلا النصب .

(أمّا عطف الجملة على [٥] هذه الحروف وما عملت فيه رفعاً) نحو : إن زيداً قائم ، وعمروٌ [٦] ذاهب (فاتّفاق) أي جاز اتفاقاً ويكون غير داخل في معناها .

---

(١) ط فقط : « لتلك » مكان : « لذلك » .

(٢) للعجاج : من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٤٥ . وفي ط : « بالمليس » مكان : « يالميس » . تحريف .

(٣) أ . ب : « من توابعها » .

(٤) ب ، ط : « في قوله » بالهاء .

(٥) ط : « في » مكان : « على » . تحريف .

(٦) ط : « وعمراً » بالنصب مكان : « وعمرو » .

(وجوّز الكيسائي رَفْعَ نَسَقِ أوَّل) مفعولي : ظَنَّ (إذا لم يظهر الإعراب في المسند إليهما) نحو : أظن عبد الله وزيدٌ قاما أو يقومان ، أو « مالـُهما كثير » بخلاف : قائِمين أو قائماً . وخالفه الفراء والبصريّون ، وهذا النقل عنه هو الصّواب .

وقال أبو حيان : خلاف ما في التسهيل من نَقله اشتراط خفاء إعراب الثاني مُمَثِّلاً له : « لظننت زيداً صديقي وعمرو » .

(ويجوز نصب نسق الجملة المعلّقة) لأنَّ محلها نصب نحو : علمت لزيدٌ منطلق وعمراً قائماً . (وتابع المجرور بالمصدر) فاعلاً أو مفعولاً (يجري على اللفظ) قطْعاً .

(ومنع سيبويه والمحققون) الإجراء (على المحلّ) لأنَّ شرطه أن يكون مُحْرِزه[1] لا يتغير عند التصريح به . وهنا لو صرَّح برفع الفاعل أو نصب المفعول لتغيّر العامل بزيادة تنوين .

وجوّزه الكوفيون وجماعة من البصريّين وجزم به ابن مالك لورود السمّاع بـه كقوله :

١٦٨٠ — * طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المظلُومُ [٢] *

وقوله :

١٦٨١ — * مَشْيَ الهَلُوكِ عليها الخَيْعَلُ الفُضُلُ [٣] *

---

(١) أ : « مجروره » . تحريف .

(٢) للبيد بن ربيعة العامريّ . وصدره :

* حتى تهجّر في الرّواح وهاجَها *

الديوان ١٢٨ . وروايته : « وهاجه » مكان : « وهاجها » وأوضح المسالك رقم ٣٦٩ .

(٣) سبق ذكره رقم ٧٢٧ .

وفي قراءة الحسن : « علَيهم لعنةٌ الله والملائكةُ والناسُ أجمعون [١] » .

وقوله :

١٦٨٢ — * مَخَافة الإفلاسِ واللَّيانا [٢] *

ثم الاختيار عند هؤلاء الحمل على اللّفظ ، قال الكوفيّون : إلاَّ أن يُفْصَل بين التّابع والمتبوع بشيء فيستويان نحو : يُعْجِبني ضَرْبُ زيد عمراً [٣] وبكراً .

(وثالثها يجوز في عطف وبدل) دون النعت والتوكيد وهو رأي الجَرْميّ ، لأنّ العطف والبدل عنده من جملة أخرى ، فالعامل [٤] في الثاني غير العامل في [٥] الأول بخلاف الصّفة والتأكيد ، فالعامل فيهما واحد ، ومحال — وهما شيء واحد — أن يكون الشيء مجروراً مرفوعاً أو مجروراً منصوباً .

(وقيل) يجوز (بشرط ذكر الفاعل) فيقال : عجبت من شرب الماء واللبن زيد (ولا يجوز حذفه) .

(ويجب) الإتباع على المحلّ بلا خلاف (إذا كان المفعول المضاف إليه ضميراً اختياراً) نحو : يعجبني إكرامُكِ زيداً وعمراً بالنّصب . ولا يجوز الإتباع على اللفظ إلاَّ في ضرورة .

---

(١) سورة البقرة ١٦١ . وانظر : مشكل إعراب القرآن ١ : ٠٧٧ .

(٢) لزياد العنبري . وصدره :

* قد كنت دانيتُ بها حسّانا *

من شواهد : سيبويه ١ : ٩٨ ، وأوضح المسالك رقم ٣٧٠ وقد نسبه سيبويه إلى رؤبة وهو في ديوانه ١٨٧ .

(٣) ب ، ط : « عمروٌ » بالرّفع .

(٤) من قوله « في الثاني » إلى قوله : « فالعامل » فيهما واحد ، سقط من أ .

(٥) « في » سقطت من ط .

(ويجوز في تابع المفعول) مع الجر والنصب حيث قلنا به (الرَّفْعُ على تأويله) أي المصدر (بمبنيّ) أي بحرف مصدريّ موصول بفعل مبنيّ (للمفعول) بناءً على جواز ذلك فيه ، وهو الأصحّ كما تقدّم في مبحث إعماله .

(ويجريان) أي الإتباع على اللفظ والمحلّ (في تابع مجرور اسم الفاعل العامل) . كقوله :

١٦٨٣ – هل أنْتَ باعِثُ دينارٍ لِحَاجَتِنا أوْ عَبْدَ ربٍّ أخا عَوْن بنِ مخْراقِ (١)

(إلاّ النّعت والتوكيد فاللفظ) يتعيّن فيهما (في الأصحّ) لأنه لم يسمع فيهما الإتباع على المحَلّ . وقيل : يجوز المَحلُّ فيهما قياساً على مجرور المصدر . قال ابن مالك : بل أولى ، لأن إضافته في نِيّة الانفصال . ولأنه أمْكَنُ في عمل الفِعْل من المصدر .

(ومنع قوم المحلّ في تابع معرَّف بأل مثنّى أو جمع) على حدة ، فلا يقال : هذان الضاربا زيدٍ أو الضاربو زيدٍ أخاك وعمراً ، وأوجبوا الجر .

وجوّز ابن عصفور والأبّذي الأمرين .

(و) منع (المُبرِّد اللّفظ في تابع غيرهما) أي المفرد أو المكسر أو الجمع بألف وتاء (العاري من أل ، ولو أضيف لما هي فيه أو) إلى (ضميره) أو ضمير ما هي فيه ، فلا يقال : « هذا الضّارِب الجاريَة وغلامِ المرأة أو أخيها » ، أو الضُّرّاب ، أو الضاربات الرّجُلِ أخيك وزيدٍ وأوجب النصب .

وجوّز سيبويه الأمرين ، فإن لم يكن عارياً من أل جازا بلا خلاف نحو : الضّاربُ الغلامِ والجارية .

---

(١) قيل : إنه لمجهول ، وقيل : إنه مصنوع من شواهد : سيبويه ١ : ٨٧ ، والخزانة ٣ : ٤٧٦ . وفي النسخ الثلاث : « وعبد رب » بالواو لا بـ« أو » .

(وجوز أهلُ الكوفة وبغداد جرَّ تابع منصوبه) أي اسم الفاعل ، فيقال : هذا ضاربٌ زيداً وعمرٍو . وأوجب غيرهم النّصب بناءً على اشتراط المحرز في العطف على المحلّ .

(ولا يجوز في تابع معمول) الصفة (المشبهة) إلا اللفظ أي الإتباع عليه إنْ رفعاً فرفعٌ ، وإن نصباً فنصبٌ ، وإن جرّاً فجرٌّ .

(و) جوّز (الفراء رفع [1] تابع مجرورها) لأنه فاعل في المعنى نحو : مررت بالرجل الحسن الوجه نَفْسُهُ ، وأنْفُه .

وغيره قال : لم يسمع ذلك .

(و) جوّز (أهل بغداد جر عطف [١٤٦/٢] منصوبها) نحو : هذا حَسَنٌ وجهاً ويدٍ ، كأنك قلت : حسَنَ وجْهٍ ويدٍ .

ولا خلاف أنّه لا يعطف على مجرورها بالنصب ، فلا يقال : هو حسن الوجه والبدنَ .

---

(١) ط : « لفظ تابع مجرورها » مكان : « رفع » الخ . تحريف .

العَــوارضُ

الإخبار بالذي وفروعه

(الكلام [١] في الإخبار) بكسر الهمزة ، ويقال له : باب المخاطبة وهو نوع من أنواع الابتداء أفرد بالذكر للتّمرين .

(الإخبار بالذي وفروعه) من المثنّى والجمع المؤنث (أن يتقدّم) الذي مبتدأ ويؤخر الاسم الذي يقال [٢] أخبر عنه بالّذي (أو خلفه) وهو الضمير المنفصل عن المتصل (خبراً) عنه (و) يتوسط [٣] (ما) في الجملة (بينهما صلة) للذي (عائدها ضمير غائب يخلف الاسم في إعرابه الذي كان له) قبل الإخبار ، كقولك في الإخبار عن « زيد » مِن « ضربْتُ زيداً » : الذي ضربته زيدٌ [٤] وعن التاء : « الذي ضرب زيداً أنا » . وبهذا ظهر أنّ الإخبار ليس بالذي ولا عن الإسم ، بل بالاسم عن الذي .

قال ابن السّرّاج : وذلك لأنه في المعنى مُخْبَرٌ عنه . قال أبو حيّان : ويحتمل أن الباء بمعنى عن [٥] ، وعن بمعنى الباء كما تقول : سألت عنه ، وسألت به ، فكأنه قال : أخبر بهذا الاسم أي صيره خبراً .

وقال غيره : الباء هنا للسببيّة لا للتّعدية ، وكأنه قيل : أخبر بسبب الذي أي بسبب جعلها مبتدأ .

---

(١) ط : « لكلام » باللام فقط . تحريف .

(٢) أ : « يقال له » بزيادة : « له » . (٣) ط : « وتوسّط » .

(٤) ط : « الذي ضربته زيداً » بنصب : « زيد » . تحريف . وذلك لأن : « الذي » مبتدأ و « زيد » خبر ، و « ضربته » صلة « الذي » ، والهاء في : « ضربته » خلف عن : « زيد » الذي جعلته خبراً ، وهي عائدة على الذي . أنظر شرح ابن عقيل ٢ : ١٣٣ .

(٥) في قولهم : « الإخبار بالّذي » .

قال بدر الدين بن مالك : وكثيراً ما يصار إلى هذا الإخبار لقصد الاختصاص أو تقوّي الحُكْم ، أو تشويق السامع ، أو إجابة الممتحن [١] . (وجوز أبو ذَرّ) مصعب بن أبي كثير الخشني : (عوده) أي الضمير (مطابقاً للخبر) في الخطاب ، فيقال في الإخبار عن التاء من : ضربت : « الذي ضربت أنت » حملاً على المعنى ، لأن الذي هو أنت ، كما يجوز الوجهان في أنت الذي قام . وأنت الذي قمت ، وفرق [٢] هنا بأنه يلزم أن يكون فائدة الخبر حاصلة في المبتدأ ، وذلك خطأ بخلافه هناك قال أبو حيّان : وقياس قوله : جواز ذلك في ضمير المتكلم إذْ لا فرق فيقال : الذي قمت أنا .

(و) جوّز (المبرد تقدم المخبر به) على الذي مع قوله : إن الأحسن تأخيره ، وعلى قول الجمهور بوجوب تقديم « الذي » المراد حيث لا مانع ، فإن كان هناك استفهام وجب تقديمه كقولك في الإخبار عن « أيّ » مِنْ « أيُّهم قائم » : « أيهم الذي هو قائم » ، ومِنْ : أيُّ رجل كان أخاك : « أيهم الذي هو كان أخاك » هكذا . قال أبو حيّان : وفيه نظر لما سيأتي .

(و) يخبر (بأل إن صدرت الجملة) التي هي منها (بفعل موجب) يصلح لأن (يصاغ منه صلتها) فتقول في الإخبار عن « زيد » مِنْ « قامت جاريةُ زيد » « القائم جاريته زيد » فإن لم تصدّر بفعل نحو : زيداً ضرب عمرو [٣] ، أو صدرت بفعل غير موجب ، أو موجب لا يصلح أن يصاغ منه صلة لأل كيذر — ويدع لم يخبر بأل .

(فإن رفعت) صلة أل (ضمير غيرها) أي غير أل (وجب إبرازه) كأن يخبر

(١) شرح الألفية لابن المصنف ورقة ١٦٠ نسخة مخطوطة في حوزتي .

(٢) هذا ردٌّ على أبي ذرّ ، لأنه في إجازته لهذا يترتب عليه أن تكون فائدة الخبر حاصلة في المبتدأ . انظر التصريح ٢ : ٢٦٥ .

(٣) أ : « زيد أخو عمرو » .

بها عن زيد من ضربت زيداً فتقول : الضاربه أنا زيد بإبراز الضّمير ، لأن أل لزيد ، وأنا لغير أل : بخلاف ما إذا أخبرت عن «زيد» من « خرج زيد » ، أو التاء من « ضربت زيداً » ، فتقول : « الخارج زيد والضارب زيداً أنا » ، لأن مرفوع الصّلة ضمير أل .

(فإن كان الاسم) المخبر به (ظرفاً) فإن كان متصرّفاً (لم يُتَوسّع فيه) قبل الإخبار (قرن الضمير بـ « في ») كأن يخبر عن اليوم من : « قمت اليوم » فتقول : « الذي قمت فيه اليوم » ، أو عن خَلْفَك من : « قعدت خَلْفَك » فتقول : « الذي قعدت فيه خلفك » .

فإنْ كان مما يتوسّع فيه قَبْل [1] وصَل الفِعل إليه بنفسه حالة الإخبار .

(وشَرْط هذا الاسم) المخبر عنه في هذا الباب (إمكان الفائدة به لا) ما لا يفيد[2] نحو (ثواني الأعلام) المضافة من الكُنى ، وغيرها كبكر من « أبي بكر » ، و « قزح » من « قوس قزح » (ولا) ثواني المركبات ترتيب (المزْج) إذا أعربت إعراب المتضايفين (خلافاً للمازنيّ) حيث جوّز الإخبار عن الاسم الذي ليس تحته معنى ،واستدلّ بأن العرب قد أخْبَرت عنه في كلامها قال :

١٦٨٤ — * أو حَيْث علّق قوسهُ قُزَحُ [3] *

ورُدّ بأن « قُزح » اسم للشيطان ، وكان العرب قد وضعت قَوْساً للشّيطان فيكون من أكاذيبها .

---

(١) أي قبل الإخبار .

(٢) ط : « ما يقيد » بالقاف مكان : « ما لا يفيد » .

(٣) يقول صاحب الدرر ٢ : ٢٠٤ : « لم أعثر على قائله ولا تتمته » .
وقد عثرت على قائله وهو : شقيق بن سليك الأسديّ .
وكذلك عثرت على تتمته وهي صدر :
* فكأنما نظروا إلى قمر *
أنظر العيني ٤ : ٤٧٩ :

(و) شرطه (الغني عنه بأجنبيّ) يوضع مكانه قبل الإخبار ، لأنّك تضع بدل « زيد » في « ضربت زيداً » مثلاً : « عمراً » بخلاف الهاء في نحو : « زيد ضربته » لا يجوز فيه : « زيد ضربت عمراً » (أو) الفتى عنه (بمضمر ، لا حال وتمييز) فلا يصحّ الإخبار عنهما لأنهما لا يكونان مضمرين .

قال أبو حيّان : وكذا ما ربط به من اسم ظاهر أو إشارة ، فلا يصحّ الإخبار عن زيد من : « زيد ضربت زيداً » ولا عن ذلك من قوله تعالى : « ولباسُ التّقْوى ذلك خيْرٌ »(١) [١٤٧/٢] .

وكذا لا يَصحّ الإخبار عن مجرور حتّى ونحوها مما لا يجرّ المضمر .

(و) شرطه قبوله الرّفع ، بخلاف ما لا يقبله كالظّرف والمصدر غير المُتصرّفين ، وما لزمه (٢) كأيمن في القسم ، وما التعجبيّة (٣) .

(و) شرطه (قبوله التأخر) هو (أو خلفه) كالتاء من ضربت فإنها ، وإن لم تقبل التأخير فخلفها يقبله ، وهو الضمير المنفصل أعني « أنا » . (لا لازم الصّدر) كأسماء الشّرط والاستفهام ، وكم الخبريّة ، وضمير الشأن ، فلا يجوز الإخبار عن شيء من ذلك .

(وقيل : إلاّ) اسم (الاستفهام) فإنه يجوز الإخبار عنه ، ويلزم الصّدر فيقال : في « أيهم قائم » : أيهم الذي هو قائم ، وفي « أيهم ضربت» « أيهم الذي إيّاه ضربت» .

(و) شرطه (قبوله الإثبات لا) ما لزم النفي (كأحدٍ وعَريب) وكتيع وطُوريٌّ (٤)

---

(١) سورة الأعراف ٢٦ . (٢) أ : « وما لازمه » .

(٣) لأن « ما » التعجّبية تلزم الصدر ، وهذا يتنافى مع شرط الإسم المخبر عنه حيث إنه يجب يكون قابلاً للتأخير » أنظر حاشية الخضري ٢ : ١٣٣ .

(٤) في اللسان : « طور » : « والعرب تقول : ما بالدار طوريٌّ ولا دوريٌّ » أي أحد . =

(وإسم فعل) ناسخ (منفيّ) كليس وما زال وإخوته .

(و) شرطه (ألا يعود الضّمير على شيء قبله) كالهاء في : زيد ضربته ، والضمير في « منطلق » من « زيد منطلق » ، لأنك لو أخبرت عنها لجعلت مكانها ضميراً وذلك الضمير يطلبه زيد والموصول ، ولا جائز أن يعود إليهما ، وإن أعدته إلى أحدهما بقي الآخر بلا رابط ، فامتنع الإخبار . (وقيل) : بل (الشرط ألاّ يكون) الضّمير قبل الإخبار (رابطاً) كما في : زيد ضربته ، فإن عاد على سابق وليس رابطاً جاز الإخبار عنه ، كأن يذكر إنسان فتقول : لقيته ، فإذا أخبرت قلت : الذي لقيته هو ، فصحَّ الإخبار عن ضمير « لقيته » ، وإن كان عائداً على شيء قاله الأستاذ أبو علي الشّلوبين .

قال الشّلوبين الصغير : وهذا غير صحيح ، ولا يوجد في كلام العرب إذ لا يفهم المعنى المراد منه في الجملة . قال أبو حيّان : والذي نذهب إليه هو الشرط الأول ، وهو اختيار الجزولي .

(و) شرطه (كونه بعض ما يوصف به من جملة صالحة) للوصف بأن تكون خبريّة عارية من معنى التعجّب غير مستدعية كلاماً ليصح كونها صلة بخلاف غير الخبريّة ونحوها . (أو جملتين في حكم) جملة (واحدة) كجملتي الشّرط والجزاء ، فإنها تصلح للوصف ، فيصلح في هذا الباب كأن يخبر عن « زيد » من قولك: « إنْ تضرب زيداً أضربه » فتقول : الذي إن تضربه أضربه زيد .

= قال العجاج :

* وبلده ليس بها طوريٌّ *

وكذلك كتيع ، وانظر « التسهيل » ١١٩ فقد عدد ابن مالك الكلمات التي تشبه معنى : أحد ، وأنهاها إلى ٢٢ كلمة .

وفي النسخ الثلاث : « كتبع » بالباء . تحريف .

(و) شرطه (أن يتحد العامل في المتعاطفين) بأن كان الذي يراد الإخبار عنه معطوفاً ومعطوفاً عليه ، فتقول في « قام زيد وعمرو » : « الذي قام وعمرو زيد » بخلاف ما إذا [1] اختلف .

قال أبو حيّان : وذلك لا يتصوّر إلاّ في العطف على التّوهّم نحو : « زيد لم يقم ولا بصديقك » تريـد : « زيد[2] ليس بقائم ولا بصديقك » ، فلا يجوز الإخبار عن قولك : بصديقك ، لأن عامل الجر ليس موجوداً في المعطوف عليه ، فما اتحد العامل في المتعاطفين .

(والأصحّ جوازه) في هذا الباب (عن ضمير المتكلم والمخاطب) ومنعه بعضهم ، قال : لأنك إذ ذاك تضع موضعهما ضمير غيبة وهو أعم منهما ، ووضع الأعم موضع الأخص لا يجوز . وأجيب بمنع ما ذكره . مثاله [3] قولك في الإخبار عن « أنا » من « أنا [قائم[4]] » . « وأنت » من « أنت قائم » : « الذي هو قائم أنا » ، « والذي هو قائم أنت » . أما ضمير الغائب ، فنقل ابن عصفور : أنه لا خلاف في جوازه عنه .

(و) الأصحّ جوازه في (خبر باب كان الجامد) كما يجوز في خبر باب المبتدأ وباب إن ، وباب ظن الجامد بلا خلاف . مثاله فيها : « مَنْ كان زيد أخاك » : « الذي كان إياه أو كأنه زيد أخوك » ، وفي باب المبتدأ : « الذي زيد هو أخوك » ، وفي باب إنّ : « الذي إن زيداً هو أخوك » ، وفي باب ظن : « الذي ظننت زيداً إياه أخوك » والأحسن وصل الضمير فيقال : « الذي ظننته زيداً أخوك » .

ونقل ابن الدّهّان عن بعضهم منع الإخبار عن خبر كان مطلقاً ، لأنه في معنى

---

(١) ط : « ماذا » مكان : « ما إذا » . تحريف .

(٢) من قوله : « زيد ليس بقائم » إلى قوله : « عامل الجر » سقط من أ .

(٣) من قوله : « مثاله » إلى قوله : « أما ضمير الغائب » سقط من أ . ب .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة مني لأن الأسلوب يقتضيها وهي ساقطة من النسخ الثلاث .

الجملة ، واستقبحه [1] ابن السَّراج قال : لأنه ليس بمفعول على الحقيقة ، وليس إضماره مُتَّصِلاً ، إنما هو مجاز وهذا يخدش نفي ابن عصفور الخلاف في الجواز . أما المشتق فسيأتي .

(و) الأصح جوازه عن (المصدر المُخصَّص) بوصف أو إضافة كقولك : في « قام زيد قياماً حسناً أو قيام الأمير » : الذي قامه زيد قيامٌ حسنٌ أو قيام الأمير (لا) عن (غيره) وهو المؤكد . وقيل : لا يجوز المخصَّص أيضاً ، وقيل : يجوز عن المؤكّد أيضاً .

(و) الأصح جوازه عن (المفعول له) واختاره ابن الضائع فتقول في الإخبار عن : إجلالاً من : « قمت إجلالاً لك » : « الذي قمت له إجلال لك » ، وصحّح ابن عصفور المنع ، لأنَّ في الإخبار عنه تغييراً عن حاله من الرّفع [١٤٨/٢] وغيره .

(و) الأصحّ جو . في المفعول (معه) واختاره أيضاً ابن الضائع ، وصحّحه أبو حيـ فنقول في الإخبار عن « الطيالسة » من « جاء البرد والطيالسة » : « التي جاء البرد وإياها الطيالسة » وصحح ابن عصفور المنع في الإخبار لما فيه من التغيير عن حاله ، وأجيب بأن التغيير موجود في كل اسم أريد الإخبار عنه .

(و) الأصح (منعه في كل خبر مشتق) لمبتدأ أو كان أو إنّ أو ظن . وقيل : يجوز فيقال في «قائم» من « زيد قائم » أو مع ناسخ : « الذي زيد هو قائم » ، « والذي كان زيد إيّاه قائم » ، « والذي إن زيداً هو قائم » « والذي ظننت زيداً إياه قائم » ، « والذي ظننته زيداً قائم » .

(و) الأصحّ (منعه) في (مرفوع نحو عسى) من جوامد أفعال باب المقاربة ، وأجازه ابن أبي الرّبيع ، فيقال : « الذي عسى أن يقوم زيد » ، ورُدَّ بأن عسى لا تصلح

---

١) أ : « واستحسنه » مكان : « واستقبحه » تحريف ، لأن الأسلوب متناف مع الاستحسان .

للصلة لأنها خبريّة . أمّا المتصرِّفة ككاد ، وأوشك فيجوز الإخبار عن مرفوعها نحو : « الذي كاد يضرب عمراً زيد » في « كاد زيد يضرب عمراً » .

(ويجوز في كل من المتعاطفين بغير أم) تقول في « قام زيد وعمرو » مخبراً عن المعطوف عليه : « الذي قام هو وعمرو زيد » . وعن المعطوف « الذي قام زيد وهو عمرو » وقس عليــه العطف بسائر الحروف ، فإن كان العطف بأم لم يجز الإخبار لا عن المعطوف ، ولا عن المعطوف عليه .

(و) يجوز في (سائر التوابع) أي باقيها (مع المتبوع) فيقال في باب النعت في « مررت برجل عاقل » : الذي مررت به رجل عاقل » . وفي باب التأكيد في « قام زيد نفسه » : « الذي قام زيد نفسه » . وفي باب البدل في « قام زيد أخوك » : « الذي قام زيد أخوك » .

(وقيل : يجوز في بدل دون متبوعه وعكسه) فيقال : الذي قام زيد هو أخوك والذي قام هو أخوك زيد ، والصّحيح المنع كما في بابي النعت والتأكيد .

(وضعّفه المازنيّ في ياء المتكلم) .

ويجوز (في الموصول) بأن يُجْعل مكان الموصول وصلته ضميرٌ لأنهما شيء واحد ، ويحيل الموصول وصلته خبَراً فيقال في الإخبار عن الذي من قولك : « ضربت الذي ضربته » : « الذي ضربته الذي ضربته » .

(و) يجوز (في المتنازع فيه ، ويبقى التّرتيب) فيقال في الإخبار عن « زيد » من ضربني وضربته زيد : « الذي ضربني وضربته زيد » .

(فإن كان) الإخبار (بأل ، والمخبر عنه غيره) أي غير المتنازع فيه (فَخُلْف) :

قال أبو حيّان في شرح التسهيل : إذا كان المعطوف والمعطوف عليه من جملتين

فعليتين بينهما ارتباط ، فأردت الإخبار « بأل » عن بعض أسماء الجملتين فمنع ذلك قوم ، وأجازه آخرون .

ثم اختلفوا ، فذهب الأخفش : إلى أنه يُسْبَكُ من الفعلين اسما فاعل ، وتدخل أل عليهما ، ويُوفّيا عوائدهما ويَجْعَلُهما جميعاً كشيء واحد . ويعطف مفرد على مفرد ، فيقال في الإخبار عن التاء من « ضربت وضربني زيد » : « الضارب زيداً ، والضاربه هو أنا » .

وذهب قوم من البغداديين إلى نحو ذلك إلاّ أنهم يحذفون العوائد ، فيقولون في الإخبار عن التاء من « ظننت وظنني زيد عالماً » : الظان والظان عالماً زيد أنا .

وقياس قول الأخفش : الظَّانَّهُ إياه ، والظانّ عالماً زيدٌ (١) أنا .

وذهب المازني : إلى مراعاة الترتيب ، وهو كأصحاب الحذف إلا أنه يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كانا فعليّتين ، فتقول : « الضاربه أنا والضاربي زيد » .

وذهب الفارسي والجُرْجاني : إلى أنه تدخل أل على الأول خاصة ، فتقول : « الظانّه أنا إيّاه وظنني عالماً زيد » فهذه خمسة مذاهب ذكرها أبو إسحاق إبراهيم ابن أصبع في كتابه المسمّى بـ : « رؤوس المسائل في الخلاف » .

(١) ط : « والظان عالماً زيداً أنا » بجعل كلمة « زيداً » منصوبة . تحريف صوابه من أ ، ب .

العــدد

أي هذا مبحثه (يؤنث بالتاء ثلاثة) فما فوقها (إلى العشرة) أي معها (إن كان المعدود مذكّراً مذكوراً) نحو : أربعة أيام وعشرة رجال . (وكذا) إن كان المعدود المذكّر (محذوفاً على الأفصح [١]) نحو : صمت خمسةً أي خمسة أيام ، ويجوز فصيحاً ترك التاء وعليه « أربعة أشْهُرٍ وعَشْراً [٢] » « من صام رمضان وأتبعه ستّاً من شوال » ، وحكى الكسائي : « صمنا من الشهر خمساً » .

(وتحذف التاء) من ثلاثة إلى عشرة (إن كان) المعدود (مؤنثاً) حقيقة أو مجازاً نحو : « سَبْعَ ليال [٣] » وعشر إماء . (أو اسم جمع أو) اسم (جنس) كل منهما (مؤنث غير نائب عن جمع مذكّر ، ولا مسبوق بوصف يدلّ على التذكير) نحو : عندي ثلاث من الإبل ، وثلاث من البط ، وخمس [١٤٩/٢] من النخل [٤] .

بخلاف اسم الجمع المذكر كتسعة رهط . وثلاثة نفر .

واسم الجنس المذكر ، ومُدْرَكَهُ السمّاع كعِنَب ، وسِدْرٍ وموز ، وقَمْح . نَصّت العرب على تذكيرها ، وتأنيث البط والنّخل .

واستعملت سائر أسماء الجنس كالبقر مؤنّثة ، ومُذكّرة ، قالوا : والغالب عليها التأنيث .

وبخلاف المؤنث منها ، النائب عن جمع مذكر كقولهم : ثلاثة أشياء ، وثلاثة

(١) أ ، ب : « على الأصحّ » .

(٢) سورة البقرة ٢٣٤ .

(٣) سورة الحاقة ٧ .

(٤) ط : « النحل » بالحاء :

رَجْلَة [١] ، لأنهما نائبان عن جمع مفرديهما إذْ عُدِل من جمع « شيء » على « أفعال » إلى « فعلاء » ، ومن جمع « راجِل » على « أفعال » كصاحب وأصحاب إلى فَعْلَة .

وبخلاف المسبوق بوصف يدلّ على التذكير نحو : ثلاثة ذكور من البطّ ، وأربعة فحول من الإبل ، فإن التأنيث في جميع ما ذكر .

والنُّكتةُ في إثبات التّاء في المذكر أن العدد كله مؤنث وأصل المؤنث أن يكون بعلامة التأنيث ، وتركت من المؤنث لقصد الفرق ولم يعكس ، لأن المذكر أصل ، وأسبق ، فكان بالعلامة أحَقّ ، ولأنه أخف وأبعد عن اجتماع علامتي تأنيث .

(والعِبْرة) في التذكير والتأنيث (باللفظ غالباً لا بالمعنى ، وقد يعتبر) في ذلك المعنى (بقِلّة) فيجاء بالتاء مع لفظِ مؤنث لتأويله بمذكّر كقوله :

١٦٨٥ — * ثَلاثَةُ أنفُسٍ وثَلاثُ ذَوْد [٢] *

وقوله :

١٦٨٦ — * وقائعُ في مُضرٍ تِسْعَةٌ [٣] *

أوّل « الأنفس » بالأشخاص . « والوقائع » بالمشاهد .

ويترك [٤] مع لفظ مذكر لتأويله بمؤنث كقوله :

(١) جمع : « الراجل » : رجال — ورجالات — ورجْلة ورَجِلة كعِنَبَة .

(٢) سبق ذكره رقم ٩٧٩ .

(٣) يقول صاحب الدرر ٢ : ٢٠٤ : « لم أعثر على قائله ولا تتمته . وقد عثرت على تتمّته في كتاب « الإنصاف » لابن الأنباري ٢ : ٧٦٩ . وهي . * وفي وائلٍ كانت العاشرة *

(٤) في ط : « يترك » بدون واو . تحريف .

١٦٨٧ – * وإنّ كِلاباً هذه عَشْرُ أبْطُنٍ [١] *

أوّل « الأبطن » بالقبائل .

(و) العبرة أيضاً في التذكير والتأنيث (بالمفرد) لا الجمع ، فيقال : ثلاثةُ سجِلاّت وثلاثة دُنَيْنِيرات (خلافاً لأهل بغداد) فإنهم يعتبرون لفظ الجمع فيقولون : ثلاث سجلات ، وثلاث حمامات بغير هاء ، وإن كان الواحد مذكراً .

(و) العبرة (في الصفة النائبة عن الموصوف بحاله) أي الموصوف لا بحال الصّفة ، فيقال : رأيت ثلاثة رَبْعات [٢] بالتاء إذا أردت « رجالا » وثلاث ربعات بحذفها إذا أردت نساء اعتباراً بحال الموصوف ، وعليه « مَن جاء بالحسنة فله عَشْر أمثالها [٣] » أسقط التاء اعتباراً بحال الموصوف وهو الحسنات ، ولم يعتبر المثل .

(ويعطف العشرون وإخوته) من ثلاثين إلى تسعين (على النّيف) وهو (ما دون العشرة) من واحد إلى تسْعة . (إن [٤] قصد به التّعيين) فيقال في المذكّر : واحد وعشرون ، واثنان وعشرون إلى تسعة وتسعين وفي المؤنث : واحدة وعشرون ، واثنتان أو ثنتان وعشرون ، إلى تسع وتسعين ، ولا يقال في شَيْءٍ ممّا دون العشرة نيف إلاّ وبعده عشرون أو إحدى إخوته .

---

(١) نسب للنواح الكلابي . وتمامه :

* وأنت بريءٌ من قبائلها العشر *

من شواهد : الإنصاف ٢ : ٧٦٩ ، وسيبويه ١ : ١٧٤ .

(٢) الربعة : الإنسان بين الطول والقصر ، وجمعه : ربْعات وتحريك الباء شاذ ، لأن فعله صفة لا تحرّك عينها في الجمع .

انظر القاموس : « ربعة » .

(٣) سورة الأنعام ١٦٠ .

(٤) ومن قوله : « إن قصد به التعيين » إلى قوله : « إلى تسعة وتسعين » سقط من أ .

وسقط من ب أيضاً إلى قوله : خلافاً للفرّاء .

(وإلاّ) أي وإن لم يقصد التّعيين (فبضْعَة في المذكّر ، وبَضْع في المؤنث) يعطف عليهما العشرون وإخوته ، فيقال : عندي بِضْعَةُ وعشرون رجلاً ، وبضع وعشرون امرأة وهما بكسر الباء من : بَضعْت الشّيء : قطعته ، كأنه قِطْعة من العدد .

(ولا يختصّان) أي البِضْعة والبِضْع (بالعشرة فصاعداً) بل يستعملان وإن لم يعطف عليهما عشرة ولا عشرون ، ومنه قوله تعالى : (في بِضْعِ سنِينَ[1] » . (خلافاً للفرّاء) في قوله : إنهما لا يستعملان إلاّ مع العشرة ، ومع العشرين إلى التسعين . ثم هما اسم عدد مبهم من ثلاث إلى تسع ، وبذلك فارقه النيف ، فإنه من واحد ، وفارقه أيضاً في أنه يكون للمذكر والمؤنث بغير هاء ، وفي أنه يختصّ بالعشرة فصاعداً وهو من : أناف على[2] الشيء : إذا زاد عليه .

(وتبنى العشرة معه) أي مع الاسم المضموم إليه ، وهو النيّف عند قصد التّعيين وبِضْعة وبَضْع عند عدمه لتضمّنه معنى حرف العطف الذي هو الأصل في العدد . وترك اختصاراً (على) حركة ، لأنه معرب الأصل ، وكانت (الفتح) طلباً للتخفيف . فيقال : أحد عَشر ، وإحدى عَشْرَة وثلاثةَ عَشر ، وثلاثَ عَشْرة ، وبِضْعة عشر، وبضْع عَشْرة .

(وجوّز الكوفية) إضافته أي النيّف أو البضع (إليها) أي العشرة ، واستدلوا بقوله :

١٦٨٨ — * بِنْتَ ثَماني عَشْرَةٍ من حِجّتِهْ[3] *

---

(١) سورة الروم ٤ . (٢) سقطت « على » من ط .

(٣) نسبه في التصريح ٢ : ٢٧٥ لنفيع بن طارق وصدره :

* كلِف من عنائه وشِقْوته *

من شواهد الأشموني ٤ : ٧٢ .

وأجيب بأنّه ضرورة إذ لا معنى لهذه الإضافة لأنها إمّا بمعنى اللاّم أو من . والنيّف ليس للعشرة ولا منها ، بل هو زيادة عليها .

(و) جوّز (الأخفش إعرابها مضافة) إلى اسم بعدها (كبعلبك) فيقال : هذه خَمْسَةَ عَشَرُكِ ببقاء الصدر مفتوحاً وتغيير آخر العجز بالعوامل (١) .

(و) جوز (الفراء) حينئذ إعرابها (كابن عرس) فيقال : هذه خَمْسَةُ عَشرِك ، ومررت بخمسةِ عشرِك بإعراب الأول على حسب العوامل ، وجرّ الثاني أبداً .

والجمهور منعوا قياس ذلك ، وأوجبوا بقاء الجزأين على الفتح كما لو لم يَضف .

(و) جوّز [٢/١٥٠] (ابن مالك إظهار العاطف) الذي قدّر في الأصل (فتعرب) لزوال المعنى الموجب للبناء ، فيقال : عندي خمسةٌ وعشرٌ رجلاً ، وخمس وعشرةُ امرأةً .

قال أبو حيان : وما أظن العرب تكلمت بمثل ذلك وأما قوله :

١٦٨٩ — * كأنّ بها البدْرَ ابنَ عَشْرٍ وأرْبَعٍ (٢) *

فمخالف لتركيب أربع وعشر بتقديم النّيّف على العشر (٣) ، فلا يصحّ الاستدلال به على هذا التّركيب .

(وتاء ثلاثة فما فوقها) إلى تسعة (في المركّب) مع عشر (والمعطوف مع العشرين

---

(١) هذا الرأي منسوب في التصريح ٢ : ٤٧٥ لسيبويه واستحسنه الأخفش .

(٢) قائله مجهول . وتمامه :

* إذا هبوات الصيف عنها تجلّت *

أنظر الدرر ٢ : ٢٠٥ .

(٣) في ط : « العشرة » بتاء التأنيث .

وإخوته كغيره) ثابتة في المذكر ، ساقطة في المؤنث . وتاء عشرة في المركّب بالعكس أي ساقطة في المذكر ، ثابتة في المؤنث كراهة اجتماع علامتي تأنيث ، فيقال : عندي ثلاثةَ عشرَ رجلاً إلى تسعةَ عشرَ ، وثلاثة وعشرون رجلاً إلى تسعة وتسعين . وثلاثَ عَشْرةَ امرأةً إلى تسعَ عشْرةَ . وثلاث وعشرون امرأة إلى تسع وتسعين [١] .

(وللمذكّر دون ثلاثة عشر : أحدَ عشر أو وحد عشر [٢] ، واثني عشر، ولمؤنثه إحدى عشرة أو وحدة عشرة [٣] ، واثنتا عشرة) ولم يبال هنا بالجمع بين علامتي تأنيث لاختلاف اللفظ في إحدى عشرة ، وإعراب الصدر دون العجز في اثنتي عشرة فكأنهما كلمتان قد تباينتا .

(واثنا) عشر (واثنتا) عشرة مبنيّان عجزاً لما تقدم (معربان صدراً) على الأصحّ بالألف رفعاً ، والياء جرّاً ونصباً (لقيامه) أي العجزُ فيهما (عن النون) فبقي الصـّدر على إعرابه كما كان مع النون .

(ومن ثـَمَّ) أي ومنْ أجل ذلك ، وهو قيام العجز فيها مقام النون (اختصا بمنع الإضافة) فلا يقال : اثنا عَشرك ، ولا اثنتا عشرتك ، كما أنه لا تجامع النّون الإضافة بخلاف سائر أخواتها [٤] فإنها تضاف نحو : أحد عشرك وثلاثة عشرك ، ومقابل الأصح في الصـّدر أنّه مبنيّ على الألف والياء كأخواته المركّبات ، وعليه ابن كيسان وابن درستويه .

(وياء ثماني عشرة تفتح) على الأجود لخفـّة الفتح على الياء (أو تسكن) كسكونها

---

(١) أ : « إلى تسع وعشرين » . تحريف .

(٢) قال الأشمونيّ ٤ : ٦٧ : وهمزة « أحد » مبدلة ، من واو . وقد قيل : «وحدعشر» على الأصل . وقد سقطت : « وحد عشر » من أ .

(٣) سقطت : « وحدة عشرة » من أ .

(٤) ط فقط : « أخواتهما » بالتثنية . تحريف .

في « معدي كرب » أو (تحذف) لأنها حرف زائد ، وليست من سنخ الكلمة . وحذفها (بعد) إبقاء (كَسْرٍ قبلها) دلالةً عليها (أو) بعد (فتح) للتركيب . (وقد يلزم الحذف في الإفراد) قبل أن تركّب في العدد ، فيجعل الإعراب على النون نحو : هذه ثمانٌ ، ورأيت ثماناً ، ومررت بثمانٍ .

(وشين عشرة في التركيب ساكنة) في لغة الحجاز ، قال تعالى : « اثنتا عَشْرة عيناً [1] » . وقد تكسر في لغة تميم ، وقرىء به في الآية . (أو تفتح) رجوعاً إلى الأصل فيها ، وقرأ به الأعمش . أما عشر في التركيب فمفتوح الشين والعين . (أو تسكن عين عشرة) لتوالي الحركات في كلمة ، وقرىء به في « أحَدَ عشر كوكباً [2] » « واثنا عشر شهراً [3] » . (أو) تسكن (« حا » أحد) عشر استثقالاً لتوالي الحركات) .

(وهمزة) أي : أحد بدل (عن واو) الأصل : وَحَد . (وألف إحدى) تأنيث ولذا منعت الصّرف (وقيل : إلحاق) ، وهمزة أيضاً عن واو .

(ويعطف عليهما) أي على أحد وإحدى (العشرون وإخوته كما) يعطف على واحد وواحدة . (ولا يستعملان غالباً دون تنييف [4]) مع العشرة أو العشرين وإخوته (إلا مضافين لغير علم) نحو : « لإحْدَى الكُبَرِ [5] » . « إحْدَى ابْنَتَي [6] » . « قالت إحداهما [7] » . « فَتُذكِّرَ إحداهما الأخرى [8] » . أحد الأحدين ، واستعمالهما بلا نيف ولا إضافة قليل نحو : « وإن أحد من المشركين [9] » .

---

(١) سورة البقرة ٦٠ ، سورة الأعراف ١٦٠ .
وفي أ ، ط : « اثنتي » بالياء . تحريف .

(٢) سورة يوسف ٤ .

(٣) سورة التوبة ٣٦ . وفي ط : « اثنتي » بالياء والتأنيث . تحريف .

(٤) أ : « دون نيف » . وتنييف اصطلاح ابن مالك في : « التسهيل » ١١٨ .

(٥) سورة المدثر ٣٥ . (٦) سورة القصص ٢٧ .

(٧) سورة القصص ٢٦ وفي ط : « أحديهما » بالياء . تحريف .

(٨) سورة البقرة ٢٨٢ وفي ط : « أحديهما » بالياء . تحريف .

(٩) سورة التوبة ٦ .

١٦٩٠ — * لقد ظَهرْتَ فما تَخْفَى على أحدٍ [١] *

وأضيفت إلى العلم في قول النابغة :

١٦٩١ — * إحدَى بلِيٍّ وما هام الفُؤاد بها [٢] *

فأوّل على حذف المضاف أي إحدى نساء بَلِيٍّ .

والغالب عند عدم النيف واحد وواحدة .

(ويعرَّف العدد المفرد) وهو من واحد إلى عشرة إذا لم تضف ثلاثة وما بعدها ، والعقود : عشرون وإخوته ومائة وألف إذا قصد تعريفه (بأل) كسائر الأسماء المفردة فيقال : الواحد ، والاثنان ، والثلاثة ، والعشرة ، والعشرون ، والتسعون ، والمائة ، والألف .

(وتدخل في المتعاطفين) بإجماع كقوله :

١٦٩٢ — إذا الخَمْسَ والخمسِين جاوزْتَ فارتقب
قُدُوماً على الأموات غَيْر بَعيـد [٣]

---

(١) قائله ذو الرمة ديوانه ١٩١ .
من شواهد : ابن يعيش ١ : ١٢١ . وتمامه :
* إلاّ على أحد لا يعرف القمرا *
وفي الدرر ٢ : ٢٠٥ قائله مجهول .

(٢) وتمامه :
* إلاّ السفاه وإلاّ ذِكرةٌ حُلُما *
وبليّ : قبيلة من قضاعة .
انظر ديوان النابغة ١٠١ .

(٣) قائله مجهول . انظر : الدرر ٢ : ٢٠٥ .

(و) تدخل (في) ثاني (المضاف) دون أوله نحو : ثلاثة الأثواب ومائة الدرهم ، وألف الدينار . قال :

١٦٩٣ — * ثلاثُ الأثافِي والرُّسُوم البلاقع [١] *

وقال :

١٦٩٤ — * فأدْركِ خمسَةَ الأشبار [٢] *

(و) تدخل في (أول المركب) دون ثانيه نحو : « ما فعلت الأحدَ عشَر درهماً .

(وجوّز الكوفية دخولها في جزئيهما) أي المضاف والمركب ، فيقال : الثلاثة الأثواب [١٥١/٢] ، والخمسة العَشر رجلاً .

والبصريون قالوا : الإضافة لا تجامع أل ، والمركب محكوم له بحكم الاسم المفرد من حيث إن الإعراب في محل جميعه ، فكان ثانيه كوسط الاسم .

ولا تدخل على أوّل المضاف مع تجرّد ثانيه بإجماع كالثلاثة أثواب .

(و) جوّز (قوم) دخولها (في تمييزه) بناءً على جواز تعريف التمييز نحو : العشرون الدرهم .

(و) جوّز (قومٌ تركها من المعطوف) ودخولها في المعطوف عليه فقط نحو : الأحد وعشرون رجلاً ، واختاره الأبـَّذي تشبيهاً بالمركّب ، وردّه أبو حيّان بالفرق ، فإن المتعاطفين كل منهما معرب ، فليس الثاني من الأول كالاسم الواحد .

---

(١) لذي الرمّة . وصدره :

* وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى *

انظر : ديوان ذي الرمّة ٤٢٢ .

(٢) سبق ذكره رقم ٨٥٥ .

(وإذا ميّز) العدد (بمذكّر ومؤنّث) فالحكم في التاء وحذفها (للسّابق مع الإضافة مطلقاً) وجد العقل أم لا ، اتّصل أم لا ؟ نحو: عندي عشرة أعبد وإما ، وعشر إماء وأعبد ، وعشرة جمال ونوق ، وعشر نوق وجمال ، وعشرة بين جمل وناقة ، وعشر بين ناقة وجمل .

والحكم للسابق أيضاً (مع التركيب بشرط الاتصال وعدم العقل) نحو : عندي ستة عشر جملا وناقة ، وست عشرة ناقة (و) جملاً .

(وإن فصل ببين) مع عدم العقل (فللمؤنث) سبق أم لا ؟ نحو : ست عشرة بين جمل وناقة أو بين ناقة وجمل . ووجْهُهُ أن المذكّر فيما لا يعقل كالمؤنث (وإن وجد العقل فللمذكّر مطلقا) سبق أم لا ؟ فصل بـ « بين » أم لا ؟ نحو : خمسة عشر عبداً وأمة ، أو أمة وعبداً أو بين عبد وأمة ، أو بين أمة وعبد .

قال أبو حيان : ولو كان عاقل وغيْرُهُ غلّب العاقل . قال : والعدد المعطوف هل هو كالمركب ؟ ظاهر كلام ابن مالك . لا ، وابن عصفور نعم .

[مسألة في اسم الفاعل]

(المشتق من العدد يصاغ من اثنين) فما فوقهما (إلى عشرة : وزن فاعل) بغير تاء من المذكر وفاعلة (بالتاء من المؤنث بمعنى بعض ما صيغ منه) ولا يتصوَّر ذلك في معنى الواحد ، لأن الواحد نفسه هو اسم العدد فلا أصل له يكون مصاغاً منه .

ويستعمل (فرداً) كثانٍ ، وثانية وثالث وثالثة إلى عاشر وعاشرة (أو مضافاً لما) هو مصوغ (منه) كثاني اثنين ، وثالث ثلاثة إلى عاشر عشرة (ولا ينصبه) أي لا لا ينصب هذا المصوغ أصله المأخوذ منه (في الأصحّ) وعليه الجمهور ، لأنه لا فعل له ، لم يقولوا : ثَلَثْتُ الثلاثة ، ولا ربعْتُ الأربعة ، وعمل اسم الفاعل فرع الفعل .

والثاني : أنه ينصبه وعليه الأخفش والكسائي ، وثعلب ، وقطرب ، فيقال :

ثالثٌ ثلاثةً ورابعٌ أربعةً على أن معناه متممٌ ثلاثةً ، ومتمِّمٌ أربعةً .

(وثالثها) : وعليه ابن مالك (ينصب ثان فقط) دون ثالث فما فوقه ، قال : لأن له فعلاً سمع : ثَنيت الرَّجلين إذا كنت الثاني منهما ، فيقال : ثاني اثنين ، ولم يسمع مثل ذلك في البواقي .

(ويضاف غير عاشر) أي تاسع فما دونه إلى (مركب مصدَّر بما) هو مصوغ منه ، فيقال : تاسعُ تِسْعَةَ عشَر ، وتاسِعَة تِسْع عشرة وهذا الوجه أحسن مما يأتي .

ويعرب اسم الفاعل لزوال التركيب إذا كان أصله : تاسع عَشَر تِسْعة عَشَر .

قال أبو حيان : وقياس مَن أجاز الإعمال في ثالث ثلاثة أن يجيزه هنا على معنى : متمِّم تِسْعة عشَر .

(أو يعطف عليه عشرون وإخوته) فيقال : التاسع والعشرون ، والتاسعة والعشرون، وكذا سائرها .

(أو تركب مع العشرة) تركيبها مع النَّيِّف (مقتصراً عليه غالباً) نحو : التاسع عشر ، والتاسعة عشرة .

(أو مضافاً لمركَّب مطابق) مع بقاء كل من جزئي اسم الفاعل والعدد المضاف إليه نحو : تاسع عشر تسعة عشر ، وتاسعة عشر تسع عشرة (وهو الأصل) وأقلها [1] استعمالاً ، والأوَّلان محذوفان منه اختصاراً . وهل حذف في الثاني التركيب الثاني [2] أو صدره ، وعجزه الأول ؟ قولان : فعلى الثاني يعرب الجزء الأول لزوال التركيب دون الأول .

---

(١) ط : « وأقلهما » بالتثنية . تحريف .

(٢) ط : « المركب الباقي » .

(ومثله الحادي في الزائد على العشرة) فيقال : على الأول حادي أحد عشر ، وحادية إحدى عَشْرَة ، والحادي والعشرون والحادية والعشرون . وعلى الثاني الحادي عشر والحادية عشرة . وعلى الثالث : حادي عشر أحد عشر ، وحادية عشر إحدى عشرة .

وحادي مقلوب واحد جعلت فاؤه مكان لامه ، فانقلبت ياء لكسر ما قبلها : وحكى الكسائي : واحد عشر على الأصل .

(وإن قُصِدَ به) أي بفاعل من المصوغ من اثنين إلى عشرة ، (جعل الأسفل في رتبته) أي رتبة أصله الذي صيغ منه (عمل) لأن له فعلاً ، حكى : ثَلَثْتُ الاثنين ، ورَبَعْتُ الثلاثة ، فيقال : رابع ثلاثة بمعنى جاعلها أربعة ، وثالث اثنين ، وحكى : ثاني واحد .

وحكم عمله كاسم الفاعل من النصب أو الإضافة إذا كان بمعنى الحال أو [١٥٢/٢] الاستقبال ، ووجوب الإضافة إذا كان بمعنى الماضي وفي التنزيل : « ثلاثَة رابِعُهم كلبهم (١) » الآية . « ثلاثةٍ إلاّ هو رابعُهم (٢) » الآية .

(ولا يجاوز العشرة في الأصحّ) وقيل : يجاوز بأن يستعمل مع التّركيب لكن بشرط الإضافة ، وعدم النصب ، فيقال رابعُ ثلاثَة عَشر بإعراب الأول ، ورابعَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ ببناء جزء كُلٍّ ، وإضافة المركّب الأوّل إلى الثاني ، وهو الأصل .

ولا يجوز هنا الاقتصار على مركب واحد لالتباسه وهذا رأي سيبويه قاله قياساً ، واختاره ابن مالك . والجمهور على خلافه ، لأنه لم يسمع .

---

(١) سورة الكهف ٢٢ .

(٢) سورة المجادلة ٧ .

وجوَّز الكسائي بناءه من العقود ، وحكى : عاشِرَ عشرين ، وقاس عليه الأخفش [١] إلى التسعين ، فيقال : هذا الجزءُ الثالِثَ ثَلاثِين ، وأباه سيبويه ، والفراء ، وقالا : يقال : هذا الجزء العشرون ، زاد غيره ، أو كمال العشرين أو تمام العشرين ، أو الموفي عشرين .

(١) كلمة : « الأخفش » سقطت من ب ، ط .

التـَّأريـخ

أي ، هذا مبحثه ، وهو عدد الأيَّام واللـّيالي بالنظر إلى ما مضى من السنَّة ، والشـّهر ، وما بقي . وفعله : أرَّخ ، وورّخ وكذا يقال : تاريخ وتوريخ .

(يؤرّخ باللـّيالي) دون الأيام (لسبقها) لأنَّ أول الشهر ليل ، وآخره يوم ، والليل أسبق من النـَّهار خـَلْقاً كما قاله [1] ... أخرجه ابن أبي حاتم . (وإن تأخرت ليلة عـَرفة) عن يومها (شرعاً) فذاك بالنسبة إلى الحـُكـْم وهو شروعية الوقوف في هذا الوقت المخصوص .

(فيقال أول) ليلة من (الشهر . كتب لأول ليلة منه) أو في أول ليلة أو (لغـُرَّته) أو (لمـُهلـِّه) أو (لمـُستـَهـَلـِّه) .

(ثم) إذا أرَّخت بعد مضي ليلة يقال : كتب (لليلة خلت) أو مضت منه .

وإذا أرخت بعد مضي ليلتين (فخلتا) أي فيقال لليلتين خلتا منه (فـَخـَلـْون) أي ويقال بعد مضيّ ثلاث فأكثر لثلاث خـَلـَوْن منه .

(للعشر فخلت) أي ويقال بعد العشر : لإحدى عـَشْـرَة ليلة خلت بالتاء ، لأنه جمع كثرة ، وقد تقدم في الضـّمير أن الأحسن فيه التاء ، وفي جمع القلة النون . ويجوز عكسه .

وإذا أرَّخت يـَوم خمسة عشر فيقال : كتب (لنـِصـْفِ من) شهر (كذا) وهو

(١) بعد « كما قاله » بياض بالنسخ الثلاث .
وفي ط : علق في الهامش بهذه العبارة : « هكذا بالأصل » .

(أجود من) أن يقال (لخَمْس عَشْرة) ليلة (خلت) منه (أو بقيت) منه .

الجائز أيضاً (فلأرْبَع عشرَة بقَيتْ) يقال في الستةَ عشَر مؤرخاً بالقليل عند الأكثر .

ويقال في العشرين (لعِشرِ بقين) وكذا ما بعده .

وفي التاسع والعشرين (لآخر [١] ليلة بقيت) وفي ليلة الثلاثين (لآخر ليلة) منه (أو لسلخه) أو (لانسلاخه) .

وفي يوم الثلاثين (لآخر يوم) منه (كذلك) أي لسلخه أو لانسلاخه .

(وقيل : إنما يـُؤرَّخ) في النـّصف الثاني أيضاً (بما مضى) لأنه محقق ، وما بقي غير محقق .

(ويقال) كتبته (في العشر الأول والأواخر ، لا الأوائل والأُخَر)[٢]

---

(١) « الآخر » سقطت من أ .

(٢) في أ فقط : الأواخر .

الحِكَايَة

أي : هذا مبحثها ، وهي : إيراد لفظ المتكلِّم على حسب ما أوْرده في الكلام .

(يسأل بأيّ عن مذكور [١] نكرة) سواء كان عاقلاً أم لا ؟ وصلاً أم وقفاً ؟ (فالأفصح) فيه (مطابقة المَحْكيّ إعراباً وتذكيراً ، وإفراداً وغيرهما) أي تأنيثاً ، وتثنية ، وجَمْعاً ، فيقال في حكاية : قام رجل : أيّ ، وفي قامت امرأة : أية ، وفي قام رجلان : أيَّان . وفي قامت امرأتان : أيّتان وفي قام رجال : أيُّون ، وفي قامت فتيات : أيَّات ، وفي رأيت رجلاً : أيّاً ، وفي مررت برجل : أيٍّ ، وهكذا ، ويجوز ترك المطابقة فيما عدا الإفراد والتأنيث ، والأول أكثر في لسان العرب .

ويسأل عن المذكور النكرة (بمَنْ وقفاً لا وَصْلاً خلافاً ليونس فكذلك) ، أي فالأفصح المطابقة فيما ذكر ، (و) لكن (تُشْبَعُ نونها في الإفراد) فيقال في قام رجل : منو ، وفي ضربت رجلاً : منا ، وفي مررت برجل : مَنِي .

(وتَسكن) نونها (قبلَ تاء التأنيث في التثنية غالباً) فيقال : مَنْتَانِ في الرفع . ومَنْتين في النصب والجر .

وقد تُسَكَّن قبلها في الإفراد ، فيقال : مَنْت بسكون النون ، والباقي الرفع والنصب ، والجر ، والفصيح منه يفتح النون ، وإسكان الهاء المبدلة من تاء التأنيث .

---

(١) ط : « مذكر » . تحريف .

وقد يحرّك قبلها في التثنية، فيقال : مَنتَان ، وهو القياس ، لأنه تثنية منَة بالتحريك، والتثنية فرع الإفراد ، وهو المشار إليه بقولي : غالباً .

ويقال في حكاية التثنية والإعراب : منان ومنين ، وفي حكاية: الجمع والإعراب : منون ومنين . وفي حكاية الجمع والتأنيث منات .

ويجوز أيضاً ترك المطابقة فتقول : إذا قيل : قام رجل أو رجلان أو رجال : مَنُو ، وفي نصب ذلك : منَا ، و في جره : مَنِي ، وكذلك في المؤنث إفراداً وتثنيةً وجمعاً، وهو لغة لقوم من العرب ، وكأن هؤلاء أرادوا أن يحكوا إعراب [١٥٣/٢] الإسم فقط .

وأجاز يونس الحكاية بمَن في الوصل وإلحاق الزيادات بها حينئذ تقول : منو يا فتى ، ومنَا يا هذا ومَنِي يا هنـد . ولا تُنوِّن ، ومَنْت (١) يا فتى في الأحوال تشير إلى الحركة ، ولا تنوّن ، ومنان ، ومنتانِ يا فتى ، فتكسر النون ، ومتون منينَ يا فتى ، فتفتح النون ، ومنات يا فتى فتضم التاء ، وتنوّن في الرفع ، وتكسر التاء ، وتنوّن نصباً وجراً ، وحكاها لغة لبعض العرب ، ولشذوذها ، قال : لا يصدِّقُ بهذه اللغة كلّ أحد .

(وقيل : الحروف الناشئة زيادة) زيدت أوّلاً (في الحكاية) ولزمت عنها الحركات ، لا اشباع للحركات ، فنشأت الحروف وتولّدت عنها فحاصل القولين

---

(١) في النسخ الثلاث : « ومنه » بالهاء .
وهذا النص منسوب إلى يونس أيضاً في الأشموني ٤ ٩٠ ، ولكن « منه » مكتوبة بالتاء المفتوحة : « منت » .
وفسّر الصبّان الإشارة إلى الحركة بقوله : أي بحركة تاء : « منت » إلى الحركة أي حركة الحلّى : هذا وقد تقلب التاء هاء كما قال ابن مالك :

* وقل لمن قال أنت بنت مَنَهْ *

أنه اختلف : هل الحكاية وقعت بالحركات ، وتولّدت عنها الحروف ، أو بالحروف ، ولزمت عنها الحركات ؟ والأول قول السّيرافيّ والثّاني : قول المبرّد والفارسيّ .

(وقيل) : الحروف (بدل من التنوين) قال أبو حيان : وهـذا ليس بشيء ، لأن الإبدال من التنوين رفعاً وجرّاً لغة لبعض العرب . وأمّا منو ، ومَنِي فكل العرب تقوله .

(ومثل بدل من لام العهد) لأنّ النكرة متى أعيدت كانت باللام لئلا يتوهّم أن الثاني غير الأول .

(ولا يحكي غالباً معرفة) وشذّ حكاية المضمر فيما روى من قولهم : مع منين ؟ لمن قال : ذهب معهم (خلافاً ليونس) حيث أجاز حكاية جميع المعارف كالإشارة والمضاف . (إلاّ علَم لم يتيقّن نفي الاشتراك فيه) اسماً أو كُنْية أو لقَباً ، فيحكي بإجماع النّحاة على لغة الحجازيّين (بمَن دون عاطف ، فيقدر إعرابه كله في الأصحّ) كقولك لمن قال زيد : من زيد ولمن قال : رأيت زيداً : من زيداً ولمن قال : مررت بزيدٍ : من زيدٍ ، فـ « من » في الأحوال الثلاثة مبتدأ ، وزيد خبر ، وحركات الإعراب الثلاثة مقدرة لأن حرفه مشغول بحركة الحكاية .

وذهب بعضهم إلى أن حركته في الرفع إعراب . ولا تقدير إذ لا ضرورة في تكلّف رفعه مع وجود أخرى ، وإنّما قيل به في النّصب والجرّ للضرورة .

وذهب الفارسيّ : إلى أن « من » في مثل ذلك مبتدأ وخبرها جملة محذوفة ، وزيد بعض تلك الجملة ، والتقدير : مَن ذكرته زيداً [1] ، ومن مررت به زيد ، فيكون بدلاً من الضمير المقدّر.

---

(١) ط : « من ذكرته زيد » برفع : « زيد » . تحريف .

وذهب بعض الكوفيّين : إلى أن « مَنْ » محمولة على [١] عامل مضمر يدلّ عليه العامل في الاسم المستفهم عنه ، والواقع بعد مَنْ بدل منها ، فإذا قيل : ضربت زيداً فقلت : مَنْ زيداً ، فالتقدير : مَن ضربت ؟ وزيداً بدل مِنْ « من » ، وإذا قيل : مررت بزيد ، فقلت : مَن زيد ، فالتقدير : بمن مررت ؟ وزيد بدل مِنْ « مَنْ » ، فإن اقترنت من بعاطف فقلت : ومَن زيدٌ ؟ بطلت الحكاية ، وتعيّن الرّفع ، سواء كان زيد في كلام المتكلّم منصوباً أم مجروراً لزوال اللبس . ولو تيقَّن نفي [٢] الاشتراك في العلم لم يجز أن يُحكى [٣] .

وقد يترك الحجازيّون حكاية العلم مع وجود شرطه ، ويرفعون على كل حال كُلفة غيرهم فإن بني تميم لا يجيزون الحكاية أصلاً .

قال أبو حيّان : والإعراب أقيس من الحكاية ، لأنها لا تتصور [٤] إلاّ بخروج الخبر عما عُهِد فيه من الرفع .

(ويحكى الوصف المعرّف المنْسوبُ ، قال سيبويه : بـ « من » ملحقة بأل والياء) المشدّدة (كالمنيّ) لمن قال مثلاً : قام زيد القرشي فلم تفهم القرشيّ ، فاستفهمت عنـــه ويعرب إذ ذاك ويؤنث ، ويُثَنّى ، ويجمع بالواو والنون ، وبالألف والتاء ، وتثبت هذه الزيادات في الوصل والوقف ، فإن فهمت الصفة المنسوبة ، ولم يفهم الموصوف لم تحك ، بل تقول : مَنْ زيد القرشي ؟ إلا على لغة من يحكي العلم المُتبَع وذلك قليل [٥] ، ثم إن سيبويه أطلق هذا الحكم ولم يذكر خصوصاً ولا عموماً (فعمَّم قوم ذلك) في العاقل وغيره ، وفي النَّسب إلى أب أو أم ، أو قبيلة أو بلد أو صنْعَة .

---

(١) من قوله : « على العامل » إلى قوله : « العامل في الاسم » سقط من أ .

(٢) كلمة « نفي » سقطت من أ .

(٣) في ب فقط بعد « أن يحكى » : بياض مشار إليه بـ « كذا » .

(٤) أ فقط : « لا تتوصّل » . (٥) ط : « قلل » . تحريف .

(وخصَّه المبرد بالعاقل وحكى غيره بالماي والماوي) لأن « ما » لما لا يعقل ، فإذا قيل : رأيت الحمار الوحشيّ أو المكيّ تقول : الماي ، أو الماوي .

قال صاحب البسيط : وفي هذا نظر عندي ، لأن « ما » لا يحكى بها فينبغي ألا تدخل في هذا الباب ، قال : وكان الأقيس أن تدخل فيه ، أي لأنها لغير العاقل ، ولها حظ في الحكاية ، فيقال : الأيوي ينسب إلى أي .

وقال غيره : الصّحيح أن سيبويه أطلق القول ولم يسمع : « الماي » ولا الماوي ، وإنما قاله من قاله بالقياس .

(و) خصّه (السّيرافيّ بالنسب إلى الأم والأب والقبيلة) كالعلوي ، والفاطمي ، والقرشيّ ، قال : وأما النسب إلى البلد كالمكيّ أو الصَّنعة كالخيّاط فلا يقال فيهما : المنى ، لأنه لم يسمع ذلك إلا في النسب لغير الصنعة ، والبلد . والقياس [١٥٤/٢] يقتضيه ، لأن القصد بالحكاية إنما هو المحافظة على الاسم ، وهُم إنّما يحافظون على النّسب إلى الأم ، والأب ، والقبيلة لا غير ذلك . انتهى .

(ولا يحكى (١) عَلَم مُتبع بغير ابن مضافاً لعلم) سواء اتبع بنعت أو عطف بيان أو بدل أو تأكيد ، بل يتعيّن الإعراب في جميع ذلك فإذا قيل : رأيت زيداً الفاضل أو أخا عمرو أو نفسه ، يقال : من زيدٌ الفاضل ، أو من زيدٌ أخو عمرو ، أو من زيد نفسه .

فإن اتبع « بابن » مضاف إلى علم جازت الحكاية لأن التابع مع ما جرى عليه قد جعلا كشيء واحد ، فيقال لمن قال : رأيت زيد بن عمرو : مَنْ زيد بن عمرو ؟

(وقيل : يُحْكَى الوصف والموصوف مطلقاً) ، قاله أبو عليّ .

(وفي) حكاية العلم (المعطوف) والعلم (المعطوف عليه خُلْف) . فذهب يونس

(١) أ : « ويحكى » مكان : « لا يحكى » . تحريف .

وجماعة إلى أن عطف أحد الاسمين على الآخر مبطل للحكاية .

ومذهب آخرين أن العطف لا يبطلها ، وفرّقوا بين العطف وسائر التوابع بأنه ليس فيه بيان للمعطوف عليه بخلافها ، فإن فيها بياناً للمتبوع ، فيقال لمن قال : رأيت زيداً وعمراً : من زيداً وعمراً ؟ فإن كان أحد المتعاطفين مما يحكى ، والآخر بخلافه بنيت على المتقدّم منهما ، واتبعته الآخر في الحكاية أو إبطالها ، فيقال في رأيت زيداً وصاحب عمرو : من زيداً وصاحب عمرو ؟ وفي رأيت صاحب عمرو وزيداً : مَنْ صاحب عمرو وزيد ؟

(وربّما حكى الاسم دون سؤال) كقوله تعالى « يقال له إبراهيم[(١)] » فإبراهيم ليس بمسئول ، وقد حكى هذا اللفظ لأنه كاسمه ، فحكى وأعرب ، وجعل مفعولاً لم يسم فاعله .

(ويحكى التمييز بماذا) فيقال لمن قال : عندي عشرون رجلاً عندك : عشرون ماذا ؟ . قاله : أبو حيّان .

(و) يحكى (المفرد المنسوب للفظه حُكْمٌ أو يجري معرباً) بوجوه الإعراب (اسماً للكلمة أو لِلّفظ) كقولك في قول القائل : « ضربت زيداً » : « زيداً مَفْعول » فتحكى الكلمة كما نطق بها في كلامه ، أو تقول : « زيد مفعول » بالإعراب والتذكير أي هذا اللفظ ، أو زيدٍ مفعولةٌ بالإعراب والتأنيث ، أي هذه الكلمة ، فإن لم يكن مما يقبل الإعراب تعيّنت الحكاية كقولك في قام منْ في الدار : من موصول ، وفي عجبت مِن زيدٍ مِنْ حرف جر ، ولا يجوز من مَوصولٌ ، ولا « مِن » حرف جر[(٢)] .

---

(١) سورة الأنبياء ٦٠ .

(٢) أي لا يجوز إعراب : « من » مبتدأ مثل : « زيد مفعول » لأن : « من » لا تقبل الإعراب . وكذلك : « من الجارّة » وإنما تذكر مَن الموصول ومَن الجارّة على الحكاية فقط .

[حكاية المسمّى به من متضمّن إسناد]

(مسألة)

(يُحكى المسمّى به من متضمّن إسناد) كبرق نَحرْه ، وتأبط شرّاً و « قام » ناوياً فيه الضّمير (أو عمل) رفعاً أو نصباً أو جرّاً : كقام أبوه ، وضارب زيداً ، وغلامُ زيدٍ . قال في الارتشاف : ويتأثر بالعوامل فتقول : قام قائمٌ أبوه ، ورأيت قائماً أبوه ، ومررت بقائمٍ أبوه . ويتأثّر في غلام زيد الأول ، والثاني مجرور دائماً . (أو إتباع) كأن يسمَّى بصفةٍ أو موصوف كرجل عاقل ، أو بمعطوف ومعطوف عليه : كزيد وعمرو ، أو نسق (بحرف دون متبوع) كأن تسمّى : وزيدٌ أو وزيداً أو زيدٍ ، فيحكى كما تحكى الجملة .

(أو مركّب حرف واسم) كيازيد ، وأنت وبزيد ، وحيثما ، وكذا وكأين ، وهذا ، وهؤلاء .

(أو) مركّب حرف (وفعْل) كهلما إذا لم يضمر فيه ويضربون ، وضربوا في لغة : أكلوني البراغيث .

(أو) مركّب (حرفين) كأنما وليتما . (وقيل : يعرب) المركّب من حرفين (إن كان أحدهما زائداً لغير معنى) كعن ما في : « عمّا قليل [(١)] » فيقدر تقدير اسمين ، ويتمّم منهما ما يحتاج إلى التّمام كما لو سمى بما من قوله : « فبما نَقْضِهِم ميثاقهم [(٢)] » فيقال على هذا: بي ما بالأتمام . (قيل) : ويُعْرب (نحو : قمت) أيضاً مما اتّصل به ضمير الفاعل ، فيقال : هذا قمت ، ورأيت قمتاً ، ومررت بقمت .

ولا يضاف شيء من هذه الأنواع المسمّى بها ويحكى (ولا يُصَغّر) لأنها إما جملة وإما شبه جملة ، وكذلك لا يُثَنى ولا يُجْمع .

---

(١) سورة المؤمنون ٤٠ . (٢) سورة النساء ١٥٥ .

(ويعرب غير ذلك) مما يسمى به ، وليس من الأنواع المذكورة .

(و) المسمى بحرفين (يضعّف ثانيهما أو يردّ ما حذف) منه ، إن كان محذوفاً منه (إن كان ليناً) نحو : « لو » ، و « كي » فيرد آخرهما ، ونحو : « قل » ، و « بع » ، و « خف » ، فيقال : قلّ ، وبعّ ، وخفّ بالتضعيف . أو قولْ ، وبيع ، و « خاف » بالرد . (وإلاّ) بأن كان حرفاً صحيحاً (فلا) يضعّف كمن ، وعَنْ ، بل يُعْربان « كيد » و « دم » .

(و) المسمّى (بحرف) واحد (ليس بعض كلمة إن تحرّك كمل بتضعيف) حرف (مجانس حركته) كأن تسمّى بالتاء من ضربت ، وبالياء من بزيد ، وبالكاف من أكرمك ، فتقول : « تو » ، و « بي » ، و « كاء » .

(وإلاّ) بأن كان ساكناً كلام التعريف على رأي سيبويه فيُكمّل [1] (بهمزة الوصل) فيقال : قام ال ، فإن [٢/١٥٥] كان ألفاً لا يقبل التّحرّك لم تصح التّسمية بها .

(أو بعْضاً) فإن سكن فبالوصل أو الحرف) الذي كان قبله (أو به يردّ كل كلمة . أقوال) مثاله : إذا سميت بالراء من ضَرْب المصدر فتقول على الأول : قام أرْ وعلى الثاني : قام ضَر .

(وإلاّ) بأن تحرك (فبالتّضعيف) كقولك في الضاد المفتوحة من ضَرب : ضاء ، والمكسورة من ضِراب [2] : ضِيٌّ والمضمومة من ضُحى : ضُو [3] . (أو بالفاء إن كان عيناً) كقولك في الراء من « ضرب » القفل إذا سمّى به : قام ضر (وعكسه) أي بالعين إن كان فاءً كقولك في الضاد منه : قام ضر أيضاً .

---

(١) « على رأي سيبويه فيكمل » سقط من أ .

(٢) في النسخ الثلاث : « ضرب » وهو تحريف صوابه من كتاب سيبويه ٢ : ٦٤ .

(٣) في النسخ الثلاث : « ضرب » : تحريف . صوابه من كتاب سيبويه ٢ : ٦٤ .

(واللام بأحدهما) إما بالفاء أو العين كقولك في الباء من ضرب : ضَبْ ، أو رَبْ .

(أو إن كان فعلاً بالفاء واللام) كقولك في الضاد من ضرب : ضَبْ (وهي) أي اللاّم (بغير الفاء) . إمّا الفاء أو العين [١] ...

(أو يرد كُلَّ الكلمة أقوال . ومنع الفراء التّسمية بساكن مطلقاً) لأنه لا يمكن الابتداء به . (و) منعها (بعضهم إن امتنع تحريكه) كالألف .

(ويجعل « فو » فماً) لأن العرب لما أفردته عن الإضافة قالوا : (فم وذو) بمعنى صاحب (ذَوَى) عند سيبويه رُدَّ إلى أصله عنده وهو : ذَوَيَ [٢] فقلبت الياء ألفاً (وذوو) عند الخليل ، لأنه أصله [٣] عنده ، فيقال : قام ذَوٌّ ، ورأيت ذوّاً ، ومررت بذوٍّ [٤] .

(و) يردّ همز (الوصل في فعل قطعاً) فإذا سمّيت بنحو : انطلق قلت : أنطلق

---

(١) لعلّ المراد : إذا سمّيت باللام بدون التسمية بالفاء ، فإنك تردّ الفاء معها فتقول : ضب ، أو العين فتقول : رب .
وهذا التفسير بناء على ما جاء في نسخة أ بعد قوله : « أو العين » حيث ذكر ما نصه : « لا نقص هنا » إشارة إلى أن النسخ الأخرى بعدها بياض ، وقد أشير إليه في ب : بـ « كذا » ، وفي ط علق في الهامش « هكذا بياض في النسخ كلها » .
وكسر همزة : « إما » يجعل العبارة كاملة .
أما فتح الهمزة من « أمّا » فإنه يجعل الكلام ناقصاً .

(٢) فهي على رأي سيبويه وزنها : « فعل » .

(٣) ووزنه عند الخليل : « فَعْل » بسكون العين ، ولامه واو ، حذفت الواو الثانية اعتباطاً ، ونقلت حركة الإعراب إلى الواو الأولى .
وفي النسخ الثلاث : « وذوا » . تحريف . وانظر الأشموني والصبان ١ : ٧١ .

(٤) بتشديد الواو ، لأنها مضعفة على رأي الخليل .

بقطع الهمزة ، لقلّة ما جاء من الأسماء بهمزة الوصل ، فلا يقاس عليه بخلافها في الاسم نحو : انطلاق فلا يقطع لأنها ثبتت فيه ، وهو اسم لم يخرج عن الاسمية .

(قيل أو اسم) أيضاً وعليه ابن الطّراوة فقال : تقطع الهمزة في انطلاق .

(و) يجعل الفعل (المحذوف آخره) كلم تَرْمِ ، ولم يَغْزُ (أو متلوّه) أي ما قبل آخره كلم يَقُم ، ولم يَبعْ . (أو لامه وفاؤه) نحو : « ع » ، و « ف » . (أو) لامه (وعينه) نحو : « ر » (مكملاً) برد المحذوف ، فيقال في الأمثلة : قام ، يرمي ، ويغزو ، ويقوم ، ويبيع ودع ، ورأيت ، وعيًا ، ورأى ، كعصًى .

(و) يجعل (الفكّ للجزم والوقف مدغماً) فإذا سميت بلم يردد ، أو اردد ، قلت : جاء يَرُدُّ غير منصرف وردٌّ منصرفاً . (و) يجعل (هاء السكت محذوفاً) فيقال في : ارمه : جاء ارمٍ على حدّ جوارٍ .

(و) المسمى (بجارّ فوق حرف ومجرور الأجود إعرابه مضافاً لمجروره) فيقال في نحو : مِن زيدٍ ، جاء من زيدٍ ، ورأيت من زيدٍ ، ومررت بمن زيد (ومعطى ماله مستقلا) بأي يُضعف إن كان آخره لين ، فيقال : جاء فيّ زيد ، ويقابل الأجود أنه يحكى ، فيقال : جاء مِن زيد .

(وقيل : يجب) الإعراب والإضافة (في ثلاثي أو ثنائي صحيح) كمنذ ، ورب ، ومن ، وعن ، ولا تجوز الحكاية .

(وقيل) تجب (الحكاية في ثنائي معتل) كفي ، ولا يجوز الإعراب .

(و) المسمّى بجار ومجرور ، والجارُّ (حرف) واحد (يحكى وجوباً عند الجمهور) وأجاز المبرّد والزّجاج إعرابهما ، ويكمّل الأول كما لو سمّى به مستقلاً فيقال في « بزيد » : جاء بي زيد (١) .

---

(١) ط : « في » مكان : « بي » .

(و) المسمّى (بالذي وفروعه إن قلنا أل معرفة حذفت) فيقال : جاء لذ ، ولت (وإلاّ) بأن قلنا زائدة وتعريفها بالصّلة (فقولان) قيل : تحذف ، وقيل : لا (وعليهما تحذف الصلة) إذ صار علماً ، فأغنى تعريف العلميّة عنها . (وقيل) : هذا إذا لم يلحظ فيه معنى الوصف ، (وإن لحظ الوصف بقيا) أي أل والصلة (ويجعل الياء) من الذي ونحوه (حرف إعراب) فيقال : جاء الذيٌّ ورأيت لذيّاً ، كما يعرب عر ، وسح[1] (ما لم يحذف) قبل التسمية ثم يسمّى به كما سمي باللذ لغة في الذي (فمثّلوها) وهو الذّال حينئذ يجعل حرف الإعراب . فيقال : جاء لذٌ ، ورايت لذاً .

(وأسماء الحروف) ألف ، باء ، تاء ، ثاء إلى أخرها (وقف) كما جاءت في القرآن «آلمّ»[2] (إلا مع عامل فالأجود) حينئذ فيها (الإعراب ومدّ المقصور) منها نحو : كتبت باء ، وتاء ، ويجوز فيها الحكاية كحالها بلا عامل نحو : كتبت باءُ وتاءُ ، وجيمُ ، وجاء . ويجوز ترك المدّ ثان يعرب مقصوراً منوّناً نحو كتبت باً (كالتعاطف) أي كما إذا تعاطفت فإن الأجود فيها أيضاً الإعراب والمدّ ، وإن لم يكن عامل تقول : جيمْ ، وكاف ، وباءْ كما تقول : واحدْ ، واثنانْ ، وثلاثة وأربعة .

(١) في ط : عر وسح ، وفي ب : غز ، وشج وفي أ حروف الكلمتين غير واضحة .

(٢) سورة البقرة ١ وغيرها .

الضَـرائِـر

أي هذا مبحث الأمور التي تجوز لضرورة الشعر ، ولا تجوز في غيره .

(يجوز للشّاعر) أن يرتكب (ما لا يجوز في الاختيار ، قال ابن مالك : إن لم يجد عنه مندوحة ، بأن لم يُمكنه الإتيانُ بعبارة أخرى) .

(وجوّزه ابن جنيّ وابن عصفور ، وأبو حيان ، وابن هشام مطلقاً) أي وإن لم يضطر إليه ، لأنه موضع أُلِفَت فيه الضرائر بدليل : [١٥٦/٢] .

١٦٩٥ – * كم بِجُودِ مُقْرِفٍ نال العُلا [١] *

فصل بين كم ومدخولها بالجار والمجرور ، وذلك لا يجوز إلا في الشعر ولم يضطر إلى ذلك ، إذ قد يزول الفصل بينهما برفع « مقرف » أو نصبه .

قال أبو حيّان في شرح التسهيل : لا يعني النّحويّون بالضرورة أنه لا مندوحه عن النطق بهذا اللفظ ، وإلا كان لا توجد ضرورة ، لأنه ما من لفظ أو ضرورة إلا ويمكن إزالتها ، ونظم تركيب آخر غير ذلك التّركيب وإنما يعنون بالضّرورة أنّ ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر ، المختصة به ، ولا يقع ذلك في كلامهم النثر ، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصّة دون الكلام . انتهى .

(وذمّه ابن فارس مطلقاً) فقال : ما رأينا أميراً أو ذا شوكة أكرم شاعراً على ارتكاب ضرورة ، فإما أن يأتي بشعر سالم أو لا يعمل شيئاً .

---

(١) سبق ذكره رقم ٩٨٩ .

(نعم لا يخرج عن الفَصاحة إلاّ ما استوحش وفاقاً لحازم) الأندلسي وعبارته في « المنهاج » . الضّرائر السائغة ، فيها المستقْبَح ، وغيره : وهو ما لا تستوحش فيه النفس كصرْف ما لا ينصرف .

وقد تستوحش منه النفس كالأسماء المعدولة ، وأشدُّ [1] تنوين « أفعل مِن » . ومما لا يستقبح قصر الجمع الممدود ، ومدّ الجمع المقصور ، ويستقبح منه ما أدّى إلى التباس جَمْع بجَمْع كرد مطاعم إلى مطاعيم ، أو عكسه ، فإنه يؤدي إلى التباس مطعم بمطعام .

وأقبح الضرائر الزيادة المؤدّية إلى ما ليس أصلاً في كلامهم كقوله :

١٦٩٦ — * من حيث ما نظروا أدنو فأنْظُورُ [2] *

أي انظر .

إلى ما يقل [3] في الكلام كقوله :

١٦٩٧ — * طأطأت شيمالي [4] *

(١) في النسخ الثلاث : « وأشد وتنوين أفعل من » ولعلّ الصّواب : « وأشد تنوين أفعل من » بدون واو . ويصير المعنى : « وأشد استيحاشاً تنوين أفعل من » .

(٢) قائله مجهول . وصدره :

* وأنني حوثمايثني الهوى بصري *

وفي رواية الخزانة ١ : ٥٨ « حوثما » مكان : « حيثما » و « سلكوا » مكان : « أدنو » .
وفي أ ، ط : « فأفطورا » بألف بعد الراء ، وهو تحريف صوابه من ب ، والخزانة ، وسرّ الصناعة ١ : ٣٠ .

(٣) أي أقبح الضّرائر الزّيادة التي تقلّ في الكلام .

(٤) قطعة من بيت لامرىء القيس . تمامه :

كأني بفتخاء الجناحين لقوة   على عجل مني . . . .

فتخاء الجناحين : لينة الجناحين . واللِّقوة بكسر اللام : العُقاب . انظر ديوانه ٣٨ .

أي شمالي .

والنقص المجحف كقوله .

١٦٩٨ — * درسَ المنَا بِمُتالعٍ فأبانِ[١] *

أي المنازل .

والعدول عن صيغة لأخرى كقوله :

١٦٩٩ — * جدلاء محكمة من نَسْجِ سلاّمِ[٢] *

أي سليمان . انتهى .

قال في « عروس الأفراح » : وهذا تفصيل حسن ينبغي اعتباره ، قال : وقد أطلق الخفاجي أنّ صرف غير المنصرف وعكسه في الضرورة مُخِلٌّ بالفصاحة فتلخّص من ذلك قولان (وهي كثيرة جداً) حتى أفردها ابن عصفور بمؤلف (وغالبها مفرّق في أبواب) .

ومنها نقل حركة وحرف لغير محلّه كقوله :

(١) للبيد بن ربيعة العامريّ . ديوانه ١٣٨ . وتمامه :

* فتقادمت فالحُبْس بالسّوبان *

ومتالع : جبل بنجد . وأبان : اسم جبل . والسّوبان : اسم واد ورواية الديوان :

* وتقادمت بالحُبس فالسّوبان *

(٢) نسبه حماد للحطيئة . وقد وضعه من قصيدة على لسانه وصدره :

* فيه الرماح وفيه كل سابقة *

انظر الديوان ٧٥ . ورواية : « جدلاء مبهمة » .

١٧٠٠ — * قد كان شَيْبَانُ شَدِيداً وهَصُهْ حتى أتاه قِرْنهُ فَوقَصُهْ[١] *

نقل ضمّة الهاء إلى الصّاد كقوله :

١٧٠١ — * تكاد أو اليها تُعرّي جُلودَها [٢] *

أي أوائلها .

(وحذف تنوين) كقوله :

١٧٠٢ — * وقل بشاشَةَ الوجهُ المليحُ [٣] *

أي بشاشةً بالنصب على أنه تمييز نسبة ، والوجه [٤] فاعل قل .

(و) حذف (نون شتان) كقوله :

---

(١) اللسان : « وقص » روايته :

* حتى أتاه قرنه فوقصه *

وفي اللسان أيضاً : « هبصه » مكان : « وهصه » في الشطر الأول .

هذا ورواية التصريح ٢ : ٣٤٢ .

ما زال شيبان سديداً رهصه حتى أتانا قرنه فوقصه

(٢) ذكر صاحب الدرر ٢ : ٢٠٩ أنه لم يعثر على قائله ولا تتمته وقد عثرت على قائله وتتمته : أما قائله — كما ورد في اللسان : « وأل » — فذو الرمّة . وأما تتمته فهي :

* ويكتحل التّالي بمورٍ وحاصِب *

وأواليها يريد : أوائلها .

وفي ط : « تعري » بالعين . تحريف .

• انظر المنصف ٢ : ٥٧ . وملحقات ديوان رؤبة ٦٦١ .

(٣) من الأبيات المنسوبة إلى آدم عليه السلام . وصدره :

* تغير كل ذي حُسْن وطيب *

(٤) ط فقط : « الوجه » بدون واو العطف .

١٧٠٣ – أريد صلاحَها وتريد قَتْلِي وشتّا بَيْنَ قتلي والصّلاحِ [١]

(و) حذف (نون لكن) كقوله :

١٧٠٤ – فلست بآتيه ولا أسْتَطِيعُهُ ولاكِ اسْقِنِي إن كان ماؤُكَ ذَا فضْلِ [٢]

(و) نون (لم يكن قَبْل ساكن) كقوله :

١٧٠٥ – لم يَكُ الْحقّ سوى أن هاجه رسمُ دارٍ قد تَعفّت بالطّلَلْ [٣]

(و) حذف (ما) النافية (ولا النافية حيث لا تجوز) بأن لم تكن [٤] إلاّ في مضارع جواب قسم كقوله :

١٧٠٦ – لعَمْرُ أبي دَهْماء زالتْ عزيزةً على قومها ما فَتّل الزّنْد قادِحُ [٥]

أي ما زالت .

وقوله :

١٧٠٧ – رأيتك يا بن الحارثيّة كالّتي صناعتَها أبقت ولا الوَهَى تَرْقَعُ [٦]

أي لا صناعتها .

---

(١) عند صاحب الدرر ٢ : ٢٠٩ مجهول القائل . وقد عثرت على قائله وهو جميل . انظر الخزانة ٣ : ٤٧ . واللسان : « شتت » وديوان جميل ٥٢ .

(٢) من أبيات للنجاشي .
من شواهد سيبويه ١ : ٩ ، والخزانة ٤ : ٣٦٧ .

(٣) سبق ذكره رقم ٤١٥ برواية « قد تعفت بالسّررْ » وفي النسخ الثلاث : « على أن هاجه» مكان : « سوى أن هاجه » .

(٤) ط : « لا » مكان : « إلاّ » تحريف .

(٥) سبق ذكره رقم ٣٥٥ وعجزه هناك يختلف عن عجزه هنا .

(٦) قائله مجهول كما في الدرر ٢ : ٢١٠ .

(و) حذف (همز مئين) كقوله :

١٧٠٨ — * وذلكَ أنّ ألفَكُم قلِيلٌ لواحِدِنا أجَلْ أيضا ومينُ * (١)

أي مئين .

(و) حذف (كان بلا عوض) عنها مما بعد إنْ ونحوها كقوله :

١٧٠٩ — * أزْمانَ قومي والجماعة (٢) *

أي أزمان كان قومي .

(وقصر الممدود) كقوله :

١٧١٠ — * لا بدّ من صَنْعَا وإن طال السّفرْ (٣) *

وقال الكسائيّ : في (النصب فقط) قال : لا تكاد العرب تقصر ممدوداً في رَفْعٍ ولا جَرٍّ . وَرُدَّ بما تقدم وبقوله :

---

(١) لحسان بن ثابت ديوانه ٢٥٤ .
وقد سقط هذا الشاهد من ب إلى قوله : « أزمان قومي » . وسقط من أ إلى قوله : « وحذف كان بلا عوض » .
وفي ط : « ومينا » بالنصب . تحريف .
ورواية الدرر ٢ : ٢١٠ : « كثير » مكان : « قليل » .
(٢) سبق ذكره رقم ٤١٢ .
(٣) قائله مجهول .
من شواهد العيني ٤ : ٥١١ ، والتصريح ٢ : ٢٩٣ والأشموني ٤ : ١٠٩ وأوضح المسالك رقم ٥٣٥ . وتمام البيت .
* ولو تحنّى كل عَوْد ودبر *

١٧١١ — * وأهْلُ الوَفا مِن حادِثٍ وقَدِيمِ [(١)] *

(و) قال (الفرّاء : إن جاز مجيئه مقصوراً) في بابه كالهواء بخلاف ما له قياس يوجب مدّه كفَعْلاء[(٢)] أفْعَل ، فلا يجوز قَصْرهُ . ورُدّ بقوله :

١٧١٢ — * صَفْرا كلوْن الفرَسِ الأشْقَرِ [(٣)] *

(واستثنى ابن هشام) فيما رأيته بخطّه في حواشي « شرح الألفيّة » لابن الناظم (نحو سَواء) قال : لأنهم قالوا فيه سِوى بالضم والكسر مع القصر فيهما ، وحيث فتحوا مدّوا لا غير ، فليس لك أن تفتح [١٥٧/٢] وتقصر للضّرورة ، لأنّ لك عن ذلك مندوحة بأن تَضُمّ أو تَكْسِر فلا يقع لك تجوّز في الكلمة وخروجها عن أصلها . وغيْرهُ لم يستثن ذلك لاشتراطه ألاّ يجد مندوحة ، وهو مَفقُودٌ هنا .

(وعكسه) أي مدّ المقصور كقوله :

١٧١٣ — يا لَكَ من تَمْرٍ ومِنْ شيْشَاءِ يَنْشَبُ في المسْعَلِ واللّهاءِ [(٤)]

(خلافاً لأكثر البصريّة) في قولهم بالمنع (مطلقاً ، وللفرّاء في اشتراط أن يكون

---

(١) قائله مجهول .
من شواهد : العينيّ ٤ : ٥١٢ ، والتصريح ٢ : ٢٩٣ والأشموني ٤ : ١٠٩ . وتمامه :
* فهم مثل الناس الذي يَعرفونه *

(٢) ط : « كفعلاء » بدون همزة .

(٣) سبق ذكره في الشاهد رقم ١٢٩ ضمن بيتين سابقين لهذا الشاهد ساقهما الدرر قبل الشاهد : وصدر البيت :
* فقلت لو باكرت مشمولة *

(٤) نسب لأبي المقدام الراجز .
من شواهد الأشموني ٤ : ١١٠ .

له قياس يوجب مدّه) ليكون رجوعاً إليه بخلاف ما يوجب القياس [١] قصره كفَعْلي فَعْلان ، فلا يجوز مدّه .

(وإبدال حركة أو حرف من) حركة أخرى أو حرف (آخر) فالأوّل كإبدال كسرة نون المثنّى بفتحة أو ضمّة ، وفتحة الجمع بكسرة . والثاني (كالياء من آخر ثالث ، وخامس ، وسادس ، وأرانب وضفادع ، وتقضض) في قوله :

١٧١٤ — * قد مرّ يومان وهذا التالي وأنْت بالهُجْران لا تبالي [٢] *

وقوله :

١٧١٥ — * وعام حلّتْ وهذا التّابعُ الخامِي [٣] *

وقوله :

١٧١٦ — * فَزوجُك خامِسٌ وأبوكِ سَادي [٤] *

---

(١) ط : « الياس » مكان : « القياس » . تحريف .

(٢) قائله مجهول . وقد جاء هذا الرجز على النحو التالي :

يفديك يا زرع أبي وخالي قد مرّ يومان وهذا التالي

* وأنت بالهجران لا تبالي *

انظر : الممتع ١ : ٣٧٨ ، وشرح الشافية ٣ : ٢١٣ وابن يعيش ١٠ : ٢٨ .

(٣) قائله مجهول . وصدره :

* مضت ثلاثُ سنين منذ حلّ بها *

انظر : الممتع ١ : ٣٦٨ ، وتهذيب الألفاظ ٥٩١ ، والإبدال ٢ : ٢١٨ ، والضرائر ١٥١ ، والمخصص ١٧ : ١١٢ ، واللسان : « خمس » — « خما » .

(٤) قائله مجهول .

من شواهد : الشافية ٣ : ٢١٣ رقم ١٦٩ ، والإبدال ٢ : ٢١٧ . وفي الممتع ١ : ٣٦٨ : « وحموك » مكان : « وأبوك » .

وانظر أيضاً تهذيب الألفاظ ٥٩١ .

وقوله :

١٧١٧ — * من الثّعالِي ووَخْزٍ من أرانيها [١] *

وقوله :

١٧١٨ — * ولضِفَادِي جمّه نقَانِقُ [٢] *

وقوله :

١٧١٩ — * تَقَضِّيَ البازي إذَا البازِي كسَرْ [٣] *

وكإبدال (الجيم من يا حجتي) في قوله :

---

(١) سبق ذكره رقم ٧١٠ .

(٢) نسبه الأعلم لخلف الأحمر . وصدره :

* ومنهل ليس له حَوازقْ *

من شواهد : سيبويه ١ : ٣٤٤ ، والممتع ١ : ٣٧٦ والإبدال ٢ : ٣٢٥ ، وابن يعيش ٢ : ٢٥٧ والشافية ٣ : ٢١٢ .

وفي الدرر ٢ : ٢١٣ : « خوارق » بالخاء والراء مكان : « حوازق » بالحاء والزاي . وقائله عند صاحب الدرر مجهول القائل .

(٣) للعجاج كما نسبه الزمخشري في كشافه ٤ : ٧٠٧ وصدره :

* إذا الكرام ابتدروا الباعَ ابتدرْ *

وانظر شواهد الكشاف ـ ١ .

وفي ديوان العجاج ٢٨ جاء الرجز على النحو التالي :

* إذا الكرام ابتدروا الباع ابتدرْ *

* داني جناحيْه من الطور فمرْ *

* تفضِّيَ البازي إذا البازي كسرْ *

وفي الدرر ٢ : ٢١٣ : « الباغ » مكان : « الباع » بالعين تحريف .

١٧٢٠ — ٭ يا رَبِّ إن كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ[١] ٭

(و) كإبدال (هاء من ألف ما ، وهنا) في قوله :

١٧٢١ — ٭ من بَعْدِ ما ، وبَعْدِ ما ، وبعد مَتْ[٢] ٭

وقوله :

١٧٢٢ — ٭ من هَهُنا ومن هُنَهْ[٣] ٭

(وحركة عين ساكنة) في اسم أو فعل كقوله :

١٧٢٣ — ٭ ضَرْباً أليماً بِسِبْتٍ يَلْعجِ الجِلدَا[٤] ٭

وقوله :

١٧٢٤ — ٭ مذ سنةٌ وخَمِسون عَدَدَا[٥] ٭

---

(١) سبق ذكره رقم ٦٩٧ .

(٢) لأبي النجم . وصدره :

٭ والله نجّاك بكفّيْ مُسْلمتْ ٭

من شواهد أوضح المسالك رقم ٥٥٦ .

(٣) سبق ذكره رقم ٢١٥ .

(٤) لعبد مناف الهذليّ . وصدره :

٭ إذا تأوّب نوح قامتا معه ٭

من شواهد : الخصائص ٢ : ٣٣٣ ، والمنصف ٢ : ٣٠٨ .

(٥) في الدرر ٢ : ٢١٤ ليست له تتمة ، ولا قائل معروف وقد عثرت على قائله وتتمته .
أمّا قائله فقد نسب إلى الأسيديّين . وأما تتمّته فهي :

علام قتل مسلم تعبّدا

مذ ستة وخمسون عددا .

انظر : النوادر لأبي زيد ١٦٥ ، والمحتسب ١ : ٨٦ والخصائص ٢ : ٧٧ ، واللسان : « يوم» .

وفي الدرر « سته » بالتاء والهاء . و« معبدا » بالميم مكان : «تعبدا » .

وفي اللسان : « خمسة » مكان « ستة » .

(وزيادة حرف إشباعاً) أو غيره [١] كقوله :

١٧٢٥ — * أقلي اللومَ عاذِلَ والعِتَابا[٢] *

وقوله :

١٧٢٦ — * كأنَّكَ فينا يا أَباتَ غَرِيبُ [٣] *

وقوله :

١٧٢٧ — * تَقَطَّعَتْ في دُونِكَ الأسبابُ [٤] *

أي تقطعت .

(وإثبات النون في الإضافة) كقوله :

١٧٢٨ — * هم القائِلونَ الخَيْرَ والآمِرونَه [٥] *

(وفكّ المدغم) كقوله :

---

(١) ط : « وغيره » .

(٢) سبق ذكره رقم ١٣٨٩ .

(٣) في الدرر ٢ : ٢١٥ ما نصه : « ولم أعثر على قائل هذا البيت » .
وقد عثرت على قائله وهو : أبو أبي الحدْرجان . انظر : نوادر أبي زيد ٢٣٩ ، والعينيّ ٤ : ٢٥٣ ، والتصريح ٢ : ١٧٨ واللسان : « أبي » .
هذا وصدره :

* تقول ابنتي لما رأتني شاحباً *

(٤) قال صاحب الدرر ٢ : ٢١٥ : « ولم أعثر على قائله ولا تتمّته » .

(٥) قائله مجهول . وتمامه :

* إذا ما خَشُوا من مُحْدَثِ الأمر مُعْظما *

من شواهد : سيبويه ١ : ٩٦ ، والخزانة ٢ : ١٨٧ .

١٧٢٩ — * الحمد لله العَلِيِّ الأجْلَلِ [(١)] *

(وقطع) همزة (الوصل) كقوله :

١٧٣٠ — * وكُلُّ إثنين إلى افتراق [(٢)] *

(وتشديد المُخفّف) كقوله :

١٧٣١ — * وهُوَّ على من صَبّه الله عَلْقَمُ [(٣)] *

(وتأنيث المذكر) كقوله :

١٧٣٢ — * سَائِلْ بني أسَدٍ ما هذه الصَوْتُ [(٤)] *

(وعكوسها) أي سكون عين متحركة كقوله :

١٧٣٣ — * أبى من تُرَابٍ خَلْقَهُ اللهُ آدَمُ [(٥)] *

---

(١) لأبي النجم العجلي . وتمامه :

* الواسع الفضل الوهوب المجزل *

من شواهد : الممتع ٦٤٩ ، والطرائف الأدبيّة ٥٧ والخزانة ١ : ٤٠١ ، والمنصف ١ : ٢٣٩ ، ٢ : ٣٠٢ وأوضح المسالك رقم ٥٨٣ ، واللسان : « جلل » .

(٢) قال صاحب الدرر ٢ : ٢١٦ : لم أعثر على قائله ولا تتمته وقد عثرت على تتمته ، وهي صدر جاء على النحو التالي :

* يا نفس صبراً كل حيٍّ لاق *

أنظر : الخصائص ٢ : ٤٧٥ ، والمحتسب ١ : ٢٤٨ .

(٣) سبق ذكره رقم ١٥٠ .

(٤) لرويشد بن كثير . وصدره :

* يأيها الركب المزجى مطيّته *

انظر : شرح ديوان الحماسة للمرزوقيّ ١ : ١٦٦ ، وسرّ صناعة الإعراب ١٣ ، والإنصاف ٢ : ٧٧٣ والخصائص ٢ : ٤١٦ ، واللسان : « صوت » .

(٥) قال في الدرر ٢ : ٢١٧ : « لم أعثر على قائله ولا تتمته » .

وقوله :

١٧٣٤ — * ولكِن نَظْراتٍ بعَيْنٍ مَريضَةٍ [١] *

ونقص حرف كقوله :

١٧٣٥ — * وأخو الغوانِ متى يَشَأْ يَصْرِ منهُ [٢] *

وقوله :

١٧٣٦ — * والبَكراتِ الفُسَّج العَطامَسَا [٣] *

والعطاميس [٤] جمع عيطموس . وقوله :

١٧٣٧ — * أو الفاً مكّة من وُرْق الحَمى [٥] *

أي الحمَام .

وزوال النون في غير الإضافة كقوله :

---

(١) قائله غير معروف ، وكذلك تتمته . آنظر الدرر ٢ : ٢١٧ .

(٢) للأعشى . وتمامه :

* ويَكُنَّ أعداءً بُعَيْد ودادِ *

من شواهد : سيبويه ١ : ١٠ ، وديوانه : ٥٣ .

(٣) من شواهد : سيبويه ٢ : ١١٩ونسبه إلى عيلان والدرر ٢ : ٢١٨ لم ينسبه . وصدره :

* قد قرّبت ساداتُها الروائسا *

والفسَّج: جمع فاسجة ، وهي التي ضربها الفحل قبل أن تستحق الضراب .

وفي أ ، ط : « القفسح » بالحاء ، وفي ب : « الفسخ » بالخاء . كلاهما تحريف صوابه من سيبويه .

(٤) ط : « العطاميس » بدون واو .

(٥) سبق ذكره رقم ٧١٣ .

١٧٣٨ — * وهم مُتكَنِّفو البَلَد الحراما [1] *

وإدغام ما يستحق الفكّ كقوله [2] :

ووصل همزة القطع كقوله :

١٧٣٩ — * أبُوهمْ أبي والأمّهاتُ امّهاتُنا [3] *

وتخفيف المشدّد كقوله :

١٧٤٠ — * رَهْطُ مَرْجُوم ٍ ورَهْطُ ابن المُعَلْ [4] *

أي المعلّى .

وتذكير المؤنث كقوله :

١٧٤١ — * لو كان مدحَةُ حيٍّ مُنْشِراً أحَداً [5] *

(وزيادة : « من » في الحكاية وصلاً) كقوله :

---

(١) قائله مجهول ، وتتمته غير معروفة .
وقد سقط هذا الشاهد من ب إلى قوله :

* أبوهم أبي * الخ *

(٢) بياض بعد قوله : « كقوله » في أ ، ب . هذا مع سقوط هذا الشاهد . والعبارة التي قبله والتي بعده من ب كما أشرت آنفاً .

(٣) قائله مجهول ، وتتمته مجهولة أيضاً . أنظر الدرر ٢ : ٢١٨ .

(٤) قائله لبيد . وصدره :

* وقبيلٌ من لكيز شاهد *

من شواهد سيبويه ١ : ٢٩١ .
وفي ط : « رهط ابن مرجوم » بزيادة : « ابن » . تحريف .

(٥) قال صاحب الدرر ٢ : ٢١٨ : لم أعثر على قائله ولا تتمته .

١٧٤٢ — * أتَوْا ناري فقلت مَنُون أنتمْ ؟ [١] *

(و) زيادة (هاء السكت فيه) أي الوصل كقوله :

١٧٤٣ — * يا مَرحَباهُ بحمار نَاجِيَهْ [٢] *

وقوله :

١٧٤٤ — * فقلت أيَا ربّاه أوّل سُؤْلتي [٣] *

(و) زيادة (نون شديدة آخراً) كقوله :

١٧٤٥ — أُحِبُّ مِنْكَ مَوْضعَ الوُشْحُنّ ومَوْضِعَ الإزار والقفَنّ [٤]

---

(١) قائله سمير بن الحارث .

من شواهد : سيبويه ١ : ٤٠٢ ، والخزانة ٣ : ٢ وتمامه :

* فقالوا الجنّ قلت : عموا ظلاما *

(٢) قائله مجهول .

من شواهد : الخصائص ٢ : ٣٥٨ ، والمنصف ٣ : ١٤٢ ، وابن يعيش ٩ : ٤٦ ، والخزانة ١ : ٤٠٠ . وتمامه :

* إذا أتى قَرّبتُهُ لِلسّانيهْ *

والسّانية : الدلو العظيمة .

(٣) لمجنون ليلى . ديوانه ٦٧ . وتمامه :

* بنفس ليلى ثم أنت حسيبها *

(٤) عند صاحب الدرر قائله مجهول . انظر ٢ : ٢٢٠ . وقد عثرت على قائله وهو : دهلب بن قريع . أنظر رسالة الملائكة ٢٦٤ ، وقد ورد فيها الرجز على النحو التالي :

وأنت يا بنيّ فاعلم أني أحبُّ منك موضع الوُشحنّ
وموضع الإزار والقفنّ

وفي رواية اللسان : « وشح » :

أحبُّ منك موضع الوُشْحُنّ وموضع اللبّة والقرْطُنّ

(و) زيادة (لام في مفعول تقدّم فعله) كقوله :

١٧٤٦ — * مُلْكاً أجار لمُسْلِمٍ ومُعاهِدِ [١] *

(و) زيادة (ما بعد كما) كقوله :

١٧٤٧ — كما مَا امرُؤٌ في معشر غير قَوْمه ضَعيفُ الكلام شَخْصُهُ مُتضَائِلُ [٢]

(و) زيادة ما بعد (اللّهم) كقوله :

١٧٤٨ — وما عَلَيْكَ أنْ تَقُولِي كُلّما سَبَّحْتِ أوهلّلْتِ يا اللّهم ما [٣]

(و) زيادة ما (ابتداء) كقوله :

١٧٤٩ — مَا مَعَ أنّكَ يَوْمَ الوِرْدِ ذُو جزرٍ
ضَخْمُ الدسِيعة بالسّلْمينْ وكَنّارُ [٤]

= وأنظر : « ضرائر الشعر » لأبي عبد الله محمد بن جعفر التميميّ القزاز القيروانيّ ص ١٤١ .
وفي ط : « والقعن » بالعين . تحريف .

(١) لابن ميّادة . وصدره :

* وملكت ما بين العراق ويثرب *

من شواهد : المغني ١ : ١٨٠ .

(٢) قائله مجهول . أنظر الدرر ٢ : ٢٢٠ .

(٣) قائله مجهول .

أنظر : الخزانة ١ : ٣٥٩ ، وروايته : « تقون » مكان : « تقولي » . و « أو صليت » مكان : « أو هللت » .

(٤) لعبدة بن الطبيب .

أنظر نوادر أبي زيد ٤٧ ، وابن الشجرى ١ : ٣٧٠ ، ٢ : ٢٢٠ ، ٢٢٢ .
وصاحب الدرر ٢ : ٢٢٠ ينص على أنه لم يعثر على قائله ولا يخفى ما في وزنه . مع أن وزنه سليم وهو من البسيط . هذا . ورواية أبي زيد : « ضخم الجزُارة » .
والسّلمان : الدلوان . والدسيعة : العطية ، والجزارة : القوائم ، ويعني هنا يديه ورجليه . والوكار : العداء .

(و) زيادتها (بين البدل ومتبوعه ، والفعل ومرفوعه) كقوله : [٢ / ١٥٨] .

١٧٥٠ — وكأنّهُ لَهِقُ السَّراة كأنّهُ ما حا جابيَيْهِ مُعَيَّنٌ بسواد [(١)]

وقوله :

١٧٥١ — * ضُرِّجَ ما أنْفُ خَاطبٍ بدَم [(٢)] *

(و) زيادة (الجار على) جار (مثله) لفظاً كقوله :

١٧٥٢ — * ولا لِلما بهم أبداً دواءُ [(٣)] *

أو تعديةً كقوله :

١٧٥٣ — * فأصْبحْنَ لا يَسْألْنَهُ عنْ بِما بِهِ [(٤)] *

(و) زيادة (النافي) كقوله :

١٧٥٤ — * وما إنْ لا تُحَاكُ لهمَ ثِيَابُ [(٥)] *

---

(١) نسب للأعشى .
من شواهد : سيبويه ١ : ٨٠ ، والخزانة ٢ : ٣٧٠ وفي ا ، ط : « مغشيا » مكان : معين .
وفي ب : « مغش » وكلاهما تحريف .

(٢) للمهلهل بن ربيعة . وصدره :

* لو بأبانين جاء يخطبها *

انظر : معجم البلدان ١ : ٧٢ ، وعيون الأخبار ٣ : ٩١ و « أبا » جبل ، وهما : أبانان : أبان الأسود ، وأبان الأبيض . وانظر الدرر ٢ : ٢٢١ .
وفي المغنى ٢ : ١٠ : « رَحل » مكان : « ضَرَّج » .
وانظر : ابن يعيش ١ : ٤٦ .

(٣) سبق ذكره رقم ١٥٧٥ .

(٤) سبق ذكره رقم : ١٠٥٥ .

(٥) عند صاحب الدرر ٢ : ٢٢١ : أنه لم يعثر على قائله ولا تتمته وقد عثرت على قائله وهو : =

وقوله :

١٧٥٥ — * إلا الأواري لأياً ما أُبَيِّنُهَا [١] *

زاد : « إن » ، و « لا » و « إن »[٢] و« ما » .

(و) زيادة (لفظ اسم) لقوله :

١٧٥٦ — * إلى الحوْل ثُمّ اسْمُ السّلام عَليْكما [٣] *

(وكل ما وضَعْناه) في هذا الكتاب فيما تقدّم أو يأتي (بالنُّدور أو الشذوذ أو المنع اختياراً أو) المنع (في السَّعة) فهو من ضرائر الشعر .

(وقَلْبُ الإعراب) (قيل يجوز فيها) أي الضّرورة (مطلقاً ، وقيل) يجوز فيها (بشرط تضمين العاملِ) معنىً يصحّ به . (وقيل يجوز في الكلام أيضاً) اتّساعاً واتّكالاً على فهم المعنى .

(أمّا إبدال اسم بمناسبه اشتقاقاً كسلاّم من [٤] سليمان) في قوله :

١٧٥٧ — * محكمةٌ من نَسْج سَلاّم [٥] *

أو غيره نحو :

١٧٥٨ — * والشّيْخُ عثمانُ أبو عفّانا [٦] *

= أميّة بن أبي الصلت ، وتتمته وهي صدر :

* طعامهُمُ إذا أكلوا مهنَّا *

انظر الخصائص ٢ : ٢٨٢ / ٣ : ١٠٨ .

(١) سبق ذكره رقم ٨٨١ وفي أ ، ب : « لا أن ما أبيّنها » وفي ط . « لأيا أن ما أبينها » زيادة « أن » في ط تحريف .

(٢) زيادة أن كما وردت الرواية في أ ، ب .

(٣) سبق ذكره رقم ١٢٢٤ .

(٤) ط فقط « عن » مكان « من » .

(٥) سبق ذكره رقم ١٦٩٩ . (٦) قال صاحب الدرر : قاتله مجهول ، وكذلك تتمته انظر ٢ : ٢٢٢

أي ابن عفان .

أبو عمرو [١] : (فممنوع) لا يجوز في الشعر ولا في غيره .

(واستحسن أهل البديع بعض ما سمّاه النحاة ضرورة كحذف معمول الجوازم) والجار والمستثنى (المسمّى) عند أهل البديع (بالاكتفاء) .

ونظم فيه الباخرزي :

١٧٥٩ — * علي نحت القوافي وما عَلي إذا لَمْ [٢] *

(فإن اشتمل) الكلام (على تَوْرِيةٍ تَصْرِفُه عنه) أي عن الاكتفاء (فأحسن وأحْلَى كقوله [٣] :

خاتمـــة

(المختار وفاقاً للأخفش) وخلافاً لأبي حيان وغيره (جوازه) أي ما جاز في الضّرورة في النثر (للتناسب والسّجع) نحو قوله : ﷺ فيما رواه الحاكم وغيره : (اللهم ربّ السموات) السبع (وما أظللن) وربّ الأرضين السبع وما أقْلَلْنَ . (و) ربّ الشياطين ومـــا أضللن . وكان القياس أضلّوا فأتى بضمير مؤنث لمناسبته : أظللن وأقللن . وقوله في حديث المواقيت في الصحيح (هن لهن) والقياس « لهم » بعوده على أهل المدينة ومن ذكر معهم . وقوله فيما رواه البزارُ في مسنده وغيره (أنفِقْ بلالاً ولا تخش من ذي العرش إقلالاً) نون المنادى المعرفة ونصبه لمناسبة إقلالاً .

(١) في النسخ الثلاث : « أبو عمرو » بدون كلمة : « وقال » أو « واو العطف » وكلمة : « فممنوع » جواب : لـ « أمّا » السابقة . ولعل المراد أن هذا المذكور رأي أبي عمرو .

(٢) وقد أشار الباخرزي إلى قول البحتري :

عليّ نحت القوافي من معادنها وما عليّ إذا لم تفهم البقر

(٣) بعد كلمة : « وأحلى كقوله » بياض بالنسخ الثلاث .

وقوله للنساء حين رجعن من الجنازة فيما رواه ابن باجة وغيره : (ارجعن مأزورات غير مأجورات) والقياس موزورات بالواو ، وقوله فيما رواه : (كل ما أصْمَيْتَ) أي ما رمَيْتَ من الصَّيد فقتلته وأنت تراه (ودع ما أنْمَيْتَ أي ما رمَيتَه فغاب عنك ثم مات . والقياس [١] (أنموت) .

وقوله : فيما رواه البزارُ [٢] : « أيَتُكن صاحبة الجمل الأدبب [٣] ، تنبحها كلاب الحوأب » والقياس : الأدب [٤] بالإدغام . وقوله فيما رواه البخاري : « أعيذكما بكلمات الله التامّة » (من كل شيطان وهامّة [٥]) أي حنش مُخوِّف . (و) من (كل عين لامّة) أي تصيب بسوء . والقياس : « مُلِمّة » ، ونظائر ذلك في الحديث والكلام

---

(١) بعد قوله : « والقياس » بياض بالنسخ الثلاث . ومكان البياض فيما أرى كلمة واحدة هي : « أنْموْت » وذلك إذا كان أصلها الواو على رأي يعقوب الذي يرى أنها : « ينمي — وينمو » وقد قلبت الواو ياء للإتباع على رأي السيوطيّ مع أنه في شرح المفصّل : أن الواو إذا وقعت رابعة فصاعداً قلبت ياء مثل : أغزيت ، والأصل : أغزوت ، كرهوا أن يقولوا : أغزوت ، لأن الأفعال جنس واحد فأرادوا المماثلة .

أما إذا كان أصلها : « نمايَنمي » بالياء فهي على أصلها وهو : « أنميت » وليس فيها إخلال بالقاعدة من أجل الإتباع كما استشهد بها السيّوطيّ :

انظر : اللسان : « نمى » وابن يعيش ١٠ : ١١٥ .

(٢) البزاز : جماعة من المحدّثين . منهم أبو طالب بن غيلان وعيسى بن أبي عيسى بن بزاز — انظر القاموس : بزز .

وفي أ : « البرار » . تحريف .

وفي ب ، ط : « البزار » بالراء .

(٣) في ط : « ألازيب » بالزاي . تحريف : صوابه من أ ، ب .

(٤) ط : « الأزب » . تحريف كما بيّنا .

(٥) الهامّة : كل ذي سم ّ يقتل من الحيّات .

وأمّا ما لا يقتل ويسم ّ فهو السّوام ّ . مشدّدة .

الفصيح كثير لا يمكن استيعابه ومما استدل به لذلك قوله تعالى : « وتظنّون بالله الظّنونا [1] » « فأضلّونا السّبيلا [2] » بزيادة ألف لتوافق الفواصل .

(١) سورة الأحزاب ١٠ .
(٢) سورة الأحزاب ٦٧ :

فهرس الجزء الخامس
مِن همع الهوامع

الموضوع **الصفحة**

الكتاب الرابع في العوامل
٧ – ١٦٢

الموضوع | الصفحة

الكتاب الخامس
في التوابع والعوارض
١٦٣ – ٣٥٢

العــوارض
٢٩٧ – ٣٥٢

انتهى الجزء الخامس

ويليه، إن شاء الله، الجزء السادس

وأوله: الأبنية